

مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد 30 ــ السنة السابعة ــ ربيع 2019

التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس ـ هاتف: 345687 1 00961 ـ بيروت

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات: 50 دولاراً أمريكياً
خارج الوطن العربي: 80 دولاراً أمريكياً

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012
ISSN 2227-5312

المحتويات

رؤية استراتيجية

الملف: الصراعات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط

بحوث حمورابي

الأبواب الثابتة



العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
بغداد ـ الجادرية ـ صندوق بريد 2405
Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hammurabi.magazine@gmail.com
Website: http://www.hcrsiraq.org
www.hcrss.org

رقم شهادة التسجيل: Z71874 في 2008/3/27 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية

رؤية استراتيجية

العمليات السيبرانية الأوروأطلسية ومهددات الجيوسيبرانية الروسية «رؤية في الاشتباك السيبراني الأورو ـ روسي»

علي زياد فتحي*
باحث من العراق

* طالب دكتوراه ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

المقدمــة

قد ساهم التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العقود الماضية إسهاما ملحوظا في زيادة القدرة التصارعية بين القوى المتضاربة في مضامير السياسية الدولية، حيث احدث الصراع والتنافر الاستراتيجي بين القوى الاورواسيوية من جهة وروسيا الاتحادية من جهة أخرى الى بلوج نوع جديد من الصراع والتصاعد الاستراتيجي بأبعاده جديدة من خلال بلجوج جيل جديد من أدوات الصراع والاشتباك والذي غير أن هذا التوصيل والاتكال المتزايدين قد أحدث أيضا طائفة واسعة من التحديات الجديدة، من هجمات الحرمان من الخدمة وسرقة الملكية الفكرية إلى الهجمات على الشبكات الحكومية والهياكل الأساسية الحيوية.

ظلت الصراعات التقليدية والقوة العسكرية تحددان لفترة طويلة طبيعة الصراعات الدولية بين روسيا ومنظومة الاوراطلسية، إلا أن اتساع تأثيرات العامل التكنولوجي في السياسات الدولية،

حيث اختصر الفضاء السيبراني حاجز الزمان والمكان، وخلق مساحات للتفاعلات الداخلية والدولية في الواقع الافتراضي

ان أي بحث او دراسة علمية ولتبلغ مبتغاها وهدفها، لا بد ان تركز على منهج علمي، ولطبيعة الموضوع، اعتمد الباحث على المنهج على (المنهج الوصفي) من خلال قراءة حيثيات الاستراتيجيات المتبعة في مضامير الصراع الروسي ـ الاوراطلسي، كما اعتمد الباحث على (المنهج التحليلي) من اجل الاستواقف على مكامن تركيبة الأدوات السيبرانية المتبعة فيد إدارة الصراع الافتراضي الروسية ـ الاوراطلسية.

المحور الأول:
الجيوسبرانية الروسية والانتقال من التنظير الى الاندفاع

تنطلق عقيد الجيوسيبرانية الروسية من تتبنى موقف اندفاع أكثر حزما على أساس ان لها الرغبة في استهداف أنظمة البنية التحتية الحيوية والسلوك وعمليات التجسس في الفضاء الحيوي الاوروطلسي، حيث تهدف العقيدة الروسية هذه مصالح دول حلف الشمال الأطلسي والذي يمثل بوابة من بوابات الحرب للمنظومة الغربية حيال روسيا، كما ان ارتبط تصاعد الصراع بين روسيا ودور الاوروطلسية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية خلال السنوات الماضية باستدعاء متنام لحرب المعلومات كأحد المداخل الهامة للتأثير في مسارات الصراع، ففي خضم التنافس على قيادة النظام تشكل توجه استراتيجي مغاير لدى روسيا له امتداداته التاريخية في الحقبة السوفيتية، هذا التوجه مفاده ان الانتصار في الصراع مع الغرب لن يتحقق بالاعتماد القاصر على الأدوات العسكرية التقليدية، ولكن الامر يتطلب أدوات الحرب الحديثية وغيرها من الأدوات وهو ما يطلق عليه رئيس هيئة الأركان العامة الروسية (فاليري جيراسيموف) نهجاً مختلفا لتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية الروسية من خلال الطرق غير المباشرة وغير المتماثلة.

أولاً: دلالات ومفهوم الجيوسيبرانية الروسية

تتبلور العقيد الجيوسيبرانية لروسية من وثيقة وزارة الدفاع الروسية المعنونة (مفهوم الأنشطة الفضائية المعلوماتية للقوات المسلحة الروسية) لتكشف عن الحيز الهام الذي تمثله المعلومات في الاطار الاستراتيجي الروسي، وتبنت الوثيقة تعريف فضاء المعلومات بأنه مجال النشاط المتصل بتشكيل المعلومات ونقلها واستخدامها، بالإضافة الى من ما يطلق عليه عقيدة (جيراسيموف)، وهذه العقيدة تنطوي على مجموعة من الأفكار بشأن الأدوات غير التقليدية في الحروب الراهنة، والتي تتضمن أدوات مختلفة من بينها المعلومات، سواء من خلال الفضاء الإعلامي او الفضاء الالكتروني، واستهداف نقاط الضعف للخصوم وتجنب المواجهة العلنية حتى المراحل النهائية للصراع.

حيث كانت هذه العقيد تعتبر ان تزايد استحضارها في روسيا خلال السنوات الماضية، مع سعي روسيا الحثيث لاستعادة ارثها التقليدي كقوة مؤثرة في النظام الدولي، وما يستلزمه ذلك من توظيف أدوات الحرب السيبرانية وفي هذا السياق، اعتمدت روسيا على عقيدة امن المعلومات في الاتحاد الروسي[1]، وأكدت الوثيقة

(1) سلام الوافي، الحرب الإلكترونية، مظهر من مظاهر عرض القوة، بين روسيا وأمريكا، مركز الوقت للتحليل والاخبار، 2017، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي https://www.alwaght.com/ar/News/8293/

على البعد العسكري لمسالة المعلومات كأساس لأمن الدولة، وتحدد أسلحة المعلومات باعتبارها احدى الأدوات لتحقيق الأهداف السياسية، ويدور مضامين هذه العقيدة بالآتي:

1 ـ خلق بنية متسامحة:

ان حرب المعلومات تستهدف خلق بنية متسامحة تجاه المصالح والرؤية الروسية، ولا يتوقف إيجاد مثل هذه البنية على ادارج المعلومات التضليلية في سلسلة صنع السياسات على سبيل الحصر، ولكنه يمكن ان يجري عبر وسائل الاعلام الجماهيري والاجتماعية لأحداث تأثير في اراء وتوجهات الافراد العاديين، ومن ثم جعلهم اكثر تقبلاً وتسامحاً مع الرواية الروسية الرسمية، وبالتالي تخفيف حدة المقاومة لسياسة روسيا حيل منطقة الاورواطلسية[2].

2 ـ تقويض القدرة على المواجهة

فالكثير من عمليات حرب المعلومات الروسية وخاصة في ما يتعلق بالقرصنة الالكترونية تضعف من إمكانيات خصوم روسيا وقدرتهم على المواجهة وهو ما يتجلى بشكل كبير في الحرب الروسية الجورجية عام 2008، حيث ان الهجمات السيبرانية التي نفذت في جورجيا بالتزامن مع دخول القوات الروسية افضت الى تعطيل استجابة جورجيا للغزو الروسي، لا سيما مع ما أدت اليه عمليات القرصنة الروسية من اضعاف قنوات التواصل بين الحكومة والجمهور، وإيقاف المعاملات المالي، بالإضافة الى عرقلة انتقال المعلومات حول ما يحدث في مناطق الحرب الى العالم الخارجي.

3 ـ تشويه القوى المناهضة

ووفقاً لهذا الطرح وظفت روسيا المعلومات لتشكيل سرديات ورويات تشوه القوى المناهضة لها، وفي الوقت ذاته تشييد صور إيجابية لحلفائها، فقد ظلت روسيا لسنوات تروج لمقولات ان الثورات الملونة التي شهدتها جورجيا وأوكرانيا كانت نتاجاً لمجموعات من المحرضين المدعومين من الولايات المتحدة الامريكية كجزء من التدخل الخارجي المعتمد في كلا الدولتين من اجل اخراجهما من المدار الروسي، وقد استحضرت روسيا هذا النموذج اثناء الانتخابات التي شهدتها الدول الغربية في السنوات الأخيرة حينما وقفت بجانب تكتلات ومرشحين محسوبين على التيار اليمين المتطرف[3].

(2) جون ساثر، الحرب السيبرانية الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية، صحيفة الأيام ، 2017/6/5، العدد7686، ص14

(3) وليد سالم، هل بإمكان الولايات المتحدة الإنتصار في حرب إلكترونية ضد روسيا، مركز كاتيون، 2017، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي http://katehon.com/ar/article/hl_bmkn_lwlyt_lmthd_lntsr_fy_hrb_lktrwny_dd_rwsy

4 ـ اثارة المشكلات الداخلية

حيث تنطوي حرب المعلومات الروسية على التكريس لأوضاع داخلية مازومة في المجتمعات الغربية، فحينما اثار الاعلام الروسي قضية الفتاة الألمانية من اصل روسي عام 2016، التي ادعت انه تم الاعتداء عليها من قبل رجال لهم ملامح شرق أوسطية، كان يحاول الضغط على الحكومة الألمانية عبر استداء قضية اللاجئين بما تتضمنه من دلالات سلبية ضاغطة في الكثير من المجتمعات الغربية.

5 ـ مواجهة العقوبات الغربية:

فعقب تدخل روسيا في اوركرانيا عام 2014، وضم شبه جزيزرة القرم بعد استفتاء مارس 2014، تزايدات الغزلة الأوروبية المفروضة على روسيا واعتمدت الدول الأوروبية الية للعقوبات ضد روسيا في عام 2014، تتضمن عدداً من الإجراءات كحظر التأشيرات وتجميد الأصول وفرض قيود تجارية واقتصادية، منا تزايدت العقوبات الامريكية المفروضة على روسيا[4].

ثانياً: البنى التأثيرية في الجيوسيبرانية الروسية

تمثل روسية ثقل سيبراني عالمني نظراً لتفوقها في مجال الاتصال والاستخبار الالكترونية وردع الفيبروسات المضادة، حيث تتبوأ وكالة الاستشارات الأمنية زيكوريون الاستشارية في تحليل المعلومات والتي مقرها موسكو المرتبة الأولى في خدمات القرصنة كواحدة من أفضل خمس جيوش سيبرانية في العالم، روسيا زادت تمويل قدرات الإنترنت الدفاعية بعد سلسلة من الهجمات الإلكترونية الأمريكية والإسرائيلية على المواقع النووية الايرانية في عام 2010.

حيث تقدر حجم القوى السيبرانية لروسية خصوصاً الموجهة نحو منطقة الاورواطلسية ما بين 2000 إلى 1000 موظف، وتنفق وزارة الدفاع الروسية حوالي 500 مليون دولار سنويا على هذه الترتيبات الالكترونية، وبالتالي فان مجالات القوة والتفوق الروسي تندرج نحو التأثير الكبير للدعاية الالكترونية الروسية فضلاً عن عمق التأثير للحرب الالكترونية العسكرية لاعتبارات تتعلق بتفوق الروس في منظومات التشويش والتضليل العسكري، فضلا عن القوة الردعية الروسية في حلق الفيروسات ومنع الاختراقات المضادة، كذلك الإمكانات العالية في مجال الاستخبار والاختراق الالكتروني.

ويمكن تحديد الوسائل الارتكازية للتأثير في العقيد الجيوسيبرانية الروسية بالاتي[5]:

(4) خالد بن شريف، الفضاء السيبراني.. امتداد حرب باردة بين واشنطن وموسكو، مركز تصويت ، 2017، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي https://www.ultrasawt.com/5445/5463522626/65445/5463522626/6366

(5) ANDY GREENBERG.How An Entire Nation Became Russia›s Test Lab for Cyberwa، center wired، 2017، Article published on the World Wide Web on the following link https://www.wired.com/story/russian_hackers_attack_ukraine

1 ـ التجسس والاستخبارات الإلكترونية

2 ـ الهجمات الإلكترونية، التي تسبب أذى البنية التحتية لدول الاوروواطلسية

3 ـ حروب المعلوماتية في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية

ثالثاً: البنى العقائدية لجيوسيبرانية الروسية

تختلف الرؤية الاستراتيجية الروسية عن نقيضتها الاوروواطلسية في ما يخص العقيدة السيبرانية وسبل توجه أدوات هذه العقيدة نحو العمق التأثيري والموجه للمصالح الروسية، حيث ترى الحرب السيبرانية بشكل مختلف عن نظيراتها الاوروواطلسية (المنظومة الغربية)، فروسيا لديها اكثر الطرق استراتيجية لتهجيد ولدمج منظومات الجيل الخامس والتي تشمل الحرب الدعائية الالكترونية ومنظومة الحرب الالكترونية بالإضافة الى منظومة الحرب السيبرانية، وبالتالي تمتلك من السطوة والتأثير من يأهلها من ممارسة السطوة الإلكترونية والتأثير الالكترونية في العمق الاستراتيجي الاوروواطلسي من خلال تنظيم وسائل التدخل والتنفذ في عمق القارة الاوربية وفي داخل الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الامريكية.

اذ يمكن القول ان الاندفاع السيبراني الروسي هو مختلف تماما عن نقيضتها الغربية، حيث ينظر منظرو الفكر السيبراني على ان الندفاع والانغماس السيبراني ينبع من عقيدة الجيوسيبرانية لورسية والتي تتمثل في كيفية استخدام قدرات الاتصال للإنترنت وتنظيم الوسائل الالكتروني من اجل تهجدين الجهد الحربي الالكتروني من اجل تعضيد النهج الروسي للحرب السيبرانية، ومعالجتها سواء من حيث نظريته أو أسسه العملية[6].

1 ـ يعتقد الروس بان روسيا مقفلة جيواستراتيجياً ووجودية والنضال مع القوى الداخلية والخارجية التي تسعى إلى تحدي لها الأمن في مجال المعلومات. الإنترنت، والتدفق الحر لل المعلومات التي يولدها، على حد سواء تهديدا وفرصة في هذا يتعلق.

2 ـ لا يستخدم المنظرون العسكريون الروس عموما مصطلحات حروب الإنترنت أو الحرب الإلكترونية، بدلا من ذلك، فإنها يدركون العمليات السيبرانية في نطاق أوسع يتمثل في إطار حروب المعلومات، وهو مفهوم شامل يشمل امن الحواسيب وعمليات الشبكة، والحرب الإلكترونية، والعمليات النفسية، والاستخبارات الالكترونية[7].

(6) خافيير إسكاليرا، كيف استغلت الاستخبارات الروسية شركات التكنولوجيا لديها في الحرب السيبرانية؟، نون بوست، 2017، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي https://www.noonpost.org/content/20357

(7) David Batashvil، Russia›s cyber war: past, present,، euobserver center، 2017، Article published on the World Wide Web on the following link https://euobserver.com/opinion/136909

3 ـ تمشيا مع المفاهيم السوفياتية التقليدية من محاربة التهديدات المستمرة من في الخارج وفي الداخل، حيث تدرك روسيا ان الصراع داخل مساحة المعلومات أن تكون ثابتة نوعا ما ولا تنتهي، وهذا يشير إلى أن روسيا سوف يكون لديها شريط منخفض نسبيا لاستخدام الانترنت، وهو ما يعتقدوا منظروا الامن السيبراني الغربيون حيث ينظر إليها على أنها ذات طبيعة هجومية وتصاعدية.

4 ـ السيبرانية الهجومية تلعب دورا أكبر في الجيش الروسي التقليدي وربما تلعب دورا في المستقبل في استراتيجية روسيا إطار الردع، على الرغم من أن الجيش الروسي كان بطيئا في احتضان السيبرانية لأسباب هيكلية وعقائدية على حد سواء، حيث تؤكد الدراسات الغربية ان روسيا في صدد تعزيز تعتزم القدرات السيبرانية الهجومية وكذلك القدرات السيبرانية الدفاعية، من اجل تعضيد القوة التقليدية خصوصاً في الجناح الشرقي لاوروبا من اجل ممارسة التنفذ واسترجاع استراتيجية الذات الروسية المفتقدة.

5 ـ كما يمكن القول ان تجارب الحرب في جورجيا وأوكرانيا والتي اتاحت فرصة كبيرة لروسيا من اجل سقل وتعديل تكتيكاتها الالكترونية من اجل إعادة التموضع ووخفض مستوى الإخفاقات في مجال الحرب السيبرانية، وصولاً الى اثبات ذاتها وقدراتها على الساحة العالمية، ويمكن أن تكون هذه المظاهرات في وقت لاحق بمثابة أساس لإشارة أو ردع خصوم روسيا[8].

(8) Michael Connell & Sarah Vogler، Russia›s Approach to Cyber Warfare، realcleardefense، 2017، Article published on the World Wide Web on the following link https://www.realcleardefense.com/articles/2017/05/09/russias_approach_to_cyber_warfare_111338.html

واخيراً يمكن القول ان حرب المعلومات مثلت احد مسارات الاستجابة الروسية لهذه العزلة لما يمكن ان تلحقه من خسائر بالمجتمعات الغربية، ولذا فان احد التفسيرات التي طرحت لعملية القرصنة التي تعرض لها الحزب الديمقراطي اثناء الانتخابات الرئاسية الامريكية عام 2016، كانت تصورير القرصنة على انها ثار من الحزب الذي وسع حزمة العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا.

المحور الثاني:
مضامين عقيدة التالين في الاستراتيجية الاوراطلسية

تبنى الناتو منذ نشأته استراتيجية الردع والاحتواء ذات المضمون العسكري حيال القضايا المحيطة به خصوصا في مواجهة الاتحاد السوفيتي سابقاُ، وبعد تفكك الاخير وما نجم من تغييرات استراتيجية عصفت بشكل دوائر السياسة الدولية، بالإضافة الى التحولات الكبرى التي شابت العلاقات الدولية نتيجة التطورات

التقنية والاعلامية، حيث تبنى حلف شمال الأطلسي الناتو استراتيجية بإسم " تالين»[9] مكونة من 282 صفحة، والتي تتضمن الرؤى والأساليب والتكتيكات التي يتبنها لموجهة الحروب الالكترونية وتنظيم قواعد الاشتباك عبر الإنترنت، ويُذكر أن مسؤولين عسكريين أمريكيين ذكروا قلقهم ومخاوفهم من هجمات الكترونية مستمرة تتعرض لها الولايات المتحدة ومنشئاتها الحساسة وإعلامها وبنيتها التحتية وخاصة من قبل الصين، حيث يؤكد حلف شمال الأطلسي أن الحرب الالكترونية أصبحت سلاحاً حاله كحال السلاح الحربي، كما تعطي استراتيجية " تالين" الحق للدولة التي تتعرض لهجوم الكتروني شن حرب هجومية الكترونية مضادة على الدولة الأخرى، كما تؤكد استراتيجية "تالين" أنه يمكن استخدام القوة العسكرية الحقيقة في حالة تم شن هجوم الكتروني على دولة وأدى هذا الهجوم لخسائر بالأرواح البشرية[10].

(9) مدينة تالين Tallinn عاصمة جمهورية إستونيا ومركزها الإداري مقاطعة هاريو وأكبر مدن البلاد وهي أقدم عاصمة في شمال أوروبا، وتعرف أيضاً باسمها القديم رفال Reval من القرن الثالث عشر حتى عام 1917، تحتل مساحة المدينة 159.2 كم 2 ويبلغ عدد سكانها، ويقع على الساحل الشمالي من البلاد، على شاطئ خليج فنلندا وعلى بعد 80 كم إلى الجنوب من عاصمة فنلندا هلسنكي، شرق ستوكهولم وغرب سانت بطرسبرغ.

(10) Cyberwar ـ does it exist, nato.int. 2017 https://www.nato.int/docu/review/2013/Cyber/Cyberwar_does_it_exist/EN/index.htm

اولاً: دلالات الاستراتيجية الجديدة

كما اتجهت دول حلف الشمال الاطلسي الى تبني استراتيجية سيبرانية ذات بعد استخباراتي، فبعد أحداث أوسيتا الجنوبية وتبني روسيا استراتيجية دولية تهدف إلى كسر الأحادية الدولية والتفرد بالقرار الدولي، انطلقت شرارة الحرب الهجينة، خوصا من الجانب الغربي والذي بدء بتحشيد الامكانيات الاعلامية والرقمية المهجنة الكبيرة من أجل تحريك الرأي العام الدولي ضد السياسات الروسية العالمية وبالخصوص في منطقة شرق أوروبا ووسطها، حيث تحرك الناتو نحو تبني استراتيجية رقمية مهجنة يتم تنفيذها بواسطة مركز الاتصالات الاستراتيجي والذي تم إنشاؤه في بداية عام 2017، ويعمل المركز بتمويل من الناتو، وتم التوقيع عليه من قبل كلاً من استونيا وألمانيا وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وهولندا والمملكة المتحدة و فنلندا والسويد وفرنسا.

يتعرض حلف شمال الأطلسي لما يقارب 500 هجوم سيبراني شهريا، حيث تحدث المدير العام لوكالة الاتصالات و المعلومات التابعة للناتو (كيفن شييد) في مؤتمر وكالة الدفاع الأوروبية عام 2017 الذي عقد في العاصمة البلجيكية بروكسل حول نشاطات الحلف في مجال الدفاع السيبراني، و أكد على ان تقاسم المعلومات هي النقطة الأهم لتنمية قدرات الدول في الفضاء السيبراني، مشيرا الى تثمينهم للتعاون بين الناتو و الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، شبه (كيفن شييد) الهجمات السيبرانية بالتسونامي، مؤكدا على الأهمية الكبرى لأنظمة الانذار المبكر في مجال

الحرب السيبرانية، حيث تتعرض شبكات حلف شمال الأطلسي لما يقارب 500 هجوم سيبراني شهريا دون للاشارة الى الجهة المهاجمة، ويعتبر الناتو الفضاء السيبراني بمثابة فضاء عسكري فضلا عن الجو والبر والبحر[11].

يساهم مركز الاتصالات الاستراتيجي، الذي يوجد مقره في ريغا، لاتفيا، شرق اوروبا، بتحسين قدرات الاتصالات الاستراتيجية الاستخباراتية الهجينة داخل الناتو والدول المتحالفة معه، إذ يشكل الاتصال الاستراتيجي جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية للناتو والتي في طليعتها صد النفوذ السيبراني لروسيا بكل أشكاله عن منطقة شرق ووسط أوروبا، وتتمحور أهداف المركز حول المساهمة في عمليات اتصالات الناتو من خلال توفير تحليلات الاستخبارات الشاملة، وتقديم المشورة في الدعم التكتيكي، فهو إذا قوة استخباراتية بنيت من قبل المشاركين متعددي الجنسيات عبر قطاعات مدنية وعسكرية وأكاديمية متجانسة في ما بينها من أجل تسخير التكنولوجيات الحديثة، والأدوات الافتراضية للتحليلات الاستخباراتية، الأدوات التكتيكلية والادور لعقيدة الدافاع المشترك التالين

ثانياً: الأسس وتكتيكات استراتيجية تالين

بالإضافة الى تكثيف جهود الاعضاء على مبدأ (الاتصالات الاستراتيجية) والذي يدور معناها التكتيكي حول[12]:

1 ـ تعزيز مبدأ الاتصالات الاستراتيجي للناتو: أولى اهتمامات مركز الاتصالات الاستراتيجي هو تقويم وترميم الاتصالات السياسية والاستخباراتية بين دول الحلف والتي باتت تعاني من ترهل وبرود في الاتصال نتيجة الاختلاف في المواقف السياسية وتباعد الروئ الاستراتيجية وهذا ما انعكس على البيئة الهيكيلة للحلف.

2 ـ موجهة الاعلام السيبراني الروسي: يعمل المركز على تتبع وصد وكالة سبوتنيك الروسية الناطقة بـواحد وثلاثون لغة حيث يتهم الناتو هذه الوكالة بأثارة الدعاية المضادة لدول الناتو، كذلك تفعيل دور الإعلامي السيبراني الغربي المضاد نحو الداخل الروسي من أجل إحداث تأثير على التوجهات الروسية الاقليمية منها والعالمية.

3 ـ تنظيم منصة استخباراتية ببعد سيبراني: تطور مفهوم الاستخبارات عن ما كان عليه في العقد السابق حيث اتجهت اليوم الى استخدام أساليب الرقمنه والاتصالات

(11) Cyber Security, republic of Estonia ministry of foreign affairs, 2017 http://vm.ee/en/cyber_security&prev=search

(12) NATO and Cyber Defence, natolibguides.info, 2017 http://www.natolibguides.info/cybersecurity

النانوية، ومن خلال مركز الاتصالات الاستراتيجي الذي يقبع في لاتفيا في شرق اوروبا يتيح لدول الناتو تكثيف منظومات الاتصال والاستخبار على الجانب الروسي.

4 ـ فرض السيطرة السيبرانية على منطقة شرق اوروبا: يتجه مركز الاتصالات الاستراتيجية على فرض جدار الإكتروني ضد الفضاء السيبراني الروسي والذي بدأ يشكل تهديدا حقيقيا على المصالح السيبرانية لدور الناتو، وبالتالي اتجهت دول الناتو نحو تفعيل خدمات المركز من خلال الرصد السيبراني الاعلامي والاستخباراتي وتكثيف التعاون والتواصل الدعائي لدول الناتو[13].

(13) Tallinn Paper: The Law of Cyber Targeting, ccdcoe.org, 2017 https://ccdcoe.org/multimedia/tallinn_paper_law_cyber_targeting.html

5 ـ ادارة منظومة السيطرة الدعائية السيبرانية: من اولويات مركز الاتصالات الاستراتيجي هي تقوية منظومة الدعاية الموجهة والمضادة للوجود الروسي في شرق اوروبا خصوصا في دول حوض البلطيق والتي تعد بوابة الصراع المتقدم لأوروبا وروسيا خصوصاً أن هذه المنطقة باتت تتصاعد بها تيارات مناهضة لدور الناتو في القارة الاوروبية.

6 ـ رصد واستخبار القدرات العسكرية الروسية: إن من سلم اهتمامات المركز هي استحضار القدرات الاستخباراتية حيال روسيا خصوصاً الاستخبارات العسكرية من أجل رصد القدرات العسكرية المتصاعدة في مجال الصواريخ الاستراتيجية ومنظومة الدرع الصاروخ.

واخيراً يمكن القول إن الناتو قد استحدث منظومة جديدة من الوسائل الهجينة لمواجهة الوجود الروسي في القارة الاوروبية من خلال مركز الاتصالات الاستراتيجي والذي تتنوع وسائل عمله ما بين الوسائل الدبلوماسية والاعلامية والدعائية والسيبرانية والاستخباراتية، كل هذه الوسائل أنتجت جيل جديد من الموجة الشرقية والغربية نتيجة منعطفات التغيير الدولي ومنعكسات السياسية الدولية والتي القت بظلالها على طبيعة الصراع والتنافس في القارة الاوربية.

المحور الثالث:

مضامير الاشتباك والتناحر الرقمي الأورو ـ روسية

يمكن القول ان المنطقة المحصورة من الحدود الغربية لروسيا وصولاً الى ضفاف الأطلسي هي بمثابة مجال حيوي جيوسيبراني، ينشط فيه مضامير الصراع والحرب السيبرانية بين روسيا من جهة والقوى الغربية والولايات المتحدة من جهة أخرى المنضوية تحت منظومة الناتو، حيث تدفع روسيا باستخدام وسائل وتكتيكات رائدة في مجال حرب المعلومات والدعائية الافتراضية وهو ما أعطاها قدرة يمكن وصفها

بالتفوقية على الجانب الأخرى والذي بدا يغلب عليه عامل عدم الاتزان والارباك السيبراني.

وتشمل الحرب السيبرانية التي تقوم بها روسيا هجمات الحرمان من الخدمة، وهجمات القراصنة، ونشر المعلومات المضللة والدعاية، ومشاركة الفرق التي ترعاها الدولة في المدونات السياسية، ومراقبة الإنترنت باستخدام تقنية سورم، واضطهاد المعارضين السيبرانيين، وغير ذلك من التدابير السيبرانية، حيث يتم تنسيق جميع هذه الأنشطة من قبل أجهزة الاستخبارات الروسية التي هي جزء من قسم كب 16، كما وصف الصحافي الاميركي بيت ايرلي في مقابلاته مع ضابط الاستخبارات الروسي المنشق سيرغي تريتياكوف القدرات الاختراقية في مجال التجسس السيبراني لروسيا من خلال قدرة الاستخبارات الروسية الوصول إلى شبكات الانترنيت الإعلامي لدولة المستهدفة دون علم أجهزة الاستخبارات تلك الدولة، من خلال نشر الدعاية على مواقعها الوطنية وارسال رسائل إلكترونية ومنشورات إعلامية مضادة ومضللة، بالإضافة الى الدعاية المقنعة كتقارير تعليمية أو علمية، حيث تم اختراق المواقع الأكثر ملاءمة لتوزيع التضليل السيبراني، وانطلقاً من هذه الوسائل والقدرات يمكن التطرق الى اهم حلقات الاشتباك والصراع السيبراني بين روسيا والمنظومة الغربية وبالاتي:

اولاً: دوائر الصراع والحرب السيبرانية الروسية على جورجيا عام 2008

وفيما يتعلق بالهجمات الإلكترونية على جورجيا في عام 2008، ذكر تقرير مستقل أصدرته الولايات المتحدة في معهد أبحاث الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العواقب السيبرانية، حيث أشار الى أن الهجمات كانت مشاركة مباشرة من قبل أجهزة الاستخبارات الروسية السيبرانية، كما اكد التقرير على ان عدة هجمات كان مصدرها من أجهزة حاسوبية تابعة لمستخدمين موجودين في روسيا وأوكرانيا ولاتفيا وكان هؤلاء العملاء السيبرانيين يشاركون في هذه الهجمات بضراوة من خلال ضرب منظومات المؤسسات المالية والإعلامية التابعة لجورجيا، خلال حرب أوسيتيا الجنوبية عام 2008 [14].

ثانياً: اثر التهديدات السيبراني على نتائج الانتخابات الرئاسية الأوكرانية عام 2014

أطلق القراصنة الموالية لروسيا سلسلة من الهجمات الإلكترونية على مدى عدة أيام لتعطيل الانتخابات الرئاسية الأوكرانية في مايو 2014، كما عملوا على الإفراج عن

(14) رؤوف بوناب، هذه استراتيجيات بوتين الستة للتأثير على الانتخابات الألمانية، مركز العربي 24، 2017، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي https://arabi21.com/story/1031745/

رسائل البريد الإلكتروني المخترقة، بالإضافة الى محاولة تغيير حصص التصويت، وتأخير النتيجة النهائية للانتخابات، كما اطلقت روسية برامج الخبيثة كانت ستعرض رسما بيانيا يعلن فيه المرشح اليميني المتطرف دميترو ياروش، تمت إزالة الفائز الانتخابي من لجنة الانتخابات المركزية في أوكرانيا قبل أقل من ساعة من إغلاق الاقتراع، على الرغم من ذلك، ذكرت القناة الأولى في روسيا ياروش قد فاز وبث الرسم المزيف، مستشهدا بموقع اللجنة الانتخابية، حيث ان هذه النتائج المزيفة موجهة إلى جمهور معين من أجل تغذية الرواية الروسية التي ادعت منذ البداية أن المتطرفين الوطنيين والنازيين كانوا وراء الثورة في أوكرانيا[15].

ثالثاً: الحرب السيبرانية الروسية على المانيا

بادرات روسيا بتنظيم هجمات إلكترونية ضد أحزاب ومؤسسات سياسية ألمانية، بغية إضعافها قبيل الانتخابات، من خلال تسريب وثائق سرية، مثل تلك التي تمت سرقتها من البرلمان في عملية قرصنة كبرى تعرض لها في سنة 2015، ويعتقد أن فريقا من القراصنة يدعى «سوفاسي» يقف وراء تلك العملية، ومن المرجح أنهم ينتمون إلى المخابرات الروسية.

أن المانيا أصبحت في حالة من الإرباك إزاء حملات الداعاية الالكترونية التي قامت بها روسيا وفي هذا الإطار، كما اكدت الحكومية ألمانية على أن الحكومة الروسية تشن حملات إعلامية عبر قناتها الرسمية «روسيا اليوم» وموقع «سبوتنيك» الإخباري، فضلا عن توظيف أساليب ساخرة في مواقع التواصل الاجتماعي، لنشر دعايتها فيما يتعلق بالانتخابات الألمانية.[16]

وكان الهدف من هذه الحملات الدعائية موجهة بدرجة أولى إلى الناخبين الألمان الذين يتكلمون الروسية، والذين يبلغ عددهم حوالي 3 ملايين، فضلا عن ذلك، تستهدف هذه الحملة الناخبين القوميين والمحافظين، على غرار أنصار حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف.[17]

خيرا الأمثلة على هذه الحملات الدعائية وعمليات التلاعب بالرأي العام، وتتمثل هذه الحادثة في قضية الفتاة ليزا، التي جدت في عام 2016، حيث تواترت قصة مفادها أن فتاة روسية عمرها 13 سنة تعرضت للاختطاف والاغتصاب على يد مجموعة من اللاجئين في ألمانيا.[18]

آنذاك، اتهمت وسائل الإعلام الروسية ألمانيا بإخفاء القصة، والتستر على جنسية الضحية، من جانبه، أدلى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بدلوه في القضية،

(15) ليوبوف ستيبوشوفا، روسيا تؤثر على مصير انتخابات 24 بلدًا في العالم، مركز نون بوست، 2017، مقال منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي http://www.noonpost.org/content/16194

(16) حسام عدنان، المخابرات الألمانية تحذّر من تزايد نفوذ روسيا في أوروبا، صجيفة الخليج اون لاين، 2017، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي https://www.noonpost.org/content/15624

(17) حميد شكري، تأثير موسكو على الانتخابات الألمانية: حقيقة أم لعبة انتخابية، صحيفة الخرب اليومية، 2017، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي https://www.alarab.co.uk/article/morenews/117721

(18) حسام عدنان، مصدر شبق ذكره، الانترنيت

وطالب الجانب الألماني بتقديم توضيحات، كما خرجت مظاهرات احتجاجية في ألمانيا، على الرغم من أن الأبحاث أظهرت في النهاية أن القصة برمتها تم اختلاقها، ودفع ذلك الحكومة الألمانية للاحتجاج لدى نظيرتها الروسية، ومطالبتها بالتوقف عن بث الدعايات السياسية.[19]

(19) حميد شكري، مصدر شبق ذكره، الانترنيت

كما أن حزب «البديل من أجل ألمانيا» قد يكون إحدى الوسائل التي قد تلجأ لها روسيا، بهدف التأثير على السياسات الألمانية، حيث تشبه أفكار أنصار هذا الحزب من القوميين المتطرفين والمحافظين إلى حد كبير توجهات أنصار الرئيس بوتين في روسيا.

وتظهر العلاقة بين الطرفين من خلال البرنامج الانتخابي الذي يتبناه حزب «البديل من أجل ألمانيا»، فقد أعرب هذا الحزب عن رفضه للعقوبات الاقتصادية المسلطة على روسيا، في حين يعتبر أن ما تقوم به روسيا من خلال ضم شبه جزيرة القرم يعد أمرا قانونيا، بعلّة أن هذه المنطقة في نظرهم كانت دائما تابعة لروسيا.

كما تتجه روسيا نحو ورقة أخرى للتأثير على الأجواء السياسية في ألمانيا، ألا وهي المناورات العسكرية التي يعتزم تنفيذها في هذا الشهر، تحت اسم «زاباد 2017»، والتي تمثل أكبر مناورات مشتركة بين روسيا وبيلاروسيا منذ نهاية الحرب الباردة، وعموما، ستدور هذه المناورات التي سيشارك فيها حوالي 100 ألف جندي روسي بين 14 و20، ومن المثير للاهتمام أن هذه المناورات أثارت حفيظة حلف الناتو، على خلفية اتساع مداها، وغموض النوايا الحقيقة من ورائها، في ظل مخاوف من أن يتجاوز الأمر مجرد القيام بمناورات عسكرية، ويتحول إلى تحرك حقيقي، أو استعداد لأمر ما.[20]

(20) ليوبوف ستيبوشوفا، مصدر شبق ذكره، الانترنيت

وفي هذا الصدد، وصف قائد القوات الأمريكية في أوروبا، فريديريك هودجس، الأمر بأنه شبيه «بحصان طروادة»، وذلك بهدف إدخال تغييرات تكتيكية على تمركز واستعدادات القوات الروسي، وفي الختام، ان مثل هذه التحركات العسكرية قبل أيام قليلة من الانتخابات الألمانية قد سببت احراج سياسي في أوروبا، خصوصاً لبعض المرشحين، على غرار أنجيلا ميركل.

رابعاً: اثر التهديدات السيبراني على نتائج استفتاء المملكة المتحدة «خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي»

في الفترة التي سبقت الاستفتاء على المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي، اقترح رئيس الوزراء ديفيد كاميرون أن روسيا «قد تكون سعيدة» مع

تصويت إيجابي على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبـي، في حين اتهمت الحملة المتبقية الكرملين بدعم سرا تصويت إيجابي بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام 2016، ادعى نائب البرلمان بن برادشو في البرلمان أن روسيا تدخلت في حملة الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وفي عام 2017، أصدرت لجنة الإدارة العامة والشؤون الدستورية التابعة لمجلس العموم تقريرا يشير إلى انهيار موقع تسجيل الناخبين الحكومي في يونيو / حزيران 2016 قبل أقل من ساعتين من الموعد النهائي للتسجيل المقرر أصلا (والذي كان ثم مددت)، يشير الى دور الاستخبارات السيبرانية الروسية في هذا الفعل، كما كشف التقرير دور الاستخبارات الروسية في انشاء وتمويل حركة الدعائية الالكتروني التي تحث الناخبين للتصويت بنعم للخروج من الاتحاد الأوربي.

خامساً: اثر التهديدات السيبرانية على نتائج الانتخابات الامريكية

تشير الكثير من التقارير والدراسة على ان للروس دور كبير ومؤثر في نتائج الانتخابات الامريكية، فعلى سبيل المثل كان الدور الروسي واضح من خلال الإفصاح عن المراسلات الالكترونية السرية لمشرح حزب الديموقراطي هيلري كلنتون والذي اثرت بشكل كبير على نتائج الانتخابات الامريكية آنذاك.

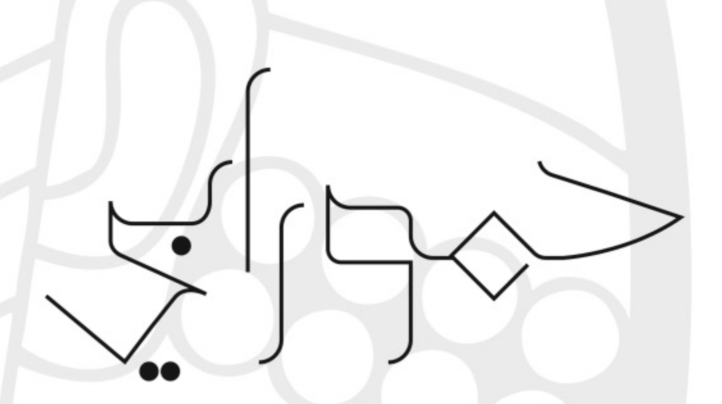
حيث اكدت شركة فيسبوك، أن بعض الإعلانات التي اشتراها الروس على فيسبوك في العام الماضي روجت لمناسبات مختلفة خلال حملة الانتخابات الرئاسة الأمريكية مما يشير إلى أن التدخل المزعوم قبل الانتخابات، وأعلنت وسائل الإعلام الأمريكية، في وقت سابق، أن وفقاً لبيانات شركة فيسبوك، قامت «بوتات انترنت» روسية أثناء السباق الرئاسي الأمريكي بشراء ساحات إعلان في هذه الشبكة الاجتماعية بهدف التأثير على نتائج الانتخابات.

بينما أكد الشركة الأمريكية المتخصصة في مجال الإعلان المرتبط بخدمات البحث على الإنترنت «غوغل» الأسبوع الماضي، أنه ليس لديها أي دليل على منصاتها الإعلانية يفيد بوجود حملة دعائية روسية على عكس ما تقول مؤسسة فيسبوك إن حملات إعلامية روسية ظهرت على شبكتها قبل وبعد انتخابات الرئاسة الأمريكية العام الماضي[21]، وصرح المتحدث الصحفي باسم الرئيس الروسي، دميتري بيسكوف، الخميس في الـ6 من الشهر الجاري، بأن الكرملين ليس على بمزاعم قيام برامج حاسوبية من روسيا بشراء ساحات الإعلان في «فيسبوك» من أجل التأثير على الانتخابات الأمريكية.

(21) حسام ياسر، فيسبوك: إعلانات روسية أثرت على نتائج الانتخابات الأمريكية، وكالة سبوتنيك الروسية، 2017، مقال منشورة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط التالي https://arabic.sputniknews.com/world/201709131026157443

الخاتمـــة

لذلك، تطرقنا في هذا المضمار صيغة ارتـدادات الحرب السيبرانية الروسية على مجريات الاحداث في المنطقة الاوراطلسية والتي تمدد من حدود أوروبا الشرقية الى ضفاف الولايات المتحدة نحو الأطلسي، لكافة اشكال هذه الحرب والتي اتخذت من الداعية الالكترونية محوراً لها في بعض الأحيان كما اتخذت من سرقت المعلومات وتضليل العدو تكتيك أخرى للتأثير السيبراني فضلاً عن التاثير الالكتروني على مجريات الواقع السياسي الداخلي لبعض الدول مثل التدخل الروسي في الانتخابات الأوكرانية والمانية وصولاً الى التدخل الروسي في الانتخابات الامريكية والتي تمثل ضربة قاضية لمنظومة الامن والسيطرة الأطلسية، وبالتالي رسمت هذه التدخلات ومنحنيات الحروب الإلكترونية شكل جديدة لدوائر التفاعل والصراع في وسط القارة الاوربية.



الملف:
الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط

- الصراع العسكري في منطقة الشرق الأوسط — حسن البيضاني
- الحروب بالوكالة في الاستراتيجية الاسرائيلية — د.نوار جليل
- التغير في الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2002 — يونس مؤيد يونس

الصراع العسكري في الشرق الأوسط.. بين التصعيد وفرض الهيمنة

حسن البيضاني
باحث من العراق

ماذا نعني بالشرق الأوسط

بدأً لابد من تحديد واضح وجلي لهذا الكيان الجغرافي الذي بدأ يبرز كواحد من اكثر الكيانات الجغرافية قلقاً واستنفاراً فالكتلة الحرجة تكاد ان تتمركز على امتدادات هذا الكيان بدوله المختلفة حتى ان ما كان يطلق عليه سابقاً الصراع العربي الصهيوني لم يعد هو السمة البارزة ضمن الحدود الجغرافية له بل تصاعد الامر ليشهد صراعات مختلفة ومغايرة لما كان قائماً حيث لم تعد إسرائيل (الكيان الصهيوني) بدوافعها التوسعية وتأريخها المبني على الاغتصاب هي ما يدفع باتجاه التصعيد العسكري بل ان عوامل ومحفزات جديدة تصاعدت وباتت تشكل الثقل الأساس في طبيعة الصراعات القائمة. وبالتالي فنحن امام شرق أوسط جديد لا يشابه ذلك الذي كان سائداً في عقود محاربة الاستعمار ولا عقود المد القومي ولا يتطابق مع ما كان عليه ابان سلسلة الحروب العربية – الإسرائيلية.

الحقيقة التاريخية تؤكد الارتباط الذي لم ينفك يوماً إلا عقب تغيير موازين القوى فدول الشرق الأوسط وخاصة دول المشرق العربي ومنذ تأسيسها كانت مرتبطة بدول ناشطة جيواستراتيجيا. وبقوة اللاعبين الجيواستراتيجية اقليمياً (تركيا وايران ومصر سابقاً) ودولياً (فرنسا وبريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في اثناء الحرب الباردة وامريكا وروسيا بعد الحرب الباردة)[1]

ان قراءة متأنية للأهمية الاستراتيجية لدول الشرق الأوسط عموماً ودول المشرق العربي على وجه الخصوص تجعلنا نرى ان ما يحصل او يحدث الان لم يعد مألوفاً كما كان الامر في السابق بل ان الصراعات اخذت اشكال جديدة فلم يعد الصراع

(1) د. عبد علي كاظم المعموري وكرار أنور ناصر... رؤية استراتيجية. فوائد الكبار في صراعات المنطقة العربية مجلة حمورابي – العدد 15 و16 صيف وخريف 2015 مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية – بغداد ص8

بين حركة ديمقراطية ضد نظام دكتاتوري متسلط مستمد قوته من الدعم الأمريكي وانها ليست حرب أهلية بين معسكرين، بقدر ما هي حرب بالوكالة تفرض شروطها وتداعياتها ونتائجها من قبل اطراف ولاعبين خارج الاطار الإقليمي في الغالب، مسرحها دول لا يريد لها ان تستقر وهكذا نجد ان صراعات الشرق الأوسط تمتد من متاهات جبال أفغانستان تنتهي بأزقة طرابلس مارة بسهول وجبال العراق والمدن السورية وصحارى سيناء وغيرها. انها في حقيقة الامر حرب بالوكالة وبالتالي فان شرق أوسط ذو ملامح مغايرة لما هو عليه الان يمكن ان يولد ولكن ليس كما يريده الامريكان وحلفائهم كون القوى المحركة والفاعلة في الصراع باتت متشبعة ولا تقتصر على معسكر محدد.

يعرف قاموس (ويبستر) للقرن العشرين بطبعته الثانية الصادرة عام 1972 الشرق الأوسط على انه (المنطقة الجغرافية) التي تشمل (العراق وايران أفغانستان، وفي بعض الأحيان التبن وبورما والهند) ويضيف القاموس معنى اخر لهذا الاصطلاح فيعرفه على انه يعني ايضاً الشرق الأدنى الذي يعرفه كالاتي وهو تلك البقعة التي تشمل اجمالاً البلدان الواقعة بالقرب من الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط او الى الشرق منه متضمناً جنوب غرب اسيا (تركيا، سوريا، لبنان، فلسطين، شرق الأردن، العربية السعودية، الخ) وفي بعض الأحيان البلقان ومصر، في حين ذهب الباحث الاقتصادي والموسوعي جورج قرم في موسوعته التاريخية والجغرافية الى تحديد الشرق الأوسط وفق ما يلي (يبدو الشرق الأوسط بمثابة لوحة شرقية عربية سواء على الصعيد الجغرافي او الإنساني او التاريخي فهو يمتد على شكل قوس دائرة من طرف سهل الدانوب وسلسلة جبال البلقان في اوربا حتى صحراء ليبيا ويتضمن تركيا، ايران، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، شبه الجزيرة العربية، مصر، وكذلك دولة (اسرائيل) أي مجموعة تضم (240) مليون نسمة على أراضي وبقاع مساحتها 7.2 مليون كم مربع حيث تشابكت ثلاث قوميات (او شعوب) كبرى هي الطورانيين (الاتراك) الفرس (الايرانيين) والعرب وتعيش معهم شعوب الاكراد والارمن مع مجموعة كبيرة من المجموعات الدينية التي صمدت وجوداً عبر التاريخ)[2]

(2) مسعود الخوند – الموسوعة التاريخية الجغرافية – الجزء الحادي عشر – الشركة العامة للموسوعات – بيروت – لبنان ط3 2005 ص143

بداية النشؤ وتصاعد الصراع

هنالك الكثير من المصادر المعنية بدراسة المتغيرات التي حصلت في هذه المنطقة نحن بصددها والتي تميزت لاحقاً بان تكون ودلالتها الرسمية هي (منطقة لشرق الأوسط) هذه المصادر غالبيتها تتحدث عن التغييرات الاجتماعية والسياسية

التي حولت شكل الشرق الأوسط مع نهاية قرن التاسع عشر الى ما هو عليه الان ويختلف المؤرخون في تحليلاتهم لتلك المتغيرات وفق احكامهم على الاهمية النسبية للعوامل الداخلية والخارجية وفي تقديرهم لأثر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية إضافة الى التطورات العسكرية الهامة التي شهدتها تلك المنطقة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وفي كل الأحوال فان عوامل متعددة ساهمت في منح هذه المنطقة شكلها الحالي سواء من ناحية طبيعة التكوينات الديموغرافية او من نواحي أخرى تتعلق بالتنافر والتقارب الثقافي والعرقي والاجتماعي او في اقتصاداتها التي لم تكن قد ظهرت ملامح أهميتها حتى تلك الفترة كونها سبقت الثورة الفرنسية من اثر بالغ[3] وطبيعة السلوك والتصرف الغير العقلاني وغير المتزن من قبل سلاطين بني عثمان تجاه مواطني تلك المناطق، إضافة الى عامل حيوي ومهم الا وهو رياح التغيير التي بدأت تهب على عموم المناطق بعد الثورة الصناعية والتغيير الجذري الكبير في أنماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

(3) البرت حوراني واخرون – الشرق الأوسط الحديث – المجلد الأول. مدادات للأبحاث. القاهرة مصر ط1 2016 ص41

كانت المرونة طابع الترتيبات الامبريالية والاستعمارية في عموم منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول المكونة للعالم العربي، ملكيات دستورية ضعيفة مرتبطة ببريطانية وفرنسا كما في العراق ومصر وانتداب في فلسطين وملك تابع خفية للتاج البريطاني في الأردن ومشيخات مدعومة بالرشوة وكسب الأموال على طول وعرض الخليج العربي ودعم للدكتاتور في ايران يعتني بالمصالح البريطانية النفطية في نفس الوقت الذي يزيد فيه مطامعه المتوثبة من فوائد احتكار الشركة النفطية (الانكلو - فارسية) (الانكلوا – إيرانية لاحقاً) في ايران التي اضيف لها الوارد من شركة النفط العراقية IPC إضافة الى باقي الشركات العاملة.[4]

(4) د. جيرمي مولت – تفتيت الشرق الأوسط. دار النقاش للطباعة والنشر – دمشق سوريا ط1 2011 ص117

روجت الكتابات الغربية لهذا المفهوم (الشرق الأوسط) مع بداية القرن العشرين حينما ذاع صيته في الفكر الاستراتيجي الإنكليزي منطلقاً من مقال لضابط بحري امريكي هو الكابتن الفريد ماهان (صاحب النظرية البحرية الشهيرة في ت1ايلول/ سبتمبر 1920 ثم اعقبه (فالنتين شيرول) مراسل الشؤون الخارجية لصحيفة (التايمز) سلسلة مقالات حول المسألة الشرق أوسطية ثم جاء كتاب (هاملتون) الذي يحمل عنوان مشاكل الشرق الأوسط والذي صدر في لندن عام 1909 وبعد الحرب العالمية الأولى اكتسب هذا المصطلح ذيوعاً حيث انشأ (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات البريطانية وقتها ما عرف بإدارة الشرق الأوسط وذلك في سنة 1921 حيث انيط بالإدارة شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، وفي

الحرب العالمية الثانية انشأ البريطانيون مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط.[5]

(5) عبد القادر رزيق المخاومي مشروع الشرق الأوسط الكبير – الدار العربية ناشرون – بيروت لبنان ط1 2005 ص36

شاع في الفكر الغربي استخدام هذا المفهوم ولكنه لم يستقر على المنطقة الجغرافية التي يعنيها او يشملها، ومع ذلك فمعظم التعريفات والمفاهيم كما هو واضح تتفق على ان الأردن وسوريا ومصر والعراق ولبنان تمثل دور القلب وتضيف دراسات أخرى إسرائيل وباكستان وايران وتركيا وأفغانستان فيما تظم تعريفات أخرى دول المغرب العربي ودول الخليج العربي ويرى الباحثون في هذا المجال ان سبب اختلاف في ماهيه هذا المصطلح (الشرق اوسطي) يرجع الى عدم وجود مقياس موضوعي لتحديد نطاق النظام الإقليمي الشرق اوسطي وانه تعبير استراتيجي ذو صلة بخطط واستراتيجيات الدول الكبرى ورؤيتها لمشاكل الامن العالمي من وجهة نظرها، وبالتالي يرى أصحاب هذه الرؤية ان مصطلح الشرق الأوسط لا يحمل دلالة جغرافية بقدر ما هو مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه، وان التسمية لا تنطبق على الحالة القائمة كونها لا تنطلق من المكونات والخصائص البشرية والثقافية والحضارية بل من نظرة الغير للمنطقة العربية وما جاورها من بلدان ذات تأثير مباشر على تكوينات تلك المنطقة.[6]

(6) عبد القادر رزيق المخاومي – النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر – ط2 2003 ص92

يمكن اجمال النقاط ذات المساس بالصراعات التي عاشها الشرق الأوسط والتي لا تزال تأثيراتها قائمة لحد الان سواء تلك التي تنحى منحى ذو منظور تاريخي او من حيث دلالات التاريخ للحالة الراهنة لهذه الصراعات بما يلي:

أ ـ ان جميع هذه الصراعات كانت سواء في نشأتها او تطورها او محاولات معالجتها او التعامل معها محصلة للتفاعل عوامل محلية او إقليمية وقد تكون دولية في بعض الأحيان. وهنا لا بد من تأكيد الحقائق التالية.

اولاً: لا يقتصر العامل الإقليمي في هذا التوصيف على الدول العربية بل يتعداه الى اطراف إقليمية رئيسية أخرى مثل ايران وتركيا وأفغانستان وكذلك إسرائيل.

ثانياً: قد تكون هنالك اطراف لم تتوفر لها بعد صفة الدولة ولكنها كانت ولا تزال مؤثرة سواء بفعلها او بكونها معنية مباشرة بالصراعات المحيطة ومسارات تطورها وما يتصل بها من تفاعلات (كالأكراد والاثوريين والدروز وغيرهم).

ثالثاً. الحديث عن الأطراف الدولية لا تتحدد فقط بالدول بل يتعدى ذلك الى المنظمات الدولية الفعالة.

ب ـ الدور غير المباشر او المباشر للأطراف غير الحكومية في تلك الصراعات.

ج ـ الصراعات لم تعد مقصورةً او مقتصرةً على مسبب واحد مثل الأرض او الثروات بل ان التوجه العقائدي والمذهبي أصبح واحد من اكثر الأسباب أهمية.

د ـ ليست هذه الصراعات قصراً على الدول العربية اتجاه دول اجنبية أخرى بل ان الصراعات العربية العربية هي التي بدأت بالتسيد.

هـ ـ لم تؤدي نهاية الحرب الباردة الى تخفيف حدة الصراعات بل انها اججتها.

و ـ على كل الأصعدة فان جميع هذه الصراعات كانت خاسرة وفق منطقة الربح والخسارة وخاصة للأطراف العربية.

ز ـ لم تحل أي من الصراعات وان جرت محاولات للحل فأنها اما ان تكون متجزئة أو انها مؤقتة وتعاود الظهور مجدداً.

سمات الصراعات في الشرق الأوسط

يمكن رصد عدد من الظواهر والخصائص التي تميز طبيعة الصراعات القائمة في الشرق الأوسط على ضوء مستجدات الحالة القائمة والوضع الإقليمي الذي تبلور بشكل اكثر وضوحاً بعد احداث 11 أيلول 2001 وسقوط نظام صدام 2003 وما اطلق عليه الربيع العربي وما تلاه من مستجدات.

تغيير في الأولويات الخاصة بأجندات المصالح والتهديدات الإقليمية. وتتميز بما يلي:

أ ـ لم تعد أولويات العمل العربي المشترك ضمن الأولويات وحتى تطوير العلاقات (العربية العربية) باتت ابعد ما يكون الى الواقع.

ب ـ لم يعد الصراع العربي الإسرائيلي ضمن الأولوية الأولى حتى لتلك البلدان العربية التي هي بتماس مباشر مع الكيان الصهيوني.

ج ـ باتت إيران وحزب الله هم من أكثر اللاعبين أهمية في ساحة الصراع العربي – الاسرائيل مع مشاركة خجولة من حماس في حين لم تعد باقي الفصائل ذات تأثير في هذا الصراع.

د ـ أصبحت الصراعات العابرة للحدود من الأولويات في جدولة الصراعات القائمة في حين ابتعدت كثيراً احتمالات نشوب حروب بين أطراف متماثلة.

هـ ـ ظاهرة العنف المسلح أصبحت اكثر استشراء وانتشاراً وتأثيراً سواء تلك التي يتبناه الافراد او الجماعات.

طبيعة الصراعات ذات استقطاب إقليمي مذهبي وتتميز بما يلي:

أ ـ سيادة الاستقطاب المذهبي على الاستقطاب القومي والعرقي.

ب ـ الانقسام المذهبي ولد تفاعلات داخلية واثر بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الاجتماعية خاصة في الدول ذات التنوع الديمغرافي والمذهبي.

ج ـ البعد الإقليمي والخارجي كان الأكثر تأثيراً في تأجيج هذه الصراعات.

د ـ الدور الخارجي هو من اكثر المؤثرات تأثيراً على تصاعد حدة هذه الصراعات من خلال استجابته لحركات داخلية بالأساس.

هـ ـ في الوضع الراهن فان طبيعة الصراعات المذهبية انحت منحى إقليمياً اكثر مما هو داخلياً.

و ـ تجلت انعكاسات هذه الصراعات في اكثر صورها عنفاً من خلال التدخلات العسكرية المباشرة للأطراف المتمذهبة ومنها الصراع في اليمن والصراع في سوريا.

التحولات في طبيعة الصراع من مستوى إقليمي الى مستوى دول، وقد تميز ذلك بما يلي:

أ ـ منطقة الشرق الأوسط بطبيعتها لم تحظى وعلى مر العقود المنصرمة باستقلال كامل عن تأثيرات القوى الكبرى المؤثرة في مفاعيل النظام العالمي

ب ـ اغلب المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط كانت تعكس المتغيرات الحاصلة في النظام العالمي سواء في طبيعة تلك المتغيرات او الهيكلة الجديدة له او في اطرافه الرئيسية او في تبدل المواقع تلك القوى داخل هذا النظام.

ج ـ ظلت الولايات المتحدة الامريكية وبعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي تحتل الصدارة للقوى الكبرى المؤثرة في الشرق الأوسط، بل كانت متفردة تقريباً بدور الراعي الرسمي لمجمل قضايا وتطورات منطقة الشرق الأوسط.

د ـ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأت روسيا تتلمس مجدداً الطريق من اجل ان تكون حاضرةً وبقوة في الصراعات القائمة في الشرق الأوسط الا انها لم تستطيع ان تتمدد في تأثيراتها العملياتية والسوقية خارج سوريا وبمشاركة محدودة في العراق ومحاولات خجولة في ليبيا.

هـ ـ التغيير الجوهري حصل حينما اخذ الولايات المتحدة الامريكية ترفع يدها خلال (فترة رئاسة أوباما) عن منطقة الشرق الأوسط فاسحة المجال امام روسيا لتملا ذلك الفراغ بسرعة وديناميكية بعد ان صارت موسكو الفاعل الرئيسي كما بينا أعلاه في الصراع السوري الداخلي.

و ـ الولايات المتحدة قبلت بان يكون للروس دوراً ليس من باب التخلي لكنها بحاجة الى خلق منافس لها في المنطقة لإيجاد ذريعة او مبرر لاستمرار البقاء او الدفع باتجاه خلق تكتلات او تحالفات عسكرية تكون هي الراعية لها لمواجهة المد الروسي.

ز ـ الصراعات المسلحة في كل من ليبيا واليمن باتت تشكل هاجساً لولوج روسي فيها كلاعب أساسي محاولة ان تحل محل الولايات المتحدة الامريكية في موقع القوة المهيمنة على الشرق الأوسط.

تحالفات إقليمية جديدة تناسب وطبيعة الصراعات القائمة. وتتميز بما يلي:

أ ـ ضمن ذات السياق فان المنطقة برمتها تتجه في طبيعة صراعاتها القائمة الى منظومة تحالفات ومحاور إقليمية تجسد تلك الموجة من المتغيرات.

ب ـ لم تختلف كثيراً مكونات تلك التحالفات عما كان قائماً في السابق حيث توزعت هذه التحالفات ووفق الصراعات العسكرية القائمة الى محورين:

أولاً: المحور الأول: محور الممانعة والمقاومة: وهو الرافض لكل تقارب مع إسرائيل ويبتغي الاستمرار في تصعيد الصراع معها، تشكل ايران مرتكز هذا المحور مع حزب الله اللبناني وفصائل المقاومة الإسلامية في العراق وانصار الله في اليمن وحماس في فلسطين.

ثانياً: محور الاعتدال: وهو في حقيقته ابعد ما يكون من الاعتدال بل هو محور او تحالف عسكري قائم على قبول إسرائيل كواقع حال ومحاولة مهادنتها مع الدخول في صراعات (لطلب بديل) مع القوى التي تشكل محور الممانعة ومقاومة.

أ ـ التحالفات القائمة خاصة العسكرية منها تكاد ان تكون ذات توجه مذهبي قبل ان تكون مرتبطة بمصالح تلك الدول رغم ان الموقف من إسرائيل يشكل المرتكز الأساس في طبيعة تلك التحالفات.

ب ـ بشكل عام فان التحالفات الإقليمية القائمة يجمع بينها اتساق مذهبي، الامر الذي أوجد ضلالاً مذهبيا بحالة الاستقطاب في النظام الإقليمي بالشرق الأوسط.

ج ـ ضمن ذات السياق فان التحالفات القائمة في الوقت الحاضر في الشرق الأوسط اخذت تتصاعد فيها الخلافات والانقسامات الإقليمية واغلبها تدور حول الموقف من إسرائيل وهذا ما عملت عليه الولايات المتحدة الامريكية.

د ـ دخول إسرائيل في تلك التحالفات قد لا يكون معلناً ولكنه قائم كواقع حال وذو تأثير كبير في طبيعة ونتائج الصراعات القائمة.[7]

(7) سامح راشد – عودة الشرق الأوسط الجديد – السياسة الدولية – العدد 208 نيسان 2017 مركز الاهرام للدراسات – القاهرة – مصر ص137

الشرق الأوسط الصراع من أجل النفوذ الإقليمي

قد تكون فترة حكم ترامب مثاراً ومداعاة للتفكير في ان الدور الأمريكي في الشرق الأوسط لم يعد كما كان عليه سابقاً خاصة وان التخبط والتصعيد والتناقضات التي ظهرت على الساحة نتيجة التخبط السياسي الغير متوقع لترامب قد القى بظلاله على قدرة أمريكا في الاحتفاظ بقصب السبق في فرض الهيمنة في الشرق الأوسط، وهنا يطرح تساؤلا جوهرياً حول إمكانية صعود قوى إقليمية او دولية لتمارس دور (القائد الاقليمي) في منطقة الشرق الأوسط خلافاً للدور الأمريكي المتراجع. وإقليما هنالك خمس دول مرشحة للصعود حسب ما ورد في وجهة نظر الكاتب المصري – دكتور أبو بكر دسوقي في مقاله الموسوم (رؤية استراتيجية – فراغ القوى والصراع على النفوذ في الشرق الأوسط)[8] وهي مصر والسعودية وايران وتركيا وإسرائيل:

(8) دكتور أبو بكر دسوقي – فراغ القوى والصراع على النفوذ من الشرق الأوسط – مجلة حمورابي العدد 14 ربيع 2015 مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية بغداد ص 14

أ ـ مصر: احداث ثورة 25 يناير 2011 منحت مصر جرعة اكبر لغرض إعادة ترتيب وضعها الإقليمي والمحوري رغم ان المعطيات على الأرض قد لا تكون في صالحها ومنها تصاعد حدة الإرهاب في سيناء والتنافس المصري السعودي التركي وغيرها من العوامل.

ب ـ السعودية: هنالك أربعة مسببات تدفع باتجاه ان تكون للسعودية الريادة والقدرة على ان تصبح الدولة الأكثر نفوذاً في صراعات الشرق الأوسط وهي:

أولاً: التحول الداخلي الحاصل في داخل الاسرة المالكة وأفكار الجيل الثالث الذي توالى الحكم وتصاعد المخاوف من اضطراب الامن الداخلي للمملكة.

ثانياً: التحولات الإقليمية والدولية ومحاولة كل من تركيا ومصر التبوء مما يدفع السعودية للعمل على تقويض هذا التوجه.

ثالثاً: مواجهة الخطر الإيراني الذي تجد فيه السعودية التهديد الأكبر لأمنها ومصالحها.

رابعاً: التحول المحتمل لموقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه السعودية والتي بقيت وعلى مدى اكثر من سبعين عاما هي الحامية لنظام حكمها.

ج ـ إيران: بلا شك ان دخول ايران وبقوة في معترك الصراعات في الشرق الأوسط خاصة بعد فرض ارادتها في سوريا رغم وجود اطراف فاعلة على الساحة مثل أمريكا وروسيا والسعودية يجعل منها اللاعب الأكثر تأهيلاً لقيادة المنطقة الا ان عقبات كثيرة قد تحول دون قدرة ايران في ان تكون كذلك خاصة وانها تدخل الان في صراع مسلح وبشكل غير مباشر مع السعودية على الأراضي اليمنية، وايران كدولة إقليمية تسعى للتاثير على مجريات الاحداث الحاصلة، لكونها ضمن الدول التي تسعى أمريكا وإسرائيل وحلفائها من اجل تفويض دورها الإقليمي ومحاصراتها.

د ـ تركيا: قد تكون فرصة تركيا في هذا مجال هي الأقل باعتبارها غير قادرة كليا على ان تلعب هذا الدور بشكل متقن رغم توجهات الحزب الحاكم في الوقت الحاضر (العدالة والتنمية) للنفاذ الى هذا المعترك من البوابة الإسلامية والسب هوانها تتناقض مع طرفين من اطراف المعادلة السعودية ومصر وتكاد ان تكون علاقتها بإسرائيل متذبذبة وفق مصالحها الوطنية الا انها تمتلك في ذات الوقت قدرة عالية على احداث التحول في استراتيجيتها خاصة بعد ان أضحت فرصها في ارتدى الثوب الأوربي ضئيلة.

هــ ـ إسرائيل، تنطلق من استراتيجية تقوم على منطلقات القوة العسكرية والحرب والصراع وموازين القوى وبسط النفوذ تجاه دول الشرق الأوسط عموما والدول العربية على وجه الخصوص سواء تلك التي وقعت معها معاهدات سلام (الأردن ومصر) او التي لم توقع، وانها تفترض ان وجودها في خطر منذ نشأتها لهذا فان صراعها مع العرب يدفعها على ان تبقى الطرف الإقليمي الأقوى عسكريا في المنطقة، بما يسمح لها بفرض رويتها على الدول العربية وعموم دول المنطقة.

الجماعات الإرهابية وصراع الشرق الأوسط

رغم ان منطقة شرق الأوسط عموما لن تكن يوما وعلى امتداد سنوات القرن العشرين حتى العقدين المنصرمين من القرن الحالي بمعزل عن الصراعات الدامية الا ان ظهور الجماعات الإرهابية المسلحة خلال العقود الأخيرة وسع دائرة الصراعات المسلحة الى درجة كبيرة حيث لم تعد تلك الصراعات كما كانت عليه في السابق تتمثل في اقتتال بين دولتين او حرب أهلية مدعومة من اطراف إقليمية، لابل تعدى الامر ذلك لتتحول عموم المنطقة الى خنادق متداخلة بين اطراف مختلفة حتى ان حدود تلك الصراعات المسلحة حولت الحالة القائمة في الشرق الى ما يشبه والى حد كبر برامجيات القتال التي يتعاطها الأطفال والصبيان فالعدو يتغير بين الحين والأخر وطبيعة القتال تأخذ اشكال غير مألوفة وحتى دموية المعارك فاقت والى حد كبير ما كان سائداً، يضاف الى ذلك ان هذه الصراعات المسلحة ارتدت ثوباً جديداً يتمثل في الحروب اللامتماثلة والتي يمكن ان تعرف على انها (تلك الحروب التي تبتعد عن الأساليب التقليدية من حيث طبيعة طرفي القتال اذ غالباً ما تجري بين طرف يمتلك القوة التقليدية بكل مواصفاتها وطرف ثاني يتخذ من الاساليب القتالية غير النمطية وسيلة لمواجهة القوة التقليدية أي ان احد الأطراف قد يكون دولة او مجموعة دول متحالفة والطرف المقابل قد يكون مجموعة مسلحة او تنظيم غير نظامي على النقيض من فكر وتوجهات تلك الدولة او مجموعة الدول المتحالفة).

اتسعت والى حد كبير إمكانيات وقدرات التنظيمات الإرهابية في منظمة الشرق الأوسط بشكل كبير لأسباب متعددة يمكن اجمالها بما يلي:

أ ـ الفراغ الأمني الحاصل بعد سقوط أنظمة كانت تحكم وفق منطق (دولة القوة) مما أتاح الفرصة لتلك التنظيمات من ان تجد لها متسعاً ومتنفساً للعمل والظهور بقوة لممارسة العنف بمختلف اشكاله.

ب ـ دور الولايات المتحدة الامريكية في اعتماد هذه التنظيمات الإرهابية كوسيلة للتطبيق الفوضى الخلاقة التي باتت واحدة من اكثر استراتيجيات الولايات المتحدة حراكاً في الشرق الأوسط.

ج ـ إسرائيل وعملها الدؤوب والمتناهي الدقة من اجل تغذية هذه التنظيمات وتقويتها كونها الضامنة لأمن إسرائيل اكثر من سواها.

اعتمدت هذه التنظيمات أساليب متعددة في تأجيج الصراعات ولم تقتصر على

أسلوب واحد فقط بل تعدى ذلك الى العديد من الأساليب التي تجعل من طبيعة واتساق الصراع شيء مغاير تماماً لما هو مألوف وقائمة الأساليب تطول وقد تضاف أساليب جديدة بين الحين والأخر الا ان جميعها ينصب من اجل هدف محدد الا وهو الإرهاب وصولاً الى تحقيق ما يطلق عليه التوحش حيث تصبح الحياة المدنية مهددة وغير مستقرة وان شبح الموت والدمار يكون هو الغالب حيث لا تطور للأمام ولا إمكانيات للبناء دولة وفق المفهوم العصري. ان الأساليب المتبعة في الصراع بين الأطراف المتحاربة في مجال الإرهاب ومكافحة في الشرق الأوسط. يمكن ان تتضمن ما يلي:

أ ـ العمليات الانتحارية التقليدية التي تستهدف المواطنين العزل سواء بالأفراد (الانتحاريين او الانغماسين) او بالعجلات المفخخة.

ب ـ عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن خاصة بعد فترات الهدوء النسبي للعمليات الإرهابية لغرض شد الانتباه والتذكير بوجود الإرهاب وعدم توقفه.

ج ـ الهجمات المسلحة التقليدية التي تستهدف الى جر القطعات الى منطقة قتل او تبتغي اشغاله في مكان معين والقيام بعمليات إرهابية ذات تأثير اكبر في مكان اخر.

د ـ عمليات الكر والفر أي القتال في منطقة محددة ثم الانسحاب منها والعودة مجدداًاليها بعد ان تكون القطعات قد استرخت وأصبحت اكثر وهناً.

هـ ـ قتال الاستماتة وهو نمط نادر تخصص له مجاميع صغيرة لتقاتل في اهداف حيوية لا يمكن الاستمرار في الاحتفاظ بها لذلك فان جميع العناصر المشتركة في هذا القتال من الإرهابيين اذا لم يقتلوا فأنها سيقومون بتفجير انفسهم وهؤلاء غالباً ما يطلق عليهم (الانغماسين)

و ـ قتال التعويق وغالباً ما تقوم به مجاميع داعش عندما تكون غير قادرة على الصمود في منطقة او هدف محدد حيث يجري ترك قوة تقوم بالتعويق وتامين الستر للقوة الأكبر للانسحاب الى أماكن اكثر ملائمة للقتال.

ز ـ الاغتيالات وهذا النمط من العمليات هو الغالب في المدن التي تفقد فيها داعش والتنظيمات الإرهابية سيطرتها حيث يجري الاغتيال بوسائل مختلفة حسب طبيعة الهدف واهمية وطبيعة الحماية المؤمنة له والتحديدات التي تفرضها طبيعة المنطقة التي يجري فيها الاغتيال.

ح ـ ضرب او تدمير البنية التحتية وهذه العمليات غالباً ما تكون سائدة في اطراف المدن او المناطق الخالية من المراقبة او القطعات والمستهدف هنا هو انابيب نقل الوقود والخطوط الناقلة للطاقة ومحطات التوليد للطاقة الكهربائية.

ط ـ اقتحام السجون والموقف وقد برعت القاعدة وبعدها داعش بتنفيذ هذه العمليات وغالباً ما يكون النجاح هو حليفها وهنا لا بد من ان تكون جهات أخرى متواطئة معها هي التي تمكنها من تحقيق مثل هذه النجاحات والاهداف ذات التأثير المباشر على حياة المواطنين.

ي ـ استهداف المطارات ويجري ذلك غالباً باستخدام الوسائل التقليدية في قصف المطارات سواء بالهاونات او الصواريخ ولم تكن اغلب العمليات التي نفذت من هذا النوع ذات تأثير كبير بل ان التصعيد الإعلامي هو المحصلة الأكثر تأثيراً لمثل هذه العمليات.

التنظيمات والجماعات الإرهابية الأكثر تأثير في الصراعات

بالتأكيد ان لتنظيم القاعدة ممثل بالقيادة التي يتحكم بها الظواهري التأثير الأكبر في منطقة الشرق الأوسط هذا الحال كان قائماً حتى اعلان (دولة الخلافة الإسلامية) من قبل أبو بكر البغدادي في يوم 29 حزيران 2014 بعدها أصبحت الريادة والتأثير الأكبر لداعش حيث باتت هي المتحكمة في عموم منطقة الشرق الأوسط مع مشاركة محدودة من جبهة النصرة في سوريا ذلك الفصيل الذي رفض ان يكون جزء من (دولة الخلافة) حسب ما ورد على لسان (القحطاني) في رسالته للظواهري بعد يوم من اعلان الدولة المزعومة اما باقي الفصائل المسلحة الإرهابية الفاعلة فهي غالباً ما يكون ذات تأثير مناطقي محدود أي ان فعاليتها القتالية واعمالها الإرهابية ومدى تأثيرها على سير الصراعات في الشرق الأوسط فهو محدود جداً ولا يتعدى منطقة المسؤولية التي تتحكم بها. ان الصراعات المسلحة القائمة الان في الشرق الأوسط عموماً وفي المناطق العربية على وجه الخصوص والتي أصبحت التنظيمات الإرهابية اللاعب الأكثر تأثير وفاعلية فيها لا يمكن ان تفهم دون ان يصار الى فهم العلاقات الغير مستقرة بين مختلف الأطراف المتصارعة على مستوى الدولة حيث ان سياسة المحاور فرضت نفسها بقوة في المنطقة الى الحد الذي اصبح فيها المقياس بين الدول (من لم يكن معي فهو عليه) وبالتالي فقد اججت تلك التنظيمات طبيعة الصراعات القائمة ومنحتها بعداً طائفياً وابتعدت كثيراً عن مفهوم الصراع الذي كان سائداً فترة تصاعد الصراع العربي الإسرائيلي. ان العناصر

الفاعلة في هذا الصراعات على مستوى الشرق الأوسط من التنظيمات الإرهابية هي:

أ ـ تنظيم داعش الممثل بما يطلق عليه (الدولة الإسلامية في العراق والشام).

ب ـ تنظيم القاعدة (الهرم الرئيسي – الممثل بقيادة الظواهري) وترتبط به.

اولاً. تنظيم القاعدة في اليمن والجزيرة العربية.

ثانياً. تنظيم القاعدة في الشمال الافريقي.

ثالثاً. تنظيم القاعدة في افغانستان والباكستان.

رابعاً. تنظيم القاعدة في جنوب اوربا (في الدول الخارجة من عباءة الاتحاد السوفيتي السابق).

خامساً. هنالك تنظيمات إرهابية متذبذبة في ولاتها بين القاعدة وداعش.

أ ـ جبهة النصرة في سوريا (وترتبط عقائدياً وشرعياً بالقاعدة (الظواهري) الا انها منحت لنفسها استقلالية في التعاطي مع الملف السوري فقط دون السماح بالعمل في أي دولة أخرى.

ب ـ انصار الشريعة في اليمن.

ج ـ تنظيمات بيت المقدس في سيناء.

د ـ الشباب المجاهدون في الصومال.

هـ ـ بوكوحرام (نيجيريا) رغم انها ليست ذات تأثير على مجرى الصراعات في الشرق الأوسط.

دور الجماعات الإرهابية في صراعات الشرق الأوسط

1 ـ يمكن اجمال الأدوار التي اضطلعت بها التنظيمات الإرهابية في حمى الصراعات في الشرق الأوسط بما يلي:

أ ـ تصعيد وتيرة الصراع الطائفي من صراع مجالس واراء ونشرات الى صراع مسلح ذو ابعاد خطيرة أدخلت عموم المنطقة في اتون حروب وصراعات دموية أدت الى قتل مئات الالاف وتشريد الملايين وتدمير البنية التحتية لأغلب البلدان التي ضربتها موجة الإرهاب الطائفي.

ب ـ محاولة الوصول بتلك الصراعات العسكرية الى نقطة اللاعودة وبالتالي تفتيت الدول وفق تقسيمات طائفية مصحوبة بعمليات تهجير كبرى.

ج ـ لعب ذات الدور الذي خططت له جهات دولية وإقليمية بإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط وفق ما تراه الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل مناسباً لديمومة هيمنة الأولى وتسلطها ولاستمرارية بناء الثانية وتوسعها.

د ـ منع أي تقرب عربي – عربي وكذلك منع قيام أي تحالف شرق اوسطي ذو ميول مستقلة عن الإرادة الامريكية وطموحات إسرائيل الحالية والمستقبلية.

هـ ـ إبقاء سباق وحمى التسلح والانفاق العسكري مفتوحاً على مصراعيه منعاً لأي تطور في اكمال البنى التحتية لبلدان الشرق الأوسط الى الحد الذي يقوض قدرة تلك البلدان على استقلالية قرارها السياسي والاقتصادي.

2 ـ ان مستقبل الشرق الأوسط مرهون الى درجة كبيرة بما يحصل من تصعيد إرهابي في الوقت الحاضر حيث ان محصلة صراعات الطوائف والقوميات في الشرق الأوسط يحتمل انها هي التي ستعين وتحدد حدود دول المنطقة اما طبيعة هذه الدول نفسها فستحدد وفقاً لمصلحة الصراع الدائر ضد الجماعات الإرهابية المتطرفة وفي الحقيقة فانه يصعب الحديث عن حدود دول المنطقة دون حسم الصراع ضد الجماعات المتشددة وخاصة (داعش) الذي يعد رفض الحدود القائمة بين الدول في الوقت الحالي جزأ رئيسياً ليس فقط من بنيته الفكرية وهو الامر الذي تشترك فيه كافة التيارات المتشددة ولكنه ايضاً جزء من استراتيجية السياسة واطاره التنظيمي. فما يميز جماعة الدولة الإسلامية (داعش) عن غيرها من الجماعات التكفيرية المتشددة هو انها وضعت موضوع التنفيذ المباشر افكاراً واهدافاً، اعتادت الجماعات الأخرى على حسابتها اهداف بعيدة المدى غير مطروحة للتنفيذ الفوري وبالتالي فان هذا العامل يعتبر عاملاً حاسماً في تحديد مستقبل المنطقة.[9] ومستقبل ونتائج عموم الصراعات القائمة بالشرق الأوسط بالوقت الحاضر.

(9) د. جمال عبد الجواد – مستقبل الشرق الأوسط تضعه فوق الحاضر – سياسة دولية العدد 199 كانون الثاني 2015 – مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية – القاهرة مصر – ص 69

صراعات الشرق الأوسط بين الإدارة الوطنية والدوافع الإقليمية

الكل يعلم ان الصراع في جوهره هو تنازع بين ارادات مختلفة ذات دوافع متباينة تصل الى حد القطعية والتنافس وصولاً الى الصراع بدرجاته المختلفة واقصاها بالتأكيد الصراع المسلح وهذه الدوافع المتباينة قد تختلف حسب التصورات والاهداف

والسياسات والتطلعات وكذلك في الموارد المتيسرة والامكانيات وخاصة ما يتعلق منها بامتلاك القوة. ومن هنا تبرز الصراعات بين إرادتين مختلفتين ويجري اعتماد السياسات واتخاذ القرارات خاصة الخارجية منها وفق نهج مختلف وليس متفق مع الاخر. وبالتأكيد فان الصراعات قد تتنوع من حيث مظاهرها واشكالها وطرق التعبير عنها فقد تكون صراعات سياسية او اقتصادية او دعائية (إعلامية) وحتى تقنية وتصل الى ذروتها في الصراعات العسكرية وتتراوح أدوات تنفيذها بين الضغط بوسائل مختلفة او الحصار او الاحتواء او التهديد او العقاب او التفاوض والمساومة او التنازل او التحالف او التحريض او التخريب او التآمر[10] او الهجوم والاحتلال او استخدام القوة بشكل جزئي او كلي.

العالم بشكل عام ليس بمنأى عن الصراعات فليست منطقة الشرق الأوسط وحدها من يشهد هذه الصراعات بل ان تصاعد الصراعات بات الظاهرة الأكثر حضوراً وقد حددت الكثير من الدراسات اعداد الصراعات على مستوى العالم التي تصل الى مستوى الصدام المسلح وخلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين بأكثر من 250 صراع مختلف الشدة.[11] ان ضحايا هذه الصراعات قد يصل الى عشرات الالاف مصحوبة بتشريد وتهجير يصل الى الملايين وفي واحدة من الإحصاءات الموثوقة نجد ان الخسائر الناجمة عن هذه الصراعات وحسب السنوات وعلى مستوى العالم هي كما يلي:

2008	2010	2012	2014	2016	2018
عدد الصراعات 63 الخسائر 56 الف	عدد الصراعات 55 الخسائر 49 الف	عدد الصراعات 51 الخسائر 110 الف	عدد الصراعات 42 الخسائر 180 الف	عدد الصراعات اكثر من 40 صراع الخسائر يزيد على 250 الف	عدد الصراعات اكثر من 40 صراع الخسائر يزيد على 250 الف

اما على مستوى الشرق الأوسط فان هذه الصراعات لم تختلف عن مثيلتها على مستوى العالم فقد أضحت الصراعات الداخلية فيها تشكل 80 %[12] من مجموع الصراعات القائمة وغالباً ما تنافس افريقيا والشرق الأوسط في الحصول على

(10) وسام شاكر السراي. عسكرة الصراع في عالم القوة الناعمة – مجلة ايمان استراتيجية العدد 12 حزيران 2016 الصادرة من مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية بغداد العراق – ص 180

(11) زيغينو برجسنكي – رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية – دار الكتاب العربي بيروت – ط1 2012 ص9

(12) وسام شاكر السراي – مصدر سابق ص184

قصب السبق في عدد الصراعات المسلحة ودمويتها. حيث شهدت منطقة الشرق الأوسط سبعة نزاعات متحددة خلال عام 2017 في كل من مصر والعراق وسوريا وفلسطين وليبيا وسوريا وتركيا واليمن. وهنالك تداخل بين العديد من هذه النزاعات التي انخرطت فيها قوى إقليمية ودولية إضافة الى جهات فاعلة أخرى كثيرة ومتفرعة عن الدول تضمنت التطورات الاقليمية الرئيسية واستمرار تداعيات الربيع العربي الذي عاد مجدداً للظهور في (الجزائر والسودان) والمنافسة الإقليمية بين السعودية (بديل الولايات المتحدة وايران)، وخسارة الأطراف الإقليمية والدولية لرهانها حول بقاء داعش في كل من العراق وسوريا.

الانفاق العسكري والصراعات المسلحة في الشرق الأوسط

هنالك العديد من الدوافع والمبررات والأسباب التي تجعل منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأكثر جذباً لسوق الأسلحة والمعدات العسكرية، ومرد ذلك بالتأكيد هو انتشار أنظمة الحكم الاوتوقراطية المرتبطة بأجندات خارجية وغياب نظام إقليمي مستقر واقتصاديات متخلفة مصحوبة بنزاعات وصراعات تحركها دوافع مختلفة. وبذلك فان سباق التسلح سيكون حالة طبيعية جداً وهذا ما تتسم به بيئة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث غالباً ما يشكل الانفاق العسكري النسبة الأكبر من موازنات تلك الدولة قياساً بباقي أوجه الانفاق العام.

ان الدوافع والأسباب التي أدت الى زيادة الانفاق العسكري وسباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط ما يلي:

أ ـ قد تكون الفوضى الخلاقة التي تديرها الولايات المتحدة الامريكية عاملاً هاماً في تصعيد حدة سباق التسلح حيث انها فرضت على الدول في الشرق الأوسط وضعاً جديداً يتطلب التسلح وبوتيرة متصاعدة خشية تصاعد حدة الصراعات خاصة الداخلية منها.

ب ـ ساهمت فلسفة النظام الأمني القائم في منطقة الشرق الأوسط في تصاعد حدة التوترات بين الدول وبالتالي منحت الفرصة لتصاعد وتيرة سباق التسلح نتيجة اتسام النظام الأمني عموماً بالمنطقة بسمة (المعضلة الأمنية القائمة) وهكذا نجد ان كل الأطراف تحاول تعزيز قدرتها العسكرية شعوراً منها بان هنالك خطر داهم سواء كان هذا الخطر يتمثل بالتهديدات الداخلية او الخارجية.[13]

ج ـ تحقيق التوازن العسكري بات يشكل طموحا لكل الأطراف في الشرق الأوسط

(13) وسام شاكر السراي – خارطة الطريق لتعميم الصراعات الخفيفة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. أبحاث استراتيجية العدد 16 ت2 2016 الصادرة من مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية – بغداد العراق – ص98

بغض النظر عن طبيعة الاخطار المحدقة وحقيقتها، وبالتأكيد فان البحث عن التوازن ليس مرده اختلال مقومات القوة بلا مبرر بل ان الأوضاع بشكلها العام توحي الى احتمالية حصول الصراعات دون ان تكون هنالك مقدمات لهذه الصراعات وبالتالي أصبحت عموم المنطقة تعيش دوامة فرضية ما يطلق عليه (تحقيق الامن عن طريق التفوق).

د ـ الصراع النووي او ما يمكن ان يسمى بسباق التسلح النووي المعلن من قبل إسرائيل والغير المعلن من قبل اطراف أخرى ولد حالة من التسارع والتسابق من اجل ان تمتلك باقي الدول قدرات عسكرية تقليدية تحقق ولو جزء من متطلبات التوازن مع (إسرائيل) أي بمعنى اخر ان امتلاك إسرائيل للسلاح النووي ساهم على حد كبير في تبرير هذا السباق وارتفاع وتيرته.

هـ ـ التداخلات الإقليمية التي باتت السمة المميزة لمنطقة الشرق الأوسط فجميع الصراعات القائمة بالوقت الحاضر وبرغم انها صراعات تندرج ضمن اطار الصراعات الداخلية الا ان الأطراف الإقليمية هي التي تتحكم فيها فلم تعد الحدود مانعة لمثل هذه التدخلات، هذا الامر ولد نزعة متصاعدة لدى اغلب الدول في ان تخصص اغلب مواردها لتحقيق عنصر الردع الذي يراد منه الحيلولة دون تدخل دول الجوار الإقليمي او الدول ذات المصالح في الشؤون الداخلية لتلك الدولة، لاسيما وان هنالك انعدام تام لوجود نظام امن إقليمي قادر على حماية امنها الوطني، يضاف الي ذلك ان هنالك ما يمكن ان يطلق عليه عدم ترسيخ او احترام مفهوم (الدولة الوطنية) في المدركات السياسية لعموم دول المنطقة،

و ـ التحالفات الدولية الجاذبة لدول منطقة الشرق الأوسط حيث غاب وعلى وجهه اليقين أي دور لفرض مفهوم (الامن الإقليمي الشامل من مسؤولية دول الإقليم) ووجد بدلا عنه لجوء اغلب دول المنطقة الى التحالفات الدولية لتحقيق التوازنات هذه التحالفات ساهمت والى حد كبير في تصعيد وتسارع سباق التسلح من اجل تحقيق التوازن بين قوى المنطقة المتصارعة وحتى تلك التي تخشى ان تدخل في صراعات مستقبلا فبرزت بدلا من فلسفة (امن الإقليم من مسؤولية دول الإقليم) فلسفة نقيضة لها الا وهي فلسفة (الامن عن طريق التكتل) وبالتالي بات مفهوم (الامن الجماعي المشترك) بعيدا كل البعد عن اهتمام دول منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يؤكده الإهمال التام لغياب التحالف العربي العسكري المشترك (معاهدة الدفاع العربي المشترك) لتبرز بدلا عنها تحالفات جديدة ذات طابع دولي بشكله العام الا انه ذو منحى طائفي بشكله الخاص

منها (التحالف الدولي مكافحة الإرهاب) و (التحالف العربي في الحرب ضد اليمن) والتحالف الإسلامي الذي لم يصل الى المستوى الذي اعلن من اجله حتى الان.

ت	اسم الدولة	المرتبة عالميا	حجم الاتفاق بالدولار (مليون)	النسبة المئوية من اجمالي الناتج المحلي (للأنفاق العسكري)
1	السعودية	2	4110	%10
2	مصر	3	2355	%4.5
3	الامارات	4	848	%4.4
4	الجزائر	7	905	%3.7
5	العراق	8	712	%3.4
6	تركيا	12	412	%2.4
7	عمان	16	782	%12
8	اسرائيل	17	528	%4.7
9	قطر	20	670	%1.5
10	الكويت	27	113	%5.4
11	الأردن	39	386	%4.8

امام جميع هذه الحقائق نجد ان سباق التسلح الذي تشهده المنطقة يكاد ان يكون هو الأسرع والأكثر حيازة على اهتمام الشركات العالمية المصنعة للأسلحة والجدول التالي يبين نسبة الإنفاق لدول الشرق الأوسط لعام 2018 (الأسلحة المستوردة)[14]

من خلال الجدول اعلاه يتبين لنا بان الشرق الأوسط قد ظم سبعاً من الدول العشرة ذات العبء الأكبر في مجال الانفاق العسكري في العالم خلال عامي 2017 و 2018 ورغم ان التقديرات لم يظهر الى الوجود وبصورة متكاملة خاصة في المصدر الأساسي المتمثل بمعهد (سيبري) (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي) لعام

(14) معهد ستوكهولم للأبحاث السلام الدولي – التسلح ونزع السلاح الدولي – الكتاب السنوي 2018 – مراكز دراسات الوحدة العربية ص246 بيروت لبنان ط1 2018 ص246

2018 لعدم توفر البيانات الدقيقة عن عدة بلدان ومنها (قطر والامارات) حيث يقدر انهما من اكثر الدول انفاقاً على الأسلحة بناء على مشترياتها الضخمة من الأسلحة ومستويات انفاقهم العسكري في السنوات السابقة إضافة الى الأطراف المتصارعة في كل من اليمن وسوريا حيث لا توجد إحصائية دقيقة لهذا الغرض كون الأطراف المشتركة في عملية تأجيج الحروب والصراعات في هذين البلدين متعدد ومتنوعة ولا تخضع لمقاييس علمية واحصائية يمكن اعتمادها.

بشكل عام تمثل السعودية والامارات اكبر المنفقين على التسلح والسبب الذي يجعل البلدين في المقدمة هو الحرب في اليمن والتهديد الإيراني المفترض والخلاف مع قطر، اما ايران فرغم ان العقوبات الاقتصادية قد زادت من الضغوط عليها في مجال الانفاق العسكري، الا ان الانفراج الذي حصل خلال عامي 2016 و2017 بعد توقيع الاتفاق النووي قد منحها القدرة على انفاق 14.7 مليار لأغراض التسليح الا ان التصعيد الجديد والعقوبات الأكثر تشدداً من قبل الولايات المتحدة الامريكية بعد استلام (ترامب) للرئاسة الامريكية والغائه من جانب واحد الاتفاق النووي مع ايران سيسهم بلا شك في خفض نسبة الانفاق العسكري الإيراني.

اسرائيل يرتفع وينخفض معدل انفاقها العسكري وفق للعمليات العسكرية التي تجري بين الحين والأخر في غزة ومع ذلك فان مستوى الانفاق وصل الى مستويات عالية عام 2017 حيث بلغ 16.5 مليار من دون احتساب المساعدات الامريكية العسكرية التي تصل الى 3.1 مليار رغم انها انفقت فقط 528 مليون دولار لاستيراد الاسلحة من الخارج اما باقي المبالغ فقط جرى التعامل بها مع الشركات الإسرائيلية المنتجة للأسلحة. مصر من جانبها لا تزال على ما هي عليه في نسب الانفاق العسكري الا ان عام 2017 شهد بعض الانخفاض في الانفاق رغم انها لا تزال تشارك في التدخل العسكري في اليمن ولكن بشكل محدود جداً ولا تزال قلقة حيال الوضع الأمني على الحدود الليبية واخطار الإرهاب في سيناء والتي لم تصل بعد الى درجة الخطورة الأقل (المستوى الأصفر) بل تتصاعد مؤشراتها بين الحين والأخر، ومصر هي الأخرى تحصل ما مقداره (1.1) مليار دولار كمساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الامريكية. في الوقت الذي انفقت تركيا (2.2%) من ناتجها المحلي على الانفاق العسكري واحتلت بذلك الموقع (12) بين دول العالم وهذا الامر فيه خروج عن متطلبات او اهداف حلف الناتو التي تحدد نسبة الانفاق من الناتج المحلي الإجمالي بـ 2% فقط.[15]

(15) معهد ستوكهولم للأبحاث السلام الدولي – التسلح ونزع السلاح الدولي – الكتاب السنوي 2018 مصدر سابق ص10

جدول يبين معدل الانفاق العسكري في دول الشرق الأوسط لعام 2017

ت	الدولة	معدل الانفاق العسكري من الموازنة العامة للدولة لسنة 2017[16]
1	عمان	14.2%
2	السعودية	13.3%
3	العراق	7.3%
4	الجزائر	6.2%
5	الامارات	5.7%
6	لبنان	4.8%
7	البحرين	4.6%
8	الاردن	4.3%
9	اليمن	4%
10	الكويت	3.7%
11	المغرب	3.2%
12	موريتانيا	2.7%
13	تونس	2.3%
14	مصر	1.7%
15	اسرائيل	5.4%
16	ايران	2.3%
17	تركيا	2.1%
18	جنوب السودان	10.9%

الصراع في سوريا

قد لا يستطيع المتابع لهذا الصراع رسم صورة واضحة عما يجري ان لم يكن مدركاً مسبقاً بان هذا الصراع يختلف في كل جوانبه عن باقي الصراعات التي تستعر في ارجاء الشرق الأوسط فهذا الصراع لم يعد كما جرى التخطيط له بان يكون مقتصراً

(16) احمد السيد النجار: الانفاق العسكري والتسلح في العالم والوطن العربي. المستقبل العربي العدد 470 نيسان 2018 – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ص91

على معارضة ذات طابع إسلامي متشدد تريد اسقاط نظام برز في أيامه الأخيرة على انه نظام ذو نزعة طائفية رغم علمانيته المعلنة. اذ تطور شكل الصراع ليكون البودقة التي ينصهر فيها فعل الجغرافية مع مكونات التاريخ، ليأخذ هذا الصراع شكلاً موحشاً وكأننا امام حرب عالمية مصغرة تقف فيها تكتلات إقليمية ودولية وفاعلين أساسيين في مواجهة بعضهم البعض ويصر كل طرف على انه لا يغادر الأرض السورية دون ان يحقق الانتصار فالى جانب النظام السوري تقف روسيا بكل ثقلها مصحوبة بإيران التي وجدت في الساحة السورية مرتعاً خصباً لطرح فكرها الأيديولوجي بعد نجاحها في تجربة حزب الله اللبناني الذي هو الاخر طرفاً اساسياً في هذا الصراع مع حضور خجول للصين، في حين وجدت فصائل من المقاومة الفلسطينية ذات التوجه الراديكالي واليساري والثوري ضالتها في ان تكون الى جانب هذا التحالف مصحوبة بقوى أخرى ذات نفس التوجه من مختلف انحاء العالم. اما في الجانب الاخر فقد اصطف الى جانب الثالوث الطائفي (قطر وتركيا والسعودية) غالبية دول الخليج وقسم كبير من الدول الغربية في مقدمتها إسرائيل المستفيد الأكبر والولايات المتحدة الامريكية.

الهيمنة العلوية على السلطة في سوريا هي مبرر للدفاع باتجاه الاصطفاف والتصعيد فرغم انها ليست بجديدة الا ان المتغيرات الديمغرافية في منطقة الشرق الأوسط قد القت بظلالها ليكن عام 2011 (عام الربيع العربي) هو المنطلق ونقطة البدء لصراع دموي ونزاع مسلح متعدد الأطراف تحول بسرعة البرق الى حرب معقدة انخرطت فيها قوى إقليمية ودولية، أدى هذا الصراع الذي يشهد الان بوادر نهاياته الغير المطمئنة لأمريكا وإسرائيل والسعودية الى تشريد قرابة نصف سكان سوريا حيث زاد عدد المشردين على 5.4 مليون لاجئ خارج سوريا و 6.1 مليون نازح[17] ومشرد داخلها، وهنالك قرابة الثلاثة ملايين هم ضمن منطقة القتال التي انحسرت كثيراً مع بداية عام 2019، الأرقام الأولية وحتى نهاية عام 2018 تشير الى ان قرابة 400 الف سوري قد لاقوا حتفهم نتيجة هذه الحرب التي تداخلت فيها الخنادق الى حد كبير.

(17) معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي – مصدر سابق ص106

هذه الحرب او الصراع يختلف عن سواه فساحات القتال داخل سوريا ليست بين عدوين بل ان لكل ساحة من الساحات القتال أطرافها المتنازعة فهنالك قتال يدور بين الجيش السوري والتنظيمات الإرهابية المدعومة من (السعودية) ومنها داعش والنصرة والجيش الحر وهنالك قتال يدور بين النصرة وداعش ورغم توقفه الا انه أحدث شرخاً كبيراً في طبيعة وقدرات تلك التنظيمات الإرهابية وعلى الطرف

الشمالي يقاتل الاكراد داعش تحت مسمى (قوات سوريا الديمقراطية) المدعومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية في ذات الوقت الذي تقاتل فيه وحدات حماية الشعب وهي التشكيل الام لقوات سوريا الديمقراطية التنظيمات الإرهابية والجيش التركي معاً، وفي حلب وما جاورها نجد الفصائل الإسلامية مدعومة من قبل حزب الله اللبناني وايران تقاتل الى جانب الجيش السوري وبدعم من الجيش الروسي ما تبقى من فلول داعش والنصرة وجند الشام في اخر معاقلها حيث ادلب وما جاورها.

المحاولات لإيجاد مناطق (خفض التصعيد) في غرب سوريا والتي استحدثت أربعة منها في 6 مايس 2017 نجحت بعض الشيء من تخفيض حدة الصراع الا ان تداخل الخنادق وبروز روسيا كطرف أساسي في هذا الصراع جعل أمريكا تدخل هي الأخرى بقوتها محاولة دعم الأطراف التي تؤيدها على حساب الأطراف التي تدعمها روسيا والتي تحالفت مع قوات الجيش السوري والمدعومة من ايران، تركيا تحاول ان تبعد الخطر عن حدودها ليس كراهية بداعش التي سبق لها ان ساعدتها على التمدد حينما كانت المنافذ الحدودية التركية محطات لاستراحة الإرهابيين القادمين من مختلف الدول لنصرة داعش، بل خشية ان تكون لقوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب الكردي القول الفصل في هذه المنطقة والتي قد تؤدي لاحقاً الى العودة مجدداً الى اظهار ما جرى الاتفاق عليه في معاهدة (سيفر) في العقد الثاني من القرن العشرين والتي منحت الاكراد حق إقامة دولة تمتد من العمق الإيراني وحتى شواطئ المتوسط مرورا بالأجزاء الشمالية من العراق والاجزاء الجنوبية من تركيا.

اما روسيا العائدة الى المياه الدافئة بقوة بعد ان أصبحت في وضع قلق في سواحل أوكرانيا في محاولة لإيجاد البدائل عن فقدانها لإطلالتها البحرية في ميناء (سينا ستبول) الاوكراني فأنها قدمت الى الحكومة السورية دعماً سياسياً ومساعدات عسكرية منذ بداية الصراع في عام 2011 ومشاركات عسكرية وبصورة مباشرة منذ 30 أيلول 2015 ولم تتورع موسكو في الإعلان علانية عن خسائرها حيث أعلنت ان 41 من جنودها قد قتلوا للفترة ما بين ت1 2015 وك1 2017، في حين ان هنالك تقارير تؤكد ان 71 مقاتل روسي قد قتل اثناء هذا الصراع ولذات الفترة، ومع ان روسيا قد أعلنت خفض قوتها في ك1 2017 لكنها ستبقى او بقيت متحفظة بموقعها البحري في ميناء (طرطوس) الذي أسس في عام 1971 كقاعدة عسكرية روسية أي منذ توقيع معاهدة الصداقة الروسية السورية ابان حكم حافظ الأسد، وكذلك

ستحفظ بقاعدة حميم الجوية في اللاذقية التي بدأت بالعمل في أيلول 2015 بعد ان جرى تجديد المعاهدة المذكورة في المرفقين (في ك2 2017) حيث مدد استجارهما لروسيا لمدة 49 سنة مع خيار تمديد الاتفاقية بعد مرور 25 سنة عليها.[18]

(18) ايان دايفس – النزاع المسلح في الشرق الأوسط وشمال افريقيا – الكتاب السنوي 2018 التاسع ونزع السلاح والامن الدولي – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط1 2018

إيران

في الميدان العسكري يجد (كينث ام بولاك) وهو احد مؤلفي كتاب هلال الازمات ان الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ودول غربية أخرى تسعى الى إعادة تشكيل قواتها في الخليج (التي اعدت في المقام الأول لاحتواء العراق واحتياجه قبل سقوط صدام) ومن ثم إعادة بنائه (التي لم تتم) للتعاطي مع ايران بشكل افضل وقد تتطلب إعادة التشكيل هذه منع دخول الشاحنات المحملة بالسلع الممنوعة الى ايران، والقدرة على التعاطي مع (العدائية الإيرانية المتجددة والمفترضة من قبلهم) ضد الحلفاء الغربيين في المنطقة، واعداد القوات لتنفيذ خيار مواجهة انتشار الأسلحة اذا ما توفرت المعلومات المخابراتية لهذا الغرض ويستطرد الكاتب قائلاً (وهذا الكلام قبل توقيع ايران ومجموعة خمسة زائد واحد للاتفاق النووي وما تبعه من تداعيات لاحقة) وبالفعل يجب على الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها بذل جهود مخابراتية كبيرة كجزء من المسار الثالث مماثلة لرفع مستوى الجهود المبذولة لمواجهة القاعدة بعد 11 أيلول/ سبتمبر2001 لجمع المعلومات حول البرنامج النووي الإيراني املاً في تطوير خيار قابل للتطبيق يقضي بتوجيه ضربة لعملية انتشار الأسلحة، واذا ما فشل المساران الأول والثاني، يجب على الولايات المتحدة التفكير بجدية اكبر وفي اطار النظام الجديد للاحتواء، بخيار شن حملة جوية ضد المنشأت النووية الإيرانية وبذل جهود اكبر لجعل هذه العملية معقولة وما زال هنالك على الأرجح أسس منطقية دبلوماسية وعسكرية قوية ضد هذه الاستراتيجية، لكنها قد تكون اقل خضوعاً اذا فشلت الولايات المتحدة الامريكية في حمل الإيرانيين على اجراء صفقة قد تكون على حساب استمرار برنامجهم، او حمل حلفائها على اعداد بنية محفزة متعددة الجوانب لامتناع ايران بالقيام بهذا الامر.[19]

(19) اينودالدر واخرون. هلال الازمات – الاستراتيجية الامريكية الأردنية حيال الشرق الأوسط الكبير – الدار العربية للعلوم – ناشرون ط1 2006 ص33

بعد مجيء ترامب تغيرت الصورة وباتت اكثر دراماتيكية من السابق لطبيعة الصراع بين ايران من جهة والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من جهة أخرى فترامب يعمل من اجل تأجيج الصراع وايقاد نار الحرب على ايران ولو على اقل تقدير بمستوها الأدنى المتمثل باستعراض القوة وهذا ما يفعله الان او ادراكاً منه بان

الموجهة بشكلها الواسع والشامل لن تكن في صالحه أي في صالح الولايات المتحدة حتى لو تعرضت ايران الى الالاف الضربات بالصواريخ والقذفات الامريكية للأسباب التالية التي قد لا تكون قائمة الان الا انها ذات تأثير مباشر اذا ما اندلعت المواجهة العسكرية.

أ ـ العمق الإيراني والوضع الجيوبولوتيكي لها يمنحها قدرات مضافة تجعل من احتلالها امر في غاية الصعوبة والتعقيد خاصة بعد تجربتين فاشلتين لجيوش الولايات المتحدة الامريكية في كل من العراق وأفغانستان.

ب ـ لا تفرط الولايات المتحدة بأمن حليفتها إسرائيل على الاطلاق ومن البديهي ان اول رشقة صواريخ أمريكية تجاه المدن الإيرانية سيصاحبها عشرات الرشقات من الصواريخ اتجاه إسرائيل ومن أماكن ومناطق قد لا تستطيع القوات الامريكية او الإسرائيلية التعامل معها بالسرعة المطلوبة لدرء الخطر.

ج ـ الاقتصاد العالمي الذي خرج لتوه من مرحلة بائسة حيث سيتعرض ثانية لهزة اكبر نتيجة هذا الصراع والأكثر تأثير هي الدول الأوروبية إضافة الى الولايات المتحدة فعنق الزجاجة المتصلة بمضيق هرمز سيؤدي اغلاقه حتماً في حالة حصول النزاع المسلح الى رفع أسعار النفط الى ما يقارب خمسة او ستة اضعاف سعره الحالي وهذا الامر لا يتحمله الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر.

د ـ سياسة الولايات المتحدة تجاه دول الخليج والمبنية على المنفعة الأحادية بحجة تأمين الحماية لهذه الدول من الخطر الإيراني ستكون عرضة للتغيير الجذري في حالة تغيير النظام في ايران فلن تبقى ذرائع هذه السياسة وبالتالي ستفقد الولايات المتحدة مصدراً حيوياً من مصادر دخلها القومي خاصة في مجال بيع الأسلحة الى دول الخليج التي تتبؤء الان مركز الصدارة في شراء الأسلحة من بين جميع دول العالم.

هـ ـ لامن الإقليمي الهش سيكون في وضع اصعب مما هو عليه حيث سنجد هنالك الكثير من المبررات التي تدفع قوى إقليمية غير مسيطر عليها من قبل دولها للقيام بعمليات استهداف للمصالح الامريكية مما يجعل من الصعب بمكان ان تؤمن كل مفاصل تواجد المصالح الامريكية في المنطقة.

خلاصة القول ان الصراع القائم بالوقت الحاضر بين ايران والولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها وخاصة إسرائيل والسعودية والامارات سيبقى على

الأرجح متأججاً لأطول فترة ممكنة وقد يخفت اذ ما غادر ترامب كرسي الرئاسة وقد يتصاعد الى حد التلويح بالحرب الا انه في كل الحالات لن يخرج عن اطار التلويح بالقوة الا اذا تصرفت ايران بطريقة تجبر الولايات المتحدة على استخدام القوة وهذا الامر مستبعد تقريباً كون المعروف عن القيادة الإيرانية انها اكثر حنكتاً وحكمة من ان تصل بالأمور الى هذا الحد. وهنا لابد من الإشارة الى ان الولايات المتحدة قد تلجا الى الحصار الاقتصادي والتشديد عليه بغية إيصال الاقتصاد الإيراني الى حافة الانهيار وهذا الامر يتعارض مع مصالح الكثير من الدول مثل الصين واليابان والهند وتركيا وحتى روسيا.

الصراع في اليمن

الصراع في اليمن لم يكن وليد خلاف بين السعودية والحوثيين بل ان للولايات المتحدة الامريكية الدور الأكبر في تأجيج هذا الصراع باعتباره جزء من بؤرة يمكن من خلال توسيعها ان تكون منطقة قتل لأطراف متعددة (متحاربة) في ان واحد، فبدايات هذ الصراع المسلح كانت مغايرة تماماً لما حصل لاحقا. فقد كانت هنالك ملامح لتشكيل تحالف بين الحوثيين والاخوان المسلمين في اليمن بيد ان محاولات صانعي القرار في اليمن وقوى إقليمية مسندة من قبل الولايات المتحدة حاولت تفتيت هذا التحالف وذلك بالدفع باتجاه المواجهة المسلحة حيث قام النظام حينها بأرسال الفرقة الاولى من الجيش اليمني بقيادة محسن الأحمر لرفع مستوى التهديد وإعادة رسم مساره وفك التحالف بين الاخوان والحوثيين الا ان الأمور لم تسير وفق اهواء النظام حيث دحرت الفرقة العسكرية بعد ان تمكن الحوثيين من تدميرها واجبارها على الانسحاب من العاصمة صنعاء في 21 أيلول 2014 وقاموا حينها باستيلاء على الأسلحة الموجودة في المعسكرات التابعة لفرقة اللواء محسن الأحمر ونجحو في اقتحام منازل الموالين لقائد القوة وكذلك منازل الاخوان المسلمين وتمددوا خارج مناطق تمركزهم في مدن اب ورادع والحديدة، حتى انفرط عقد التحالف المأمول بين الطرفين (الحوثيين والاخوان المسلمين) في اليمن مما جعل بنية الفوضى والصدام الأكثر رجحاناً من أي تحرك سياسي او اجتماعي ميال للسلم داخل اليمن.[20]

(20) د. علي فارس حمد – طوائف الصراع... مصدر سابق ص49

وفي ذات الإطار فان التنافس بين ايران والسعودية يؤشر مدى الدور الذي ارادت السعودية ان تحظى به في إعادة رسم وتفعيل دورها في المجال الإقليمي، فمن جانبها سعت السعودية في ظل تراجع نموذجها امام نماذج إقليمية لدول غير عربية

(ايران وتركيا) الى تغيير نمط ادارتها لصراعات المنطقة بهدف المحافظة على مصالحها من خلال تبني سياسة فعالة تهدف الى تحقيق ما يلي:

أ ـ إعادة الدور الإقليمي للسعودية في ضل تراجع مكانه بعض الدول العربية (مصر والعراق وسوريا) وانكفائها على التحديات الداخلية.

ب ـ العمل على تغيير التحالفات التقليدية وبناء تحالفات جديدة تقوم على رؤية تتوافق مع مصالحها وفي المقابل وللحيلولة دون ان يستحوذ الخطاب الإيراني على دوراً اكبر في المنطقة، تبنت السعودية محاولات تهدف الى تأييد الشارع العربي وكسبه، من خلال مقاربة مذهبية في تحديها لإيران والتي سعت من خلالها لمنع النفوذ الإيراني وذلك بقيامها بتبني مشروع طائفي جرى فيه طرح أفكار وتصورات تحد من قدرة ايران على التحرك.[21]

(21) د. محمد كريم كاظم وفراس عباس هاشم – الوكيل الإقليمي (السعودي) ومهام توسيع فراغ القوة في اليمن – مجلة حمورابي – العدد 14 لسنة 2015 مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية – بغداد العراق ص73

واذا ما تابعنا الصراع اليمني السعودي من وجهة النظر العسكرية أي بجوانبه العسكرية المتجه بعيداً عن التدخلات السياسية التي فرضت هذا الصراع والذي هو في حقيقته صراع غير معلن بين السعودية وايران على أراضي اليمن، فأننا نجد ان الصراع قد بدأ اعتباراً من عام 2004 كما بينا سابقاً وقد قاد الصراع من طرف الحوثيين (حسين بدر الدين الحوثي) زعيم الطائفة الزيدية في اليمن ورغم ان التشكيل القتالي الذي كان يقوده يطلق عليه (انصار الله) الا ان وسائل الاعلام السعودية وغيرها ركزت على مسمى (الحوثيين) من اجل إعطاء الصراع طابعاً محلياً بعيداً عن حقيقة هذا الصراع ومداخلاته، مرت سنوات على هذا الحرب المتقطعة والتي راح ضحيتها الالاف حينها وشرد قرابة الربع مليون يماني، وانتهت باتفاق لوقف اطلاق النار في 2010، كل ذلك جرى والسعودية كانت تعمل من خلف الكواليس لتأجيج هذا الصراع مجددا باعتبار ان الفكر الزيدي لا يختلف عن الفكر الشيعي والذي بات يهدد اجزاء كبيرة من السعودية وخاصة الحساء والقطيف.

اندلعت مجدداً الاحتجاجات وهذه المرة بشكل مختلف اريد بها ان تكون مكملة للربيع العربي وهو بالتأكيد الوجه المعلن للفوضى الخلاقة حيث شهد عام 2011 تصاعد الاحتجاجات وتنحية الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، مما احدث فراغاً امنياً استغلته القاعدة (تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ولاية اليمن) وهو ما دفع باتجاه الانفلات الامني بالكامل، ومع بداية عام 2014 تصاعدت مجدداً حدة الصراع بين الرئيس اليمني الجديد (الذي جرى اختياره من قبل السعودية) وجماعة (الحوثيين) حيث استطاعت الاخيرة من فرض سيطرتها الكاملة على العاصمة

واجزاء كبيرة من بلاد، اعقب ذلك تدخل عسكرياً مباشر من قبل السعودية بطلب من حكومة (هادي) اعتباراً من اذار 2014، الا ان الاحداث بدأت تأخذ طابعاً دموياً ولم يعد الصراع المسلح داخلياً بل اصبح اقليمياً مبني على الطائفية وباتت هذه الحرب وكأنها حرب غير مباشرة بين السعودية وايران وقد اخفقت جميع المساعي من اجل ايقاف هذ الصراع رغم اطلاق العديد من المبادرات السلمية ونتيجة ذلك وصول عدد الاشخاص الذين هم على شفا الموت والمجاعة اكثر من مليون شخص.

في كانون الثاني 2017 حدث انعطاف جذري في طبيعة الصراع المسلح حيث شن التحالف الذي تقوده السعودية والقوات اليمنية الموالية للسعودية هجوماً عسكرياً واسعاً النطاق في الجنوب غرب البلاد وفي شمالها لفرض استعاد العاصمة صنعاء وقدرت الأمم المتحدة حينها بان النزاع أدى بحياة اكثر من 10 الاف شخص غالبيتهم من المدنيين ومشرد ثلاث ملايين وان اكثر من (10) ملايين مهددين بالمجاعة في[22] حين تفشت الكوليرا في اغلب المدن التي تشهد القتال وتصاعدت حمى اطلاق الصواريخ بين الأطراف المتصارعة في حين أصبحت الطائرات المسيرة لاعباً اساسياً في الحرب، ورغم كل القدرات العسكرية والترسانة الضخمة للأسلحة السعودية والمدعومة امارتياً وامريكيا ومصرياً وباكستانيا وسودانيا اضافة الى عشرات الدول الأخرى، الا ان الصراع في الميدان لم يحسم لصالحها رغم ان الحوثيون فقدو العديد من المدن ذات الأهمية الاستراتيجية

(22) معهد ستوكهولم للأبحاث.. مصدر سابق ص111

المتغير الأكبر في طبيعة الصراع في اليمن حصل عندما انفرط عقد التحالف بين الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح والحوثيين والذي أدى يوم 4 ك الاول 2017 الى مقتل الأخير وانتهاء حقبة من تحالف هش غير متوازن، في ذات الوقت استمر السعوديون بغاراتهم فقد شنوا قرابة 5676 غارة في النصف الأول من عام 2017 مع تشديد الحصار على الموانئ اليمنية على امل إيقاف المساعدات العسكرية الواردة الى الحوثيين من ايران، في ذات الوقت اعلنت منظمة الصحة العالمية ان عدد الإصابات بالكوليرا قد وصل الى اكثر من مليون إصابة.

الولايات المتحدة من جانبها كانت طرفاً في هذا الصراع حيث اكد متحدث باسمها انها اشتركت من خلال قواتها المتواجدة مع التحالف السعودي بعمليات برية متعددة وانها شنت قرابة 125 غارة جوية على الحوثيين رغم ادعائها بان تلك الغارات كانت موجهة على مواقع تابعة لتنظيمات القاعدة في اليمن، المحصلة للصراع لا تزال غير ممكنة التوقع الا ان هذا الصراع أدى الى انعدام ابسط مقومات الحياة الإنسانية لاكثر من 17 مليون يمني أي 60% من مجموع سكان اليمن.

النزاع الكردي التركي

ابتدأ من عام 2011 بدأت حدة التوتر بالتصاعد في الجنوب التركي ورغم ذلك لم يصل الى مستوى الصدام المسلح واسع النطاق بين الحكومة التركية والاكراد بمختلف تنظيماتهم العاملة على جانبي الحدود العراقية – السوريا – التركية، مع احداث تموز 2016 والمحاولة الانقلابية الفاشلة التي خرج منها (رجب طيب ارد وغان) قويا واكثر هيمنة وسيطرة على السلطة ومنحته لاحقا هو وحزبه إمكانية أوسع في مجال الاستفراد بالسلطة فقد شنت القوات التركية في اب 2016 هجوم واسع النطاق كانت تجاه عدوين في أن واحد فالعدو المعلن الأول هو تنظيم داعش المتواجد بقوة غرب الفرات و الذي بات يلامس الحدود التركية دون ان يحاول عبورها اما العدو الثاني فهو الجماعات الكردية التي تقاتل داعش المتمثلة بقوات الحماية الكردية وقوات سوريا الديمقراطية المدعومة أمريكيا.

ومع ان تركيا أعلنت اكتمال اهداف هجومها الذي استمر حتى اذار 2017 الا انها في حقيقة الامر لم تستطع حسم الصراع مع الطرفين فلا استطاعت إزاحة داعش الى ابعد مما هو عليه وفي ذات الوقت ولم تتمكن من كسر شوكة القوات الكردية التي احتمت تحت مظلة الامريكان وباتت هذه القوات جزء من قوة قتالية على الأرض تحسب على انها أمريكية التحالف والانتماء. ورغم ذلك عاودت تركيا مجددا على امل ان تحسم الامر عسكريا حيث دفعت قواتها صوب ادلب المدينة الأكثر تشددا بعد الرقة في تشرين الثاني 2017 رغم ان هذه المحافظة اندرجت ضمن المناطق الأربعة التي اريد خفض حدة التوتر فيها والتي اشرنا لها سابقا، ومع ذلك فان إمكانية تركيا في فرض سيطرتها الكاملة على اكراد سوريا امر غير ممكن عمليا على اقل تقدير في الوقت الحاضر.

في أيار 2017 قررت الولايات المتحدة تصعيد مستوى (التعاون والتنسيق مع قوات سوريا) الديمقراطية التي هي في حقيقتها وحدات حماية الشعب الكردي من خلال رفع مستوى البعثات الامريكية التي تعمل معها خاصة المتخصصة منها بالتدريب والتسليح وتجهيز وتقديم المشورة والمعونة العسكرية، مما أدى الى تصاعد حدة التوتر بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا، هذا في الجانب السوري اما في الجانب العراقي فان الصراع مازال على شدته بين مقاتلي حزب العمال الكردي التركي BKK والقوات التركية التي وجدت لها ذريعة نتيجة هذا الصراع لتقوم بتصعيد العمليات العسكرية في شمال كردستان العراق خاصة في مناطق جبل

قنديل وما جاورها، بل وصل الامر الى دفع قوة قاربت من حيث العدد في فترات معينة (11) الف جندي ووصلت في فترات الهدوء النسبي الى (3) الاف جندي لتستقر في قاعدة عسكرية في (بعشيقة)، حيث تنطلق هذه القوات بين الحين والأخر للقيام بعمليات عسكرية ضد التنظيمات المسلحة الكردية التركية المتمثلة ب BKK مصحوبة بقوة جوية وللمنظومات صواريخ ووسائل اسناد ناري وبصمت كردي عراقي تتطلبه ظروف الأكراد في العراق وفشل مشروعهم بالاستقلال واعتراضات غير مجدية لا تتجاوز المنابر السياسية وقنوات التلفاز واروقة مجلس النواب من قبل الحكومة العراقية.

ينبغي فهم العمل العسكري التركي ضد التنظيمات المسلحة الكردية وبمختلف مسمياتها سواء تلك التي تتواجد في الشمال السوري او بمحاذاة خط الحدود العراقي التركي على انه عمل احترازي يراد منه منع أي محاولة لاستقلال الاكراد وإعلان دولتهم مستغلين الحالة القائمة الان التي ولدت فراغا امنيا سواء في العراق او سوريا خاصة وان الأغلبية الكردية التي تسكن جنوب تركيا تعتبر نفسها جزء أساسي من مكون واحد يمثل الاكراد في الدول الثلاثة إضافة الى ايران، لذلك سيبقى هذا الصراع متأججا ما دامت تركيا قادرة على منع حصول الاكراد على الاستقلال ومادام هنالك من يدعم الاكراد من اجل الحصول على استقلال. المواجهة سوف لن تنحصر بين حزب العمال الكردي التركي BKK او قوات حماية الشعب او قوات سوريا الديمقراطي في مواجهة القوات الانية التركية بل سيتعدى ذلك الى ما هو ابعد من ذلك بكثير خاصة وان الولايات المتحدة وإسرائيل وحتى السعودية لا تريد تركيا ان تفرض ارادتها بالكامل وتحسم هذا الصراع لصالحها كون الثقل الاستراتيجي التركي قد يوجه يوما ما لصالح الصراع العربي – الإسرائيلي.

الأرقام تشير الى مفتل اكثر من الفي شخص واحتجاز الالاف وتشريد قرابة النصف مليون منذ اندلاع القتال في تموز 2015 وما اعقبه من حملات عسكرية تركية وتصعيد عسكري وهذه الأرقام وردت من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان في حين ان الحكومة التركية والتي غالبا ما تبالغ في نجاح عملياتها في المنطقة قد أعلنت عن قتلها لأكثر من 2500 مقاتل من مسلحي الحزب واعتقال اكثر من 7200 مسلح بينما أعلنت عن قتل 148 جندي تركي و 32 مدني فقط.[23] الصراع في هذه المنطقة مستمر مدام هنالك مبررات قوية لدى الطرفين باستمراره.

(23) معهد ستوكهولهم لأبحاث السلام الدولي – الكتاب السنوي 2018 مصدر سابق ص110

الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بين الاشتعال والخمود

غالباً ما كنا نستخدم تعبير الصراع العربي – الصهيوني (الاسرائيلي) للتعبير عن الصراع الذي نحن بصدده الا ان الحالة القائمة الان وتوقعات المستقبل تشير وبكل تأكيد الى ان هذا الصراع تراجع والى حد كبير من مستواه الإقليمي بين دولة مغتصبة ومجموعة دول محيطة بها ترى فيها خطراً توسعياً الى ان أصبح وخاصة في العقد الثاني من القرن الحالي الى صراع بين مكونات فلسطينية بشعين الأول حماس وما حولها في غزة وبقايا فتح (منظمة التحرير الفلسطينية) ومكونات الدولة الغير مكتملة في الضفة الغربية وبين إسرائيل المدعومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبكل قوة. ورغم ذلك فان هذا الصراع بقي مؤثراً وخطيراً كونه قد تجاوز عقدة الخطاب السياسي التقليدي ليصبح فعلاً قائماً على الأرض بعد ان باتت المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية حالة متكررة ومفروضة بقوة على الساحة وبشكل ينذر الى ما هو اكثر بكثير من مجرد صد لمجاميع قائمة بمسيرات بل ان القبة الحديدية تلقت المئات من الصواريخ في بداية مايس 2019.

في 6 كانون الأول 2017 عاد النزاع الى مسرح الاحداث حيث اعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأعلن ان السفارة الامريكية ستنقل من (تل ابيب) الى هنالك وبالفعل جرى نقل السفارة بتأريخ 14 مايس 2018، غالبية الدول الأخرى تعترف بتل ابيب بانها العاصمة لإسرائيل، ولا يعترف أي منها بضم إسرائيل للقدس الشرقية، أطلق هذا الاعتراف العنان لتصاعد حدة الصراع يتحول من احتجاجات سلمية الى عمليات مسلحة وازدادت عمليات الاطلاق للصواريخ من غزة الى العمق الإسرائيلي بالمقابل فان السلاح الجو الإسرائيلي زاد من حدة ضرباته على اهداف منتخبة في غزة والضفة الغربية. مؤشرات هذا الصراع بدأت تتصاعد وبسرعة اكبر عسكرياً لتتصاعد معه عمليات استهداف القوات الإسرائيلية وبعمليات انفرادية او من قبل مجاميع صغيرة لتعيد ذات المشهد الذي اعقب هزيمة الخامس من حزيران 1967.

الصراع المسلح بين فلسطين وإسرائيل لا يرتقي في كل الأحـوال الى مسار الصراعات المسلحة الدائمة او المستمرة بل غالباً ما يعتمد مثل هذا النوع من الصراعات شكل التصعيد الاني والخفوت لاحقا كونه اذا ما تصاعد الى مستوى المواجهة العسكرية الدائمة لا يحقق ما تبتغيه أطراف الصراع فالفلسطينيين يتجنبون في كل مواجهة عسكرية إطالة امدها كونهم لا يمتلكون مقومات المواجهة الطويلة

الأمد مع إمكانيات عسكرية هائلة تمتلكها إسرائيل في ذات الوقت الذي تجد فيه إسرائيل نفسها مجبرة على قبول الوساطة بعد كل تصعيد خاصة تلك الوساطات التي يكون عرابها الجانب المصري اذا ان إسرائيل لا تعتبر (حماس) وما تشكله من تهديدات بين الحين والأخر و الصواريخ المنطلقة من غزة هي العدو الأكثر خطورة على إسرائيل بل انها تترقب وبحذر الجناح الشمالي لها حيث الإمكانيات الواسعة النطاق في مجال القتال الذي تمتلكه الفصائل المقاتلة لحزب الله ومن هنا فان الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يمكن ان يحلل او يدرس دون ان يكون اللاعب الأساسي على الساحة الفلسطينية - الإسرائيلية والممثل بحزب الله حضوراً فيه.

الصراع المصري في سيناء

لا يمكن اغفال حقيقة واضحة وجلية ان مصر تمثل واحدة من الدول المحورية في منطقة الشرق الأوسط وان زعزعة امنها يعني الكثير بالنسبة للمنطقة خاصة في ظل الأوضاع السائدة والتي تنذر بتصاعد حدة الصراعات الإقليمية وخاصة تلك التي تنحى منحى عسكري إضافة الى الصراعات الأخرى التي تدفع باتجاه تبوء قيادة المنطقة أي تلك التي تتنافس فيها (تركيا وايران والسعودية)، لذلك فان الأطراف الأخرى لا تريد لمصر ان تكون بمعزل عن الحالة القائمة وان تكون هي الأخرى مساحة لتشابك الصراعات ومن هنا نجد ان صحراء سيناء تحولت الى بؤرة لتحرك إرهابي غير مسبوق حيث اندلعت الاشتباكات و التصعيد في العمليات الإرهابية في شمال سيناء ابتداء من عام 2013 واغلب العمليات الإرهابية التي نفذت كانت تستهدف القوات الأمنية المصرية، رغم ان الكثير من مأوي واوكار هذه الخلايا الإرهابية المنفذة لهذه العمليات هي اقرب الى التواجد الأمني الإسرائيلي منه الى المصري.

في عام 2014 وبعد سقوط الموصل أعلن التنظيم الإرهابي والذي كان وحتى ذلك الوقت يحمل اسم أنصار بيت المقدس المبايعة لابي بكر البغدادي واطلق على هذا التنظيم مسمى جديد هو (تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية سيناء) حيث ارتفعت وتيرة العمليات الإرهابية ولم تتوقف عند مهاجمة القوات الأمنية المصرية بل تعدى الامر ذلك حيث نفذت تلك التنظيمات الإرهابية واحدة من اكثر العمليات اثارة للرأي العام وتأثير على طبيعة ومجريات الصراع حينما قامت في31 ت اول أكتوبر 2015 بتفجير الطائرة الروسية المتوجهة من شرم الشيخ الى روسيا مما أدى الى مقتل كامل طاقمها وركابها البالغ عددهم 224، استمر الحال على ما هو عليه من

حيث حدة التصعيد اذا بدأ الصراع يأخذ طابعاً اكثر تشدداً حينما تحولت العمليات الإرهابية الى استهداف متواصل للكنائس القطبية حيث هوجمت كنيستان قطبيتان في 9 نيسان 2017 راح ضحية الهجوم 48 شخصاً مما دفع الحكومة المصرية الى اعلان حالة الطوارئ في البلاد بأسرها ورغم العمليات المقابلة للجيش المصري الا ان الهجمات تواصلت على المسيحيين ففي أيار من نفس العام جرى تنفيذ واحدة من اكبر الهجمات دموية حيث قتل على اثر ذلك 29 مسيحياً ورغم ان الجيش المصري استمر في عمليات التطهير والقصف لمواقع تنظيمات داعش الا ان الحال لم يتغير كثيراً وعاودت داعش مهاجمة اهداف منتخبة حيث هاجمت مسجد الروضة في قرية عين العبد 24 تشرين ثاني في 2017 سيناء بحجة ان أهالي القرية ذوي توجهات صوفية أدى هذا العمل الإرهابي الى مقتل 300 مواطن مصري، سبقه هجوم على موقعين عسكريين في شمال سيناء ايضاً بعجلتين مفخختين أدى الى مقتل 23 عسكرياً مصرياً.[24]

(24) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي – مصدر سابق. ص99

الحال ازداد سوءً في الأشهر الأخيرة من عام 2017 وطوال العام 2018 فالعمليات الارهابية بدأت بالتوسع رغم ان حملات عسكرية عديدة شنت من اجل فرض السيطرة، ويمكن ان يمثل هذا الصراع شكل من اشكال الحرب بالنيابة فسقوط الاخوان ومغادرتهم السلطة ومحاولات إسرائيلية لإبقاء الأرض في سيناء مشتعلة بغية اضعاف الجيش المصري، والتحرك المبطن غير المكشوف لأطراف خليجية منها قطر والسعودية الامارات كل تلك الأطراف لا تريد لهذا الصراع المسلح في سيناء ان يتوقف.

الصراع في ليبيا بلا نهايات

قد يكون الوضع في ليبيا مغاير لما هو عليه الامر في باقي دول الشرق الأوسط فطبيعة الصراع هناك لم يبدأ على أساس عرقي او طائفي او ديني بل كانت البدايات عبارةً عن عصيان مسلح رافق أيام الربيع العربي هذا العصيان كان مدعوماً وبقوة من قبل الغرب بتدخل عسكري معلن عام 2011. و بالتأكيد وبعد ان انتهت القدرات العسكرية الأمنية المسلطة على الشعب الليبي وانتهت دولة القوة حصل فراغ امني كبير في عموم البلاد وفي السلطة بمختلف مكوناتها. اعقب ذلك حالتين الأولى انتشار الواسع النطاق للعناصر المسلحة الغير المنضبطة وتسارع حالة عدم الاستقرار، والثانية تبوء الجماعات المسلحة المتشددة دينياً مركز الصدارة في قيادة الاحداث باتجاه التصعيد. الامر الأكثر خطورة ان ليبيا باتت مرتعاً للمجموعات

المسلحة من مختلف الدول التي تحدها كما انها أصبحت الممر المنفلت وغير المسيطر عليه للهجرة من افريقيا تجاه اوربا وباتت سواحل ليبيا عموماً تزخر بسماسرة تهريب البشر في ذات الوقت ما انفك النزاع يتصاعد في مرافئ تصدير النفط والحقول النفطية مع ظهور زعامات باتت اكثر متسلطاً وبطشاً من تلك التي كانت متسلطة ابان حكم القذافي، بالمقابل فان المجتمع الدولي ولسببين الأول هو خشية اوربا من ما كان يحصل في ليبيا، كونه بات اكثر تأثيراً على الامن الأوربي نتيجة مئات الالاف من المهاجرين الافارقة وثانيهما النفط الليبي الذي خسرته الدول الكبرى واصبح وسيلة لتموين العناصر الإرهابية التي اطلقت ذئابها المنفردة لتقوم بما قامت به في مدن وشوارع ووسائط النقل في عموم المدن الاوربية من عمليات ارهابية وبوسائل غير مألوفة، لذلك نجد بين الحين والأخر طرح محاولات جادة من اطراف اوربية لإيقاف هذا النزاع.

حكومة الإنقاذ وحكومة الوفاق والمجاميع المسلحة التي يقودها (المشير خليفة خنفر) لم تصل الى قناعة لإيقاف هذا الصراع بل بقي مستمراً في اغلب مدن الساحل الليبي فرغم كل الوساطات والمؤامرات والاتفاقات السياسية ومنها الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب في كانون الأول 2015 والذي نجم عنه تنصيب حكومة مدعومة من الولايات المتحدة سميت بحكومة (الوفاق الوطني) واتخذت من احد القواعد العسكرية البحرية في طرابلس مقراً لها الا ان التصعيد في حدة الصراع بات ينذر بما هو اكثر خطورة مما سبقه وبالفعل ففي مطلع اذار من عام 2017 سقطت مرافق تصدير النفط الرئيسية في (سيدرا وراس لانوف) في يد سرايا الدفاع عن بنغازي وهو تحالف متشدد مكون من أعضاء من انصار الشريعة ومليشيات اسلامية متشددة، ورغم ان هذا التحالف لم يصمد طويلاً وعاد الجيش الوطني الليبي للسيطرة على حقول النفط الا ان حدة الصراع بدأت تتصاعد هذه المرة في جنوب البلاد وفي طرابلس جاعلة من الاتفاقات التي وقع عليها في أبو ظبي وباريس حبر على ورق ومما دفع باتجاه تجدد الاشتباكات وتصاعدها في مناطق مختلفة من ليبيا.

الغرب الليبي لم يسلم من تصاعد حدة الصراع حيث اشتد القتال فيه مع مطلع تشرين الأول 2017 وبدأت تبرز على السطح تنظيمات مسلحة جديدة منها (غرفة عمليات ثوار ليبيا) وهي مليشيا معادية لتنظيم (داعش) الذي بدأ يمدد اجنحته في المدن الليبية بعد ان بايعته العديد من التنظيمات السلفية هناك ورغم ان هذا التنظيم المعادي لداعش قد استطاع الاستيلاء على مدينة صبراتة الساحلية وهي

من اكبر نقاط تجمع المهاجرين الى اوربا والذين يرومون عبور البحر المتوسط بالزوارق المطاطية والقوارب البدائية، الا ان هذه المعارك لم تحسم الموقف بشكل نهائي، في ذات الوقت استولت قوة أخرى متعاطفة مع جيش التحرير الوطني الذي يقوده (حفتر) على مناطق استراتيجية غرب ليبيا، في ذات الوقت دخلت الولايات المتحدة كطرف في مسرح الاحداث وبدأت بشن هجمات وغارات جوية متقطعة على مواقع منتخبة مدعية انها مراكز لتجمع داعش ومنها الغارات المركزة يومي 17 و19 تشرين الثاني 2017 والتي استهدفت المسلحين في واحة الفقهاء جنوب معقل تنظيم (داعش) في مدينة سرت.

رغم كل تلك الاحداث والتصاعد في وتيرة النزاع المسلح وانتشاره في مناطق مختلفة من ليبيا الا ان جميع اطراف النزاع تعتبر نفسها هي الممثل الشرعي للشعب فقائد جيش التحرير الوطني (حفتر) يجد في حكومة الوفاق الوطني والاتفاق السياسي مضيعة للوقت وان كلاهما قد انتهى وانه هو من يمثل الشعب الليبي، في ذات الوقت تصر تنظيمات داعش على انها وحدها من يحق لها قيادة ليبيا في حين ان حكومة الوفاق الوطني تحاول جاهدة وبدعم من قوى خارجية ان يكون لها القول الفصل على الأرض.

الصراع في العراق – داعش بين المدن والصحراء

قد تختلف داعش كثيراً عما سبقها من المنظمات والتنظيمات الإرهابية وهذا الاختلاف له ما يبرره فداعش ليست مجموعة إرهابية حددت لنفسها اهداف بذاتها لا تتجاوز السيطرة على مناطق او التحكم بها او انها ارادت العمل على تقويض نظام حكم لم يكن مرغوبا وفق لتصورات قادتها من قبل الطائفة التي تعتبر نفسها انها تمثلها او هي الوجه الصحيح والاصولي لها، ولا هي أمنت يوماً ما بان حدود عملها ينتهي حيث تنتصب الدعامات الحدودية لبلد ما، بل هي اكبر واوسع من ذلك بكثير فهي ترى الأمور بمنظار مغاير وتختلف تماماً عن قاعدتها الام فلا تؤمن كما يؤمن منظر وقائد القاعدة الحالي الظواهري بالعدو البعيد بل انها رفضت ومنذ نهاية عام 2010 جملة وتفصيلا كل القيود والمحددات التي تمنع انطلاقها نحو التمدد والتوسع ورفعت شعارها الشعبي والذي اخذ أصداء كبيرة في الشارع الذي تسيطر عليه والمتمثل بـ(الدولة باقية وتتمدد).

بعد موجة الانحسار القسري وخسارة داعش لأخر معاقلها في الحدود العراقية السورية في منتصف نهار 9ك1 2017 والاعلان الرسمي لانهيار اخر دفاعاتها

المعلنة في نفس اليوم من قبل الحكومة (الرسمية) القائمة في دمشق بخلو سوريا هي الأخرى من أي تواجد معلن لداعش على الأراضي السورية، اختلف الحال كليا فمرحلة ما بعد داعش باتت حقيقة معلنة لا يمكن انكارها، ولم تعد للدولة كما هو حالها خلال الأشهر الثلاثين الأخيرة تحكم وتتحكم وتقود وتتمدد وتأمر وتنهي بل باتت مجرد مجاميع لا ترتبط ببعضها البعض الا من خلال تنظيم خيطي دأبت اغلب التنظيمات السرية على مر العقود الأخيرة العمل بموجبه.

السؤال الأكثر الحاحاً هل ان تنظيم مثل داعش سينكمش ويتلاشى ام انه سينضمر لفترة زمنية ثم سيعاود الظهور بذات الوجه والتوجه او بوجه اخر مغاير قد يكون اكثر تشدداً او ربما يتغير الحال ليكون اكثر انفتاحاً تجاه الاخرين بعد التجربة التي خاضتها والتي افرزت الكثير من الجوانب التي لا يمكن للقائمين على هذا لتنظيم اغفالها، هذه الاحتمالات إضافة الى احتمالات كثيرة أخرى قد تراود القائمين على الشأن الأمني، ولا يمكن الحسم او استقراء الوضع المستقبلي دون الاخذ بنظر الاعتبار المحددات والممكنات القائمة الان والتي ستلعب دوراً حيويا كبيرا في تحديد الأطر المحتملة لنشاطات داعش ما بعد انحسارها، وفي كل الأحوال فان داعش ستتحرك لاحقا باتجاهين مختلفين فهي اما ان تتخذ من الصحراء الغربية ووديانها الشاسعة ملاذا امنا ومنطلقاً لعمليات إرهابية ذات ثقل اعلامي كبير، او انها تعاود تنشيط خلاياها داخل المدن للقيام بعمليات إرهابية مقلقة، لغرض اثبات الوجود ترافقها بين الحين ولأخر عمليات ذات بعد اعلامي مؤثر. هذين الاحتمالين هما الأكثر حضورا على ضوء الحقائق التي افرزتها التجارب السابقة، رغم ان البعض يعتقد بان لا داعش بعد اليوم بل ان تنظيم اخر بوجه مغاير سيبرز ليكون امتداداً لما سبقه كما يحدث الان من ترويج لتنظيم (الرايات البيضاء). ورغم ذلك فان جميع الاحتمالات قائمة بالوقت الحاضر خاصة وان منطقة التأثير والاهتمام المحيطة بمنطقة الحدث (منطقة الصفر) تكاد ان تكون في اسوء حالاتها من حيث اللاستقرار ولا توافق بين أطرافها المؤثرة جميعاً.

افضلية التوحش (الصحراء ام المدن)؟

بعد استقراء دقيق وعلمي ومنطقي للواقع الحالي بعد انهيار داعش نجد ان خيارات داعش قد لا تكون كما يتصور القائمون على التنظير الاستراتيجي متعددة ومفتوحة بل تزدادا الحلقة المتاحة للخيارات ضيقاً بمرور الوقت لأسباب متعددة منها:

أ ـ فقدان التنظيم لكل مأتم كسبه خلال عام 2014 على الارض.

ب ـ انخفاض حاد كبير في الموارد المتاحة لإدامة الزخم.

ت ـ تنصل وتخلي الكثير ممن تحالفوا مع داعش بعد بروز قوة الدولة في مناطق تمدد داعش السابقة.

ث ـ فقدان داعش للقيادات الوسطى والدنيا بشكل كبير وتلك القيادات كانت أكثر قدرة على الفعل التعبوي و العملياتي من القيادات العليا.

ج ـ منظومة الدعم اللوجستي المعتمدة بالأساس على الماوي الامنة أصبحت مكشوفة وفي متناول قدرات القوات المسلحة العراقية.

ح ـ لم يعد بالإمكان إيجاد مغريات كالتي كانت سائدة سابقاً لغرض تجنيد متطوعين جدد خاصة من الدول الأوربية ودول المغرب العربي وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة ودول الجوار الإقليمي.

خ ـ قد تكون دول المحيط الإقليمي أكثر حرجا بالوقت الحضر لتقديم الدعم للتنظيم خاصة بعد انشطار هذه الدول وكشف الأوراق بعد ازمة قطر.

د ـ الحشد الشعبي تمدد الى مساحات أوسع بكثير مما كان عليه او مما كان متوقعا خاصة في المناطق الغربية والموصل وتحت مسميات أخرى الا انه في كل الأحوال بات نقيضا للتحالفات التي كانت قائمة في تلك المناطق مع داعش.

امام كل هذه الأسباب وأسباب أخرى قد لا تكون واضحة المعالم بالوقت الحاضر نجد ان خيارات داعش قد تقلصت الى حد كبير ومع ذلك فخيار الصحراء أو المدن قائمين وإذا ما ذهبنا باتجاه ترجيح أحدهما على الاخر فلا بد من بيان ذلك بشي من التفاصيل:

أولاً: خيار الصحراء:

(1) هذا الخيار الذي تراهن عليه داعش أكثر من سواه كونه الأكثر ملائمة بالوقت الحاضر للظروف التي يمر بها التنظيم وللأسباب التالية:

أ ـ ان لداعش تجربة طويلة في العمل بهذه المناطق فهي مألوفة له وليس هنالك حاجة للتعايش او التكيف.

ب ـ المذهب الواحد في الغالبية العظمى من المنطقة الصحراوية يمنحها قدرة أكبر في الاستمرار بالعمل.

ج ـ الطبيعة البدوية لسكان الصحراء تجعلهم أكثر قرباً من التنظيم منه الى القوات الحكومية كونهم مجبولين على رفض النظام والتقيد به.

د ـ الائتلافات والتحالفات العشائرية السابقة قد تعاود الظهور مجددا اذا ما عاودت داعش بناء قواتها.

هـ ـ الناحية الطبوغرافية تمنح داعش إمكانية اكبر في استغلال الصحراء لغرض الانتشار والتخفي.

و ـ هنالك العشرات من المنشأت العسكرية والنفطية والاستخراجية التي أقامها النظام السابق قد يستغلها التنظيم لغرض يناء قاعدته المادية مجددا.

ز ـ الحدود تساعد على إعطاء داعش قدرة على المناورة والمرونة في التملص والادامة خاصة في الحدود العراقية والسورية التي تشكو ضعف عام في البنية التحتية لكلا الدولتين بسبب التدمير الكلي الذي تعرفت له المنظومة الحدودية (المخافر - الملاحق- السواتر- المنافذ).

ح ـ قلة العوارض والموانع الطبيعية يمنح مجاميع داعش قدرة واسعة على التملص من المطاردة او المتابعة من قبل القوات المسلحة العراقية.

(2) في ذات الوقت هذا الخيار يحمل في طياته بعض الجوانب السلبية التي قد تدفع باتجاه الخيار الاخر وهو العمل في المدن ورغم ان هذا الاحتمال قد يكون مستبعدا الا انه وفي ظل ظروف حروب الجيل الرابع فان العدو الاضعف غالبا ما يذهب باتجاه ما هو غير متوقع. ان السلبيات التي قد تبرز عند اتخاذ داعش لهذا المسلك بالنسبة له هي:

أ ـ ان انفتاح الصحراء يمنح القوة المهاجمة (القوات المسلحة العراقية) قدرة اكبر على الاصطياد والمطاردة.

ب ـ الخبرة المتراكمة من عمليات التحرير اتاحت للقوات العراقية قدرات كبيرة ومضافة في مجال مطاردة المجاميع الإرهابية وتطهير المناطق الثابتة.

ج ـ فقدان داعش للقاعدة المادية الخاصة بالاتصالات والمراقبة والاستطلاع اثناء عمليات التحرير يجعلها واهنة في مواجهة القوات الأمنية.

د ـ البعض من القبائل والعشائر في المناطق الصحراوية بدأت تنأى بنفسها عن إقامة تحالفات مع داعش.

هـ ـ تجربة داعش مع السكان المدنيين والتعامل القاسي وأساليب تطبيق الشريعة لا تتوافق في بعض جوانبها مع عقلية وسلوك البدوي.

(3) بالمقابل فان القوات المسلحة العراقية أصبحت في وضع مغاير لما كان الامر عليه قبل اجتياح الموصل واحتلاله من قبل داعش خاصة بعد دخول الحشد الشعبي والحشد العشائري والحشد التابع لوزارة الدفاع كجزء من المنظومة الأمنية وهذا الامر وسع الى درجة كبيرة قدرة القطعات على الانتشار والصمود بوجه أي تحرك واسع النطاق قد تقوم به المجاميع الإرهابية في الصحراء او تجاه اهداف على حافات المدن او داخل المدن انطلاقاً من ملاذاتهم الأمنة في الصحراء.

ثانياً: خيار المدن

(1) هذا الخيار قد تذهب اليه داعش كونه اكثر تأثيرا على المسار الأمني رغم انه لا يتوافق مع حالة داعش القائمة الان ومع ذلك فان هنالك من الدوافع والمبررات التي تدفع باتجاه ومنها:

أ ـ محاولة اثبات الوجود بعد الفشل والاخفاقات الكبيرة وذلك بالعمل من اجل الاحتفاظ بما تبقى من النجاحات المتحققة.

ب ـ القاعدة البشرية (الذئاب المنفردة – الخلايا النائمة) التي بثها داعش في مختلف مدن العراق أثناء عمليات تمدده او اثناء عمليات التحرير والتي تعمل بشكل خيطي ولها القدرة على اتخاذ القرار بشكل فردي لتنفيذ أي عملية إرهابية تجدها مناسبة وممكنة.

ج ـ حاله التراخي الميداني بين صفوف القوات المسلحة العراقية بعد الانتصارات المتلاحقة والتي تستغل كثغرات لغرض القيام بالأعمال الإرهابية.

د ـ أهمية الجانب الإعلامي والدعائي فعملية داخل المدينة رغم محدودية تأثيرها تساوي من حيث التأثير الإعلامي والنفسي اكثر عشرات المرات من تلك التي تنفذ في الصحراء او في حافات المدن.

هـ ـ قد تجد داعش في عمليات المدن متنفساً لغرض تخفيف الضغط في قواطع أخرى حيث ان تصاعد هذه العمليات قد تؤدي الى إعادة انتشار القوات كما حصل بعد عملية (مطعم فدك في الناصرية) في(يوم 14 أيلول 2017) وعملية استهداف رتل للحشد الشعبي التركماني قرب مخمور في اذار 2019 وغيرها من العمليات.

حيث اعيد نشر المئات من افراد الشرطة والجيش والحشد الشعبي لتامين مطاعم الطرق خشية معاودة داعش استهدافها.

(2) خيار المدن قد لا تذهب اليه داعش كونه وكما بينا سابقاً خياراً صعباً ومعقداً ويحتاج الى الكثير من المتطلبات ويمكن اجمال أسباب العزوف المحتمل لداعش عن عمليات المدن ولو الى حين للأسباب التالية:

أ ـ انه يتطلب منظومة قيادة والسيطرة رغم ان إمكانية تنفيذ عمليات فردية ممكنة الحصول الا انها غالباً ما تكون محدودة التأثير.

ب ـ احتمالية الكشف قائمة خاصة بعد ان باتت الوكالات الاستخبارية اكثر فعالية من السابق.

ج ـ تامين متطلبات تنفيذ العمليات الإرهابية باتت اكثر صعوبة بعد انخفاض مستوى التموين المالي المتيسر.

د ـ في كل الأحوال فان القوة المضافة للقوات المسلحة والمتمثلة بالحشد الشعبي قد حددت والى درجة كبيرة من قدرات داعش داخل المدن خاصة وان هذه القوات تمتلك منظومات استخبارية فعالة باستطاعتها الكشف المبكر عن النوايا الإرهابية او على اقل تقدير منع المجاميع الإرهابية من تنفيذ عملياتها بحرية.

ثالثاً: ظهور تنظيم بمسمى جديد

(1) خيار سياسي أكثر مما هو عسكري فقد بدأت هذه المجاميع بالضهور مع بدا تصاعد بوادر الانهيار النهائي لداعش في الموصل والحويجة، وهي مجاميع من تنظيمات غير متجانسة حاولت الجهات الداعمة لانفصال إقليم كردستان وإعلان استقلاله زجها بعد ان استطاعت القوات الأمنية ودحر محاولة الانفصال واستعادة السيطرة على اغلب المناطق المتنازع عليها ومنها محافظة كركوك بأكملها.

(2) هذا الخليط الغير متجانس يتألف من:

أ ـ مجاميع من الانفصالين (الاكراد البيشمركة من الحزب الديمقراطي الكردستاني)

ب ـ ما تبقى من مجاميع داعش التي التجت الى إقليم كردستان بعد انهيار التنظيم في الموصل وايسر الشرقاط والحويجة.

ج ـ بقايا جيش الطريقة النقشبندية وهم يمثلون الجناح العسكري لحزب البعث المنحل بلباس ديني.

د ـ مجاميع من حزب العمال الكردي التركي ممن جرى زجهم بالقتال الى جانب البيشمركة ضد القوات الحكومية.

هـ ـ تنظيم انصار السنة ممن لم ينظموا الى داعش خلال المراحل السابقة.

و ـ ما تبقى من تنظيم القاعدة الذي اتخذ من إقليم كردستان ملاذاً امنا له.

(3) تتراوح اعدادهم بالمئات ولا يتجاوز عددهم الكلي الـ(2000) إرهابي حتى نهاية عام 2017 وتسليحهم لا يختلف كثيراً عن تسليح البيشمركة ويحتمل ان يكون دعمهم اللوجستي من جهات متنفذة داخل إقليم كردستان ذات ميول انفصالية.

(4) عملوا خلال فترة محدودة ضمن الرقعة الجغرافية الملامسة لعمل البيشمركة وصولاً الى المرتفعات المحيطة (بطوزخورماتو)وصولاً الى تلال حمرين في ديالى متخذين من المناطق الوعرة أماكن ومأوى لهم.

(5) كانت عملياتهم العسكرية محدودة تتراوح بين مهاجمة حواجز عسكرية او تفجيرات عبوات ناسفة او رمي قنابل هاون تجاه مناطق سكنية او غيرها من العمليات الإرهابية ذات المساس بالأمن المجتمعي في حين اختفت الاله الإعلامية التي كانت تروج لهم مع بداية عام 2019.

نظرة الى مستقبل الصراع

على ضوء ما تقدم فان الصراع في العراق وخاصة مع داعش يمر الان بذات المراحل او المرحلة التي ابتدأت بها والتي بدأت بعد عام 2010 وبالتأكيد فان القائمون على رسم سياسة داعش خاصة العسكرية والأمنية سيحاولون قدر الإمكان الاخذ بنظر الاعتبار الوضع الحالي لقوة داعش مبتعدين قدر الإمكان عن المجازفة غير المسحوبة النتائج بل ان كل ما يعملون من اجله هو إبقاء جذوة الاتقاد تحت الرماد لداعش وعدم محاولة أسعار النيران مجدداً دون ان يكون هنالك ما يغذي هذه النيران التي تمنحها القدرة على الاستمرار.

ان مستقبل الصراع سينحصر بالتأكيد في الجانب الأمني المحدد باعتبارات مكانية ولا يعود مجدداً الى مستوى المواجهة المتكافئة كما هو الحال في الأعوام الثلاثة الماضية، فاختيار الصحراء كمهرب لمواجهة مسلحة واسعة النطاق قد يلبي رغبات قيادات داعش العليا بالوقت الحاضر والمستقبل القريب.ان الصحراء ولاده لمجاميع لاحقة لداعش كما حصل في السابق مع اعتبار هذا الخيار بمثابة فترة

مراجعة وإعادة تنظيم، كما ان الخيار الثاني المتمثل بالعمليات الإرهابية داخل المدن قد يلبي بعض غرور قادة داعش في البقاء على قيد الاعلام باعتبار ان ضمور او انقطاع مثل هذه العمليات تحت مسمى (داعش) قد يدفع ببروز حركات أخرى تأخذ على عاتقها اذكاء حدة الصراع مجدداً واختيار داعش لخيار الرايات البيضاء لفترة محددة رغم انها أجبرت عليه الا انه قد يحافظ على وجودها او تواجدها ضمن ساحة العمليات محمية من جماعات متنفذة لا تريد للأمن الوطني ان يستقر رغم ان هذا الخيار لم يستطع الاستمرار مثلما كان يتأمل القائمون على قيادة داعش.

صراع المياه في الشرق الأوسط

لا يختلف اثنان ان بمقدار أهمية النفط كمصدر حيوي ومهم للطاقة فان المياه تشكل ذات الاهمية ان لم تكن اكبر بكثير، لذلك نجد ان الصراعات الدائرة او تلك التي حصلت كان للمياه حضوراً مباشر او غير مباشر في تصعيدها خاصة وان الشرق الأوسط ورغم الوفرة الاعتيادية للمياه فيه الا ان هنالك الكثير من المعاضل والتحديات التي تؤدي او أدت بنتيجتها الى حصول صراعات عديدة بين دول الشرق الأوسط او انها ستؤدي لاحقاً الى نشوب مثل هذه الصراعات. ان عدد السكان المتنامي وبوتيرة متصاعدة في بلدان الشرق الأوسط والتي تصل نسبة النمو فيها وحسب اخر التقديرات الى 3.8% إضافة الى معدلات الاستهلاك للمياه الاخذة بالارتفاع نتيجة ارتفاع المستوى الاقتصادي والمعاشي وطبيعة الحياة الاجتماعية ولدتا طلباً متزايداً على المياه وقد يصل الامر في بعض الأحيان الى حصول شحة او ندرة في كميات المياه قد تصل الى حد الجفاف وهنالك ما هو اهم هذا كله هو ان المصادر المهمة للمياه غالباً ما تتواجد في مناطق متداخلة بين عدة بلدان كما هو الحال لنهري دجلة والفرات والنيل ونهر الأردن ونهر الليطاني وغيرها ولذلك فأنها قد تكون بؤرة لتصعيد النزاعات بين الدول المشتركة في مصادر المياه.

خلال حقبة الحرب الباردة، تصاعدت في منطقة الشرق الأوسط الصراعات على المياه على الرغم من ان هنالك دوافع أخرى كانت لها الحضور الأكبر في تأجيج تلك الصراعات فحرب 1967 بين العرب و إسرائيل قد فجرها الى حد الاقتتال هو السيطرة على روافد نهر الأردن، وفي عام 1975 كادت ان تندلع الحرب بين العراق وسوريا بعد ان بدأت الأخيرة بأملاء خزانات سد الطبقة في أعالي الفرات مما أدى الى حفض نسبة المياه الواردة الى للعراق بصورة كبيرة وتسبب ذلك في جفاف في اغلب مناطق الفرات الأوسط وفي عام 1990 تصاعدت حدة التوتر مع تركيا لذات

الأسباب كذلك شهد صيف عام 2017 ذات الازمة، في حين ان معضلة شط العرب هي في الحقيقة من اكثر مسببات الحرب العراقية الإيرانية المباشرة، والتصعيد الذي حصل بين مصر واثيوبيا حول منابع نهر النيل هو الاخر يمكن اعتباره واحد من اهم أسباب تصاعد حدة الصراع، في لبنان كانت هنالك معضلة مماثلة تتمثل في نهر الليطاني مع إسرائيل، ومع بداية القرن الحادي والعشرين بدأت هذه الصراعات بالتصاعد وبحدة اكبر بعد ان ازداد الطلب على المياه وبدأ تأثير التغيرات المناخية يظهر جلياً على كميات المياه المتوفرة. الاحتمال الأكبر ان هو ان الخلافات والنزاعات والصراعات حول اقتسام المياه او الوصول الى تقسيم عادل للموارد المائية المتنازع عليها ستكون اكثر حدة وتصاعد وعلى نحو متزايد خلال العقود المقبلة، لا سيما بين البلدان التي تعتمد على المياه اكثر من سواها.[25]

يعود السبب الرئيسي لدخول المياه كطرف محفز مستقبلاً لرفع حدة الصراعات او على اقل تقدير خلق صراعات و قد تصل في بعض الأحيان الى شكل من اشكال الصراعات المسلحة. هو انها أي المياه باتت تشكل الأهمية الأكبر في رسم ملامح خطط التنمية المستقبلية حتى بالنسبة للبلدان الشرق أوسطية الغنية بالنفط، ويعود تسارع الازمة المائية وبروزها من خلال النقص في المصادر المائية لدى العديد من الدول ومنها العراق وسوريا ومصر والأردن والسودان وعموم دول الخليج العربي، الى عوامل رئيسية ثلاثة هي:[26]

أ ـ النسبة العالية في النمو السكاني وهي من اعلى النسب في العالم وتصل الى 3.5 بالمئة الامر الذي يستتبع حركة انتقال واسعة النطاق من الريف الى المدينة وبالتالي ازدياد في الطلب على المياه للاستعمالين المنزلي والصناعي إضافة الى الاستعمال الزراعي.

ب ـ تنفيذ مشاريع طموحة جداً (سدود ذات طاقة استيعابية عالية) على الأنهر كما حصل في تركيا وايران واثيوبيا إضافة الى الدول العربية التي تمر بها تلك الأنهر، بهدف تحقيق زيادات كبيرة في المساحات الزراعية إضافة الى انتاج اكبر من الطاقة الكهربائية.

ج ـ تناقص مصادر المياه المتاحة نتيجة انخفاض معدلات الامطار في بعض السنوات والاسراف الغير المبرر في استخدام المياه الجوفية وتزايد ملوحة الابار والتلوث البيئي وارتفاع درجات الحرارة والذي نجم عنه ارتفاع في معدلات التبخير إضافة الى العامل الأهم وهو مراحل ملئ الخزانات المرافقة لإقامة السدود.

(25) همام خضير مطلك ـ الصراع الدولي – مثابات متجددة في بيئة امنية متغيرة – بحث منشور في مجلة حمورابي العدد 19 – 20 صيف – خريف 2016 الصادرة من مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية – بغداد

(26) مجموعة باحثين. مشكلة المياه في الشرق الأوسط الابعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون المجلد الثاني – مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث الدولية – بيروت لبنان ط1 1994 ص137

إسرائيل وصراع المياه

يعتبر الكيان الصهيوني الصراع من اجل المياه هو صراع من اجل البقاء ادراكاً منه انه اذا ما فرض سيطرته الكاملة على المياه في الدول المجاورة له فانه سيكون قادراً على التحكم بالكثير من مفاتيح تحقيق النصر في الصراع القادم، ولأنه يدرك ادراكاً كاملاً ان المياه هي الجزء الأهم في بقائه ووجوده وان قضية المياه ليست اطلاقاً قضية فنية او قضية تقاسم لكميات من المياه بل انها محور أساسي في وجوده عبر تأمين القدر الكافي من المياه لضمان استمرار الحياة بشكلها الطبيعي مع مراعاة التطورات المستقبلية ومتطلباتها من المياه، وهكذا نجد ان هنالك إصرار دائم على ادماج موضوع المياه ضمن الملفات التي تطرح في المفاوضات الثانوية او المتعددة الطراف ومحاولة اقناع الدول العربية المجاورة لها على التخلي عن الاعتبارات السياسية لمصلحة الحسابات الاقتصادية، واغراء تلك الدول بالدخول مع إسرائيل في مشاريع مشتركة وبالتالي تتحول تلك المشاريع كذريعة ومبرر لارتباطها العضوي بمنطقة الشرق الأوسط ولا يتوقف الامر عند هذ الحد بل تتحول هي أي (إسرائيل) الى محور لهذا الارتباط ومن ثم دمجها في المحيط العربي بصورة لا يمكن التراجع عنها.

وإذا ما اردنا تحليل طبيعة الصراعات حول المياه القائمة بين إسرائيل من جهة والدول العربية المجاورة لها نجدها كما يلي:

أ ـ نهر الأردن: انصب اهتمام إسرائيل ومنذ قيامها بمياه نهر الأردن، وحاولت جاهدة إقامة العديد من المشاريع من اجل استغلال مياهه، كما ان هذا النهر قد يكون السبب وراء حرب عام 1967 حيث ان تصاعد الازمة بالأساس كانت في البدء تتعلق باستغلال إسرائيل لمنابعه، ومع بداية الخمسينات من القرن السابق قدمت إسرائيل، ما اطلق عليه حينها مشروع (جنسون) ثم مشروع (كوتن) اللذان شملا ايضاً مياه نهر الليطاني (اللبناني) وفي عام 1994 وبموجب المعاهدة الأردنية الإسرائيلية جرى الاتفاق على قيام إسرائيل بتزويد الأردن بخمسين مليون متر مكعب من مياه هذا النهر، الا ان تنفيذ هذا البند بقي متذبذب وغير مستقر وبما يتماشى مع رغبة إسرائيل في جعله ورقة ضغط دائمة على الأردن.

ب ـ نهر الليطاني. يمكن اعتبار فترة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان هذه الفترة المثالية للهيمنة الإسرائيلية على مياه هذا النهر حيث جرت السيطرة بالكامل على مياه هذا النهر وغيره من المياه اللبنانية باستخدام نفق بطول (17) كم لسحب مياه

الليطاني الى داخل إسرائيل مما تسبب في احداث كارثة بيئية في جنوب لبنان بعد انقطعت المياه عن فرابة 250 قرية لبنانية مما قضى تماماً على اغلب مزارع الحمضيات في صيدا وصور ولم يتوقف عند هذا الحد بل انها اقامت مشروع اخر من خلال حفر نفق اخر جرى فيه ربط نهر الحوزاني بإسرائيل.

ج ـ نهر النيل: (المياه مقابل السلام) شعار رفعه الإسرائيليون في مباحثاتهم مع الرئيس المصري الراحل أنور السادات حينما جرى التفاوض من اجل منح إسرائيل نسبة 1% من مياه النيل لغرض اصلاح صحراء النقب ورغم ذلك لم يجري حسم الموضوع نهائياً حيث استمرت مصر بالرفض لذلك نجد ان إسرائيل تحاول جاهدة دعم اثيوبيا في موقفها تجاه مياه النيل والصراع القائم الان بينها وبين مصر حول السد الذي تنوي اثيوبيا اقامته والذي سيؤدي الى خفض كمية المياه الواردة لمصر.

د ـ المياه السورية: منذ عام 1919 والقائمون على مشروع إقامة الكيان الصهيوني يحاولون جاهدين من اجل ان تكون المياه السورية النابعة من جبل الشيخ جزء من (ارض إسرائيل الموعودة) حيث جاء في المذكرة الصهيونية المقدمة الى مؤتمر السلام في باريس في ذلك العام ((ان جبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي الى فلسطين ولا يمكن فصله عنها الا بأنزال ضربة جذرية في حياتها)) ومعنى ذلك ان مستقبل فلسطين المائي بأكمله بيد الدولة التي تبسط سيطرتها على (نهر الليطاني واليرموك ومنابع نهر الأردن) وجميعها لها منابع في جبل الشيخ وهذ ما يعني إبقاء السيطرة الإسرائيلية على الجولان. وفي ذات الصدد نجد انه وفي دراسة مقدمة من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط والمعنونة بـ(الامن والسلام) جاء فيها ان قيمة الجولان العسكرية ليست فقط و على وجه التحديد حماية (الجليل) ولكن الأهم من ذلك الدفاع عن مصادر المياه والتي تعتبر حاجة استراتيجية مطلقة وفي الحقيقة تعني البقاء وديمومة الحياة لإسرائيل، وما دامت الحرب قائمة بين سوريا وإسرائيل وما دامت منابع نهر الأردن غير امنة فان إسرائيل لا يمكنها الانسحاب من مرتفعات الجولان.[27]

(27) قاسم كاظم البيضاني – مشاريع التقسيم في الشرق الأوسط.. مصدر سابق ص442

قراءة مستقبلية للصراعات في الشرق الأوسط

من ضمن التوقعات المحتملة لمستقبل الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص وعلى ضوء الصراعات القائمة بالوقت الحاضر نجد ان توقعات العالم الأنثروبولوجي الفرنسي مايكل بار والتي وردت على لسانه في مقابلة معه من

قبل مجلة (مدارات عربية) في عددها الصادر في مايس 2005 هي الأقرب للتحقق ويمكن اجمل ما ذهب اللية بار ما يلي:

أ ـ محاولة تغيير الشكل الإقليمي القائم بالوقت الحاضر بمشروعات انفصالية تشجعها قوى خارجية وإقليمية ترى الأولى في التقسيم المزيد من السيطرة وضمانة لأطماعها الاستراتيجية وبضمنها الحصول على قاعدة تواجد دائمية افضل لحماية مصالحها في المنطقة اما الدول الإقليمية فتجد فيها فرصة لأضعاف تلك الدول التي تعتبرها منافسة لها ضمن المجال الإقليمي.

ب ـ تحطيم البنى الوطنية القائمة والذي سيؤدي حتما الى بروز البنى ذات التوجهات الطائفية والعرقية الضيقة وانغلاقها على نفسها او ضمن محيطها الطائفي والعرقي.

ج ـ تهديد التماسك المعلن والقائم الان للدول ذات التنوع الديمغرافي.

د ـ انهيار مرتقب شبه حتمي للدول القوية والذي سيفضي لاحقا الى ولادة كيانات مستقلة جديدة متنافرة فيما بيها الى حد الاحتراب والاقتتال.

هـ ـ تقطيع الشرق الأوسط او إعادة تقطيعيه مجددا بتصورات وأفكار وتحالفات وطروحات ذات ابعاد اثنية وطائفية والتي تدفع تلك العصبيات الى اقصى انغلاقها وذروة ابتعادها عن الوطن الام.

وعجز هذه الانغلاقات الطائفية عن بث الطمأنينة وبالتالي يبقى مجال الصراعات مفتوحا على مصراعيه

الرابح الأكبر من هذه الصراعات بالدرجة الأساس هو إسرائيل والتي تعول كثيرا على استمرارية هذه الصراعات خاصة وانها وجدت فيها متنفس للابتعاد عن احتمالية المواجهة المباشرة مع محور الممانعة المتمثل بإيران وحزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية وفصائل المقاومة الإسلامية في العراق، في ذات الوقت تبقى الولايات المتحدة الاعب الرئيس في هذه الصراعات مختفية خلف فوضاها الخلاقة التي اثمرت في أماكن متعددة من الشرق الأوسط وتنتظر بعين الترقب لنجاحات أخرى في أماكن لاتزال عصية على الفوضى الخلاقة، وبالتأكيد فان المحرك الأساس للسياسة الامريكية في الشرق الأوسط هما امرين أساسين أولهما وقبل كل شيء أمن إسرائيل وثانيهما الجدوى الاقتصادية من التي تجنى من التدخلات في الشرق الأوسط ومن هنا فان بقاء امريكا كلاعب أساسي في هذه الصراعات وحتى المسلحة منها مرهون بهذين المبررين.

التغيير في الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2002

يونس مؤيد يونس*

باحث واكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

المقدمــة

أَضحى التغيير السمة المميزة للنظام الدولي لا سيّما في القرن الحادي والعشرين لدرجة انه اصبح من الصعب فهم حجم التغيير السياسي الدولي وشكله في ظل تنامي الصراع العالمي وفق مستويات مختلفة، واصبح الطرف الذي يملك القوة والقدرة الاكبر لإحداث التغيير هو المؤهل لأن يحتل مكاناً بارزاً ومتقدماً في النظام السياسي الدولي. فعرفت بيئة الشرق الأوسط الكثير من التوترات والصراعات فباتت تعرف ببؤرة التوتر في العالم لتداخل وتقاطع المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى والفواعل الإقليمية على اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها في المنطقة. كانت تركيا متجهة نحو الغرب في ظل مؤسسها كمال أتاتورك، وحتى الحكومات التي تعاقبت بعده حملت التوجهات، متشبعة بالثقافة الغربية. ومع مجيء حزب العدالة والتنمية عام 2002 ذو التوجهات الإسلامية، شهدت سياستها الخارجية نقلة نوعية عبر المبادئ التي يحملها هذا الحزب على المستوى الخارجي، بعد أن كانت بمثابة دولة حاجز، أراد هذا الحزب بتوجهاته الجديدة أن يجعل تركيا دولة محورية لها إمكانية اداء دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط عبر الإمكانات التي تتمتع بها تركيا من مرتكزات اقتصادية وعسكرية وجغرافية. والتوجه نحو محيطها الإقليمي العربي وفق سياسة تصفير المشاكل وإتباع دبلوماسية متعددة الأبعاد يمكنها اداء دورها في صنع التغيير المطلوب لصالح مصالحها القومية العليا في البيئة الاستراتيجية الشرق اوسطية.

اهمية الدراسة: بعد انتهاء الحرب الباردة تحررت القوى الاقليمية في البيئات الاستراتيجية، وتركيا بحاجة لتعريف مكانتها في الحقبة الجديدة التي اعقبت وصول

حزب العدالة والتنمية للسلطة كدولة مركزية في الشرق الأوسط لا سيّما وان القرن الحادي والعشرين كما وصفه الرئيس التركي السابق تورغوت اوزال بانه «القرن التركي» عبر الخروج من العزلة والجمودية ذات القدرة المحدودة إلى الفاعلية الاكبر.

اشكالية الدراسة: فرضت التغييرات على تركيا اعادة تعريف موقعها تجاه التغيير في الشرق الأوسط وملء الفراغ الاستراتيجي لا سيّما بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003، والصعود الاستراتيجي الايراني في المنطقة. فتركيا لديها قيادة حالمة إلى تحقيق ذاتها الاستراتيجية، وادت التغييرات في المنطقة إلى نتائج سلبية على امنها القومي ما جعلها تناور في آليات التغيير والتدخل في هندسة الشرق الأوسط. وتحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات الآتية:

1 ـ ما صناعة التغيير؟

2 ـ ما التوجهات الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط؟

3 ـ ما آليات التغيير التركية الصلبة والناعمة في الشرق الأوسط؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان صناعة التغيير في الشرق الأوسط ينطلق من طبيعة الاستراتيجية للقوى الدولية والاقليمية. وتركيا جزء من البيئة الاستراتيجية وتفاعلاتها المتغيرة المنطلقة على نحو يجعلها تسعى إلى تغيير هذه البيئة الاستراتيجية وفق آليات تنطلق من قراءتها الاستراتيجية لكيفية ان تكون طرف مركزي لايمكن تهميشه من قبل القوى الاقليمية والدولية الاخرى وفرض أمر واقع.

المحور الأول: مفهوم صناعة التغيير

فلسفة صناعة التغيير فلسفة عميقة من الصعب تحديدها، وان كل شيء متغير وان التغير سابق للثبات. فيري أفلاطون: إن العوالم عالمان، عالمنا الذي نعيش فيه والعالم الذي ينتظرنا. أما عالمنا الذي نعيش فيه فهو عالم التغير ويستمد طاقته من عالم الثبات (عالم المثل)، أما العالم الآخر فهو العالم الذي لا يوجد فيه تغير بل هو عالم الثبات المليء بالكمال والخلود والمثالية وهو العالم المناظر للعالم المتغير، والمتطلع للحياة يجد التغيير سنة من سنن الله في الكون، وهو ضد الثبات، كما أنه تعبير عن حركة دائمة تكتنف المخلوقات على أشكال تراتبية تنازلية وتصاعدية، ومن جانبه قال أرسطو أن صناعة التغيير مقدار الحركة وهو ما يسمى بالنقلة اذ إن

الزمان مرتبط بالمكان وهذه الحركة التي يتم الانتقال بها من مكان إلى آخر إنما يتم بها تحقق الزمان وتغيره فالزمان يكون هو مقدار الحركة وهذه الحركة إنما تنوجد بوجود المكان والذي يوجد بوجود الأجسام وأنه اعتباري نسبي وان البدن البشري هو الذي جعل للزمان محدودية ووعاء بما يتلائم مع مادية الجسم فان الزمان ذلك الجزء الجوهري من العالم لا يمكن للبشر أن يشعر بجوهريته إلا من خلال التجرد من المادة[1].

أولاً: مفهوم الصناعة

الصناعة مرتبطة بالنشاط الصناعي ولكن تم توظيفها في علم السياسة ليكون استخدامها بمثابة النشاط الذي تقوم به الوحدة الدولية – الدولة ـ لتحويل حالة غير مرغوب فيها في النظام الدولي أو الاقليمي لجعلها تخدم مصالحها واهدافها القومية العليا، وضمن هذه الصناعة تدخل الرؤية الاستراتيجية للدول لتحقيق الاهداف التي يتعذر تحقيقها في ظل الامكانات والظروف الحالية عن طريق التغيير المستمر في الآليات لبلوغ الاهداف التي ترغب بها[2].

فعملية صناعة السياسة الخارجية للدول تكون في اطار تحديد الاهداف الرئيسة في المجال الخارجي وادوات تحقيق ذلك، والاختيار بين البدائل واختيار البديل الافضل بناءً على توافر معلومات معينة وما يحقق من مزايا أو خسائر، فيعد دانيال بال إن وضع الهدف اول مرحلة في عملية صناعة السياسة الخارجية التي هي ليست مهمة مجموعة صغيرة من صناع القرار، بل تتأثر بوسائل الاعلام والراي العام، وجماعات الضغط في عملية صناعة التغيير[3].

وبعد وضع الاهداف لابد من ايجاد الآليات المناسبة لتحقيق تلك الاهداف، على عد ان السياسة الخارجية مبنى على افتراض رئيس هو ان السياسة الخارجية لاتتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة وانما استناداً إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر اعتماداً على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل، وهذه المتغيرات **اولاً:** الموضوعية تكون داخلية منها الخصائص القومية والنظام السياسي للوحدة الدولية، وتكون خارجية التي تنشأ من البيئة الخارجية للوحدة الدولية والتفاعل مع باقي الوحدات الاقليمية والدولية من حيث النسق الدولي والمسافة الدولية والتفاعلات الدولية والموقف الدولي، **ثانياً:** المتغيرات النفسية وهي الدوافع والخصائص لشخصية للقائد السياسي أو من يصنع السياسة الخارجية، إذ تؤدي الخصائص الشخصية لصانع القرار دوراً رئيساً في

(1) ادارة البحوث والدراسات، قراءة نظرية في التغيير السياسي: المفهوم والابعاد، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2016، ص ص1ـ2.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد وائل القيسي، الاداء الاستراتيجي الامريكي بعد العام 2008: ادارة باراك اوباما انموذجا، مكتبة العبيكان للنشر، السعودية، 2016، ص ص22ـ25.

(3) علالي حكيمة، البعد الامني في السياسة الخارجية: نموذج الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص ص60ـ61.

الاختيار النهائي للبديل من بين مجموعة البدائل المطروحة، **ثالثاً:** الوسيطة وهي التي تدخل في بناء العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة – السياسة الخارجية ـ بما في ذلك عملية صنع القرار وبالأخص متغير الأمن القومي الذي يؤثر ويتأثر في الوقت نفسه بالتوجهات الاستراتيجية للدول المبني على سلوك معين تجاه البيئة الاقليمي والدولية وفقا للتفاعلات الجيوسياسية[4].

ويشير مصطلح صناعة السياسة الخارجية إلى الخيارات التي يتبناها الافراد والجماعات والتحالفات والتي تؤثر في اعمال دولة ما في البيئة الاستراتيجية الاقليمية والدولية، وهي ذات قيمة عليا وذات اثر على التفاعلات الجيوسياسية وتكون محاطة بشكوك كثيرة ومخاطر كبيرة، وتشكل مسار السياسة العالمية بفعل قرارات القيادة الصانعة للتغيير في التوجهات الخارجية التي تريدها، فعملية الصناعة الخاصة بالتغيير تتطلب اربعة مكونات: هي تحديد المشكل التي تحتاج إلى قرار والبحث عن البدائل واختيار البديل المناسب وتنفيذ البديل[5].

ويعرف السياسة الخارجية المفكر ريتشارد سنايدر باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية وفق البعد الإدراكي لصانع القرار فيرى أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمين، ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها[6]. فالسياسة الخارجية هي في حقيقتها مجموعة المبادئ والاهداف التي تحددها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ، كما انها تحدد نمط سلوكها تجاه الدول الاخرى أو البيئة الاقليمية والدولية لحماية مصالحها الحيوية، وتعد من أهم العوامل التي تؤثر في اختيار الدولة لاستراتيجيات سياستها الخارجية وتحدد نمط توجهها في هيكل النظام السياسي الدولي وما يرمز اليه هذا الهيكل من انماط الهيمنة أو الخضوع أو الزعامة السائدة فيه، واياً ما يحدث في هذه الصناعة المؤدية إلى التغيير فليس من المتوقع ان تكون هناك سياسة خارجية متطابقة لغالبية الدول، اذ لايمكن انكار وجود محددات اخرى لهذه السياسة مثل الخصائص الجيوبولتيكية وحجم الموارد الاقتصادية والتكوين النخبوي، ومن ثم يستمر تأثيرها في صياغة التوجهات الاستراتيجية للدول؛ لان النظام الدولي في التوجهات الاستراتيجية للدول وعلى محدداتها، فالبنيان الدولي قد يدفع بعض الوحدات الدولية والاقليمية إلى تبني نمط معين من السياسات الخارجية[7].

ثانياً: مفهوم التغيير

تبعا لمركزية فكرة التغيير في النظام الدولي، بدأت القراءات الاستراتيجية تتواتر

(4) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص ص137ـ140.

(5) اليكس مينتس وكارل دي روين الابن، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، دراسات مترجمة 79، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2016، ص10ـ11.

(6) احمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص20.

(7) عرفات علي جرغون، قطر وتغيير السياسة الخارجية: حلفاء اعداء، دار العربي للنشر، القاهرة، 2016، ص ص23ـ25.

بهدف بلورة موقف محدد، لا من التغيير ذاته بل ومن الظواهر الناتجة عنه، الأمر الذي جعل العالم عموماً أمام تحديات مفادها العثور على استجابة محددة ومنضبطة تحوي بمفرداتها رؤى ووسائل لمجابهة التغيير بنمط محدد من الاستجابة، استجابة كلية لا استجابات فرعية لما تستلزمه من التزامات وتكييفات لملاحقة التغييرات توظيفاً أو تحييداً، والنظام الدولي من سماته التغيير وتبلور معه التغيير المعبر عنها بالحاجة إلى التفوق الفردي والتنظيم الدولي والتنظيم، فضلاً عن التفوق الجماعي للقوى المالكة للسلاح النووي، وليس من السهولة حسم رأي ثابت بخصوص التغيير مثلما يرتبط في اغلب حالاته بتوافر البديل، ولهذا اختلفت الآراء بشأن تفسيره وهي[8]:

الأول: يرى ان التغيير حالة روتينية في المجتمع الدولي فالقديم لا يمنع الجديد من البروز، فضلاً عن مدى تداخلها قيمياً واجرائياً وهو ما يحدث في النظام الدولي الجديد عندما انتقل من النظام الثنائي القطبية إلى النظام الاحادي القطبية نتيجة متغيرات تفاعلية كانت محفزات لهذا التغيير وهي سقوط الانظمة الشمولية في اوربا الشرقية، وتدني الاشتراكية في النظام الاقتصادي، وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وظهور النعرات القومية والعرقية، وبقاء الولايات المتحدة الامريكية كقطب اوحد، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة، وتراجع الصراعات الايدلوجية، وهذه المتغيرات دالة على شكل النظام الدولي المستمر في التبلور.

الثاني: يرى ان التغيير فعل طارئ يعتمد في حدوثه وصيرورته على توافر الحدث والغرض منه فتفكك الاتحاد السوفيتي السابق فسح المجال أمام الولايات المتحدة الامريكية في الانفراد وليس كما يدعي اصحاب الاتجاه الاول ان سبب التغيير في النظام الدولي هو وجود ثغرات في آلية النظام الدولي فالتغيير لم يكن متوقعا بقدر ما كان مفاجأة. فالتفكك بقدر ما كان تنبؤي فهو حدث مفاجئ حمل بذرة التغيير الذي يعد اساس التحول الاستراتيجي العميق وفتح المجال امام ترتيب الاوضاع الدولية وقد المت الولايات المتحدة الامريكية بهذا التغيير عبر اعادة الانتشار الاستراتيجي تبعاً لنظرية التعاقب، وضبط الانتشار التكنولوجي عالمياً، والبحث عن اقاليم لأثبات دورها[9].

فالتغيير مصطلح يوحي باستمرارية الفعل. فعندما نقول أن هناك تغييراً يطرأ على مجتمع ما، أي أن ثمة حالة مستمرة وغير منقطعة من الاختلاف المتواتر، ومن ثم هو أوسع من معنى التغير الذي يستخدم عندما تتم مقارنة الحالة وفق مدة زمنية محددة بمدة سابقة لها. أي أن التغيير يدل على استمرارية وقوع الفعل. فيما يدل

(8) منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي وادارة التغيير، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 21ـ22، 2011، ص ص2ـ3.

(9) قحطان كاظم الخفاجي ومعمر منعم العمار، الدولة وانماط الاستجابة لحركة التغيير الدولية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 48ـ49، 2017، ص ص175ـ176.

التغير على انتهاء وقوع الفعل التغيري أي يدل على أن الأمر لا يمكن التلاعب به نظراً لحتمية وقوعه. وأن التغيير يفهم من خلال صلته بالمستقبل وانه أداة من أدواته، ولهذا يتطلب التغيير قيادة كاريزمية[10].

(10) حازم حمد موسى، ادارة التغيير: الاستراتيجية الامريكية الشاملة أنموذجا، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص32.

فالتغيير في السياسة الخارجية يشار إلى التحولات التي من الممكن ان تطرأ على التوجهات الاستراتيجية الخارجية للوحدة الدولية سواء أكان التغيير في سلوكها أم توجهاتها أم ادوات تنفيذ سياستها أم اهداف سياستها الخارجية عند وجود دافع داخلي لدى صانع القرار بإعادة النظر في علاقات دولته مع الوحدات الاخرى في البيئة الاقليمية والدولية بحيث يكون التغيير اما عن طريق احلال نظام سياسي باخر وإما باعادة النظر في النظام القائم وأما عن طريق ادوات التعامل مع الساحة الجيوسياسية سواء أكانت بالقوة الناعمة أم القوة الصلبة، ومصادر هذا التغيير متأتي من مبادرة القائد السياسي وفقاً لتوجهاته الشخصية ورؤيته الذاتية لإثبات ذاتية الدولة، والتأييد البيروقراطي الذي يكون عوناً لتغيير سلوك الوحدة الدولية خارجياً، فضلاً عن الصدمات الدولية التي تنتج عن وقوع حدث دراماتيكي غير متوقع، ومن ثم فإن ادراك الدولة لهذا الحدث قد يضطرها تغير من سياستها تجاه الاطراف المباشرة في هذا الحدث وينعكس بصور اتوماتيكية تجاه توجهاتها بحيث لا يستطيع الفاعل الدولي – الدولة – تجاهله[11].

(11) عرفات علي جرغون، قطر وتغيير السياسة الخارجية: حلفاء اعداء، دار العربي للنشر، القاهرة، 2016، ص ص34ـ36.

فيرى دونالد دريزنر ان استجابة دولة ما للتغييرات الدولية تعود في بعض مفاصلها إلى ما يتميز به صانع القرار من المعية وابداع في معرفة نمط الاستجابة وحدودها، وقراءتة لنوع البيئة الاستراتيجية التي تقع فيها الاستجابة، فاستراتيجية الاحتواء هي استراتيجية ناجعة للولايات المتحدة الامريكية للهيمنة العالمية استجابة لوجود عدو لابد من احتوائه، مثلما كانت الاستراتيجية الوقائية أو الاستباقية بعد احداث الحادي عشر من ايلول عام 2001، إستجابة لحدث تتطلب التغيير في الاستراتيجية والاداء لمجابهة التحديات الطارئة خدمة للأمن القومي الامريكي[12].

(12) فلاح مبارك بردان، الوقائية في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسي، جامعة النهرين، 2005، ص35.

ويعتمد التغيير على مجموعة من المقومات التي تعين مساره ومن ثم نلاحظ التغير في التوجه الاستراتيجي للفاعل الدولي، وهذه المقومات هي **اولاً:** الثغرة أي الثغرات الناشئة في أنماط التفاعل أي تراجع طرف عن تأدية مهامه في التفاعلات الاستراتيجية داخل البيئة الاقليمية والدولية، **ثانياً:** التغيير الناتج عن ازمة سواء أكانت كامنة أم ظاهرة، **ثالثاً:** الرغبة والطموح والمصلحة التي تظهرها الاطراف الفاعلة التي تريد زيادة فاعلية ادائها الاستراتيجي، **رابعاً:** توافر البديل أي بديل السلوك السابق المنتهج من قبل الدولة في البيئة الاستراتيجية نظراً لعدم نجاح السلوك الاول[13].

(13) منعم صاحي العمار، مصدر سبق ذكره، ص4.

فالتغيير الاستراتيجي هو مجموعة التغييرات أو التعديلات التي تمر بها الوحدة الدولية في توجهاتها المتضمنة تغيرات في الاستراتيجية نفسها والآليات وغيرها من التغييرات الضرورية لحصولها على الاستراتيجية الرصينة تمكنها من مجابهة التغيرات في البيئة التفاعلية التي تواجهها بما ينسجم مع تطلعاتها المستقبلية المحددة وفق تخطيط منظم للانتقال من حالتها الراهنة إلى حالة تكون راضية عن ادائها الاستراتيجي للبحث عن ذاتها، ويعرف بأنه قدرة الوحدة الدولية على ان تصبح حيث تريد بالمشاركة مع الوحدات الدولية الاخرى وقبولهم، من خلال اعادة النظر بالوسائل المعتمدة بتنفيذ استراتيجيتها التي استقر عليها على انها الاداة الرئيسة نحو حالة مستقبلية مرغوب فيها لتحقيق ذاتها في هذا التغيير[14].

المحور الثاني:
التوجهات الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط

ان منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي التركي عبر الآتي[15]:

1 ـ الأهمية الإستراتيجية: للشرق الأوسط أهمية استراتيجية كبيرة واستفادت تركيا منها كونها تمثل بين دول آسيوية واوربية.

2 ـ الأهمية الاقتصادية: تنبع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بسبب وجود النفط فيها، ويقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط بـ 66 % من احتياط النفط العالمي، وفي نهاية القرن العشرين، أنتجت منطقة الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وتعد هذه المنطقة المزود الرئيس لدول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين واليابان، وهذا أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية. فتحاول الدول الكبرى والاقليمية أن تفرض سيطرتها على المنطقة. وتركيا بعدها جزءاً من المنطقة التي باتت تنظر إليها من جانب الأحقية في التدخل بدوله بحكم الجوار الجغرافي لفرض تفاعلاتها الاستراتيجية.

3 ـ الأهمية الدينية: مهد الديانات السماوية الثلاث في منطقة الشرق الأوسط.

كانت السياسة الخارجية لتركيا عند قيام الجمهورية تركز على مقولة سلام في الداخل والخارج، وفسر ذلك على أنه سياسة انطواء على النفس، وعدم الاهتمام بالشؤون الخارجية، لأن متطلبات الاهتمام بالداخل كانت أكبر من الخارج؛ لأنها كانت تعاني من مشاكل داخلية عديدة[16].

(14) احسان دهش جلاب، التغيير الاستراتيجي والابتكار التنظيمي: العلاقة والاثر، مجلة الدراسات الادارية، جامعة البصرة، العراق، العدد3، 2007، ص ص16ـ17.

(15) لمزيد من التفاصيل ينظر: فراس محمد احمد، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، دار اكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص35ـ45.

(16) محمد زاهد جولة، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص187.

لقد مرت الاستراتيجية التركية بمرحلتين: المرحلة الكمالية أو الاتاتوركية والمرحلة العثمانية الجديدة، فالكمالية أو الاتاتوركية بُنيت على المبادئ الستة والتي بقيت مسيطرة لغاية الثمانينيات من القرن العشرين وهي: الجمهورية، والوطنية، والشعبية، والدولاتية، والثورية، والعلمانية؛ ومن هذه المبادئ تبرز أهم المنطلقات الفكرية في تصور التحرك الاستراتيجي التركي، اذ يقول: كمال أتاتورك في صياغة الاستراتيجية «نولي أهمية خاصة لسلام وأمن بلدنا ولقدرتنا على حمايتهما»[17]. استراتيجيتها بالثبات في الرؤية والصرامة في تحديد اهدافها، وجعلت صانعو قرارها من تلك المرجعية الكمالية منطلقاً لهم لاتخاذ قراراتهم وتأييد النخب المدنية والعسكرية والشعب النابعة من اعتبارات المصلحة الوطنية[18]:

– فكانت مهتمة بأمنها القومي لتموضعها الجيوسياسي الحيوي والحساس القريب من الاتحاد السوفيتي السابق – العدو في نظرها – واشتراكها حدودياً مع مجالات الصراع التقليدية في البلقان والشرق الأوسط جعلتها حساسة في الموازين السياسية الاقليمية والدولية، ما دفعها إلى التحالفات السياسية والعسكرية لمواجهة الاعداء المحيطين بها.

– رؤيتها الاستراتيجية للعالم تشكل دوراً حيوياً في تشكيل ذهنيات صانعي القرار الاستراتيجي التي تسيطر عليهم الهواجس الامنية أو فهمها من زاوية أمنية مجردة.

– وقوعها في منطقة التداخل بين الشرق والغرب. أي لديها ازمة هوية هل هي دول اوربية أو دولة اسيوية شرق اوسطية؟.

– لم يتغير طموحها الذاتي منذ نشأتها في ان تصبح بلداً متطوراً اقتصادياً، وهذا التطور الاقتصادي ليست حاجة اجتماعية ومصدر لتعزيز القوة الذاتية.

– شرعية تحركاتها على الساحة الاقليمية والدولية للوفاء بالالتزامات والتعهدات الدولية.

– الطابع العقلاني والبراغماتي الذي اتسمت به سياستها الخارجية الذي اعتمدت على التوفيق بين مصالحها ومصالح القوى الدولية الاخرى، كما ان الخلفية الجيوسياسية حتم عليها اتباع استراتيجية متعددة الابعاد والقائمة على توازنات دقيقة.

– ابدت إرادة عظيمة لحل مشاكلها بالطرق الشرعية والقانونية، وهذا الاسلوب الحذر في التعامل والسلوك الخارجي شكل امتداد لمدة خمسة وسبعون عاماً.

(17) سيار الجميل، العرب وتركيا من العثمانية إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص119.

(18) شفيقة حداد، واقع التحالف الامريكي التركي بعد غزو العراق، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص ص149ـ151.

واستطاعت بعد انتهاء الحرب الباردة من التخلص من الاصوات الداعية إلى انتهاء دورها في التحالف الغربي على عد ان العدو قد انتهى وجوده المتمثل بالاتحاد السوفيتي السابق، ومثلت بما تملكه من وزن جيوبولتيكي ان تكون عنصر رئيساً في الشرق الأوسط، وان تكون دولة مركزية في النظام الدولي الجديد استجابة منها للتغييرات في النظام الدولي. أي ان الولايات المتحدة الامريكية ارادت من تركيا ان يكون لها دوراً في تغيير الشرق الأوسط المعد من قبل الادارة الامريكية وكانت رؤيتها الاستراتيجية تكون على النحو الآتي[19]:

(19) لمزيد من التفاصيل ينظر: رائد حاج سليمان، اثر المتغير القيادي على العلاقات السورية التركية وانعكاساتها على المشاريع المطروحة للمنطقة 200ـ2011، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014، ص ص207ـ210.

1 ـ الاشتراك في محاربة الارهاب عبر استخدام اراضيها ومجالها الجوي وتقديم جميع اشكال المساعدة.

2 ـ رفض تغيير الانظمة الشرق اوسطية بالقوة عبر اراضيها لشن الحرب على العراق عام 2003، وهو مالم تتوقعه الولايات المتحدة الامريكية منها على عد ان حزب العدالة والتنمية ذو توجهات اسلامية. وان من اعتبارات الامن القومي المتعلقة بأكراد العراق الراغبين بالانفصال مستقبلاً، وهو ما اساء للعلاقات التركية الامريكية وهو ما أشار اليه نائب وزير الدفاع الامريكي آنذاك بول ولفوفيتز قائلا: «ان تركيا ارتبكت خطأً كبيراً برفضها تقديم الدعم الكافي في حربها ضد نظام صدام حسين» واضاف موجها كلامه إلى الاتراك حاولنا اشراككم في معادلة اقليمية تشمل تغيير منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من رفضها الاشتراك في حرب الولايات المتحدة الامريكية على العراق الا أنها شاركت في تقديم الدعم اللوجستي للقوات الامريكية اثناء تواجدها في العراق يمر عبر اراضيها.

3 ـ ضرورة الاصلاح من الداخل. فهناك رؤية تركية للتغيير في الشرق الأوسط. وحذر وزير الخارجية التركي آنذاك عبدالله غول في اجتماع لوزراء الخارجية الدول الاسلامية الذي انعقد في اسطنبول قائلاً «مالم نبادر إلى ترتيب بيتنا الداخلي بأنفسنا فأننا سنشعر بمزيد من الضغط الخارجي».

4 ـ تنطق تركيا من ان الشرق الأوسط له اهمية كبيرة في استقرار الامن العالمي لا سيّما مجال الطاقة، ويمثل المركز الاساسي لتطور النظام العالمي الجديد، فظروف الحرب الباردة اعاقت مجهودات حل القضية الفلسطينية التي ادت إلى تهديد السلام والاستقرار في المنطقة.

فالتصور التركي نحو الشرق الأوسط، يستند إلى أن الحرب في منطقة الخليج العربي تسببت بأحداث استراتيجية، وثقافية، واجتماعية، وهذه المتغيرات أسهمت

بإعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير على أنقاض النظام العربي، وهذا ما دفع بتركيا للدخول كطرف مؤثر وفاعل في تشكيل الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة وهذا لا يحدث الا عبر العمل على إيجاد نظام شرق أوسطي، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح المشتركة، وإمكانات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة، بشكل متوازن وقائم على الصداقة، وليس عبر اللغة الأيديولوجية وفق النمط الإيراني، ولا باستعراض مظاهر القوة والهيمنة، أي أن التصور التركي ينطلق من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي: تركيا، وايران، واسرائيل في إطار النظام الإقليمي الجديد في المنطقة[20].

وفي ظل النقد المتزايد للكمالية نادى العديد من السياسيين الأتراك بتغييرها من أجل تفعيل سياسة تركيا الداخلية والخارجية لمواكبة الأحداث الجارية على المستوى الاقليمي والدولي، ومن بين مبادرات التغيير مبادرة رئيس الوزراء التركي الاسبق تورغوت اوزال التي طرح فيها فكرة العثمانية الجديدة والتي عرفها بأنها وسيلة لتجاوز الاختلافات العرقية داخلياً عبر الهوية الإسلامية، تماماً مثلما كان الوضع عليه ايام الإمبراطورية العثمانية، فالدين يؤلف بين مسلمي الأناضول والبلقان؛ فيما فسرها الرئيس التركي الاسبق نجم الدين اربكان بخلق تركيا العظمى[21].

ولب هذه الاستراتيجية هو قيام تركيا بدور حيوي محوري من البحر الأدرياتيكي مروراً بالبلقان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى آسيا الوسطى، فضلاً عن المنطقة الرئيسة هي القوقاز. وتعززت هذا البعد بتولي حزب العدالة والتنمية الحكم الذي أكمل وفعل سياسة الرئيس التركي الاسبق تورغت اوزال وطورها بما يخدم الظروف التي تمر بها الدوائر الجيوسياسية لتركيا، وهو ما عبر عنه داوود أغلو وزير خارجية تركيا السابق بإخراج تركيا من دولة طرفية إلى دولة مركزية فاعلة ومبادرة في كل القضايا الإقليمية والدولية؛ لأنها تحمل اربع سمات رئيسة: هي العمق الجغرافي والاستمرارية التاريخية والتأثير الثقافي والترابط الاقتصادي المتبادل[22].

و لم تكن بداية التحول الاستراتيجي التركي نتيجة وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بل ثمة ظروف وتغييرات عديدة حدثت قبل وصول الحزب إلى سدة الحكم وهذه التغييرات داخلية وخارجية وصبت في مسار واحد وهو تزايد الاقتناع التركي بضرورة الانخراط الاستراتيجي في الجوار؛ لان ثمة فرصاً ومنافع لايمكن الوصول إليها واستغلالها الا بتعزيز العلاقات الثنائية والمشاركة الاقليمية لصناعة التغيير التي ترغب فيه لتكون طرفاً في صياغة هذا التغيير بما يجعلها دولة مركزية وليست هامشية تسير خلف قيادة الولايات المتحدة الامريكية؛ لأنها تريد ان تكون

(20) نبيل عبدالفتاح، العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق اوسطي تحت التشكيل، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد111، 2003، ص ص64ـ65.

(21) منال صالح، نجم الدين اربكان، ودوره السياسي من 1969ـ1997، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص103

(22) احمد داؤد اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، الدار العربية ناشرون، بيروت، 2010، ص ص605.

هي التي تؤثر في الاطراف الاقليمية والدولية المؤثرة وليس هي المتلقية للأوامر[23].

وحرصت قيادات تركيا على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعية لاستراتيجية دولتهم في الدوائر المختلفة لا سيّما في الدائرة الشرق الأوسطية، وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر قوة الدولة من تطورات إيجابية، وصاحب ذلك زيادة حضورها الاستراتيجي في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء أكان فيما يتعلق بالقضية العراقية أم الصراع العربي ـ الإسرائيلي بمساراته المتعددة أم أزمة البرنامج النووي الإيراني أم طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة.

وسعت تركيا من وراء هذا التغيير في استراتيجيتها والتوجه نحو صناعة التغيير المطلوب وفقاً لمصالحها واهدافها القومية العليا لتحقيق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط ولدرء التهديدات الامنية الواقعية والمحتملة مستقبلاً بدءاً من القضية الكوردية المتجددة بين الفينة والاخرى وانهيارات عملية السلام الموقعة بينهما، مروراً بالإرهاب المتنامي وكيفية توظيفه من حيث الادارة والمكافحة وانتهاء بالأوضاع غير المستقرة في دول الجوار. وهذه محددات دفعتها على تكريس النفوذ لكي تعيد نفسها إلى حاضرتها التقليدية ما جعلها تنتهج سياسة اقتصادية واجتماعية نقلت تركيا من مجرد دولة ضعيفة تابع إلى دولة قائدة لها ومهندس هذه المكانة وزير الخارجية التركي السابق احمد داؤد اوغلو من خلال سياستيه تصفير المشكلات والدبلوماسية المتناغمة[24].

فسعت الحكومة الجديدة ذات الجذور الإسلامية إلى إحداث نوع من المصالحة الشاملة بين تركيا ومحيطها العربي الإسلامي الشرق اوسطي؛ بحيث ذهب الأتراك ينغمسون في شؤون المنطقة بعدها إحدى الدوائر عظيمة الأهمية بالنسبة إليهم. من خلال المواءمة بين الهويتين الأوربية والإسلامية للبلاد، وانتهاج سياسة متوازنة تجاه كافة القوى العالمية والإقليمية الفاعلة في محيطها الجغرافي. وأنها مؤهلة للإفادة من التواجد في محيطها الغربي متضمناَ الولايات المتحدة الامريكية، مع عدم تجاهل ما يمكن أن تحققه من مصالح مهمة في محيطاتها الأخرى المتمثلة بمناطق البلقان، وآسيا الوسطى، وعد وزير خارجيتها السابق احمد داؤد أوغلو أنه من الخطأ الاستمرار في تجاهل المحيط الإسلامي للبلاد ولا سيّما الدائرة الشرق أوسطية[25].

ويحاول صانع القرار التركي اليوم استغلال محفزات القوة المتواترة لتركيا، بعدها دولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، وتجاور ثمان دول، وتحتل المرتبة 17 عالمياً

(23) عماد يوسف، تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2015، ص46.

(24) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عربي لادمي، التنافس التركي الايراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط1996ـ2014، رسالة ماجستير غير منشورة، كلي الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص110ـ111.

(25) احمد محمد وهبان، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط: صراع الهوية والبراجماتية والمبادئ الكمالية: دراسة علمية محكمة، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، كلية الملك سعود، السعودية، العدد11، 2013، ص 26.

من حيث تعداد السكان، ومن ناحية الديموغرافية يشكل الشعب التركي كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد وامكاناتها الشابة الركيزة الأساسية لاقتصاده. فيبلغ تعداد القوة العاملة حوالي 23.5 مليون نسمة، ومن الناحية الثقافية والدينية فإن تركيا صورة مصغرة للدولة العثمانية من حيث التعدد العرقي والديني والثقافي، وتمتلك من الموارد الطبيعية باستثناء النفط والغاز – ولا سيّما الماء والغذاء ما يساهم في اكتفائها الذاتي وتصدير الفائض منه، علماً أنها اليوم تحتل المركز 16 عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي. أما من حيث القوة العسكرية، فهي متفوقة على جوارها إلى حد ما، كما تعد ثاني أكبر جيش عدداً ضمن جيوش حلف شمال الأطلسي ـ الناتو ـ[26]. وتفاعلات البيئة الداخلية والخارجية تمكنها من توظيفها في تحقيق إمكانية صناعة التغيير فيما إذا استثمرتها بشكل سليم وهذا يشمل الدول كلها. فحزب العدالة والتنمية الحاكم أدرك أن توجهات السياسية التركية السابقة كانت تجرى ضد التاريخ اي أن طبيعتها الإسلامية تجعلها تتجه نحو الجنوب منطقة الشرق الأوسط، وكان ذلك تحولاً في السياسة التركية المسار الطبيعي لها بعد معاهدة لوزان في عام 1923.

أن صناعة تغيير الدولة الإنموذج التي يراد لتركيا بلوغها، هي رسالة مزدوجة موجهة **أولاً:** إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وغيرهما، كبديل للنماذج السائدة فيها، وهي بصورة عامة نظم سياسية فاشلة على ما تراه هي والدول المتقدمة، **ثانياً:** فوجهتها نحو الغرب، الذي يرى ضرورة ماسة للتغيير في المنطقة الإسلامية وبما يضمن مصالحه الاستراتيجية[27]. وتعول كثيراً على الغرب ليس فقط لأغراض الأمن القومي والحصول على الموارد وإنما لغرض منحها فرصة تكون دولة قوية واسعة النفوذ على تخوم أقاليم رئيسة مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان[28].

وقد أملت بأن تكون دولتهم وسيطاً بين الإمبريالية الكبرى والدول والأقاليم المحيطة في ما يمكن عده إمبريالية فرعية، وشكَّلت مساعيها للتوسط في الصراعات الإقليمية بين سوريا وإسرائيل، وبين إيران والغرب ومشاركتها في القوات الدولية في أفغانستان وجنوب لبنان[29]، وهذه مؤشرات تدل على السعي نحو مكانة دولية بارزة، إذ إنَّ مركز الدولة في النسق الدولي وعلاقاتها بالوحدات الدولية الأُخرى وقيامها بدعم جهود الأمم المتحدة وحفظ السلام الدولي إنما تعبر للنزوع لتحقيق هذا الهدف أي صناعة التغيير المرغوب فيه من وجهة نظرها، فهي تسعى إلى اقامة العالم التركي الخاص بها، وكمحصلة نهائية ارتكزت استراتيجيتها الجديدة على خمسة أسس هي[30]:

(26) علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو سياسية والجيو استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، في: علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير: محمد عبد العاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص15 – 24.

(27) أسامة غزالي حرب، نجم تركيا الساطع ؟، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 181، 2010، ص ص6 – 7.

(28) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية-التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص79.

(29) المصدر نفسه، ص193.

(30) لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد داؤد اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ص612-615، محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية واثرها على الامن العربي، دار العربي للنشر، بيروت، 2017، ص130.

1 ـ التوفيق بين الحريات والأمن: ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمهم الولايات المتحدة الامريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 أيلول عام 2001، كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الاصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية ما جعلها أنموذجا لبلاد أخرى.

2 ـ ازالة المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر ومن ثم اخراجها من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، ما يمنحها قدرة استثنائية على المناورة.

3 ـ اتباع استراتيجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك: ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلا من ان تكون هي مصدر مشكلة في استقطابات الغرب–الشرق، والشمال ـ الجنوب، وآسيا – أوروبا، والغرب ـ الاسلام، تكون على العكس مصدر حل للمشكلات، وبلداً مبادراً إلى طرح الحلول لها، وبلداً يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام الاقليمي والعالمي. ومن ضمن هذا المنظور، يجب عدم النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر، ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض.

4 ـ التحول من بلد جسر تصل بين طرفين، إلى بلد مركز.

5 ـ الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة.

المحور الثالث: آليات التغيير الناعمة التركية

توصف البيئة الاستراتيجية بانها منظومة فوضوية وحساسة لعامل التوقيت أي هناك اهمية كبيرة لتوقيت صناعة التغيير ووتيرته وهذه مسألة تنطوي على مفارقة كبيرة إلى حد ما، إذ ان الاستقرار افضل وقت للتفكير لصناعة تغييرات جريئة في الاستراتيجية وهي ايضا الوقت الاصعب لاتخاذ قرار بتنفيذ التغيير وتقوم البيئة بإعادة موازنة نفسها بتعديلات هامشية بسيطة. والدول تطبق اجراءات متنوعة من آليات التغيير الناعمة أو الصلبة أو الاثنين معاً وتنظر إلى الآليات التي تحقق للدولة اهدافها على المدى الطويل وهناك عدد قليل من صانعي القرار مستعدون للمخاطرة وإحداث اضطراب في التوازن القائم، فعندما يتخلخل التوازن الاستراتيجي بطريقة فادحة يحدث التفرع المحتمل وهي حالة اشارت إليها نظرية الفوضى الخلاقة، ومن ثم يتطلب من الدولة اتخاذ استراتيجية التغيير إستجابة لتأثيرات البيئة الاستراتيجية وهو

ما تقوم به تركيا عندما تجد نفسها في هامش الحركة الاستراتيجية في الشرق الأوسط فتقوم بتنويع آليات التغيير لإثبات ذاتها[31].

من وجهة النظر الاستراتيجية التركية هناك فراغ للقوى جديد في الشرق الأوسط يحمل في طياته مهددات استراتيجية جديدة تمس الأمن القومي والدور الاقليمي، ويتم التعامل مع فرض وبدائل لكي يتم اختيار البديل الانسب وهو ما وقع الاختيار على الشرق الأوسط. بهدف خلق مساحات تأثيرية استراتيجية وهذا التأثير يتجاوز البعد الاقليمي إلى ما هو ابعد ليؤثر في النظام العالمي وهو ما يتساوق مع طروحات بيتر تيلور وكولن فلنت حول التعريف الحديث لقوة الدولة عبر تأثيرها في النظام العالمي[32].

وتقضي الدبلوماسية المتعددة الأبعاد كإحدى اعمدة القوة الناعمة التي تتمثل بجاذبيته وفق النموذج التركي. ويصبح هذا الأنموذج قادراً على جذب المجتمعات العربية، نظراً لقدرة تركيا على تحقيق الإصلاحات الديمقراطية وتأمن الرفاهية الاجتماعية عبر الإصلاحات الاقتصادية الناجعة. وتترسخ فكرة تركيا أنموذج من خلال دبلوماسيتها العامة القادرة على التأثير في الرأي العام في البلدان العربية. وتأتي الدبلوماسية الإنسانية كبعد لا غنى عنه. اذ إن ترسيخ دور التركي في التصدي للأزمات الإنسانية في المناطق المحيطة والنائية. وفقاً لإحصاءات التقرير العالمي للمساعدات الإنسانية تضع تركيا في المرتبة الرابعة عالمياً بعد الولايات المتحدة الامريكية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، ومقدار مساعداتها يتجاوز المليار دولار لعام 2013[33].

فاتجهت تركيا إلى الانفتاح على مجمل الجوار الجغرافي انطلاقاً من نظرية تصفير المشكلات وعقدت مع هذه الدول سلسلة اتفاقيات على أمل التعاون والتكامل ثم تخلت عن هذه السياسة لصالح البُعد الأيديولوجي الذى تجلى في دعم حركات الإسلام السياسي، لا سيما جماعة الإخوان المسلمين، وسعت لإيصال هذه الجماعة إلى السلطة في عدد من الدول على أمل أن تُشكل جسراً لقيادة تركيا للمنطقة، وتجلى هذا الأمر بشكل واضح في الأزمة السورية. فتحركت من قناعة بأن عضويتها في الحلف الأطلسي وعلاقتها التاريخية مع الغرب بشقيه الأمريكي والأوروبي، تعد بمثابة موافقة غربية لصناعة التغيير المطلوب وفقاً لمصالحها في الشرق الأوسط لا سيّما وأنها اعتقدت أنموذجها السياسي حقق المعادلة الصعبة في التوفيق بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد، وأن هذا الأنموذج هو ما يريد الغرب تعميمه في المنطقة.[34]

(31) لمزيد من التفاصيل ينظر: هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الامن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2011، ص ص83ـ84.

(32) لمزيد من التفاصيل ينظر: شوكت سعدون، تركيا ما بعد الحرب الباردة: ملء الفراغ، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد41ـ42، 2014، ص ص163ـ165.

(33) فؤاد نهرا، السياسة الاقليمية لتركيا واستراتيجية بناء العمق الاستراتيجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد447، 2016، ص99.

(34) هدى ميتكيس، مستقبل الدور الاقليمي التركي ودورها في الجوار العربي، مجلة الدبلوماسي، مصر، كانون الثاني- شباط 2018، ص99.

وعملت تركيا على تجسيد نهج الثورة الناعمة أي الدبلوماسية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، للانتقال إلى الطرف البارز لا المنتظر لما يجري، كونها أحد الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية بعد ان كانت استراتيجيتها استجابة ظرفية. وقد أكد ذلك الرئيس التركي السابق عبد الله غول في أحد تصريحاته بأن «تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل بيئتها الداخلية في ظل التحولات البيئة الاستراتيجية الاقليمية والدولية المتحركة كحركة الرمال في الصحراء والخطيرة فمن الخطأ ان تبقى ساكنة التفاعلية على ما يجري حولها»[35]، فكانت ركائز صناعة التغيير وفق القوة الناعمة هي[36]:

1 ـ تجاوز العوائق السيكولوجية التي أثرت سلباً على الانفتاح الدبلوماسي نحو المنطقة.

2 ـ إقامة وتطوير مراكز بحثية ومعاهد أكاديمية ينصب اهتمامها على متابعة وتقييم التطورات الإقليمية وتقديم التصورات والسيناريوهات بصدد التعامل معها.

3 ـ طرح مشروعات شاملة للمنطقة بأسرها.

4 ـ إيجاد نوع من التوازن بين التزامات تركيا وبين المبادرة بتشكيل مجالات المصالح المشتركة التي تعزز السلم بالمنطقة. والفعالية في التعامل مع المشكلات الإقليمية وفي مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط.

5 ـ تكثيف الاتصالات وإقامة شبكة من العلاقات التي تدعم صورة تركيا في المنطقة.

ولقد اتجهت إلى اعتماد استراتيجية صناعة تغييرية خاصة بها منطقة الشرق الأوسط لا تكون فيها بالضرورة ارتباط عضوي وكمي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تكون في الوقت نفسه في مواجه أو عداء للولايات المتحدة الامريكية، فعملت على الربط بين مصالح تركيا الوطنية وتحقيق المصالح الأمريكية في قوس جغرافي كبير، ممتد بين آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط من خلال الآتي[37]:

1 ـ دور الوساطة: من خلال توقيع وثيقة سميت رؤية مشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بتركيا كوسيط رئيس في منطقة الشرق الأوسط، على عد حرية وصول تركيا إلى جميع الأطراف يمكن أن يكون مفيداً في أوقات الأزمات. وهو دور مفضل لدى الإدارة الأمريكية بدل التدخل الروسي أو الصيني أو الأوربي.

(35) محمد نور الدين، تركيا.. إلى اين؟ دور وتحيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد364، 2009، ص44.

(36) احمد محمد وهبان، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط: صراع الهوية والبراجماتية والمبادئ الكمالية: دراسة علمية محكمة، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، كلية الملك سعود، السعودية، العدد11، 2013، ص27.

(37) لقرع بن علي، السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات المخرجات الادوار، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، العدد8، 2018، ص194ـ195.

2 ـ دور الموازن: تقوم تركيا بدور الموازن الإقليمي والدولي بكيفية مركبة سواء أكان ذلك بشكل طبيعي أم بشكل قصدي. وهناك تداخل بين الأبعاد الموضوعية والقصدية لهذه الصناعة، وفي الوقت نفسه تداخل بين ما تريده تركيا لنفسها وما يريده الآخرون منها. واداؤها دور الموازن كجزء من سياسات المكانة، وسياسات الأمن القومي، والتحالف الإقليمي واحتواء مصادر التهديد وتعظيم المكاسب من الأطراف المتصارعة.

وتجسدت سياسة القوة الناعمة عبر الدبلوماسية العامة لها وفقا للركائز السابقة في عدد كبير من القضايا المهمة من اجل صناعة التغيير ذات المقبولية والتعريف عن نفسها بانها راعية السلام في الشرق الأوسط وجعل من استراتيجيتها الناعمة قوة دفع باتجاه تزعم الشرق الأوسط لمواجهة القوى الاقليمية والدولية الآخذة في التمدد الاقليمي وانتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا الانتظار لما يجري في الشرق الأوسط من خلال[38]:

اولاً: الوساطة بين باكستان وإسرائيل والتواصل مع حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات النيابية مطلع عام 2007، ومحاولة إدراج حماس في العملية السياسية بدلاً من حصارها وعزلها ثم مساعيها المتكررة للتوسط بين الرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وحركة حماس بعد نشوب الخلاف بينهما، والتوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل برئاسة شمعون بيريز بدعوة من الرئيس التركي السابق عبدالله غول عام 2007، ما يشبه كامب ديفيد تركي والسماح حتى للرئيس الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية بالتحدث في برلمان دولة مسلمة.

ثانياً: التوسط في الأزمة اللبنانية، والوساطة بين سوريا وإسرائيل عام 2008، إذ انعقدت اربع جولات مفاوضات غير مباشرة في إسطنبول. والسعي لخفض الاحتقانات الداخلية في العراق وإقناع فئات سياسية معارضة للعملية السياسية للمشاركة فيها.

ثالثاً: محاولة رأب الصدع بين الأطراف الباكستانية الداخلية ولاسيما بعد عودة بيناظير بوتو إلى بلادها، ومساعي الوساطة بين باكستان وأفغانستان نهاية عام 2008.

رابعاً: محاولات التوفيق بين العرب المنقسمين تجاه العدوان على غزة نهاية عام2008، وبداية عام 2009، والسعي لوقف فوري للنار عبر تحرك وزير الخارجية السابق احمد داود اوغلو نفسه بين مصر وحركة حماس وسوريا.

(38) لمزيد من التفاصيل ينظر: علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسيسة والجيوستراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي، في محمد عبدالعاطي واخرون، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص276.

خامساً: الملف النووي الايراني: لاتوافق على النظرة الامريكية تجاه ايران وبرنامجها النووي الايراني على الرغم من انها في حالة امتلكت البرنامج النووي يؤدي إلى اختلال التوازن في الشرق الأوسط. وتعد تركيا انه من حق الدول امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية وانه ليس حكرا على الدول الغربية الكبرى، ومنذ اعلنت الولايات المتحدة الامريكية استعدادها للدخول في حوار مع ايران اعلنت استعدادها للقيام بدور الوسيط، وقامت بدور مميز في ايجاد حلول ازمة تفاوض مع مجموعة 5+1 حول اتفاق فيينا لتبادل اليورانيوم بسبب مخاوف ايران نقله إلى روسيا الاتحادية بنسبة 3،5 باخر مخصب بنسبة 20 % لاستخدامه في مفاعل ايران العلمي والاستخدامات الطبية فطرحت نفسها بديلاً لروسيا لتبادل اليورانيوم وقبلت ايران بذلك ضمن وساطة تركية برازيلية، الا ان الدول الغربية لم يعجبها ذلك الامر[39].

سادساً: ساهمت تركيا في تغير النظرة العدائية المتبادلة بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، وادت دوراً مهماً في فك العزلة السورية للحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا عبر القوة الصلبة بعد احتلال العراق عام 2003.

سابعاً: تحركت تركيا بسرعة في أعقاب إعلان الثلاثي الخليجي ومصر قرارات مقاطعة قطر، في حزيران عام 2017 – أي بعد الأزمة بيومين ـ وعد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان أن مقاطعة قطر تعد عمل لا إنساني وحكم بالإعدام مشدداً على أن بلاده سوف تواصل تعزيز وتطوير علاقاتها مع قطر، وقامت جسراً جوياً لنقل المواد الغذائية وغيرها من ضروريات الحياة اليومية إليها. وفي شهر تموز عام 2017، قام الرئيس التركي بزيارة للسعودية والبحرين وقطر بدعوى الوساطة والرغبة في الوصول إلى حلول للخروج من هذه الأزمة، لصياغة وضع متقبل للنفوذ التركي الاستراتيجي القائم على الخيارات الاستراتيجية الممكنة لذلك النفوذ[40].

ثامناً: عملت على تحويل العداء المستحكم بينها وبين سوريا إلى علاقات ودية واعتماد اقتصادي متبادل وحدود مفتوحة تعبر عن مستوى الثقة التي اسهمت في بنائها، من خلال اندماج الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي عبرها. فزاد حجم التبادل التجاري بينهما من 824 مليون دولار عام 2003 إلى ملياري دولار عام 2012، قبل ان تتحول العلاقات بينهما إلى مرحلة توتر استراتيجي نتيجة التحول التام في العلاقات.

ان الأنموذج الذي تقدمة تركيا في صناعة التغيير في الشرق الأوسط عبر دبلوماسيتها تفيد كل من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وهو ما جعلهما يعتمدان عليها

(39) حقي اوغور، تركيا وايران.. البعد عن حافة الصدام، في محمد عبدالعاطي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص233.

(40) علي الدين هلال، سياسات دول الخليج وايران وتركيا تتبني الواقعية في اختيار البدائل والخيارات، مركز اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، تاريخ الزيارة 2018/3/23، شبكة المعلومات الدولية – انترنيت- http:/www.araa.sa

كونها طرفاً معتدلاً بعيدة عن التطرف؛ لأنه ليس هناك قوى غربية تملك حرية الحركة والمناورة مثل تركيا[41].

وهو ما أكده وزير الخارجية السابق احمد داؤد اوغلو «سنعمل من أجل إنشاء نظامٍ إقليمي أكثر سلمً وازدهارًا، وسندعم الشعوب التي تطالِب بالديمقراطية وحقوقها الإنسانية الأساسية. وسنقف ضد الأنظمة التي تسعى إلى إنكار هذه المطالب المشروعة وقمعها من خلال الإكراه. وسنستخدم كل الوسائل الدبلوماسية لمعالجة الحالات الطارئة بحيث يمكن حلُّها حلاّ عادلاً من دون تدخل عسكري مدمر»[42].

وادركت تركيا اهمية دور المنظومات الاقليمية والدولية لتعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها فعملت على تعزيز وتفعيل منظمة المؤتمر الاسلامي لأهمية الاوضاع التي تخوض بها المنطقة لا سيّما بعد احتلال افغانستان والعراق، واصحبت عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية، والمشاركة في قوات حفظ السلام مثل قوات اليونفيل في جنوب لبنان عام 2006[43].

ودفعت الثورتان التونسية والمصرية حكومة العدالة والتنمية التركية إلى اتباع عقيدة استراتيجية مثالية مبنية لتغيير الأنظمة بالدعم السياسي؛ ففي تونس فازت حركة النهضة في الانتخابات التأسيسية وتولى حمادي جبالي رئاسة الحكومة، وأعلن عدد من وجهاء الحركة الإسلامية التونسية تأثرهم بالأنموذج التركي، مؤكدين أن ممارسة الحكم ستتم ضمن أطر ديمقراطية وإجماع سياسي وطني. انعكس ذلك على السياسيين الأتراك كالمرآة التي من خلالها ينظرون إلى محورية أنموذجهم[44].

فالتزمت في بداية التغيير في الدول العربية المتابعة الحذرة كما هو الحال مع تونس ولكن مع نجاحها دعمها بالكامل من حيث انها أنموذج يحتذى به للإصلاح وعمدت إلى توطيد العلاقات السياسية والاتصالية مع النظام الجديد ذات الخط الاسلامي بتقديم القروض والغاء التأشيرات وتوقيع مذكرات تفاهم واقامة منطقة للتبادل الحر، وتدخلت في الثورة المصرية مطالبة اياه ادخال اصلاحات والاستجابة لمطالب الشعب وهي في الحقيقة تدعم خط الاخوان المسلمين في مصر الذي وصل للسلطة بقيادة الرئيس المصري السابق محمد مرسي، وكانت علاقتها مع النظام الليبي السابق للثورة جيدة معارضة فرض العقوبات أو التدخل العسكري بقيادة حلف شمال الاطلسي ـ الناتو ـ لوجود استثماراتها بقيمة 30 مليار دولار، ولكن مع تدهور الامور طالبت الرئيس الليبي السابق معمر القذافي التنحي عن الحكم واغلقت سفارتها واعترفت بالمجلس الانتقالي فيها، ولكن المجلس

(41) لمزيد من التفاصيل ينظر: عماد يوسف قدورة، مسالة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، تحليل سياسات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص ص51ـ55؛ وحيد انعام غلام، تركيا وروسيا: التنافس الجيوبولتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد59، 2017، ص ص53ـ54.

(42) احمد داؤد اوغلو، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها الاقليمي، مركز سام للدراسات الاستراتيجية والابحاث، تركيا، العدد4، 2012، ص11.

(43) فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص107، لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد ابو سعدة، ما بعد عفرين: اميركا – تركيا إلى اين، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2018، ص ص6ـ9.

(44) فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص107، لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد ابو سعدة، ما بعد عفرين: اميركا – تركيا إلى اين، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2018، ص ص6ـ9.

الانتقالي الليبي لم يكن راضياً عن تركيا ثم ما لبث ان تدخلت لدفع رواتب الموظفين كون المجلس غير قادر على ذلك؛ ووفرت السيولة المالية[45]. وسعت إلى تكريس تأثيرها في ليبيا عبر وسائل عدة، منها: ترويج أنموذجها من خلال الآتي[46]:

1 ـ سعى المسؤولون الأتراك لتجاوز آثار موقف تركيا الأولي المعارض للثورة، فحيا نائب رئيس الوزراء التركي السابق بشير أتالاي في نيسان عام 2013، نضال الليبيين من أجل الحرية والعدالة والكرامة. وسعى إلى ترويج تجربة حزب العدالة والتنمية في ليبيا.

2 ـ عقدت اتفاقات اقتصادية كبير مع حكومة المؤتمر الوطني العام في النظام الليبي الجديد.

3 ـ سعت لتكريس دورها في ليبيا عبر مجموعة الاتصال الخاصة بليبيا، والتي عقدت أربعة اجتماعات في إسطنبول بعد الثورة، ولكن هذا الدور تعرض للضعف بعد انتخابات مجلس النواب 25 حزيران عام 2013، التي أسفرت عن فوز نواب غير مؤيدين لها في معظمهم. وعندما وقع التنازع على الشرعية بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام، انخرطت تركيا في النزاع الداخلي، وانحازت بصورة كلية إلى المؤتمر، وأصبحت الداعم الدولي الرئيس له.

وكانت حذرة في ثورة البحرين مكتفية بدعوة الاطراف إلى ضبط النفس والاصلاح والتحذير من مخاطر الانقسام الطائفي؛ لأنها كانت تريد من هذا عدم ريبة الدول الاقليمية لتدخلها المباشر واستذكار الامبراطورية العثمانية في اذهان دول الشرق الأوسط، ودعمت المبادرة الخليجية من التحول الديمقراطي في اليمن وهذا متأتي من المصلحة الحيوية في الدول التي وقعت فيها الثورات مثل مصر الغنية بالعمالة التركية والسوق الاستهلاكية والنفوذ الاستراتيجي المحوري، وليبيا التي فيها 120 شركة تركية.

كذلك من ضمن آليات التغيير الناعمة التي اتبعتها الاستراتيجية التركية. هي آلية المساعدات الاغاثية الانسانية والتي تزايدت في السنوات الأخيرة، اذ ان 90% من المساعدات تركز نحو الشرق الأوسط التي تنحصر بين رد الفعل والاستباقية.

لقد افضت آليات التغيير الناعمة التركية إلى تمتين علاقاتها مع النظم العربية الجديدة في دول الربيع العربي والى تطورات اقتصادية ايجابية؛ لأنها راغبة في صناعة التغيير

(45) بتول هليل جبير، العثمانية الجديدة ومواقف تركية من قضايا الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد45، 2014، ص ص80ـ81.

(46) وحدة الدراسات التركية، تحولات السياسة التركية تجاه ليبيا: الدوافع والانعكاسات، مركز الامارات للسياسات، ابوظبي، 2016، ص ص7ـ8.

مسيطر عليه لايؤدي إلى فوضى مضطربة؛ لأنها كانت باحثة عن أمنها ضمن نطاق توازن ثابت والتنمية الاقتصادية والاندماج في المجموعات العربية المرحبة بنفوذها الاستراتيجي الموازن لنفوذ القوى الاقليمية الأخرى، فأسسها الاستراتيجي ثابت لكن ادوات تحقيق التغيير تتأثر حسب المتغيرات الديناميكية في البيئة الاستراتيجية الاقليمية وهل تعمل على عزلتها أو على ظهورها؟[47].

المحور الرابع: آليات التغيير الصلبة التركية

حسب مفهوم التوازن الاستراتيجي تلجأ الدول عندما لا يكون ميزان القوة لمصلحتها إلى تشكيل تحالفات ضد القوى أو الأطراف التي يحتمل أن تصبح مهيمنة، أو اتخاذ تدابير لتعزيز قدراتها، أو تختار أن تقوم بنفسها بإحداث توازن عبر تغيير موضعها من التحالفات القائمة للحفاظ على التوازن، ومعنى ذلك، تقوم الدول، ذات السلوك العقلاني، بمراقبة محيطها الإقليمي الأوسع والتطورات الجارية فيه، من حيث تصاعد أو أفول الأدوار الاقليمية والدولية، ومدى تأثير ذلك في قوتها ودورها ومكانتها المستقبلية، ومن ثّم تقوم بتغيير أو تعديل توجهاتها الاستراتيجية، أو بعض سياساتها القائمة على الأقل، استجابةً للمتغيرات الدافعة لصناعة التغيير بما يقود إلى جعل الدولة الماضية في هذا التغيير تصبح في مصاف الدول المركزية[48].

فعملية التغّير في الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط كانت تسير تدريجًيا منذ عام 2012 وحتى الآن في ضوء تغيير البيئة الاستراتيجية الاقليمية لتعقّد مشاكلها، وتزايد تحدياتها الداخلية، فعملت مراجعات أكاديمية وسياسية لسياستها الخارجية، ويكمن التغّير الرئيس في سعيها للعمل بفاعلية ضمن التحالفات الغربية وبالتنسيق مع جوارها المباشر والابتعاد عن العمل وحدها في بادئ الامر، بعد ذلك عملت على استقلالية دورها الإقليمي وتحديد أجندة المنطقة. كما يكمن التغّير في سعيها لإحياء الدور الإقليمي باتجاهٍ تّدخلي أمني وعسكري، ومحاولة إظهار القوة وقدرات الردع، بالتنسيق مع الحلفاء[49].

في ضوء التحديات التي تهدد أمن تركيا وهي تصاعد حدة المشاعر القومية والانفصالية لدى الكورد؛ والعنف الطائفي في العراق والذي يمكن أن يتفاقم ويستقطب قوى خارجية إلى المنطقة؛ وتحول إيران إلى قوة إقليمية تمتلك سلاحا نوويًا على حدود تركيا؛ وهيمنة الجماعات المسلحة على بعض الاراضي اللبنانية والتي لها علاقات وثيقة مع كل من إيران وسوريا، جعلها تسلك استراتيجية صناعة

(47) لمزيد من التفاصل ينظر: بتول هليل جبير، العثمانية الجديدة ومواقف تركية من قضايا الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد45، 2014، ص ص78ـ88.

(48) Martin Griffiths ET al., International Relations: The Key Concepts London and New York: Routledge, third edition, 2014, p. 12.

(49) محمد الهامي وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، بيروت، 2016، ص71.

التغيير الصلب لمنطقة الشرق الأوسط لكي لاتبقى مقيدة استراتيجياً[50].

فاستراتيجية مختلف القوى الإقليمية والدولية في سوريا والعراق واليمن وليبيا، غيرت مسار الحكم في دول ما بعد الثورات، وعودة قوى الثورة المضادة إلى الحكم مع أواسط عام 2013، غيرت المشهد الاستراتيجي الشرق اوسطي إلى التنازع والحروب الأهلية والتدمير الذاتي، وأثرت بشكل فاعل على السياسة الخارجية التركية وطموحاتها، ما جعلها غير قادرة على صناعة التغيير وفق الأنموذج الناعم لذلك اتجهت نحو تبني الخيار الصلب لصناعة التغيير وتغير موازين القوة أو المحافظة على وضعها الاستراتيجي[51].

ما جعلها تعمل لتعزيز التعاون العسكري بينها وبين الكويت عام 2009 في مجال التدريب العسكري وتبادل الخبرات واجراء المناورات العسكرية المشتركة، ووقعت مع المملكة العربية السعودية عام 2010 اتفاق تعاون عسكري في مجالات التدريب والابحاث العسكرية[52]؛ لكون المحيط الإقليمي ليس في مصلحة خيارات تركيا الاستراتيجية الأصلية، بحيث أصبحت الدول الغربية تتردد في دعم المعارضة المسلحة عسكرياً ولوجستياً المدعومة من قبلها، وبعد انتشار الهاجس من التطرف الإسلامي، والدعم التي تقدم الولايات المتحدة الامريكية للميليشيات الكوردية حسب وجهة النظر التركية، والتدخل الروسي الذي رجح موازين القوى لمصلحة النظام[53]،

وتحول عمقها الاستراتيجي لساحة صراعات دامية، والتطورات المتسارعة التي حولت الإقليم إلى كيان مضطرب، بعد أن أضحت طرفًا في حالة الاستقطاب الاقليمي لموقفها المعلن من الثورات، لا سيّما الثورة السورية، فأخذت تركيا الاتجاه نحو سياسة البحث عن آليات صلبة لمعاقبة النظام السوري، منها الإعلان عن حظر استخدام أجوائها السيادية أمام الطيران الذي ينقل مساعدات عسكرية ولوجستية لصالح نظام الأسد، وإيقاف إحدى الطائرات السورية الميدانية التي كانت في طريقها من موسكو إلى دمشق، في تشرين الأول عام 2012، بذريعة نقلها أسلحة للنظام السوري، واتخذت جملة من العقوبات لا سيّما بعد دعم الولايات المتحدة الامريكية العقوبات العربية ضد سوريا في تشرين الاول عام 2011، وهذه العقوبات هي: إيقاف آلية التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى حتى يتسلم السلطة نظام شرعي محترم لشعبه، وتجميد ممتلكات الأشخاص المقربين من شخص الأسد، والذين يثبت عليهم ضلوعهم في الأعمال الإجرامية ضد الشعب، ومنعهم من الولوج إلى تركيا، وإدراج رجال الأعمال المقربين والداعمين لنظام الأسد في

(50) اف ستيفان لارابي وعاليرطا نادر، العلاقات التركية الايرانية في شرق اوسط بات متغيراً، معهد ابحاث راند للدفاع الوطني، الولايات المتحدة الامريكية، 2013، ص5.

(51) احمد سعيد نوفل واخرون، ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تكريا الاقليمي، مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن، العدد12، 2016، ص ص6ـ7.

(52) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمود سمير الرنتيسي، تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الابعاد والتداعيات، المهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، 2016، ص ص1ـ3؛ محمد مجاهد الزيات، مصدر سبق ذكره، ص ص21ـ23؛ لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد نوري النعيمي، تركيا والخليج: قطر أنموذجاً، مجموعة باحثين، قطر وازمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، مرك زبلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العراق، 2018، ص ص170ـ174.

(53) فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص107، لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد ابو سعدة، مابعد عفرين: اميركا – تركيا إلى اين، تقديرات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2018، ص ص6ـ9.

ذات القائمة، إيقاف بيع ونقل جميع أنواع المواد العسكرية لنظام الأسد، منع أي عملية دولية لنقل أسلحة إلى النظام السوري عبر الجو والمياه الإقليمية والأرض التركية، تجميد الممتلكات المالية للحكومة السورية في تركيا.، إيقاف عمليات الاقتراض المتبادل بين تركيا وسوريا، تعليق العمل باتفاقية تمويل بنك إيكسيم بنك التركي الحكومي لمشاريع البنية التحتية في سوريا[54].

وقدمت الدعم العسكري للمعارضة المعتدلة للنظام السوري إلا أنه لم تمييز بين المعارضة المعتدلة والمتطرفة، وأظهر ذلك تقرير صادر عن فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات أنها سمحت باستخدام أراضيها كقناة لتوريد الأسلحة إلى داعش الارهابي وجبهة النصرة، مع نكران ذلك رسمياً، إلا أن المؤسسة العسكرية التركية قبلت حقيقة أن منظمة الاستخبارات الوطنية التركية شحنت أسلحة إلى القاعدة، ونشرت صحيفة بير غان من الجناح اليساري وثائق وصفت مداهمات للشرطة العسكرية على شاحنات تابعة لمنظمة الاستخبارات الوطنية التركية تحمل أسلحة متوجهة إلى متشددين إسلاميين في سوريا، أكد ذلك سائق شاحنة الذي ألقي القبض عليه أثناء نقله 9000 قذيفة هاون، وشهد في محكمة أضنة في العام 2013، قائلاً «أنا حملت شحنات مشابهة أكثر من مرة، وتم تفريغ الشحنة في مركز للدرك على الحدود، والشحنة لاتعود إلى القوات المسلحة التركية» وهذا الطريق الذي يسلكه السواق يقود مباشرة إلى معسكر للقاعدة.

وشحنات الأسلحة التركية إلى بعض الجماعات في سوريا عادت إلى الواجهة في آذار عام 2014، حينما كشف تسجيل صوتي بث على مواقع اليوتيوب عن محادثة سرية للغاية بين وزير الخارجية السابق أحمد داوود أوغلو ووكيل وزير الخارجية فريدون سنرلي اوغلو ورئيس منظمة الاستخبارات الوطنية التركية هاكان فيدان ونائب رئيس هيئة الأركان العامة يشار جولر الذين ناقشوا فيما إذا كان يجب أن تقوم تركيا بتوغل عسكري في سوريا. وسمع فيدان هاكان يقول إن تشكيلات الاستخبارات العسكرية ارسلت حوالي 2000 شاحنة مع تجهيزاتها إلى سوريا بعد شكوى من يشار جولر الذي اشتكى أن المنطقة تحتاج أسلحة وذخيرة ليمكن إنقاذها[55]. وهذا راجع إلى حسابات عقلانية عدة من شأنها إسقاط الحليف الاستراتيجي لإيران وهو النظام السوري ما يعيق التحرك الإيراني وارتقائه إقليمياً[56].

وبعد تنامي التنظيمات الارهابية وانعكاسها على الأمن القومي التركي في ظل التفجيرات الارهابية التي شهدتها سمحت للولايات المتحدة والتحالف الدولي باستخدام قاعدة إنجرليك العسكرية بعد شهور طويلة من التعنت بعدم الاستخدام،

(54) جلال سلمي، السياسة التركية تجاه الازمة السورية ـ2011 2017، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، 2017/6/23، شبكة المعلومات الدولية ـ انترنيت ـ http://democraticac.de/?p=47298

(55) نقلا عن امر الله اوزلو، من الطريق الجهادي السريع إلى الملاذ الجهادي الامن: سياسات تركيا الجهادية والامن الرغبي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2016، ص ص12ـ13.

(56) حسين لعريض، واقع الدور التركي الراهن ضمن ادوار الفواعل الاقليمية والدولية تجاه النزاع السوري، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العدد12، 2016، ص76.

والانخراط الفعلي في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش الارهابي[57].

وتحاول تركيا استغلال قلق بعض دول الشرق الأوسط مثل السعودية وقطر قبل الازمة الخليجية لعام 2017 من تداعيات توقيع الاتفاق النووي بين ايران والقوى الدولية الكبرى على الرغم من مطالبتها بان يكون من حق الدول امتلاك الطاقة النووية السلمية، ولكنها تستغل ذلك الاتفاق وانعكاساته على البيئة الاستراتيجية الاقليمية لبناء تحالفات عسكرية مرنة كشكل من اشكال الردع لإيران التي تتناقض سياستها مع سياسة تركيا في الصراع الدائر في سوريا والعراق[58].

واستغلت الدعم العسكري الذي تحصل عليه من قبل حلف شمال الاطلسي – الناتو ـ كإحدى اليات القوة الصلبة لصناعة التغيير المطلوب في الشرق الأوسط كالتدخل الاطلسي في ليبيا، وليس جديداً الكشف أو إحباط عمليات نقل أسلحة في عرض البحر المتوسط قادمة من تركيا اتجاه ليبيا[59]، لكن الجديد أن السفينة أندروميدا التركية التي أوقفها خفر السواحل اليوناني قرب جزيرة كريت، في طريقها إلى ميناء مصراته الليبي وتحمل على ظهرها 29 حاوية فيها مواد كيمائية منها نترات الأمونيوم وأجهزة تفجير غير كهربائية و11 خزاناً فارغاً لغاز البترول المسال. وحملت شحنة السفينة من مينائي مرسين والإسكندرونة التركيين، هذه الواقعة ليست إلا تفصيلاً صغيراً في الحرب السرية التي يخوضها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ليبيا منذ 2011، على أكثر من جبهة، اقتصاديا ً وعسكرياً، من خلال جماعات مسلحة محلية ذات الولاء لتركيا، وترى فيها آخر روافدها في الإقليم. وهي جزء من مشروع تركي كبير في المنطقة العربية لاستعادة النفوذ العثماني الاستعماري القديم بعد حوالي مائة عام من أفوله لأسباب ذاتية تخص تحلل الإمبراطورية التركية داخليا وموضوعياً.

على جبهة أخرى تخوض تركية حرب اقتصادية في الساحة الليبية من خلال تركيز نشاط شركاتها في المنطقة الغربية مستغلة تحالفها مع قوى مالية وعسكرية في مصراته وطرابلس عبر نقل استثمارات ليبية متأتية من أموال منهوبة من أصول الدولة الليبية إلى تركيا. كما توثق تقارير عمليات نقل أموال وذهب من ليبيا نحوها. وليس بعيد عن ذلك صلات خالد الشريف ورموز الجماعة الليبية المقاتلة، الذين يقيمون في تركيا منذ أكثر من سنتين، ويستثمرون الأموال التي غنموها بعد سقوط النظام الليبي في تركيا[60].

وضمن امكانات القوة التركية من حيث احتلالها المرتبة العاشرة عالميًا بين جيوش

(57) لمزيد من التفاصيل ينظر: فؤاد كيمن، توجهات تركيا وايران في الشرق الأوسط: سياسات ومصالح، سلسلة محاضرات الامارات، مركز ابو ظبي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد168، 2014، ص6.

(58) محمد مجاهد الزيات، العلاقات العسكرية الخليجيةـ التركية في ظل علاقات انقرة الدولية، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، العدد105، 2016، ص ص19ـ20.

(59) علي جلال معوض، الارتباك: تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2011

(60) احمد نظيف، حرب اردوغان السيئة في ليبيا، المرصد، صحيفة اسبوعية، العدد14، 2018، ص ص26ـ27.

العالم، وقوتها الاطلسية بعد الجيش الأميركي ما رفع التقييم الجيوسياسي لها فتخلت عن التحفّظ المؤدّي إلى الانكفاء فيما يخص سوريا. وما شاهدناه في عملية غصن الزيتون هو تفعيل للقوة العسكرية، التي أثبت استخدام قوقتها متحفزة لعلاقات الشراكة مع دول الخليج العربي عبر فوهات المدافع، وعملت تركيا وفقاً لاستراتيجية الاحتواء المزدوج للإرهاب وإيران بشراكة تركية خليجية[61]

واستمرت تركيا حالة تعنتها الاستراتيجي مقابل حالة غضب غربي تجاهها، ولم يعد لها أصدقاء كثيرون، فبدأت في التحرك بعيداً عن دوائر اهتماماتها التقليدية، في المنطقة والعالم، وهو ما أكده الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بأنها «أصبحت قوية لدرجة تمكنها من القيام بما تريده، من دون الالتفات لأحد»[62].

وأرسلت تركيا السفينة الحربية الوطنية بويوكادا F-512 إلى ميناء جدة البحري في إطار مناورات عسكرية مع دول البحر الأحمر والبداية في المملكة العربية السعودية، وفي أعقاب العملية العسكرية المسماة بعاصفة الحزم ضد الحوثيين، استجابة لدعوة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بالتدخل عسكرياً بجنبه ضد الحوثيين الذين يسيطرون على العاصمة اليمنية صنعاء منذ ايلول عام 2014، فأعلنت تركيا دعمها للعمليات العسكرية التي بدأها تحالف عدد من دول المنطقة وفي مقدمتهم بعض دول مجلس التعاون الخليجي[63]، واعقبه تشكيل مجاس تعاون استراتيجي نهاية عام 2015 لمعالجة القضايا الامنية الاقليمية مما ادى إلى تعزيز رؤيتها في صناعة التغيير في منطقة الشرق الأوسط من خلال تعزيز حضورها الاقليمي مع اكبر دولة عربية من حيث المساحة والقوة الاقتصادية، ما يجعل منها جبهة مشتركة موحدة تحقيق عامل الردع وتوازن[64].

وعملت تركيا اتفاق تعزيز التعاون الدفاعي مع قطر وتكوين المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي عام 2014، وقامت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي مطلع عام 2015، بالمصادقة على مشروع اتفاق تعاون عسكري مع قطر في مجالات التدريب العسكري والصناعة، وقامت الدولتان عام 2015 بتدريبات عسكرية اطلق عليها نصر 2015، في العاصمة القطرية وانشئت قاعدة عسكرية في كانون الاول عام 2015 التي تضم 3 الاف جندي تركي فيها من اجل مكافحة الارهاب والقرصنة البحرية كما يدّعيان[65].

وقامت بإسقاط الطائرة الروسية تشرين الثاني عام 2015، بعد أن اخترقها المجال الجوي التركي، إذ إن أدوات تعامل الدولتين مع بعضهما اتجهت في حينه نحو

(61) ظافر محمد العجمي، استثمار العلاقات الاقليمية لملء الفراغ الاستراتيجي بالخليج امر محفوف بالمغامرة، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، تاريخ الزيارة 2018/#/23، شبكة المعلومات الدولية ـ انترنيت ـ http://araa.sa

(62) محمد عبدالسلام، ذئاب الاقليم: الاشتباك مع محاولات السيطرة على عرب الشرق الأوسط، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الامارات العربية المتحدة، العدد22، 2017، ص7.

(63) سليمة بيبرس، الحوار الاستراتيجي التركي الخليجي ومستقبل امن منطقة الخليج، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد162، 2015، ص ص169ـ170.

(64) خالد كمال هنية، السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002ـ2015، رسالة ماجستير غير منشورة، البرنامج المشترك بين اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الاقصى، فلسطين، 2015، ص ص117ـ118.

(65) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمود سمير الرنتيسي، تركيا وتفعيل القوة الصلبة: الابعاد والتداعيات، المهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، 2016، ص ص1ـ3؛ محمد مجاهد الزيات، مصدر سبق ذكره، ص ص21ـ23؛ لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد نوري النعيمي، تركيا والخليج: قطر أنموذجاً، مجموعة باحثين، قطر وازمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العراق، 2018، ص ص170ـ174.

الخشونة في ظل التهديد الروسي بالعقوبات الاقتصادية لتركيا وبقصف مناطق التركمان، وتفاقم الوضع مع تفعيل روسيا الاتحادية لمنظومة S400 الدفاعية، وتفعيل تركيا بالمقابل لمنظومة كورال. لكن الذي حصل فيما بعد تم الاتفاق بين تركيا وروسيا الاتحادية على تزويدها بمنظومة الصواريخ اس 400 في ظل فتور علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية نتيجة عدم تلبية مطالبها في صناعة التغيير الذي تريده في الشرق الأوسط؛ لتصحيح الخلل في التوازن الاقليمي، وتحقيق المكانة الاقتصادية العاشرة عالميا لعام 2023.[66].

وجاءت العملية العسكرية التركية في اطار عملية درع الفرات في تشرين الاول عام 2017 كجزء من آليات صناعة التغيير في الشرق الأوسط الراغبة له وفقاً لمصالحها القومية العليا لاحتواء الكنتون الكوردي القائم في منطقة عفرين المدعوم من قبل الولايات المتحدة الامريكية على الحدود التركية، وقطع الطريق أمام توسع الكنتون الكوردي جنوباً باتجاه محافظة إدلب ومنها البحر المتوسط، ومنع سيطرة القوات النظامية السورية على إدلب، والتدخل العسكري التركي فيها يلغي احتمال قيام الحكومة السورية المدعومة عسكرياً من روسيا وإيران بالهجوم على إدلب، والحفاظ بذلك على آخر محافظة تسيطر عليها قوات المعارضة السورية وفقاً لمصالحها الامر الذي يجعل منها قوة مركزية في الشرق الأوسط لايمكن تغافلها أو التغاضي عنها؛ لأنها قوة اقليمية راسمة لملامح استراتيجيتها في الشرق الأوسط[67].

وبعد نجاح تركيا بالتعاون مع الجيش السوري الحر في بسط نفوذها على منطقة درع الفرات وجعلها منطقة آمنة، عملت عبر بوابة تذليل المهددات الأمنية المشتركة وبالتوافق والترتيب القلق مع روسيا الاتحادية على توسيع المساحات الآمنة عبر الانخراط الصلب في منطقة عفرين أو عبر البدء بترتيب أمني ومشهد عسكري في إدلب[68]

وبدأت بالتدخل العسكري في عفرين كانون الثاني عام 2018، أو الذي أطلق عليه تسمية عملية غصن الزيتون على المواقع التابعة لقوات سوريا الديمقراطية المحيطة بمدينة عفرين السورية في ريف حلب الشمالي. وشددت رئاسة الأركان التركية على أن العملية تجري في إطار حقوق تركيا النابعة من القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، وحق الدفاع عن النفس وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. فعمليتي درع الفرات وغصن الزيتون، كانتا بسبب دفاع تركيا عن نفسها ومحاربة الإرهاب الدولي؛ لأنها تعد نفسها جزء من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في العراق وسوريا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[69].

(66) لمزيد من التفاصيل ينظر، عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، تحليل سياسيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص ص9ـ12.

(67) لمزيد من التفاصيل ينظر: ساشا العلو، عملية سيف الفرات: الافق والسيناريوهات المحتملة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، سوريا، 2017، ص ص3ـ5؛ فريد حموم، التدخل العسكري التركي في سوريا: اللجوء إلى القوة العسكرية في العلاقات الدولية، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، العدد3، 2018، ص ص4ـ5.

(68) معن طلاع ونوار اوليفر، المشهد العسكري في سورية وتحولاته المتوقعة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، سوريا، 2018، ص4.

(69) فريد حموم، مصدر سبق ذكره، ص3.

وما زالت تركيا مصرة على مواصلة عملياتها العسكرية داخل سوريا، على الرغم من الانتقادات القوية التي تتعرض لها من جانب بعض القوى الإقليمية والدولية، ويبدو أن استمرار العمليات العسكرية التركية داخل سوريا وربما انتقالها إلى دول أخرى، مثل العراق، سوف يفرض تداعيات عدة يتمثل أبرزها بالآتي[70]:

1 ـ تصاعد نمط الحرب غير المتماثلة: خاصة بعد أن وجهت القوات الكوردية – قسد ـ رسائل عدة بأن سيطرت القوات التركية والمعارضة السورية المسلحة الموالية لها على عفرين ما أدخل الصراع بين الطرفين مرحلة جديدة تدفعها إلى تبني استراتيجية جديدة للتعامل مع الترتيبات الأمنية والإدارية التي يتم صياغتها خلال المدة القادمة، وتعتمد في الأساس على أسلوب الكر والفر لتكبيد القوات التركية أكبر قدر من الخسائر ورفع تكلفة إصرارها على التمدد داخل الأراضي السورية والانتقال من عفرين إلى مناطق أخرى.

2 ـ تعزيز فرص الوصول إلى تفاهمات بين الأكراد والنظام: بدت مؤشراته جلية في التوافق الذي توصل إليه الطرفان، في شباط عام 2018، وقضى بدخول المقاتلين المسلحين الموالين للنظام إلى عفرين لمساعدة الكورد في المواجهات المسلحة مع القوات التركية والمعارضة المسلحة الموالية لها. وقد دفع ذلك تركيا إلى توجيه تحذير للنظام بأن أية محاولة لدعم الكورد لن تدفعها سوى إلى مواصلة عملياتها وتوسيع نطاقها لمناطق أخرى على غرار منبج وشرق نهر الفرات.

فالفوضى الإقليمية أثرت سلباً في تركيا، لا سيّما بعد تغيير الولايات المتحدة الامريكية دعم مشروع تغيير النظام في سوريا، وعدم حمايتها للمصالح الأمنية لتركيا ما جعلها غير فاعلة؛ وفسح المجال أمام الروس والإيرانيين لفرض الأجندة الإقليمية، وفرض مزيد من العزلة الإقليمية لتركيا، مع خذلان الاتحاد الأوروبي لها لسحبه للأنظمة الدفاعية، ما فرض عليها حالة مشابهة لأزمة الصواريخ الكوبية خلال الحرب الباردة.

وتركيا مستمرة لتكون قوة إقليمية تعتمد على سياسات المرحلة حسب التطورات الأمنية، وستستمر في نهج البراغماتية لحماية مصالحها في بيئة غير مستقرة؛ فالفوضى الإقليمية كفيلة بتغيير الخريطة الأمنية، فالهيكلية الأمنية قبل الربيع العربي قد استندت على مبدأ التوازن الإقليمي بين عدة دول دون أن تكون هناك هيمنة إقليمية لأي طرف على الآخر، لكن التجلّيات الأمنية في المنطقة، دفعها باتجاه تبنّي نهج جديد قائم على النهج الأمني؛ من خلال تحالفات مرحلية مع قوى جديدة،

(70) مركز المستقبل للابحاث والدراسات المستقبلية، حسابات متداخل: مسار الوجود العسكري التركي في سوريا بعد عفرين، الامارات العربية المتحدة، 2018/3/22، شبكة المعلومات الدولية – انترنيت ـ https://futureuae.com

ومحاولة فتح مجالات جديدة للسياسة الخارجية في آسيا مثل الهند والصين، إلا أن الخيارات تظل صعبة في ظل التحديات، لا سيّما بعد تعاظم الاعتماد على اللاعبين غير الدوليين في المنطقة[71].

(71) زيرفان برواري، السياسة التركية والفوضى الاقليمية، موقع الخليج اون لاين، 2017/5/27، شبكة المعلومات الدولية – انترنيت- http://alkhaleejonline.net/articles

لعل أهم دلالات تفعيل تركيا لأدوات القوة الصلبة هو استمرارها تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط، ووصول القيادة السياسية فيها لقناعة أن الاعتماد على القوة الناعمة ليس كافياً لتحقيق اهدافها القومية العليا، لا سيّما مع اعتماد لاعبين منافسين مثل روسيا الاتحادية وإيران على القوة الصلبة لتحقيق مصالحهم في المنطقة.

الخاتمــة

شكلت البيئة الاستراتيجية الاقليمية الشرق اوسطية بعد الحرب الباردة اهم المحاور الاستراتيجية لقوى دولية واقليمية ومن ضمنها تركيا، من اجل ضبطها والتحكم في ايقاع تفاعلاتها والحد من عناصر تأزماتها استناداً إلى اهميتها الجيوستراتيجية والجيوسياسية في بنية النظام الدولي غير مكتمل الملامح وهو في صيرورة التشكيل لحد الآن في ظل وصف هذه البيئة الاستراتيجية وفق بعض الباحثين بالبجعة السوداء بمعنى صعوبة التنبؤ بمستقبل تفاعلاتها وسط تحولات جذرية دولية واقليمية والتقلب في الاستراتيجيات، وتركيا من القوى الاقليمية التي استجابت لهذه التحولات وحددت طموحاتها لتسويق ذاتها لا سيّما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002؛ لأنها كانت قبل ذلك تسير في ظل الاستراتيجية الامريكية، وبعد انتهاء الحرب الباردة أرادت تركيا استعادة نفوذها التاريخي مستدينة الرمزية العثمانية كمنطلق لتغيير الشرق الأوسط الفوضوي، فاعتمدت الدبلوماسية الناعمة كآلية من آليات التغيير لتسويق أنموذجها والعمل على تغيير الشرق الأوسط بما يقابلها من قوى اقليمية مثل ايران، وتمكنها من تحقيق انجازات على الصعيد السياسي والاقتصادي. اسهمت كل هذه الامور في تعميق وتصفير المشكلات واستعملت دفة لتوجيه التغيير في الشرق الأوسط لقبولها كقوة التكامل الاقليمي لملء الفراغ الاستراتيجي الذي كان سببه احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق. اذ تشديد تركيا على المشاركة في ترتيب وضع المنطقة ورسم تصورها المستقبلي ليس بالجديد ولكن بالآليات المستحدثة التي لاتعتمد على الآليات الاقتصادية والسياسية فقط بل التأكيد على الجوانب الامنية لتحقيق المصالح القومية العليا كما اظهرت على سبيل المثال ازمة اوكرانيا سلوك روسيا الاتحادية في الاعتماد على استراتيجية القوة، ما جعلها تخطو خطو روسيا الاتحادية لتعزيز أمنها

القومي قائمة على الواقعية السياسية التي ترى في سياسة القوة الوسيلة الحاسمة للقوة والنفوذ والهيمنة على دول منطقة الشرق الأوسط، ولهذا تركيا عندما تفكر في استراتيجية تغيير الشرق الأوسط تحسب حسابات القوى الاخرى وهو ما لاحظناه في تبدل تحالفاتها السياسية والعسكرية والتماثل الغرضي في بعض القضايا، وتقوم بفرض نفسها بقوة وهو ما لاحظناه في الازمة الخليجية على الرغم من كونها حليفة لقطر والسعودية لمحاولة ردع اطراف الازمة، والتدخل العسكري في سوريا والعراق سواء أكان مباشر أم غير المباشر عبر دعم التنظيمات المسلحة بل وحتى المتطرفة لفرض امر واقع على القوى الدولية والاقليمية كونها قوى لا يمكن استبعادها والاستغناء عنها من هذه المنطقة الحيوية، فهي تشكل اعماق استراتيجية متعددة ولايمكن لدولة واحدة السيطرة عليها من خلال منظور عمق استراتيجي احداي المصالح. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات هي:

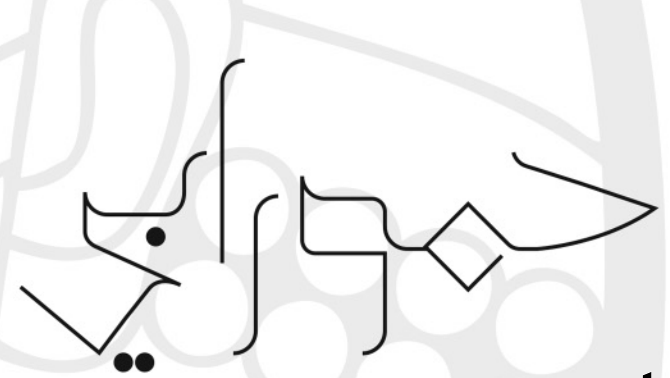
- ان موقعها الجيوستراتيجي المترامي الاطراف والمطل على المحاور الاستراتيجية المهمة ادى بها إلى اداء دور فاعل استراتيجي مهم في منطقة الشرق الأوسط.

- ادراكها للبيئة الاستراتيجية الاقليمية المهددة لأمنها القومي جعل منها دافعة للتحرك بكل الاتجاهات والآليات المتوفرة لديها لأداء صانعة التغيير الملائم لها وفق رؤيتها الاستراتيجية سواء أكان ذلك الاداء الاستراتيجي بالحفاظ على الوضع القائم أم تغييره وفقاً لمتطلبات وضعها كقوى موازية اقليمية.

- لايمكن اغفال تركيا في أية عملية تغيير في الشرق الأوسط نظراً لمصالحها الاستراتيجية القومية بل هي فارضة امر واقع على القوى الاقليمية والدولية في منطق الشرق الأوسط. وان الحرية التي تملكها في الانتقال في سياسة المحاور المقامة في الشرق الأوسط وفقا للتماثل الغرضي المقصود به صناعة التغيير.

- المراجعة المستمرة لتوجهاتها الاستراتيجية لخدمة تطلعاتها في جعل القرن الحادي والعشرين قرناً تركياً.

- الاداء الاستراتيجي التركي في بعض مراحله يكون غير منضبط، ومثير للمشاكل الاقليمية وردود الافعال تجاهه يكون قاسياً عليها ما يجعلها تفكر في كيفية كسب البيئة الاستراتيجية الاقليمية بشتى الوسائل استناداً إلى البرغماتية الواقعية.



بحوث حمورابي

محددات العلاقات الصينية - الأمريكية .. بين التفرد والتعدد

الباحثة: مها عباس بيات*
م. د. عطارد عوض عبد الحميد**

* ماجستير ـ قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين
** تدريسية في كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

المقدمــة

بات التفاعل بين الوحدات الدولية في عالمنا المعاصر، يتخطى الإقليمية ويتجاوز أبعادها وانعكاساتها، وهذا يعتمد على الوزن الجيو استراتيجي أو الجيو اقتصادي لكل دولة، من حيث قوتها وتأثيرها في البيئة الدولية، ولعل الانموذج الذي يحاول البحث التركيز عليه، هو ما ينطبق على التفاعلات بين القطبين الرئيسين اقتصادياً (الصين والولايات المتحدة الأمريكية)، وهي بالحتم ستنعكس على تشكيل النظام الدولي، وطبيعة العلاقات بين الدول، سواء في مستويات تحالفها أم تعاونها أم في خلافاتها وصراعها.

إن ما يطفو على سطح العلاقات الدولية وبخاصة للقطبين الاقتصاديين الكبيرين، يعكس بوضوح تام، الدفاع المستميت للولايات المتحدة الأميركية عن موقعيتها الاقتصادية أولاً، والسياسية.. الخ تالياً، والتي تسيدت فيها للمرحلة الممتدة من 1945 حتى الآن، ولكونها ظلت قائدة للمنظومة الرأسمالية ونواتها، من جهة، والاقتصاد الأكبر على مستوى العالم، ومالك السوق المالية العالمية، وتختص عملته بكونها عملة التسويات الدولية، هذه الميزات التي استحوذت عليها الولايات المتحدة على وقع مخرجات الحرب العالمية الثانية، قد دافعت عنها بقوة ايديولوجياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وحتى ثقافياً.

وليس ممكناً أن تتخلى عنها بسهولة، أو تقبل طوعاً أن تشاركها أطراف (**من القوى الصاعدة**) (الصين ـ روسيا ـ الخ)، عملية اتخاذ القرار على المستوى العالمي. فيما تتطلع القوى المتحفزة أو الصاعدة أو الطامحة، بأن يكون لها دور عالمي تستحقه في ضوء ما تمتلكه من قدرات، أو أن مكانتها الحضارية تسمح لها بدور يتناسب معها.

إن العلاقات الصينية- الأمريكية تعد من أهم التفاعلات وأكثرها تأثيراً في السياسة الدولية، لما يمتلكانه طرفي العلاقة من عناصر قوة، تتيح لهما التأثير المباشر في كثير من مناطق العالم، التي باتت تتأثر بشكل واضح بنتائج وتداعيات هذه العلاقة، فمخرجات التفاعلات الناتجة عن طبيعة هذه العلاقة وتعقيداتها، لا تقف حدود تأثيرها في مصالح وسياسات الدولتين فحسب، بل يمتد ليطال النظام الدولي بمجمله.

لذلك تتأطر (**مشكلة البحث**) في الآتي: إن تعدد محددات التأثير في سير العلاقات الصينية ـ الأمريكية وتنوعها، من شأنها أن يترك أثارها المباشرة على النظام الدولي المراد له أن يتشكل من اقطاب عدة، لكون البلدين هما أكبر الفاعلين الاقتصاديين على الصعيد العالمي، مما يطرح تساؤلات عدة وهي:

1 ـ ما هو مستوي السيولة التي يتسم بها النظام الدولي القائم؟ وما هو حجم التأثير التي تتركها تفاعلات البلدين على مرتكزات النظام القائم؟

2 ـ ما هو مديات التأثير لتحالفات الصين والولايات المتحدة على المستويين الإقليمي والدولي على طبيعة العلاقات الدولية القائمة؟

3 ـ ما هو تأثير انتقال موازين القوة (بمفهومها الشمولي)، على إعادة رسم ملامح نظام دولي متعدد الاقطاب؟

وعلى وفق ذلك تتبدى (**فرضية البحث**) والتي مفادها الآتي: هناك علاقة اقتصادية ومالية معقدة جداً بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، تحكمها محددات متوزعة على مروحة واسعة من المجالات، تجعل من الصعب على البلدين تحمل تراجع العلاقة بينهما، ولكنها في الوقت نفسه لا تدعم هيمنة أو تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وتدفع باتجاه زيادة تراصف القوى الدولية لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يتيح تعدد الاقطاب الدولية.

ولغرض الايفاء بمتطلبات البحث من حيث مشكلته وفرضيته، تم ترتيب هيكل البحث وتقسيمه على وفق الفقرات الآتية:

أولاً: مخاض النظام الدولي وتبلور تعدد الاقطاب

إنماز القرن الحادي والعشرين عن القرون السابقة، بكونه كان أكثر وضوحاً في التعبير عن حدوث تحول كبير في موازين القوة العالمية، بما يأذن بالتحول نحو نظام عالمي جديد تنتهي معه الهيمنة الأمريكية، وقد عبرت الأزمة المالية عام 2008

بوضوح عن تراجع القوة الاقتصادية للطرف المهيمن على النظام العالمي، مما يكرس الحديث عن أفول عصر الهيمنة الأمريكية، وصولاً إلى أن النظام الرأسمالي العالمي هو الأخر، يعاني أزمة انتقال إلى طور أو مرحلة جديدة[1].

كما أن ملامح **اعتلاء/ أو صعود** قوى جديدة، تسعى للحصول على دور سياسي عالمي، باتت اكثر وضوحاً، نتيجة لزيادة نفوذها الاقتصادي مثل الصين وروسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، وتسمى هذه الدول «**القوى الصاعدة**»، نتيجة ما تتمتع به من نمو اقتصادي سريع، وحصول زيادات محسوسة وكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك متوسط دخل الفرد السنوي، فضلاً عن زيادة النفوذ والمكانة السياسية والثقافية، وأعلنت هذه الدول بشكل رسمي ومعلن في اجتماع قادتها عام 2009، بأنها تتبنى بكل الوسائل الوصول الى «نظام دولي متعدد الاقطاب أكثر ديمقراطية وأكثر عدالةً»[2].

وعلى وفق هذا فإن النظام الدولي القائم ونتيجة لتغير موازين القوى، بل وانتقال مراكز القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، يمر بمرحلة انتقالية والتوجه نحو شكل جديد من أشكال توزيع القوى، لن وهذا ما تدركه ايضاً الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيُما مع بداية القرن الحادي والعشرين، مع خوضها لحروب بالغة التكلفة ومرورها بأزمة اقتصادية، أدت هذه إلى تراجع القوة الامريكية، وصعود قوى دولية جديدة، مما يؤشر بوضوح عدم قدرة الولايات المتحدة على إدارة النظام الدولي لوحدها ولا بد من وجود اطراف أخرى[3].

وهناك من يرى في النظام الدولي انه خليط من قطبية احادية (عسكرية وسياسية) وتعددية قطبية (اقتصادية وثقافية)[4]، فمن الناحية العسكرية لازالت الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بالمرتبة الاولى من حيث حجم الانفاق العسكري السنوي والقوة العسكرية، والنظام الدولي يفتقر لقوة قادرة على مجاراة القوة العسكرية الأمريكية، بينما الصين بالرغم من زيادة نفقاتها العسكرية وتطوير كفاءة قواتها المسلحة، إلاّ إنّها لم تصل بعد إلى مستوى الانفاق والتطور العسكري الامريكي. ولكن بالمقابل فإنّ الولايات المتحدة الامريكية تواجه منافسة قوية من الناحية الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية لمصلحة دول صاعدة في النظام الدولي، كالصين والاتحاد الاوروبي واليابان، ويوصف هذا التحول التدريجي في توزيع القوة بعدّها «العودة إلى التعددية القطبية»[5].

شهدت البيئة الاستراتيجية تصاعد لقوة الصين الاقتصادية وتنامي طموحاتها، اذ

(1) عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول الى التعددية التوافقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (177)، القاهرة، اكتوبر، 2009، ص67.

(2) Pinar Tank, "The Concept of Rising Powers", Norwegian Peace building Resource Centre, June, 2012, P.2.

(3) "Opening remarks by President Barack Obama at the first U.S._China Strategic and Economic Dialogue", The White House, July, 2009, Available at: http://www.whitehouse.gov/the_press_office/remarks_president_uschina_strategic_and_economic_dialogue.

(4) صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان، «الهيمنة الامريكية ومستقبل النظام الدولي»، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (25)، 2011، ص20.

(5) خضر عباس عطوان، «القوى العالمية والتوازنات الاقليمية»، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص65.

ازاحة اليابان عن عرش المركز الثاني للاقتصاد العالمي[6]، فضلاً عن محاولاتها المستمرة في إقامة علاقات شراكة وتعاون استراتيجية مع روسيا، ومع الاتحاد الاوروبي واستراليا وكندا واليابان، وأسست لعلاقات شراكة وتعاون متبادل وحسن جوار مع رابطة الاسيان ودول جنوب آسيا وآسيا الوسطى، وأخيراً طرحت مشروع الحزام والطريق (**طريق الحرير**)، الذي تريده ان يبدأً من شنغهاي وينتهي في باريس، هذا تريده الصين مفتاح لقوتها ولتعديل النظام العالمي صوب تطوير الاقطاب المتعددة[7].

لقد استطاعت الدول الصاعدة إعاقة حركة الولايات المتحدة الأميركية في الميدان الدولي، ولعل الأزمة السورية التي بدأت في 2011 كانت إنموذجاً واضحاً لنمط الإعاقة الروسية ـ الصينية، لتوجهات الولايات المتحدة عبر سيل من قرارات النقض (الفيتو)، والتي أجبرتها على تعديل سياساتها إزاء سوريا، مما يكشف عن حدوث تحول تدريجي واضح إلى نظام متعدد القوى، تتراجع فيه الهيمنة الأمريكية لصالح روسيا والصين ودول أخرى[8].

ومع وجود اختلافات واضحة في موازين القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للفاعلين الاساسيين في النظام العالمي، الا ان ما هو متبلور بوضوح ان الكثير من الدول بما فيها الاوربية من مثل (المانيا ـ فرنسا)، ودول اسيوية كبرى وافريقية ومن دول اميركا اللاتينية، جميعها تتطلع لوضع أفضل في النظام الدولي، وهي غير مذعنة للقطبية الأحادية، وتعمل على إيجاد حالة من التوازن الجيو استراتيجي تمهيداً لظهور نظام دولي متعدد الأقطاب.

ثانياً: دور مجموعة بريكس وشنغهاي

شهدت العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عودة للاهتمام بالتكتلات والشراكات الدولية والاقليمية النوعية المختلفة عن مثيلاتها، فلم تعد الجغرافيا ذات اولوية بل التوافقات السياسية والرؤى لمستقبل النظام الدولي والتعاون السياسي والاقتصادي وحتى الأمني.

1 ـ مجموعه البريكس

يمكن أن توصف مجموعة البريكس بأنها تجمع دولي عابر للأقاليم، وهي من بين أكبر الدول النامية وأكثرها ديناميكية في مجالي التجارة والمال، من أجل تحقيق مصالح مشتركة محددة للدول الأعضاء، وتغيير بعض شروط التبادل والتمويل

(6) باهر مردان، الصين: صعود عالمي في ظل متغيرات الضعف الاستراتيجي، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى (تأملات في المسرح الجبوسياسي العالمي الجديد)، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2019، ص424.

(7) جهاد عودة، مدخل للتحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص412.

(8) محمود خليفة جودة، البحث عن المكانة (روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد)، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص7.

الدولي[9]. لذلك تسعى إلى ضرورة إحداث تغيير في هيكلية النظام الاقتصادي العالمي، بما يترتب عليه من تغيير في موازين القوى الدولية[10].

وتكمن أهمية هذه التكتل في قدراته السكانية وسوقه الواسعة، إذ يشكل عدد سكانه ما يفوق (40%) من سكان العالم، وتمثل اقتصاداته (27%) من الناتج الاجمالي العالمي جدول (1)، فضلاً عن تحقيق اعضائها لمعدلات نمو عالية جداً، وامتلاك بعضها لقدرات عسكرية كبيرة وقدرات نووية، ومواقع استراتيجية مهمة، وقد صدر عن القمة التي عقدت في نيودلهي في اذار 2012، قرار في انشاء بنك تمويلي، يراها المحللون بديلاً عن البنك الدولي[11].

(9) محمد عبد الشفيع، التكتلات الاقتصادية الدولية

(10) مصطفى يوسف كافي واحمد يوسف دودين، التكتلات الاقتصادية الدولية، ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2019، ص171ـ172.

(11) امل مختار، دروس قرطاجنة– نهاية الاقليمية بين الامريكيين، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهـرام، القاهرة، العدد(189)، 2012، ص103.

جدول (1) قدرات مجموعة البريكس عام 2015

المؤشر الدولة	المساحة مليون كم²	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون$)	الاحتياطيات النقدية (مليار)
روسيا	17,075	144,1	2,03	493,3
الصين	9,596	1371,2	10,35	3800
البرازيل	8,511	200,3	1,77	362,7
الهند	3,287	1311,0	2,07	294,3
جنوب أفريقيا	1,219	54,9	0,312	49,3

اعد الجدول بالاعتماد على:

1 ـ ليلى عاشور وسالي موفق، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً، قضايا سياسية، العددان (45 ـ 46)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2016، ص29.

2 ـ باسكال ريغو، البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: طوني سعادة، سلسلة كتب مترجمة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015، ص173.

إن أبرز ما تتمتع به مجموعة البريكس هو مساهمة اعضاءها في دفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي، لذلك يطلق عليها قاطرة النمو الاقتصادي العالمي، وإن أي انكماش في اداء هذه الاقتصادات سوف ينعكس سلباً على اوضاع الاقتصاد العالمي، فيرى المسؤولين الصينين أن دول البريكس ستمارس تأثيراً أوسع على تشكيل كيان عالمي متعدد الأقطاب، واسباغ الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، وكذلك على تغير الخرائط السياسية والاقتصادية العالمية، ويدعون إلى التنسيق والتعاون بشكل افضل بين دول المجموعة في الشؤون العالمية

والاقليمية، سعياً إلى تحقيق العدالة الدولية وتعزيز السلام والتنمية وإقامة انموذج جديد للعلاقات

ولعل الاعتبارات السياسية والاستراتيجية لم تكن غائبة عن قمم قادة مجموعة البريكس، ولا سيّما الأخيرة في جنوب أفريقيا عام 2018، فقد حرصت المجموعة على إظهار وحدة موقفهم بشأن القضايا الدولية الكبرى، وأثبات وزنها المتزايد في العالم، وبخاصة مسألة إصلاح الأمم المتحدة في العمق، وكذلك مجلس الأمن لجعلة أكثر فاعلية وتمثيلاً[12].

إن رغبة دول البريكس كسر طوق الهيمنة العالمية الأمريكية، ورغبتها في الوصول إلى شراكة فاعلة على صعيد الاقتصاد العالمي، هو ما يسمح لها بتأدية دور متقدم على الصعيد العالمي بيسر وسهولة[13]. فمن المتوقع أن يتخطى الاقتصاد الصيني، الاقتصاد الأميركي عام 2021 ليصبح الاقتصاد الأكبر في العالم، وسوف يحتل الاقتصاد الهندي المرتبة الثانية في الترتيب الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030[14].

وعلى صعيد التعامل مع تحديات الاقتصاديات البينية لبلدان البريكس، فان اعضاءها يهدفون إلى الاستفادة من الممكنات التي تقدمها الصين، فيما تأمل هذه الأخيرة من دول المجموعة مساندتها لتعظيم دور عملتها على المستوى الدولي، وجعل (اليوان) عملة تبادل تجاري وتسويات دولية، إذ ستقدم الصين قروضاً باليوان إلى أعضاء البريكس، وإلى دول نامية أخرى، وبالمقابل فأن الإقراض والمتاجرة باليوان، سيعزز مكانة الصين ونفودها دولياً، فالعملة الصينية المقومة بأقل من قيمتها، والدعم الخفي لصادراتها، من شأنه أن يقوض بشكل منهجي الصناعات التحويلية لدول البريكس الأخرى، ولاسيما الهند والبرازيل[15].

وقد اظهر تقرير لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الوزن الاقتصادي والسياسي لدول مجموعة البريكس، والمتمثل بارتفاع حجم هذه استثماراتها إلى ثلاثة اضعاف، ليصل إلى (263) مليار دولار، وقد بلغت حصة الصين منها (46%) والبرازيل (10%) وروسيا (17%) والهند (10%) وجنوب افريقيا (2%)، واشار التقرير الى أن استثمارات دول البريكس في الدول الأخرى، قدرت عام 2012 بـــ(126) مليار دولار، وبلغت نسبة الاموال المستثمرة في افريقيا (25%) من اجمالي حجم الاستثمارات الاجنبية[16].

ومما لا شك فيه أن الدور الروسي مع باقي اعضاء البريكس يطمح بعالم متعدد

(12) ماهر بن ابراهيم القصير، تكتل دول البريكس (نشأته، اقتصادياته، اهدافه)، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2014، ص254.

(13) ناصيف حتي، دور القوى الصاعدة في النظام العالمي, في كتاب التطورات الأستراتيجية العالمية – رؤية إستراتيجية, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي, 2011, ص73.

(14) عمرو عبد العاطي، الانقاذ: مستقبل الاقتصاد الامريكي والاقتصاديات الناشئة في العالم، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2012، ص59.

(15) احمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2015، ص156.

(16) محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية، مجلة افاق المستقبل، العدد (19)، 2013، ص65.

الأقطاب، وتخفيف الهيمنة الغربية، والتعاون في مجال التنمية، وتخفيف هيمنة الدولار الأميركي على المعاملات التجارية الدولية الأساسية، واحترام القانون الدولي ورفض فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة [17]. ويأتي انشاء بنك للتنمية (لدول البريكس) بهدف ايجاد هيئة تمويل تخدم مجهودات التنمية من دون الخضوع لسيطرة الدول المتقدمة[18]. ومن الجدير بالذكر ان دول مجموعة البريكس هي الأقل اعتماداً على القروض الأجنبية، ولديها حالات عجز أقل في الحساب الجاري مقارنة بالبلدان الغربية المتقدمة صناعياً[19].

2 ـ منظمة شنغهاي

تتمتع منظمة شنغهاي[20] بأهمية جيواستراتيجية، إذ تهدف إلى تحقيق التعاون في المجالات متعددة اقتصادية وسياسية.. الخ، كما تمتلك المنظمة أمكانيات تنموية ضخمة تمكنها من أداء أدوار فاعلة في التوازنات العالمية، وإن البيئة الدولية والتطورات على الاراضي الافغانية خاصة بعد أحداث 11 ايلول، فرضت على المنظمة أهداف سعت إلى تحقيقها، فالنزعة إلى القطبية الاحادية دفعت بالولايات المتحدة أن تجعل من أقليم وسط أسيا مجالاً لنفوذها، أما لأقصاء روسيا والصين، وإما لاحتوائهما وتطويق دورهما، ذلك من خلال علاقات ثنائية مع دول وسط آسيا، تنعم فيه الولايات المتحدة بمزايا إيجابية تجعل من اقترابها إلى المنظمة فاعلاً، هذا الأمر الذي دفع بأعضاء شنغهاي نحو تفعيل مزيد من إجراءات الشراكة والتعاون[21].

وضمن العملية الطبيعية من إعادة تنظيم التوازن العالمي للسلطة، جرى تفعيل مبادرة منظمة شنغهاي، بعدها بديل جيوسياسي يحاول كبح التقدم الامريكي في المنظمة الاورو ـ اسيوية، وزيادة القدرات الخاصة في السلطة والأمن والنفوذ للصين وروسيا، وعلى الرغم من كون هذه المنظمة في مرحلة النمو، فأنها ذات قدرات كامنة مدعومة بالقوة الاقتصادية والعالمية والتقنية في الدولتين، ففي ترسانة كل منهما الرؤوس النووية، وأكثر من أربعة ملايين رجل تحت السلاح، ومقعدان دائمان في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ما يمنحهما قوة ردعية كبيرة. وبذلك فان للمنظمة ثقل سياسي واقتصادي في العالم، وإن مؤشرات جدول (2) تدل على أن اقتصادات دول الاعضاء، هي اقتصادات واعدة، وتحمل الكثير من الفرص المستقبلية.

(17) سامر عبد الله، منظمة البريكس والنظام الدولي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد(122)، بيروت، 2012، ص107.

(18) مصطفى يوسف كافي واحمد يوسف دوديـن، مصدر سبق ذكره ص186ـ187.

(19) قحطان السيوفي، الازمة الاقتصادية العالمية (اسبابها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي) المرحلة الاولى (2008ـ2011)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص 137.

(20) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الاسيوية ما بعد الحرب الباردة، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص413.

(21) اليهاندرو كاسترو اسبين، امبراطورية الارهاب – السياسة الامريكية العابرة للقارات في الامن والاقتصاد ومكافحة الارهاب، ترجمة: وفيقة ابراهيم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص110.

جدول(2): امكانيات دول منظمة شنغهاي لعام 2013

المؤشر / الدولة	عدد السكان (مليون الف نسمة)	المساحة (كم²)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	نسبة الانفاق العام على الدفاع من الناتج المحلي(%)
الصين	1,355	9596960	11,299,967	1,3
روسيا	1,42	17075200	2,383,402	2,9
كازاخستان	16	2717300	216,785	1
قيرغيزستان	5,3	198500	13,125	0,6
طاجيكستان	7,5	143100	16,221	1
اوزبكستان	29	447400	94,239	3,7
المجموع	60,575	30178460	13,807,170,785	ـ

اعد الجدول بالاعتماد على:

1 - The International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April, 2013.

2 - براتران بادي ودومينيك فيدال، اوضاع العالم: حقائق القادة والاسباب الحقيقية للتوترات في العالم، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص375-376.

لقد تعددت أهداف منظمة شنغهاي، ولربما الأكثر أهمية فيها هو سعيها لمنع انفلات الاوضــاع على حدود الصين وروسيا، مما يسمح للولايات المتحدة وحلفاؤها بالتدخل على حدود المنظمة، فضلاً عن التعاون الاقتصادي والامني للدول الاعضاء، وهناك مصالح مشتركة لأعضاء المنظمة، وهي[22]:

أ ـ المصالح الأمنية: هي الهدف الأساس لمنظمة شنغهاي للتعاون، وتتوزع على مستويات ثلاثة للصين وهي:

الأولى: ضمان التكامل الإقليمي للصين ووحدة أراضيها.

الثانية: منع الجريمة عبر الحدود والاستقرار على الحدود الشمالية والشمالية الغربية للصين.

الثالث: هو تعزيز الأمن في منطقة الحدود وخلق بيئة أمنية ملائمة.

ب ـ المصالح الجيو استراتيجية: تمثل المنظمة آلية للتعاون بين الصين وروسيا في المصالح الجيو استراتيجية، إذ تمتلك كلاً من الصين وروسيا مصالح حيوية

(22) Zhao Huasheng, Establishment and Development of Shanghai Cooperation Organization, SIIS joumal, Vol.9, No., February, 2002, P38.

في آسيا الوسطى، وبالنسبة للصين فهي تشترك مع دول آسيا الوسطى في حدود تصل الى سبعة الاف كيلو متر، لذا فالصين بحاجة الى تطوير علاقات قوية مع دول المنطقة، وزيادة نفوذها فيها، أما بالنسبة لروسيا تعد منطقة متاخمة لها، وتحتل مكانة مهمة في سياستها الخارجية، وعليه تعد منظمة شنغهاي آلية لتوازن المصالح الصينية والروسية في المنطقة، بعيداً عن تناقض المصالح.

ت ـ المصالح الاقتصادية: إذ توفر المنظمة مصالح اقتصادية مهمة لجميع اطرافها، لاسيّما في مجال الطاقة كالنفط والغاز، فالطاقة مكون أساس للتطوير الاقتصادي طويل المدى للصين وروسيا، واسيا الوسطى واحدة من أهم مصادر الطاقة في العالم، ومن ثم اذا استطاعت الصين وروسيا أن تجعل اسيا الوسطى، هي موردها الأساس للطاقة التي تحتاجها وتوسيع وجودهما بثبات فيها، من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، وهو يعزز من علاقات التعاون ويسجل نجاحاً كبيراً لروسيا والصين.

لذلك عملت الصين على وفق استراتيجية هادئة بالضد من سياسة الاحتواء الأمريكية، عبر توثيق علاقاتها التجارية مع دول القارة الآسيوية، وعقد اتفاقيات للتجارة الحرة مع الآسيان، والتي دخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني عام 2010[23]، وضم كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية، بهدف احتواء النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية، وبحسب الزعم الأميركي فأن المنظمة مشروع مناوئ لها[24].

وتصبح الشراكة في مجال الطاقة أحد أهم دواعي التعاون في إطار منظمة شنغهاي، إذ ان الصين تستهدف استثمار المنظمة لتأمين حاجتها من الطاقة، وتبلور ذلك بالشراكة الاستراتيجية مع روسيا والتي تمخض عنها ولادة اتفاقية نقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى الصين، ووصفت هذه الاتفاقية من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ب (صفقة العصر) التي وقعها الطرفان في منظمة شنغهاي، التي تعد الاضخم من بين الصفقات التي ابرمتها روسيا مع الصين، وبالتالي تعلم روسيا أن لغة الطاقة القادمة في القرن والواحد والعشرين هي لغة الغاز.

ثالثاً: التحالفات الإقليمية الصينية والأمريكية

ان التحالفات والترتيبات الاقليمية والدولية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، تؤثر في قوة الدولتين والسياسات الخارجية للدول الكبرى، إذ من شأن هذه التحالفات أن تشكّل محوراً تعاونياً يتنافس مع المحور الآخر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية أو الصين، وفقاً لمصالح وأهداف كلاً منهما، فنجد هناك بعض القوى التي تفرض نفسها على الساحة من خلال تلك التحالفات.

(23) Walden Bello, "China's neo_colonialism", New Inter_na_tionalist Magazine, 9 March, 2010, Available at : http://newint.org/features/web_exclusive/2010/03/09/chi_nas_neocolonialism/ .

(24) محمد عبدالله يونس، «تحول جيواستراتيجي: الاستراتيجية الامريكية الجديدة في«الباسفيكي»»، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، 1 نيسان 2012، متاح على الموقع الاتي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887205&eid=7885

1 ـ طريق الحرير الصيني

تعد مبادرة الحزام والطريق (The Belt and The Road)، أو ما يسمى طريق الحرير الصيني الجديد، من أبرز المشاريع التي شهدها العالم، وأن كان ظاهر المبادرة عبارة عن منطقة أو حزام اقتصادي، يسعى إلى ربط ثلاث قارات من الناحية التجارية والثقافية وجيو استراتيجية، فهي بالأساس مبادرة ذات طموح غير مسبوق، تحمل بعداً وطموحات استراتيجية وجيوسياسية كبرى، ولها انعكاساً على القوى الكبرى وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد أعلن الرئيس الصيني (شي جين بينج) في خطاب له في كازاخستان عام 2013، عن مشروع لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير (البري والبحري) للقرن الحادي والعشرين، المعروف بمشروع الحزام والطريق، الذي يهدف الى ربط الصين ببقية العالم، ويتكون طريق الحرير من طريقين كبيرين، احدهما بري والاخر بحري، فيما اضيف طريق ثالث هو المسار القطبي الى اهداف المشروع عام 2017.

فيما يشمل المشروع ستين دولة في القارات الثلاث التي يقطعها (أسيا، أوروبا، أفريقيا)، ويمكن مقاربة الحزام والطريق كشبكة من ستة ممرات اقتصادية، تشكل معاً شبكة التجارة والنقل في جميع أنحاء أوراسيا، وتتمثل هذه الممرات في: الجسر القاري الأوراسي الجديد، وممر الصين- منغوليا - روسيا، ممر الصين- اسيا الوسطى- غرب أسيا، وممر الصين- شبة الجزيرة الهندية، وممر الصين- باكستان،

خريطة (1): المسارات البرية والبحرية الرئيسة لمبادرة الحزام والطريق الصينية

نقلا عن: https://www.skynewsarabia.com

وممر بنغلادش- الصين- الهند- ميانمار، ويوفر المشروع فرصة استراتيجية لمعالجة مشكلة الفيض المتزايد في الإنتاج في الصناعات الاساس، وتتوقع الصين أن يساعد المشروع في تحسين معدلات نمو صادراتها، والمحافظة على معدلات التشغيل والتخفيف من حدة الانعكاسات المرتبطة، بتدني الطلب المحلي عبر البحث عن أسواق خارجية أوسع[25].

فقد استغلت الصين موقعها الجغرافي في بناء وتطوير شبكة علاقات عالمية مثمرة ويتجسد هذا في مبادرتهما بأنشاء مشروع الحزام وطريق الحرير، من خلال بناء شبكة طرق دولية كبرى تربط معا العديد من دول اسيا انطلاقا من الصين وصولا الى عديد من الدول الاوربية والافريقية على ان تكون الصين مركزاً لتلك الشبكة، ومن شأن هذا البرنامج الصيني الدولي أن يقدم ولأول مرة شبكة متكاملة ويمنح دولة الصين مكانة ونفوذاً دوليين غير مسبوقين في تاريخها، وتحاول الصين ان تؤطر مشروعها في اطار تعاوني سلمي يعزز التواصل الحضاري مع الدول الاطراف الاخرى في مبادرة الحزام والطريق وتنعكس القوة الاقتصادية الصينية المتنامية في نشاط صيني أخذ في التمدد والاتساع عبر قارات العالم جميعاً ونشاط لا يقتصر على التبادل التجاري فقط ولكن يشمل أيضاً الاستثمار المتبادل والشراكات التنموية، وتوظيف القوة الاقتصادية الصينية لتفعيل مجالات العلاقات الأخرى السياسية والعسكرية وغيرهما[26].

ان الاعلان عن المشروع يأتي في سياق دولي واقليمي ـ جيواقتصادي وجيو سياسي يعرف تحولات بارزة أهمها المساعي غير الغربية لمراجعة ترتيبات النظام الدولي القائم، والنزعة الاقليمية المتصاعدة عبر العالم، بالإضافة إلى عودة السياسات التجارية الحمائية اثر وصول الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ومن الواضح ان هذه التحولات جميعها تشكل تحدياً للسياسة الخارجية الروسية خلال الاعوام الأخيرة، كما إن جميعها تؤدي إلى المزيد من التعاون بين الصين وروسيا، وتدفع ايضا نحو مزيد من التشبيك في العلاقات بينهما[27]. ومبادرة الحزام والطريق تمثل رؤية استراتيجية صينية للتعامل مع مجموعة من التحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد الصيني والدولة الصينية[28]. إذ يشير مدير معهد البحوث الاقتصادية الدولية الوطنية في الصين، بأن هناك أكثر من (70) منطقة استثمار على طول الحزام والطريق[29].

فهناك بعد جيو سياسي واضح في مساعي الصين لتجسيد مبادرة الحزام والطريق، تتجاوز المكاسب الاقتصادية، فالاستثمارات الهائلة في البنى التحتية للنقل والشحن

(25) نقلا عن: وكالة انباء شينخوا، ماذا ينتظر العالم من منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، مايو، 2017، على الموقع الاتي: http://arabic.china.org.cn/txt/2017/05/01_content_40727792htm

(26) مصطفى علوي، دور الصين في تأسيس نظام دولي جديد، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد (214)، القاهرة، اكتوبر 2018، ص163.

(27) محمد حمشي، التقارب المراوغ: هل تقوض مبادرة الحزام والطريق الفناء الخلفي لروسيا؟ تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (214)، اكتوبر2018،ص12.

(28) محمد فايز فرحات، الحزام والطريق: هل يتجنب الصعود الصيني مثالب التدخل الغربي؟، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد (214)، اكتوبر2018، ص5.

(29) باهر مردان، مصدر سبق ذكره، ص327ـ328.

على طول ممرات الحزام والطريق تمثل مكاسب جيوسياسية من شأنها تعزيز النفوذ السياسي للصين عبر ثلاث قارات، والتخفيف من حدة الضغط الجيوسياسي الذي تفرضه عليها قوى منافسة كالولايات المتحدة الامريكية واليابان والهند في شرق وجنوب اسيا[30].

(30) محمد حمشي، مصدر سبق ذكره، ص14.

2 ـ العلاقات الصينية مع دول آسيا الوسطى

إن منطقة اسيا الوسطى تتمتع بموقع استراتيجي مهم وثروات طبيعية هائلة، جعلتها مركزاً للتنافس الدولي والإقليمي، وما تتوفر عليه من الطاقة التي تكتسب أهميتها بعدها محركاً للاقتصاديات الغربية، التي تعاني من أزمات اقتصادية، ومن هنا فأن السيطرة على الغاز خصوصاً وخطوط نقله يعد أولوية للولايات المتحدة وروسيا وبقية القوى العالمية، التي تتنافس للسيطرة على المنطقة بما يعزز موقفهم ضمن عملية التوازنات الجيو استراتيجية العالمية[31].

ويمكن أبراز أهمية منطقة آسيا الوسطى للصين في الآتي[32]:

(31) محمد بيومي، الصراع الامريكي الروسي على أنابيب الغاز في اسيا الوسطى والقوقاز، ملف الاهرام الاستراتيجي، على الموقع الآتي:http://digital.ahram.org.eg.

(32) تامر ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص276.

- مخاوف الصين من أن يؤثر صعود النزعة القومية والدينية في دول آسيا الوسطى الاسلامية، وما يتصل بها من صراعات على استقرار إقليمها الغربي المتاخم لهده الدول، إلا وهو إقليم شينجيانغ، والمعروف تاريخيا باسم تركستان الشرقية.

- تنظر الصين إلى آسيا الوسطى كمصدر مهم للطاقة، التي تتعاظم حاجة الصين إليها يوماً بعد يوم في ظل نموها الاقتصادي المدهش.

- حرص الصين على لعب دور في تنمية اقتصادات المنطقة، وربطها بالاقتصاد الصيني لمردوده الايجابي على اسواق الصادرات الصينية، وبالتالي توفير مصادر جديدة متنوعة للدخل القومي.

- رغبة الصينيين في تحجيم روابط دول آسيا الوسط المتنامية مع الولايات المتحدة، تلك الروابط التي تقلقها وفسرتها على أنها جزء من مخطط حلف الناتو للتوسع شرقاً، وترسخت هذه النظرة أكثر بعد اطلاق شراكة ما بين الناتو ودول آسيا الوسطى.

وتنظر الصين إلى آسيا الوسطى وبحر قزوين بوصفها مصدراً مهماً للطاقة، إذ تتعاظم حاجة الصين إليها يوماً بعد يوم في ظل الزيادة المحتملة في استهلاك الطاقة، فالصين تنظر إلى المنطقة بوصفها تحتوي على كميات كبيرة من النفط

والغاز، التي بإمكانها سد حاجتها منها بكلفة أقل، وذلك نظراً للقرب الجغرافي ما بينهم، وتريد الصين تحديداً أن تمنع الولايات من القيام بدور المهيمن الإقليمي في وسط آسيا[33].

في ظل هذا التنافس تبرز الصين كلاعب أساس في منطقة آسيا الوسطى، وتركز اهتماماتها على أمن حدودها، والحفاظ على استقرار المنطقة، وتأمين حاجتها من الطاقة في آسيا الوسطى القريبة منها، التي تشكل سوق استهلاكية كبيرة للسلع الصينية، وإن معظم واردات الصين من أسيا الوسطى، هي من المواد الخام التي تفتقر إليها الصين[34].

وتقدم الاستثمارات الصينية في أسيا الوسطى دوراً في حل ما تعاني منه هذه الدول من نقص رؤوس الأموال، وتعد آسيا الوسطى معبراً صينياً لا يمكن الاستغناء عنه لأوروبا ومنطقة غرب أسيا فهي شريان مواصلاتها[35]. بهدف تدعيم الروابط الاقتصادية مع الدول المجاورة بشكل اساسي يتمثل في:

أولاً: التوسع الأمريكي العسكري والاقتصادي في المنطقة الذي ترى فيه تهديداً مباشراً لأمنها ومصالحها.

ثانياً: هناك التصدي للحركات الانفصالية والمجموعات المتمردة، وخصوصا منطقة تركستان الشرقية، وضمان أمن اقليم سينكجيانغ.

ثالثاً: هناك بناء علاقات قوية مع دول المنطقة بما يسمح للصين بتحقيق مصالحها الاقتصادية والتجارية[36].

ووقع الرئيس الصيني اتفاقيات قروض واستثمارات بنحو (48) مليار دولار مع التركيز على قطاع الطاقة والتجارة والبنية التحتية، وتشمل هذه الاتفاقيات تصدير أكثر من (100) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لشبكة الانابيب التي مولت الصين انشائها، واشترت شركة الصين الوطنية للنفط في كازاخستان اسهم شركة كونوكو فيليبس[*] في مشروع كاشجان النفطي[37]، ووقع الطرفان الصيني والكازاخستاني22 اتفاقاً بقيمة (30) مليار دولار، وتم توقيع 31 اتفاقاً بين الصين واوزبكستان بقيمة (15) مليار دولار، ووقع الرئيس الصيني مع قيرغيزستان اتفاقات بقيمة (3) مليار دولار[38]. وتشير التوقعات سيزداد الطلب العالمي على النفط، بأكثر من 20 مليون برميل يومياً عام 2035 مقارنة مع مستويات عام 2008[39].

(33) زياد عبد الرحمن، منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الاقليمية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص128.

(34) المصدر السابق نفسه، ص110.

(35) Zhao Huasheng, Central Asia in Chain's Diplomacy, Search of Strategy Central Asia, Central Asia: Views From Washington. Moscow& Beijing, M.E. Sharpe, New York, 2007, P137.

(36) كاتسوهيكو سويتسوجو، تحالفات الطاقة في اسيان والتعاون الاقليمي – نظرة موحدة لأمن الطاقة، في كتاب: الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص251ـ253.

(*) هي منظمة دولية في مجال الطاقة مع شركة يقع مقرها في هيوستن ولكن مكاتب في جميع أنحاء العالم، وهي خامس أكبر شركة من القطاع الخاص في مجال الطاقة في العالم وتعد واحدة من شركات الست الكبار النفطية.

(37) هو أكبر حقل تم العثور عليه، وهو الأكبر خارج منطقة الشرق الأوسط.

(38) مدحت ايوب، النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد(196)، القاهرة، 2013، ص151.

(39) مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الاعضاء، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، تقرير الادارة الاقتصادية، كانون الثاني 2011، ص6.

رابعاً: الترتيبات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية

إن الاستراتيجية الأميركية ولمواجهة الترتيبات على الجانب الأخر الطرف الصيني ـ الروسي، تعمل على ترتيب بيئة عالمية، يمكن فيها أن تواجه التحديات التي تجابهها، من قناعة عبّر عنها الرئيس الأميركي السابق (باراك اوباما) في أكثر من محفل دولي، مفادها (أنه ليست هناك دولة واحدة، بغض النظر عن قوتها تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها، وهو أمر يفرض إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية)[40].

إن الحقائق تؤكد بأن الولايات تسعى إلى تشكيل صيغة إقليمية، لاحتواء الصعود الصيني من خلال تقوية وتعزيز التحالفات، والترتيبات للولايات في أسيا وتكثيف مشاركتها والانفتاح في جميع انحاء المنطقة[41].

مع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ النظام الاقليمي الآسيوي يشهد تغييراً في الخصائص والاطراف الفاعلة فيه، إذ ليس هناك عامل واحد مهيمن في هذا النظام، فبدلاً من ذلك فإنّ عدداً من العوامل تعمل في وقت واحد، لتشكيل هذا النظام الاقليمي، ولذا فإنّ طبيعة النظام الاقليمي في آسيا، يتصف بأن النظام الأمني الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، يُعدّ البنية الأمنية الاقليمية السائدة في جميع أنحاء آسيا[42]. فقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً نشطة لتعزيز الأمن والتعاون الدبلوماسي مع الحلفاء في المحيط الهادي، مثل اليابان والهند، وعلى وجه الخصوص إذ تعطي الولايات المتحدة الامريكية أولوية للتعاون الأمني مع اليابان[43]. فالتحالف الامريكي- الياباني يعدّ من أقوى التحالفات الأمنية الموجودة في المنطقة، فالصعود الصيني هو العامل الرئيس الذي شجع كلا البلدين لتوثيق التعاون الأمني القائم بينهم[44].

أما فيما يتعلق بالتحالف الأمريكي- الهندي، إذ عّدت الهند «المحور» في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، لإنشاء توازن للقوى مستقر في آسيا، فضلاً عن إضعاف الصين من خلال دعم المطالب الانفصالية في التبت[45].

خامساً: مستقبل محددات العلاقات الصينية ـ الامريكية وتأثيرها على التفرد أو التعدد

تختلف المدارس السياسية الأمريكية من حيث النظر إلى القوة المتنامية للصين، فيراها بعضهم تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية ومنافسة لها على المكانة الدولية،

(40) عمر عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأميركية، مصدر سبق ذكره، ص205.

(41) "Secretary of State Hillary Rodham Clinton Interview with Peter Hartcher of the Sydney Morning Herald", Department of State, 8 November 2010, Available at: http://www.state.gov/secretary/rm/2010/11/150672.htm.

(42) David Shambaugh, "Asia in Transition: the Evolving Regional Order", Current History, Vol.105, Issue 690, 2006, P 153.

(43) Evan Medeiros, "Strategic Hedging and the Future of Asia-Pacific Stability", the Washington Quarterly, winter, 2005-2006, P 149 – 150.

(44) شهد وليد، مصدر سبق ذكره، ص294.

(45) كاظم هاشم نعمة، «الصين في السياسة الاسيوية بعد الحرب الباردة»، مصدر سبق ذكره، ص343.

فيما لا يعدها الأخرين تهديداً ويدعون إلى الحوار والتعاون معها، ومتتبعي تطور النظام الدولي يتفقون على أن الولايات والصين، ستكونان في القرن الجاري أكبر قوتين على الصعيدين الاقتصادي والعسكري[46]. وما يشترطه البحث هو البحث في محددات العلاقة بين كلا الدولتين في ظل المشاهد المستقبلية واتجاهاتها، وهو ما يفترض الخوض في ثلاثة مشاهد محتملة، وهي:

(46) سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الاميركية كآلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأميركية أنموذجاً، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، تشرين الثاني، 2016، ص290.

1 ـ مشهد تراجع تأثير التحديات الاقتصادية والسياسية في العلاقات الأمريكية – الصينية

أ ـ تراجع التحديات الاقتصادية:

إن هذا المشهد هو أمر متصور في العلاقات الصينية ـ الأمريكية، كونه من الناحية التاريخية قد تركت الصين والولايات المتحدة الأمريكية خيارات الصراع منذ عام 1972، ليتجهوا نحو بناء أنموذج للتعاون الثنائي بين الدولتين.

فالولايات المتحدة باتت تتعامل مع التحديات المباشرة بتوظيف القوة الذكية تارة، وسياسة الاحتواء، بغية تحقيق الاهداف التي تريدها وضمان مصالحها من جهة، وتتعامل مع التحديات من جهة أخرى التي تكون خارج أطار المعرفة والاحاطة الأمريكية [47].

(47) المصدر السابق نفسه، ص283.

ويقول «جوزيف ناي» أن حقيقة العجز في الميزان التجاري، تعد شبه خدعة، فالصادرات الصينية الى الولايات المتحدة تقابل بالدولار، وبما أن الدولار يطبع من دون مقابل، فإن الولايات تقوم في الحقيقة بعمليات الشراء بتكلفة طبع الدولار، وبما ان الصادرات الصينية هي كثيفة العمل، بينما صادرات الولايات المتحدة للصين هي صناعات عالية الجودة وكثيفة رأس المال والتكنولوجيا، وهذا لا يواجه المنافسة، كما أن اليوان لا زال محلياً، ولا تقبل الصين تعويمه خشية سقوط الاقتصاد الصيني أمام الدولار الأمريكي. وعليه برغم من المصالح المتضاربة بين الدولتين يمكن أن يحققا قدر من مصالحهما عبر التعاون فيما بينهما[48].

(48) روبرت كاجان، الجدل حول مستقبل القوة الاميركية، ترجمة: محمد العربي، مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، الاسكندرية، 2012، ص40

وهناك مخاوف بشأن اوضاع في الصين في المدى المتوسط وهي:

1 ـ سيكون المجتمع الصيني مجتمعاً شائخاً وعجوزاً، مما يؤدي الى اضعاف النمو الاقتصادي بشكل كبير.

2 ـ ارتفاع تكاليف العمالة والرعاية الصحية.

3 ـ الاعتماد المفرط على الاستثمارات والصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي.

4 ـ يعد الاستهلاك المحلي الاجمالي ضعيف ولا يمثل في احسن حالاته اكثر من (36%) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، وهي نسبة ضعيفة لا تشكل طلباً كافياً يتناسب مع حجم الاقتصاد الصيني.

5 ـ اختلال التوازن بين الاستهلاك والاستثمار وبين الطلب المحلي والصادرات مما يجعل الصين تعتمد على الأسواق الخارجية، لاستيعاب الفائض من طاقة انتاجها الزائدة[49].

6 ـ إن سقف التبادلات والاعتمادية العالية بين الدولتين تفترض استمرار العلاقات الاقتصادية بينهما.

7 ـ بلغت الاستثمارات الأمريكية في الصين نحو (380) مليار دولار، وفقاً لإحصاء عام 2011، في حين بلغت استثمارات الصين في الولايات المتحدة الأمريكية، نحو (1137) مليار دولار حتى عام 2011[50]، هناك مصالح تقف خلفها، ولن يكون ممكناً حصول تصدع بينهما.

- بلغ التبادل التجاري في عام 2012، نحو (678) مليار دولار، وهو يحقق فائض تجاري مناسب للصين على حساب الولايات المتحدة الأمريكية[51].
- رغم تراجع مستوى النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، إلا أنها ما تزال في طليعة الاقتصادات العالمية وتمتلك قدرات كبيرة في استخراج النفط والغاز الصخري[52] وتسعى الى أن تكتفي ذاتياً بحدود عام 2035.

ب ـ تراجع التحديات السياسية

في ظل المخاوف التي تنتاب الكثير من دول بحر الصين الجنوبي من الدور المهيمن الذي ستمارسه الصين في المنطقة، وفي ظل المخاوف الأمريكية، من أن تحظى الصين بمزيد من عناصر القوة من خلال هيمنتها على الجزء الأكبر من البحر وموارده النفطية، وبما يهيئها لتأدية دور محوري في عالم الطاقة ونقله، فهناك مشهد يروج لحل إشكالية السيادة والطاقة في بحر الصين الجنوبي، وبما يخدم الرؤى الامريكية على وجه الخصوص، إذ تقوم هذا الرؤية على إعادة ترسيم النطاقات الجغرافية للدول في بحر الصين الجنوبي، أي أن جميع الدول ستكون رابحة، ولن تكون هناك خسارة كبيرة للصين[53].

(49) مارتن جيكس، مستقبل الصين في النظام الدولي: الصين أي نوع من القوى العظمى ستكون؟، مجلة افاق المستقبل، العدد(8)، تشرين الثاني، 2010، ص47.

(50) Charles W. Freeman III and Wen Jin Yuan, China's Investment in the United States, CSIS, Washington, November 2011, P 3-8.

(51) جيم هوغلاند، ما وراء الوجه الظاهر للصين المزدهرة، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (11678)، 18 نوفمبر 2010.

(52) جمال سند السويدي، افاق العصر الامريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014، ص554.

(53) دياري صالح، بحر الصين الجنوبي (تحليل جيوبولتيكي)، ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، تشرين الثاني، 2018، ص 144.

تعتمد الصين بشكل مستمر على تهدئة المخاوف الأمريكية بشأن نموها، فيما تعمل الولايات المتحدة بالحصول على دعم الصين في تسوية أزمات أصبحت تتسع في شرق آسيا، وهي ازمات وتهديدات لا يمكن تحمل كلف ادارتها أو تسويتها [54].

كما أن الصين لا تسعى الى استفزاز الولايات المتحدة الأمريكية، وأنما تريد الفوز في المباريات الدولية دون معارك، فالملاحظ على السلوك الخارجي الصيني خلال كل الازمات الدولية لا يصل إلى المواجهة[55].

2 ـ مشهد استمرار تأثير المحددات الاقتصادية والسياسية في العلاقات الامريكية – الصينية

إذ يقوم هذا المشهد على افتراض أن التحديات الاقتصادية والسياسية في العلاقات الأمريكية ـ الصينية ستستمر على ما هو عليه، لكون علاقاتها واقعة ضمن مستويات التنافس، وبعضها واقع ضمن مستويات التعاون، وأخرى ضمن مستويات الصراع، وإن الغلبة هنا تكون للتعاون على غيره، كون الدولتان تدركان أهمية العلاقات لهما في مجال استقرار النظام الاقليمي لشرق آسيا وللنظام الدولي.

ويمكن لكلا من الولايات المتحدة الامريكية والصين أن تختار التعاون فيما بينها مع بقاء قضايا الاختلاف على حالها، وإن ما يدعم تحقيق هذا الاحتمال، هو إنّ خيار الصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ليس خياراً سهلاً، ففي حال وقوع حرب كبيرة بين الطرفين، فإنّ هذه الحرب ستكون بدون شك حرب نووية، ستتفوق خسائرها للكثير من الاهداف المراد تحقيقها من هذه الحرب، وهذا ما يدركه كلا الدولتين[56].

أ ـ استمرار التحديات الاقتصادي

هناك سباق من قبل الدول العظمى للسيطرة على مصادر الطاقة الرئيسة، مما يأذن بأن تصبح مسبباً رئيساً لاندلاع الصراعات الاقليمية والدولية، ويتوقع ان يصبح الصراع العالمي للسيطرة على امدادات الطاقة اكثر حدة وشراسة، ويتم تقسيم خريطة التنافس على موارد الطاقة في أقاليم العالم المختلفة، وبينما تجاوزت الولايات المتحدة هموم تأمين الطاقة لسنوات قابلة من خلال اكتشاف النفط والغاز الصخري، في حين تعيش الصين حالة توجس وهواجس الخوف من المستقبل، وسيغطي الوقود الصخري الذي تسيطر الولايات المتحدة على تكنولوجيا استخراجه، نحو (80 %) من استهلاك العالم من الطاقة[57].

(54) احمد دياب، العلاقات الامريكية الصينية بين التعاون والصراع، مجلة السياسة الدولية، الموقع الالكتروني: http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=35

(55) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، ط1، دار السنهوري، بيروت، 2016، ص197.

(56) هنري كيسنجر، «مستقبل العلاقات الامريكية – الصينية: الصراع خيار لا ضـرورة»، ترجمة: سميرة أبراهيم عبدالرحمن، دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (53)، تموز، 2012، ص231.

(57) محمد ابو سريع، صراع الطاقة واعـادة تشكيل التحالفات العالمية، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد (213)، القاهرة، يوليو، 2018، ص26ـ27.

ب ـ استمرار التحديات السياسية

استمرار الحال على ما هي عليه، بين دول بحر الصين الجنوبي من خلال تمسّك كل منهما بالنطاقات البحرية التي تهيمن عليها، بجانب المساعي الدبلوماسية لأقناع الصين باعتبارها المستفيد الأول من استمرارية الوضع الحالي، ولن يكون سهلاً على تغيير أسس النطاقات الجغرافية للسيادة على بحر الصين الجنوبي، بهدف الاضرار بالمصالح الصينية المتشعبة هناك، وتحاول الولايات المتحدة العمل على التضييق على الصين، تشعر الصين بتقييد حرية حركتها في مناطق النفوذ والمجال الحيوي، وهو ما سيقود الى الابقاء على ميزان القوى في هذا النطاق الجغرافي، في حالة من التوازن رغم هشاشته.

إن المخططات الاستراتيجية الصينية بما فيها بناء منشأت عسكرية على جزر غير مسكونة في بحر الصين الجنوبي، ورفع الانفاق العسكري بأكثر من (50%)، كما خصصت دول المنطقة نحو (60) مليار دولار لتأمين أسلحة جديدة، ومع ذلك فأن معظم التدابير المضادة التي تتخذها الولايات المتحدة وحلفاؤها غير كافية لمواجهة الاستراتيجية العسكرية الصينية.

بحسب تقارير وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010 حيث تظهر مخاوف الولايات من أن يصبح الاقتصاد الصيني الأكبر عالمياً، وإن تتحول الصين الى قوة عسكرية رائدة، ولا سيما في ظل سعيها إلى أداء دور اكبر ومؤثر على المسرح السياسي الدولي خلال العقدين القادمين، بحيث تصبح الصين قادرة على منافسة الولايات المتحدة عسكرياً على المستوى الدولي[58].

(58) عمرو عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الامريكية، السياسة الدولية، العدد (183)، كانون الثاني، 2011، ص203ـ205.

3 ـ مشهد تزايد تأثير التحديات الاقتصادية والسياسية في العلاقات الامريكية ـ الصينية

يعد احتمال حدوث الصراع أو التنافس بحده الأدنى بين الدولتين أمراً متصوراً لأسباب عدة، من ضمنها:

أ ـ ظهور الصين الى مرتبة القوة العظمى في شرق آسيا.

ب ـ ممارسة سياسة الهيمنة في شرق آسيا.

ج ـ السلوك الامريكي لأقصاء الصين يسعى لأحياء التحالفات أو حتى التدخل

المباشر، والواقع ان الصين تدرك أن استمرارها دون مناطق نفوذ أو مجال حيوي، لن يمكنها من الصعود إلى مراتب القوى الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، كما أن ممارسات الصين للاستحواذ على السوق العالمية، من دون مراعاة لاعتبارات وجود الولايات المتحدة الأمريكية يرفع درجة الحساسية بين البلدين[59].

أ. تزايد التحديات الاقتصادية.

يفترض هذا المشهد تزايد التحديات والعوائق والخلافات وقضايا التنافس بين الصين وأمريكا، مما يزيد معه التوتر والصراع بينهم، وهناك بعض المؤشرات التي تدعم تحقيق هذا الاتجاه[60]:

أ. صعود الصين وظهورها كقوة عظمى في النظام الدولي، وهي أبرز ميزة في عالم اليوم، لذا فأن العلاقات الأمريكية – الصينية تتحدد طبيعتها بشكل كبير من هذه الميزة.

ب. القلق الامريكي من صعود الصين وتطورها، إذ أن زيادة قدرات الصين يجعلها أكثر توسعاً، والسعي للحصول على درجة أكبر من التأثير في محيطها.

ج. زيادة الخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، بشأن سعر الصرف الثابت لليوان، الذي يعد السبب في ازدياد العجز في الميزان التجاري وتدهور الاقتصاد الامريكي

د. رفض الصين الواضح للنظام الاحادي القطبية ورفضها للهيمنة الامريكية على العالم.

هـ. تشير التوقعات الاولية ان الصين ستقود البريكس للسيطرة على 50% من اسواق الاسهم العالمية بحلول 2050، وسيتجاوز ناتجها الاجمالي المحلي الولايات المتحدة الامريكية عام 2020[61].

ب. تزايد التحديات السياسية

ان التنافس على الهيمنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، يظل أمراً قائماً، فالصين تهدف إلى أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا اولاً، ومن ثم في العالم، وان العلاقة بينهم تتجه صوب المواجهة لا التعاون، ويجادل بعض الصينيين، بأنه مهماً حاولت الصين تحقيق التعاون في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، سيبقى هدف الولايات المتحدة الامريكية ثابت في إحتواء

(59) Gregory Chin and Ramesh Thakur, Will China Change the Rules of Global Order?, THE WASHINGTON QUARTERLY, 130_OCTOBER 2010, P. 126.

(60) شهد وليد خالد، العلاقات الامريكية – الصينية: التطورات والمتغيرات الاقليمية والدولية، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص340_341.

(61) احمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي، التكتلات الاقتصادية الدولية، ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2019، 176.

الصين عن طريق الانتشار العسكري أو الزامها بمعاهدات، ومن ثم منعها من القيام بدور القوة الأولى، سواء أكان في آسيا أم في العالم، أذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن زيادة قدرات أي دولة يجعلها تميل إلى تحديد مصالحها على نحو أكثر توسعاً، والسعي للحصول على درجة أكبر من التأثير في محيطهم[62].

(62) هنري كيسنجر، مستقبل العلاقات الامريكية – الصينية، مصدر سبق ذكره، ص228.

وترى الصين أن القوة الاقتصادية غير كافية لتصبح قوى عظمى، لذلك اتجهت لتوسيع وتطوير قدراتها العسكرية لتحقيق النفوذ السياسي في آسيا والعالم، وإن هذا التطور من الممكن ان يكون سببا في الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن امتلاك الدول لوسائل وقدرات كبيرة ومتطورة، قاد الى أن تصبح تلك الوسائل اسبابا للصراع الدولي، وإن التدخل في الشؤون الداخلية للصين، لاسيّما فيما يخص قضية تايوان التي تعد من أهم القضايا بالنسبة للصين وترفض التدخل الأمريكي فيها، أما فيما يخص التدخل الأمريكي في النزاع ببحر الصين الجنوبي من خلال سعيها للحد من النفوذ الصيني فيه، إذ أن الوجود العسكري المكثف للولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، يجعل المنافسة الاستراتيجية بين الدولتين أمراً حتمياً[63].

(63) أحمد علو، كيف ستواجه أميركا «السور العظيم الجديد»؟، مجلة الجيش اللبناني، بيروت، العدد(361)، تموز 2015، على الموقع: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/co 84%D8%B%ntent/%D8%A7%D9 86_%8A%D 9%5%D9

وعموماً فإنّ هذا المشهد هو أمر متصور حدوثه؛ بسبب حجم التعقيد الذي يشوب البيئة الداخلية والاقليمية والعالمية للصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكثرة المتغيرات المؤثرة فيها، ومن ثم من الصعب تصور عدم تأثير احداها في العلاقات بين الدولتين، ولنا في سابقة احداث تيانانمين في عام 1989، مفسر لوجود حدث صغير داخل الصين أربك العلاقات الصينية- الأمريكية، واوقف نموها لمدة ثلاثة أعوام متتالية.

ولكن المشهد المرجح أكثر من الناحية المنطقية، هو الاستمرار في التحديات الاقتصادية والسياسية وتأثيره على العلاقات الامريكية ـ الصينية، لكون إن العلاقات الامريكية ـ الصينية لا تستغنى عن التعاون المشترك بينهم لكثرة التشابك والترابط فيما بينهما.

الخاتمــة

إن مسار العلاقات الصينية ـ الأمريكية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كانت مليئة بالتعاون والصراع، وأنه كان ذا مضمون معقد من حيث اشتماله على تفاعلات متعددة المضامين والمظاهر الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، والتي لا تقف عند المستوى الثنائي لعلاقات الدولتين، وإنّما تمتد إلى المستويات الاقليمية والعالمية بحكم وزن كل من الدولتين على الساحة العالمية.

ويتضح من خلال البحث وجود ثلاثة مشاهد مستقبلية للتحديات الاقتصادية والسياسية للعلاقات الأمريكية- الصينية كان أبعدها مشهد التزايد، وأما أقلها حدة والمرجح لاتجاهات العلاقات الأمريكية - الصينية، هو مشهد الاستمرار، الذي يعتبر من المشاهد العملية لتسوية الخلافات الحالية، وعدم الوصول الى الصدام بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، خلال المستقبل المتوسط، أي يسود التعاون في بعض القضايا بينهم، ويتنافسان في القضايا الأخرى، ولكن دون تصعيد التنافس الى مستوى الصراع، نظراً للترابط الكبير بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، بالإضافة الى عدم قدرة أي من الدولتين مواجهة تحديات النظام الدولي لوحدها.

التطرف الديني في العالمين العربي والإسلامي.. الأسباب والمظاهر وآليات المواجهة

أ.د. جمال سند السويدي*
باحث واكاديمي من الامارات العربية المتحدة

* مدير عام مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مقدمة:

على الرغم من أن التطرف، بشكل عام، سواء على مستوى الفكر أو السلوك، هو آفة قديمة عرفتها المجتمعات البشرية عبر التاريخ لأسباب مختلفة[1]، وعانت آثارها وتبعاتها الخطِرة؛ فإن التطرف الديني هو الأكثر خطورة من بين كل أنواع التطرف الأخرى[2]، السياسية والاجتماعية والعرقية وغيرها، بالنظر إلى ما ارتبط ويرتبط به من كوارث ومآسٍ وحروب؛ خاصة على المستوى الديني والمذهبي، ومثالها البارز الحروب الدينية بين أتباع المذهبين المسيحيين البروتستانتي والكاثوليكي، التي استمرت خلال الفترة من عام 1618 إلى عام 1648، الذي شهد توقيع معاهدة وستفاليا،[3] التي وضعت أسس الدولة القومية الحديثة وأنهت هذه الحرب الدينية الدموية، التي أسفرت عن ملايين القتلى[4]، واتصاله بالمقدسات والمعتقدات الدينية؛ ما يجعل التعامل معه معقّداً، والخلافات بشأنه حادة ودموية. ويُضاف إلى ذلك أن التطرف الديني اشتد واتسع، من حيث المجالات والفرق والجماعات والأفكار والممارسات، إضافة إلى الأخطار، خلال السنوات القليلة الماضية، بحيث أصبح مصدراً أساسياً من مصادر تهديد السلم والاستقرار في العالم؛ ولذلك فإن جانباً كبيراً من العمل من أجل تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية والمحافظة على السلام العالمي هو العمل على تفكيك التطرف الديني، من حيث مضمونه وأنواعه وأسبابه وسماته، وكيفية التعامل معه، والتصدي لأخطاره.

ومن هذا المنطلق تكتسب هذه الدراسة أهميتها، خاصة أن التطرف الديني قد غدا من الأسباب الرئيسية التي تشوه صورة العرب والمسلمين، وتسيء إلى الإسلام كدين، وتسبب التوترات والاحتقانات بين الشعوب العربية والإسلامية وغيرها من

(1) انظر بالتفصيل حول الجذور التاريخية للتطرف: علي بن عبدالعزيز بن علي الشبل، «الجذور التاريخية لحقيقة الغلو والتطرف والإرهاب والعنف»، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004)، ص.18.

(2) شيماء حسن، «مخاطر صناعة الكراهية بين الشعوب»، السياسة الدولية، (القاهرة، مؤسسة الاهرام، 18ـ9ـ2017)، على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/15276.aspx

(3) مصطفى أبو الخير، القانون الدولي المعاصر، (عمان: دار جنان للنشر والتوزيع، 2017)، ص.11ـ12.

(4) انظر حول هذه الحروب: نجاة سليم محاسيس، معجم المعارك التاريخية، (عمان: دار المنهل ناشرون، 2011)، ص. 233.

شعوب العالم، فضلاً عن أنها تثير الفرقة داخل المجتمعات العربية والإسلامية؛ ما يستنزف جهدها، ويحرف تركيزها عن العمل من أجل التنمية والتقدم. وإذا كانت هذه الدراسة تركز على التطرف الديني باسم الإسلام، فإن هذا لا يعني أن التطرف الديني، هو ظاهرة مقتصرة على الإسلام والمسلمين وحدهم، وإنما هي ظاهرة عرفتها وتعرفها كل الأديان والمذاهب، سواء السماوية أو غير السماوية، عبر التاريخ، بصيغ وأشكال مختلفة؛ ولذلك فقد عرف العالم مقتل ملايين البشر باسم الدين[5].

(5) انظر حول هذه النقطة بالتفصيل: مصطفى عمر وفيغرسهاوس التير، دور الدين في المجتمع، (عمان: دار المنهل ناشرون، 2013)، ص. 71ـ179.

فرضيات الدراسة وتساؤلاتها

تنطلق هذه الدراسة في تناولها لموضوعها من عدة فرضيات أساسية:

الفرضية الأولى هي أن التطرف الديني، على الرغم من إنه ليس مُجرما في ذاته، فإنه يُعد بيئة خصبة لظهور الإرهاب، ومقدمة له، خاصة إذا توفرت ظروف معينة.

الفرضية الثانية هي أن الإسلام هو دين الاعتدال والوسطية وليس فيه ما يبرر التطرف الديني أو يشجع عليه، بل العكس هو الصحيح، وأن المتطرفين يلجأون إلى التأويل الخاطئ والمنحرف لآيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لتبرير ممارساتهم.

الفرضية الثالثة هي أن تعزيز قيم التسامح في المجتمعات العربية والإسلامية، من أهم آليات مواجهة التطرف الديني في هذه المجتمعات.

الفرضية الرابعة والأخيرة هي إنه لا يمكن بناء استراتيجية فاعلة لمواجهة التطرف الديني في المجتمعات العربية والإسلامية بدون إصلاح الخطاب الديني، لأن العلاقة وثيقة بين الجانبين.

ضمن السياق السابق تحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤلات رئيسية عدة هي:

- ما التطرف الديني من حيث سماته وخصائصه وأنواعه وأسبابه؟
- ما العلاقة بين التطرف الديني والإرهاب؟ وهل يؤدي التطرف الديني بالضرورة إلى الإرهاب؟
- ما موقف الإسلام من التطرف الديني؟ بمعنى هل يدعم الإسلام في صورته النقية والصحيحة توجهات التطرف، أم أن المتطرفين يلوون عنق النصوص والآيات لخدمة أغراضهم الخاصة؟

- ما آليات الجماعات المتطرفة في تجنيد أتباعها وعناصرها والمتعاطفين معها؟
- كيف يمكن مواجهة التطرف الديني؟
- هل يكون العمل من أجل نشر التسامح هو المدخل الأساسي لمواجهة التطرف الديني؟
- أين يقع إصلاح الخطاب الديني في استراتيجية مواجهة التطرف الديني؟، وكيف ينجح هذا الإصلاح في تحقيق أهدافه؟

أولاً: التطرف الديني.. المعنى والمظاهر

التطرف لغوياً يعني الوقوف في الطرف، وهو مضاد للوسطية أو الاعتدال، ويقال تطرف في كذا، أي جاوز حد الاعتدال، ولم يتوسط[6]. ومن هنا فإن «التطرف يصدق على التسيب، كما يصدق على الغلو، وينتظم في سلكه الإفراط ومجاوزة الحد والتفريط والتقصير على حد سواء؛ لأن كلاً منها جنوح إلى الطرف، وبعد عن الجادة والوسط»[7]. أما التطرف اصطلاحاً فإنه «مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تتجاوز المتفَق أو المتعارَف عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً داخل الدول والمجتمعات»[8]، والمتطرفون، أياً كان مجال تطرفهم «يرفضون أي تسوية أو حل وسط مع الآخرين الذين لا يشاركونهم في آرائهم»[9].

والموقف من التطرف ليس واحداً، حيث يمكن أن يراه البعض أخلاقياً، بينما يراه البعض الآخر على العكس من ذلك، وهذا يتوقف على طبيعة المعتقدات والقيم والأفكار التي يؤمن بها الشخص وتحدِّد نظرته إلى التطرف، إضافة إلى السياق التاريخي أو الفترة الزمنية؛ فعلى سبيل المثال استخدم الزعيم الإفريقي الراحل، نيلسون مانديلا، حرب العصابات في مواجهته مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ولم يتم النظر إليه على المستوى الدولي بصفته متطرفاً[10]، لأن السياق التاريخي كان مختلفاً. ويمكن أن يتخذ التطرف أشكالاً مختلفة أهمها: التطرف الديني، والتطرف السياسي، والتطرف الاجتماعي، والتطرف العرقي، والتطرف في القول، والتطرف في الفعل، وغيرها[11].

وثمَّة مفاهيم كثيرة تتداخل أو تختلط مع مفهوم التطرف، وتأخذ بعضاً من عناصره، لكنها في الوقت نفسه لا تتطابق معه في المعنى، مثل الغلو والتعصب والعنف والتصلب والجمود وغيرها. فعلى الرغم من أن المعنى اللغوي **للغلو** يتداخل مع معنى التطرف؛ حيث يعني الغلو «مجاوزة الحد وتعديه»[12]؛ فإن الغلو هو أعلى

(6) انظر: صلاح الصاوي، التطرف الديني.. الرأي الآخر، (القاهرة: الآفاق الدولية للإعلام، بدون تاريخ نشر)، ص. 8، ومحمد سيف خلفان بن حريمل الشامسي، التطرف الديني وأثره السلبي على الأمن الوطني (دبي: مركز دعم واتخاذ القرار، شرطة دبي،2015)، ص.21.

(7) سفير أحمد الجراد، ظاهرة التطرف الديني.. دراسة علمية حول ظاهرة التطرف الديني والتفكير ومفاهيم الغلو بشكل عام، (دمشق: دار محمد الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2012)، ص.31. وانظر كذلك: عامر جوهر، «إشكالية التطرف وعلاقته بالعنف والإرهاب»، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، (الجزائر: مركز جيل البحث العلمي، 2007)، ص. 94.

(8) أنس محمد الطراونة، «ظاهرة التطرف والإرهاب ما بين الفكر والعقل»، القاهرة، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=24980

(9) إسماعيل سراج الدين، التحدي.. رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015)، ص. 91.

(10) شاكر عبدالحميد، «التفسير النفسي للتطرف والإرهاب»، كراسات علمية، العدد 37، (الأسكندرية: مراصد، مكتبة الإسكندرية، 2017)، ص.12.

(11) محمد حسين علي محاسنة، «موقف الإسلام من التطرف والإرهاب»، صحيفة الرأي، عمان، 2 فبراير 2016.

(12) بهلول نسيم «إشراف»، التطرف الديني، (عمان، الأردن: أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص. 14.

مراتب الابتعاد عن حد الوسط أو الاعتدال، أو هو الوصول إلى أقصى الطرف، في حين أن التطرف هو الابتعاد عن الوسط، وليس بالضرورة الوصول إلى أقصى الطرف[13]. وثمَّة من يرى أن اللفظين، الغلو والتطرف، بمعنى واحد، إلا أن لفظ الغلو من الألفاظ الشرعية التي استخدمها الفقهاء المسلمون عبر التاريخ، في حين أن التطرف مصطلح حديث يتم استخدامه من قبل الغرب[14].

ويشير **التعصب** إلى الحد الأقصى من عدم التسامح تجاه فكرة أو سلوك أو موقف «الذي يدفع إلى القضاء على الاعتدال بكل أشكاله وأنواعه»[15]، ووفقاً لقاموس العلوم الاجتماعية؛ فإن التعصب هو «غُلو في التعلق بشخص أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة، بحيث لا يَدَع مكاناً للتسامح، وقد يؤدي إلى العنف».[16] ويتسم الشخص المتعصب بالتصلب والجمود الفكري والتسلط والميل إلى مجاراة الجماعة التي ينتمي إليها والاستسلام لضغطها[17]. وبهذا المعنى؛ فإن التطرف يشمل التعصب؛ لأن المتطرف يتعصب لرأيه، ويعتقد أنه هو الصواب، وما عداه خطأ، في حين أن التعصب لا يعني بالضرورة التطرف، فربما يتعصب الفرد لرأي غير متطرف.

والعنف هو الشدة، سواء في القول أو الفعل، ومن ثم فإنه لا يقتصر على العنف السلوكي فقط، وإنما يمكن أن يكون عنفاً في القول والمناقشة، وهو نتيجة للغلو والتطرف[18]. والعنف يمكن أن يكون فردياً، أي يصدر عن فرد، أو جماعياً، أي يصدر عن جماعة، ويُعَدُّ الإرهاب أحد أشكال العنف[19].

وينصرف مفهوم **التصلب** إلى مقاومة التغيير، سواء بالنسبة إلى المعتقدات، أو العادات والتقاليد وقواعد السلوك في المجتمع[20]. والتصلب والجمود والانغلاق من أبرز صفات المتطرف.

أما **التشدد**؛ فإنه يعني «عدم قبول الحق عند ظهور الدليل، بناءً على ميل إلى جهة أو طرف أو جماعة أو مذهب أو فكر سياسي أو طائفي»[21]. والتشدد بهذا المعنى يمكن أن يقود إلى التطرف والعنف.

والتطرف، الذي يعنينا في هذه الدراسة، هو **التطرف الديني**، ويعني «تجاوز حد الاعتدال والوسطية في فهم الدين؛ ما ينعكس بالسلب على السلوك»[22]، وهو الغلو في عقيدة أو مذهب و«التنطع في أداء العبادات الشرعية، أو مصادرة اجتهادات الآخرين في المسائل الاجتهادية، أو تجاوز الحدود الشرعية في التعامل مع المخالف»[23]. وهو كذلك «الاعتقاد والتطبيق للمعتقدات والأحكام الدينية بما لا

(13) سفير أحمد الجراد، مرجع سابق، ص. 59.

(14) عفاف بنت حسن مختار الهاشمي، العلاقة بين العمليات الإرهابية والغلو والتطرف، (الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع، 2009)، ص.15.

(15) بهلول نسيم، مرجع سابق، ص. 27.

(16) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت: مكتبة لبنان، 1982)، ص. 154.

(17) بهلول نسيم، مرجع سابق، ص. 27.

(18) المرجع السابق، ص. 18.

(19) عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف، الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص ص.15ـ16.

(20) شاكر عبدالحميد، مرجع سابق، ص. 13.

(21) سفير أحمد الجراد، مرجع سابق، ص. 81.

(22) ضياء الدين إبراهيم أحمد نجم، دور الخدمة الاجتماعية في وقاية الطلاب من التطرف، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2013)، ص.22.

(23) صلاح الصاوي، التطرف الديني.. الرأي الآخر، (القاهرة: الآفاق الدولية للإعلام، بدون تاريخ نشر)، ص. 10.

يتفق مع نصوص الأديان وغاياتها ومقاصدها في جميع الاتجاهات الأصولية، سواء كانت إسلامية أو مسيحية أو يهودية»[24].

والتطرف الديني، بهذا المعنى السابق، يمكن أن يكون تطرفاً كلياً اعتقادياً، أي متعلقاً بكليات الشريعة الإسلامية، وإما أن يكون تطرفاً جزئياً عملياً؛ بمعنى أنه يتعلق بجزئية واحدة أو جزئيات عدة من الشريعة الإسلامية[25].

ويحدد المتخصصون بهذا المجال أهم المظاهر السلوكية للتطرف الديني في الآتي: التعصب للرأي وجمود الفهم، والعنف في التعامل، والخشونة في الأسلوب، والغلظة في الدعوة، واستباحة أعراض الآخرين المختلفين في الدين أو المذهب وأموالهم من خلال تكفيرهم واتهامهم بالخروج عن الإسلام أو عن الدين، والسعي إلى هدم المجتمع بصفته مجتمعاً جاهلياً منحرفاً، إضافة إلى التمرد على السلطة القائمة، والعمل على إحداث تغيير راديكالي في المجتمع من خلال العنف[26]، وكراهية الأقليات ورفض اعتبارها جزءاً من المجتمع، ورفع الشعارات البراقة والساذجة في الوقت نفسه[27]. وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن ثمة صفات للمتطرفين أهمها: الاغتيال المعنوي لشخصية الخصم أو العدو، وتبني المعايير المزدوجة، والميل إلى النظر إلى الخصوم والمنتقدين بصفتهم أشراراً، ورؤية العالم من خلال ثنائيات متضادة مثل: الخير والشر، ومع وضد، وطرح الشعارات الرنانة، والافتراض الخاص بالتفوق الأخلاقي على الآخرين، والاستجابات الانفعالية بعيداً عن المنطق والعقل، والميل إلى شخصنة حالة العداء، وإطلاق التعميمات، والميل إلى الجدل، وطرح القضايا من خلال التخويف والترهيب، وغيرها[28]. وإضافة إلى ما سبق، فإن هناك الكثير من السمات السيكولوجية أو النفسية للمتطرفين أهمها: سوء الظن تجاه الآخر، والانطواء والتقوقع على الذات، والعزلة عن المجتمع، والانغلاق، وعدم القدرة على التأمل والإبداع، وعدم الإيمان بالحوار مع الآخر، ورفض التعامل مع الأجنبي وبقائه في البلاد الإسلامية[29]. ويذهب أحد الباحثين إلى القول إن الشخصية المتطرفة أو الإرهابية تتسم بثلاثة أنواع من الخواء هي: **خواء المعدة**؛ بمعنى الجوع والعوز والفقر، **وخواء العقل**؛ بمعنى الجهل، **وخواء القلب**؛ بمعنى عدم القدرة على إقامة علاقة سوية مع الجنس الآخر[30].

وهناك درجات للتطرف الديني، الأولى تبني فهم خاص للدين؛ لكن من دون محاولة فرضة على الآخرين، أو القول ببطلان تدينهم، **والثانية** تبني فهم خاص للدين مع الاعتقاد أن فهم الآخرين للدين خطأ لا يحتمل الصواب، لكن من دون محاولة فرض هذه الرؤية على المجتمع، **والثالثة** تبني فهم خاص للدين لكن مع

(24) محمد سيف خلفان بن حريمل الشامسي، مرجع سابق، ص. 28.

(25) عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف، مرجع سابق، ص. 19.

(26) ضياء الدين إبراهيم أحمد نجم، مرجع سابق، ص. 22.

(27) إسماعيل سراج الدين، مرجع سابق، ص ص. 91ـ92.

(28) شاكر عبدالحميد، مرجع سابق، ص ص.21ـ29. وانظر أيضاً: أحمد موسى بدوي، «رسالة إلى المجلس القومي لمكافحة الإرهاب: صناعة التطرف الديني وأدوات تفكيكه»، 15 أغسطس 2017، (القاهرة،المركز العربي للبحوث والدراسات) على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/40550

(29) سعيد عبيدي، «التطرف الديني وسيكولوجية المتطرفين: من دلالة المصطلح إلى محاصرة الظاهرة»، (الرياض، مركز نماء للبحوث والدراسات)، على الرابط التالي: http://www.nama_center.com/ContactUs.aspx

(30) محمد فتوح، الشيوخ المودرن وصناعة التطرف الديني، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص.38ـ39.

مهاجمة فهم الآخرين، ومحاولة التبشير بفهمه ونشره في المجتمع، **والرابعة** تبني فهم خاص للدين مع العمل على فرضه على الآخرين بالعنف، وهناك علاقة وثيقة بين هذه المراحل الأربع، فغالباً ما تنتهي المرحلة الأولى إلى المرحلة الرابعة؛ بمعنى أن التطرف البسيط الذي يعتنقه الشخص في المرحلة الأولى، غالباً ما ينتهي به إلى المرحلة الرابعة الأكثر تطرفاً وعنفاً[31].

ثانياً: أساليب الجماعات المتطرفة في تجنيد عناصرها

من الأسئلة المهمة في هذا السياق هو: كيف يتم صنع التطرف الديني؟ بمعنى كيف تستطيع الجماعات المتطرفة جذب الأتباع إليها وتحويلهم إلى متطرفين؟ وما الآليات التي تلجأ إليها لتجنيد عناصرها؟

وفي الإجابة عن هذا السؤال يشير الخبراء في هذا المجال إلى أن هذه الجماعات تستخدم آليات عدة تقوم على ترتيب مدروس للتأثير في الأفراد وتحويلهم إلى متطرفين، **الأولى آلية المحاكاة**: وتعني الحث على الاقتداء بالرموز والشخصيات الدينية التي ترتضيها الجماعة كمرجعية فكرية. **والثانية آلية الكف**: من خلال تدريب العضو الجديد على الكف عن الاطلاع على أي معرفة دينية خارج المعرفة المعتمَدة داخل الجماعة، **والثالثة آلية التدعيم**: عبر منح العضو الجديد دعماً نفسياً ومادياً لتعزيز ثقته بنفسه، وقناعته بالانتماء إلى الجماعة، ويزداد هذا الدعم كلما أبدى العضو درجة عالية من الانتماء. **والرابعة آلية الإبدال**: وتعني توجيه اهتمام الأعضاء إلى موضوع آخر في حال برز موضوع يمكن أن يؤثر في توازن الجماعة أو يصيبها بالخلل، **والخامسة آلية التوحد**: من خلال ترسيخ التلازم اللاشعوري بين الأمن الوجودي للعضو، والأمن الوجودي للتنظيم[32]. وإضافة إلى ما سبق، فإن الجماعات المتطرفة تستهدف في عملية تجنيد أو ضم أتباعها الشباب وصغار السن؛ لأنهم يكونون أكثر استعداداً للتأثر بأفكارها[33]، وتركز على المدارس والجامعات، وتستخدم أسلوب التدرج في النفاذ إلى فكر الشباب، إضافة إلى العمل على إشباع رغبة الأعضاء، وخاصة الشباب، في المال أو السلطة أو حتى الزواج، واللجوء إلى الأساليب الملتوية في ضم الأتباع من خلال عدم مصارحة الشباب في البداية بحقيقة ما تريده منهم، وتغطية هذا الهدف بأمور أخرى حتى يجد الشاب نفسه وقد انغمس في الجماعة، وأصبح عضواً فيها[34]. وتقدم الجماعات المتطرفة كذلك الحوافز المالية لجذب المزيد من الأتباع إليها؛ وتركز في ذلك على المناطق الفقيرة والمهمَّشة[35]. ولعل أخطر آلية من الآليات التي تستخدمها الجماعات المتطرفة أو الإرهابية في تجنيد عناصرها هي **آلية الدين**؛

(31) عبدالمجيد عمر النجار، «الحرية الفكرية في مواجهة ظاهرة التطرف»، في: مجموعة مؤلفين، ظاهرة التطرف والعنف.. من مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب، ج1، كتاب الأمة، السنة 35، العدد 167، 2015.

(32) أحمد موسى بدوي، مرجع سابق.

(33) إسماعيل سراج الدين، مرجع سابق، ص. 99.

(34) انظر في ذلك بالتفصيل: حامد طاهر، ظاهرة التطرف الديني.. التشخيص والحل (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2005)، ص.33ـ37.

(35) ذياب موسى بداينة، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2010)، ص. 209.

بالنظر إلى ما له من تأثير كبير في المجتمعات العربية والإسلامية، ولذلك تقدم هذه الجماعات نفسها بصفتها مدافعة عن الدين في مواجهة الهجمات ضده، وأنها تعمل على إعادة الأمجاد الإسلامية من خلال تأسيس الخلافة؛ والهدف هو دغدغة مشاعر العامة والتأثير فيهم من خلال شعارات دينية كبيرة وبراقة، ولكنها في الوقت نفسه فارغة من المضمون؛ ما يجسد مقولة الفيلسوف العربي المسلم أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد «إذا أردت أن تتحكم في جاهل؛ فعليك أن تغلِّف كل باطل بغلاف ديني»[36]. كما تعمل هذه الجماعات على احتكار الدين والحديث باسمه، وتقدم نفسها بصفتها وكيلاً لله في الأرض، على الرغم من أن القرآن الكريم لم يجعل العلاقة بينه وبين عباده من خلال وسيط، وليس هناك كهنوت في الإسلام[37].

ولعل جماعة الإخوان المسلمين، بصفتها الأصل الذي خرجت كل جماعات التطرف منه، تمثل نموذجاً مهماً لدراسة آليات الجماعات المتطرفة في تجنيد أتباعها وعناصرها، من خلال استخدام الدين من ناحية، والأدوات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى؛ حيث عملت الجماعة، في الدول التي تواجدت فيها، على مدى سنوات طويلة، على أن تقدم نفسها بديلاً للحكومة في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية إلى المناطق الفقيرة والمهمشة، خاصة في الريف والعشوائيات، وأنشأت في سبيل ذلك الكثير من الهيئات والمؤسسات الصحية والتعليمية والاقتصادية التي كانت بمنزلة الستار لتنفيذ أهدافها السياسية، هذا إضافة إلى رفعها شعار «الإسلام هو الحل» لجذب الجماهير إليها، وإقناعها بأن حلول كل المشكلات التي تواجهها تكمن في الدين، ووضع نفسها في دور «الضحية» من خلال اللعب على عامل «المظلومية» لجذب التعاطف الشعبي معها[38]. وتستخدم التنظيمات المتطرفة وسائل التواصل الاجتماعي، وتستفيد من ثورة الاتصالات الحديثة في تجنيد عناصرها، حيث تشير الدراسات إلى أن نحو 80 % ممن انتسبوا إلى تنظيم «داعش» قد تم تجنيدهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي[39].

(36) جمال سند السويدي، السراب (أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015)، ص.19.

(37) انظر بالتفصيل حول سعي الجماعات المتطرفة إلى احتكار الدين واستغلاله لمصالحها الخاصة: جمال سند السويدي، السراب، مرجع سابق، ص ص. 27ـ120.

(38) يمكن الاطلاع بالتفصيل حول جماعة الإخوان المسلمين وآليات عملها في: المرجع السابق، ص.259ـ364.

(39) غادة نصار، الإرهاب والجريمة الإلكترونية (القاهرة: العربي للطبع والنشر، 2017)، ص. 91.

ثالثاً: أسباب التطرف الديني

لا يمكن تفسير التطرف الديني بسبب واحد، وإنما هناك الكثير من الأسباب المركَّبة التي تقف وراء هذه الظاهرة، ويمكن الإشارة إلى أهمها في الآتي:

1 ـ الأسباب الدينية وأهمها: التأويل الخاطئ للدين، وعدم المعرفة الصحيحة به، والفهم الظاهري للنصوص، والافتقاد لمرجعيات دينية موثوق بها يمكن أن

يقتنع بها الشباب ويتأثروا بما تقدمه، وجمود الدراسات الفقهية وعدم قدرتها على مواكبة تطورات العصر، واستنادها إلى الاجتهادات القديمة التي تمت في عصور مختلفة[40]، واعتناق فكر ديني متطرف يكفِّر المجتمع أو الحاكم، استناداً إلى تفسيرات معينة للنصوص الدينية، خاصة فيما يتعلق بفكرتَي الحاكمية والجهاد وغيرهما[41]. ويسوِّغ هذا الفكر استخدام العنف لتغيير ما يراه صاحبه مخالفاً للدين من وجهة نظره؛ لأنه يقوم على الاقتناع بأن غير المنتمين إلى دين معين أو مذهب معين كفَرَة، ومن ثم وجب قتالهم، واستحلال دمائهم، استناداً إلى تفسيرات معينة لمفهوم «الجهاد» انطلاقاً من ثنائية: دار الإسلام ودار الحرب، أو دار الإسلام ودار الكفر[42]، التي يعدها المتطرفون الإسلاميون أساس العلاقة بين المسلمين وغيرهم. ويضاف إلى ما سبق تقاعس أهل العلم عن أداء واجبهم في توجيه الشباب بالمعاني الصحيحة للدين، واتباع المتشابهات في القرآن الكريم[43]، وفي ذلك قال الله عز وجل: «هو الذي أنزل عليكَ الكتاب منه آياتٌ محكماتٌ هن أم الكتاب، وأخَرُ متشابهاتٌ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاءَ الفتنة وابتغاءَ تأويله»[44]. وبشكل عام يلخص أحد الباحثين الأسباب الدينية للتطرف في جانبين: **الجانب الأول** هو الجهل بالدين ويشمل (الجهل بالكتاب والسنة، والمقاصد، وأقوال العلماء، والتاريخ والسنن الكونية، والواقع وظروفه، واللغة العربية وأساليبها، إضافة إلى الجهل بمآخذ الأدلة وأدوات الاستنباط)، **والجانب الثاني** هو الخلل في المنهج، ويشمل «المنهج الحرفي في فهم النصوص، وانعدام النظرة الشمولية، واتباع المتشابه، واتباع الهوى، والاجتهاد بدون أهلية، والتلقي المباشر من النص»[45].

2 ـ **الأسباب الاجتماعية،** ويتمثل أهمها في الآتي: الخلل في التنشئة الاجتماعية، وعدم قيام المؤسسات المعنية بذلك، وفي مقدمتها البيت ومؤسسات التعليم، بدورها المنوط بها في هذا الشأن، والإحباط الناتج عن المشكلات الاجتماعية والأسرية، وتأخر سن الزواج، وعدم وجود مجالات مناسبة يمكن من خلالها امتصاص طاقات الشباب، والأزمة التي يعانيها التعليم في الكثير من الدول العربية والإسلامية، وعدم قدرته على تعزيز الفكر النقدي لدى الطلبة لمصلحة التلقين والحفظ، واختلال القيم الاجتماعية بسبب الانفتاح على الخارج وما ترتب عليه من قيم وأفكار وافدة[46]، إضافة إلى عامل القرابة أو الصداقة؛ حيث تشير الدراسات إلى أن القرابة أو الصداقة أو الزمالة مع أشخاص متطرفين أو إرهابيين تفسر اتجاه بعض الأشخاص إلى الانخراط في الجماعات الإرهابية[47]، وبحث بعض الأشخاص عن معنى لحياتهم،

(40) أحمد مبارك سالم، الانحراف والتطرف الفكري.. تعريفه، أسبابه ودوافعه، آثاره وأبعاده، وسبل القضاء عليه، على الرابط التالي: https://goo.gl/AYG9m8
وانظر كذلك: عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف، مرجع سابق، ص ص.83ـ88.

(41) حول علاقة فكرة الحاكمية بالإرهاب انظر: سفير أحمد الجراد، مرجع سابق، ص ص.196ـ208.

(42) حول ثنائية دار الإسلام ودار الحرب أو الكفر انظر بالتفصيل: عابد بن محمد سفياني، العولمة وخصائص دار الإسلام ودار الكفر، (الرياض: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، 2000). وانظر أيضاً: محيي الدين محمد محمود قاسم، التقسيم الإسلامي للمعمورة.. دراسة في نشأة وتطور الجماعة الدولية في التنظيم الدولي الحديث (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).

(43) محمد حسين علي محاسنة، مرجع سابق.

(44) سورة آل عمران، الآية 7.

(45) سفير أحمد الجراد، مرجع سابق، ص. 209.

(46) عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف، مرجع سابق، ص ص.89ـ92. وانظر كذلك: محمد سيف خلفان بن حريمل الشامسي، مرجع سابق، ص ص.46ـ47.

(47) خالد سعيد وبثينة صلاح، «التهميش والحرمان أقوى دوافع التطرف»، على الرابط التالي: https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/marginalization_and_deprivation_are_the_strongest_drivers_of_extremism/

وعن هدف أسمى يبذلون أرواحهم من أجله، في ظل أزمة الهوية التي يعيشها بعض الشباب في العالم[48].

3 ـ الأسباب الاقتصادية: ويتمثل أهمها في: البطالة التي تجعل الشباب عرضة للفكر المتطرف، والفقر الذي تعانيه بعض المجتمعات، ويجعلها بيئة خصبة لنشر الأفكار المتطرفة والمتشددة، وغياب العدالة الاقتصادية في المجتمع، والفساد والاحتكار والاستغلال، إضافة إلى فشل أو تعثر التجارب التنموية في كثير من دول العالم؛ الأمر الذي تسبب في تخلف هذه الدول وإضعاف اقتصاداتها، وما سببته العولمة من اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وفشل المنظمات الدولية المعنية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، في معالجة المشكلات الاقتصادية للدول والمجتمعات الفقيرة[49]. ومن المعروف أن الأوضاع الاقتصادية السيئة تهيئ تربة خصبة لإثارة الكراهية ضد الدولة، وتشجيع الطبقات الدنيا على الخروج ضدها، والقيام بأعمال الإرهاب ضد النظام العام، ولاسيما إذا اقترنت الأوضاع الاقتصادية السيئة بتعرُّض هذه الطبقات للتهميش أو التمييز.

4 ـ الأسباب السياسية: ويتمثل أهمها في: التهميش السياسي أو الطائفي أو العرقي لإحدى فئات المجتمع، الذي يدفع أفراد هذه الفئة إلى استخدام العنف في مواجهة الدولة، وعدم إعطاء هامش من الحرية لفئات المجتمع للتعبير عن آرائها ومواقفها، وانتهاك حقوق الإنسان، فوفقاً لـ«مؤشر الإرهاب العالمي» لعام 2016، فإن 93% من العمليات الإرهابية في العالم خلال الفترة ما بين عامي 1989 و2014 وقعت في دول يُمارَس فيها التعذيب والاضطهاد والسجن من دون محاكمة[50]، إضافة إلى رغبة بعض الجماعات العرقية أو الدينية أو السياسية في الخروج من نطاق سيطرة حكومة ما، والانفصال عنها، وإنشاء دولة ذات حكم ذاتي أو الاستقلال الكامل، وممارسة الضغوط الخارجية على دولة ما، وتبنِّي معايير مزدوجة في التعامل مع قضايا مجتمع ما (كالقضية الفلسطينية)، والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لبعض الدول عبر إثارة النزاعات والانقسامات الداخلية، وإنشاء التنظيمات المسلحة المدعومة من هذه الدول (حالة إيران وأذرعها الإقليمية)[51].

5 ـ الأسباب النفسية: ثمَّة خلاف كبير بين الدارسين حول الإجابة عن السؤال التالي: هل التطرف المفضي إلى الإرهاب هو مرض نفسي لدى البعض؟[52] فهناك من ينفي أن يكون الاتجاه إلى التطرف مرضاً نفسياً، في حين يؤكد البعض الآخر أن ثمة أسباباً نفسية متعددة للتطرف، وأن الشخص المتطرف لديه سمات

(48) انظر حول أزمة الهوية وعلاقتها بالتطرف والإرهاب: سهلي بهية، «أزمة الهوية وعلاقتها بالتطرف والإرهاب»، أوراق نماء، رقم 169، (الرياض، مركز نماء للبحوث والدراسات)، على الرابط التالي: https://drive.google.com/file/d/0B_azBC_1KJD 2b G53X0 dwaj BjOUE/view

(49) انظر في ذلك: محمد سيف خلفان بن حريمل الشامسي، مرجع سابق، ص ص.51ـ53. وانظر كذلك: أسماء بنت عبدالعزيز الحسين، «أسباب الإرهاب والعنف والتطرف.. دراسة تحليلية»، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004، دراسة مقدمة إلى: المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، خلال الفترة من 1ـ3/3/ 1425 هجرية، على الرابط التالي: http://www.amnfkri.com/articles.php?action=show&id=1402

(50) مدحت نافع، «مؤشر الإرهاب وخطوط المواجهة»، صحيفة الشروق، القاهرة، 23 أكتوبر 2017.

(51) ماثيو ليفيت، «دعم إيران للإرهاب في الشرق الأوسط»، شهادة أمام الكونجرس، تحليل السياسات،(واشنطن، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 25 يوليو 2012) .

(52) انظر بالتفصيل حول أبعاد هذا الخلاف: محمد يسري إبراهيم دعبس، الإرهاب والشباب: رؤية في انثروبولوجيا الجريمة (القاهرة: الملتقى المصري للإبداع والتنمية، 2002)، وانظر أيضا: ماجد موريس إبراهيم، الإرهاب... الظاهرة وأبعادها النفسية، (بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع، 2003).

نفسية تجعله مستعداً لتبني الأفكار المتطرفة[53]. وتتبنى هذه الدراسة رؤية تقوم على أن المتطرف ليس مريضاً نفسياً بالمعنى الحرفي أو العلمي الدقيق للكلمة، ولكن هناك الكثير من العوامل النفسية التي يمكن أن تقف وراء التطرف لعل أهمها: الإحباط واليأس الناتجان عن الفشل في تحقيق النجاح في الحياة، ما قد يخلق شخصاً عدائياً تجاه المجتمع، ولديه الاستعداد لممارسة العنف ضده؛ لأنه في هذه الحالة يحمّل هذا المجتمع وأنظمته وقوانينه ومؤسساته ومظاهر الفساد فيه المسؤولية عن فشله، ولا يرى لنفسه مصلحة في الحفاظ على استقراره وسلامته؛ لأنه يشعر بالاغتراب عنه، وعدم القدرة على الاندماج فيه. وذلك إضافة إلى عقدة الاضطهاد أو المظلومية، التي تسيطر على شخص أو جماعة أو أقلية أو جنس معين في المجتمع المحلي أو العالمي؛ وهذه العقدة تدفع هذا الشخص أو الجماعة إلى الاعتقاد أنه ليس أمامها سوى العنف للحصول على حقوقها. وكذلك جنون العظمة (تضخم الذات) الذي يسيطر على بعض الأفراد، ويدفعهم إلى اعتقاد امتلاكهم قدرات غير عادية يمكنها تغيير العالم من خلال الدم والعنف. ويمكن أن يؤدي احتقار الذات، لأسباب مختلفة، إلى خلق شخص عنيف وعدواني ومستعد للانخراط في صفوف الجماعات الإرهابية؛ للشعور بالأهمية، وتعويض الإحساس بالنقص أو الدونية، وأخيراً الولع بالمغامرة[54].

6 ـ أسباب تتعلق بطبيعة التخصص العلمي: والسؤال هنا هو: هل التخصص العلمي له علاقة ما بتطرف الشخص أو عدم تطرفه؟ وفي هذا السياق لاحظت دراسة متخصصة أن ثمة علاقة بين دراسة الهندسة واتجاه الشخص إلى التطرف؛ مشيرة إلى أن ثمانية من مُنفذي هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية كانوا مهندسين، وأن غالبية المتطرفين خريجي الجامعات الغربية كانوا من خريجي كليات الهندسة[55]، وإضافة إلى ذلك؛ فإن غالبية زعماء جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المصرية الأخرى من خريجي كليات الطب والهندسة والعلوم[56]. والسبب الأساسي الذي يتم طرحه لتفسير قابلية خريجي الهندسة للتطرف الديني هو أن خريجي الكليات التطبيقية بشكل عام، سواء الهندسة أو الطب أو العلوم أو غيرها، يدرسون موادَّ علمية جافة لا تشبع الجانب الديني والروحي عندهم، ومن ثم يكونون أكثر استعداداً للانجذاب إلى الجماعات الدينية المتطرفة التي تقدم إليهم هذا الجانب الديني الروحي؛ لكن بصبغة متشددة[57]. وفضلاً عن ذلك؛ فإن دراسة العلوم التطبيقية بشكل عام، ومنها الهندسة، على عكس دراسة العلوم النظرية، تعتمد على الصواب والخطأ،

(53) انظر في هذا الجدل بالتفصيل: شاكر عبدالحميد، مرجع سابق، ص ص.14ـ17. ويشير الباحثون الذين يتبنون رؤية مفادها أن التطرف يستند إلى أسباب نفسية لدى الشخص المتطرف إلى الكثير من السمات النفسية لهذا الشخص أهمها: العزلة والدونية أو الاستعلاء والنظرة التآمرية والقسوة والطاعة العمياء والارتيابية والإسقاط والفاشية والعدوانية وغيرها، انظر في ذلك: سفير أحمد الجراد، مرجع سابق، ص. 189. وثمة مقياس يطلق عليه اسم: مقياس الفاشية، تم تطويره من قبل بعض الباحثين للتعرف إلى السمات النفسية المرضية التي تجعل بعض الأشخاص مؤيدين للتطرف الفاشي، انظر في ذلك بالتفصيل: ديفيد باتريك هوتون، علم النفس السياسي.. أوضاع وأفراد وحالات، (عمان: دار المنهل ناشرون، 2015)، ص. 83.

(54) انظر بالتفصيل: أسماء بنت عبدالعزيز الحسين، مرجع سابق. وانظر كذلك: محمد سيف خلفان بن حريمل الشامسي، مرجع سابق، ص ص. 56ـ57.

(55) انظر: Diego Gambetta and Steffen Hertog, Engineers of Jihad: the curious connection between violent extremism and education, (USA: Princeton University Press, March 2016).

(56) سعيد قدري، «التحول نحو العنف يعزز حاجة الجماعات المتطرفة للعقول العلمية»، العرب، لندن، 31 يناير 2016.

(57) عمار علي حسن، انتحار الإخوان (القاهرة: نهضة مصر، 2015)، ص. 238.

والأبيض والأسود، وهذا يخلق عقلية غير نقدية، وليس لديها قدرة على الجدل والنقاش، وهذا يتناسب مع ما تريده الجماعات المتطرفة[58]. ولعل شهادة ناجح إبراهيم، القيادي السابق في الجماعة الإسلامية في مصر، والذي تخرَّج من كلية الطب، يمكنها أن تضيء بعض النقاط المهمة في هذه القضية، حيث أكد، استناداً إلى لقاء صحفي معه، «أن أغلب عناصر الجماعة الإسلامية وجماعة الإخوان فترة الستينيات وما بعدها من خريجي كليات الطب والهندسة والطب البيطري والصيدلة، ومنهم عاصم عبدالماجد، القيادي بالجماعة الإسلامية (خريج هندسة)، ومحمد مرسي، الرئيس المصري الأسبق (خريج هندسة)، ومحمد بديع، مرشد الإخوان (خريج طب بيطري)، وأبوالعلا ماضي، أحد أبناء الحركة الإسلامية، رئيس حزب الوسط المنشق عن جماعة الإخوان (خريج هندسة)، ناهيك عن قيادات جماعة الإخوان المسلمين مثل: محمد البلتاجي وسعد الكتاتني وغيرهما، من خريجي الكليات ذات التخصص العلمي»[59]، وأضاف أنه بعد خروجه من السجن «سعى لشغل وقته بما يفيد؛ فدرس الآداب والحقوق وهما كليتان نظريتان، ما عزز التوجه النقدي في فكره، وجعله يعيد النظر في مواقف وأفكار الجماعة التي كان مرشدها الروحي عمر عبدالرحمن المسجون في أميركا»[60]، وأكد «أن دراسة العلوم النظرية أفادته جداً في إعادة تقييم الأفكار التي آمن بها لسنوات طويلة، وقضى بسببها سنوات شبابه داخل السجن، واكتشف أن كل ما كان يقال لهم لم يكن صحيحاً بالضرورة؛ ما دفعه لاحقاً للمساهمة في طرح مبادرة وقف العنف عام 1997»[61].

رابعاً: العلاقة بين التطرف الديني والإرهاب

الإرهاب لغةً مصدر للفعل أرهب يرهب، ومعناه التخويف، ومنه قوله تعالى: «ترهبون به عدوَّ الله وعدوَّكم»[62]، وقوله: «سحروا أعينَ الناس واسترهبوهم»[63]. ومصطلح الإرهاب Terrorisme، مشتق من المفردة الفرنسية Terreur التي تعني الذعر، وأصلها اللاتيني هو Terrere بمعنى: جعله يرتعد ويرتجف[64].

أما الإرهاب اصطلاحاً فهو «التهديد باستخدام العنف، أو استخدامه لأغراض سياسية بواسطة الأفراد أو الجماعات»[65]، وتعرِّفه موسوعة السياسة بأنه «استخدام العنف غير المقنن، أو التهديد باستخدامه بمختلف أشكاله وصوره، كالاغتيال، أو التشويه، أو التعذيب، أو التخريب أو النسف، وذلك بغية تحقيق هدف سياسي معين...»[66].

(58) انظر:
Paul Vallely, “Are scientists easy prey for jihadism?”, The Gurdian, 3 December 2015.

(59) سعيد قدري، مرجع سابق.

(60) المرجع السابق.

(61) المرجع السابق.

(62) سورة الأنفال، الآية 60.

(63) سورة الأعراف، الآية 116.

(64) رابطة العالم الإسلامي، الإرهاب، ص.1، على الرابط التالي: http://www.themwl.org/web/sites/default/files/erhab_file.pdf

(65) إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، (القاهرة: كتب عربية، 2006)، ص. 17.

(66) عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة ،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص. 153.

وبالنظر إلى وجود تعريفات كثيرة للإرهاب في المصادر المختلفة تثير الخلاف والجدل على المستويات السياسية والقانونية والبحثية؛ فإن الدراسة سوف تتبنى التعريف الذي وضعته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998، ويشير إلى أن الإرهاب هو «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها، أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر»[67]. كما تنص هذه الاتفاقية على أنه «لا تعد جريمة حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي، والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولا يعد من حالات الكفاح المسلح من أجل التحرير كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية»[68]. إضافة إلى ذلك؛ فقد عرَّفت رابطة العالم الإسلامي الإرهاب في الدورة السادسة عشرة لمجمعها الفقهي، التي عُقِدت خلال الفترة من 21 ـ 22 شوال 1422هـ (5 ـ 6 يناير 2002) بأنه «العدوان الذي يمارسه أفراد، أو جماعات، أو دول، بغياً على الإنسان: دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة، وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم؛ بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر»[69].

وثمة خلاف بين الباحثين والمتخصصين فيما يتعلق بالعلاقة بين التطرف الديني والإرهاب، فهناك من يرى أن «الإرهاب هو نتاج للتطرف الفكري الذي يُترجَم إلى أفعال سلوكية عنيفة»[70]، لأن المتطرف الديني يعتقد أن المجتمع الذي يعيش فيه هو مجتمع كافر، ومن ثم يسعى إلى هدمه من خلال استخدام القوة؛ استناداً إلى مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما يفهمه[71]، ولأن التطرف «يهيئ المناخ الذي يجعل يقين الشخص أمراً مطلقا لا يُناقش، ويزيل من نفسه البغض الإنساني الفطري للقتل»[72]. لكنَّ هناك رأياً آخر يرى أن التطرف لا يقود بالضرورة إلى الإرهاب، وأن هناك الكثير من أوجه الاختلاف بين التطرف والإرهاب، حيث إن التطرف يرتبط بالفكر، والإرهاب يرتبط بالفعل، كما أن التطرف لا يعاقب عليه

(67) انظر نص الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب على الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، على الرابط التالي: https://goo.gl/BZ1pJP

(68) عبدالله بن عبدالمحسن التركي، «موقف الإسلام من الإرهاب وجهود المملكة العربية السعودية في معالجته»، رابطة العالم الإسلامي، على الرابط التالي: https://d1.islamhouse.com/data/ar/ih_books/single3/ar_is_lam_position.pdf

(69) رابطة العالم الإسلامي، على الرابط التالي: http://www.them_wl.org/peace/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%8A_%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1

(70) عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف، مرجع سابق، ص. 11.

(71) المرجع السابق، ص. 22.

(72) إسماعيل سراج الدين، مرجع سابق، ص. 101.

القانون، ولا يُعَدُّ جريمة، بينما الإرهاب جريمة يعاقب عليها القانون، وفي الوقت الذي يكون فيه علاج التطرف بالفكر والحوار، فإن الإرهاب يخرج عن حدود الفكر إلى نطاق الجريمة؛ ما يستلزم تغيير مدخل المعاملة وأسلوبها[73]. وتشير دراسات متخصصة إلى أن «قرار القيام بعمل إرهابي يلزمه دوافع مختلفة تماماً عن دوافع رأي متطرف، والنتائج المترتبة على كل منهما تختلف اختلافاً كبيراً»[74]. وقد طور الباحثان الأمريكيان كلارك مكولي وصوفيا موسكالينكو، في مقال نشراه بمجلة «**أمريكان سيكولوجيست**» التي تصدرها الجمعية الأمريكية لعلم النفس، في عددها الصادر في إبريل 2017، بعنوان «**فهم التطرف السياسي: نموذج الهرمين**»، نموذجاً لهرمين منفصلين للتفرقة بين التطرف والإرهاب، **الأول هو هرم تطرف الرأي، والثاني هو هرم تطرف الفعل**، ويشير إلى الإرهاب، حيث يشمل هرم تطرف الرأي في قاعدته **المحايدين**، وهم الذين لا يتخذون موقفاً من قضية معينة بالتأييد أو الرفض، ويأتي بعدهم **المتعاطفون** الذين يؤمنون بقضية ما؛ إلا أنهم لا يبررون اللجوء إلى العنف في دعمها، وبعدهم يأتي الذين يتعاطفون مع قضية ويبررون العنف للدفاع عنها. أما هرم تطرف الفعل؛ فيشمل في قاعدته **الخاملين** الذين لا يقومون بأي فعل لمصلحة قضية أو جماعة أو حزب، ومن بعدهم يأتي **النشطاء** الذين يمارسون أنشطة قانونية وسياسية لمناصرة قضية أو جماعة معينة، وبعدهم يأتي **الراديكاليون** الذين يمارسون أنشطة غير قانونية من أجل قضية أو جماعة أو حزب، وفي قمة الهرم يأتي **الإرهابيون** الذين يقومون بأعمال عنف تستهدف المدنيين[75].

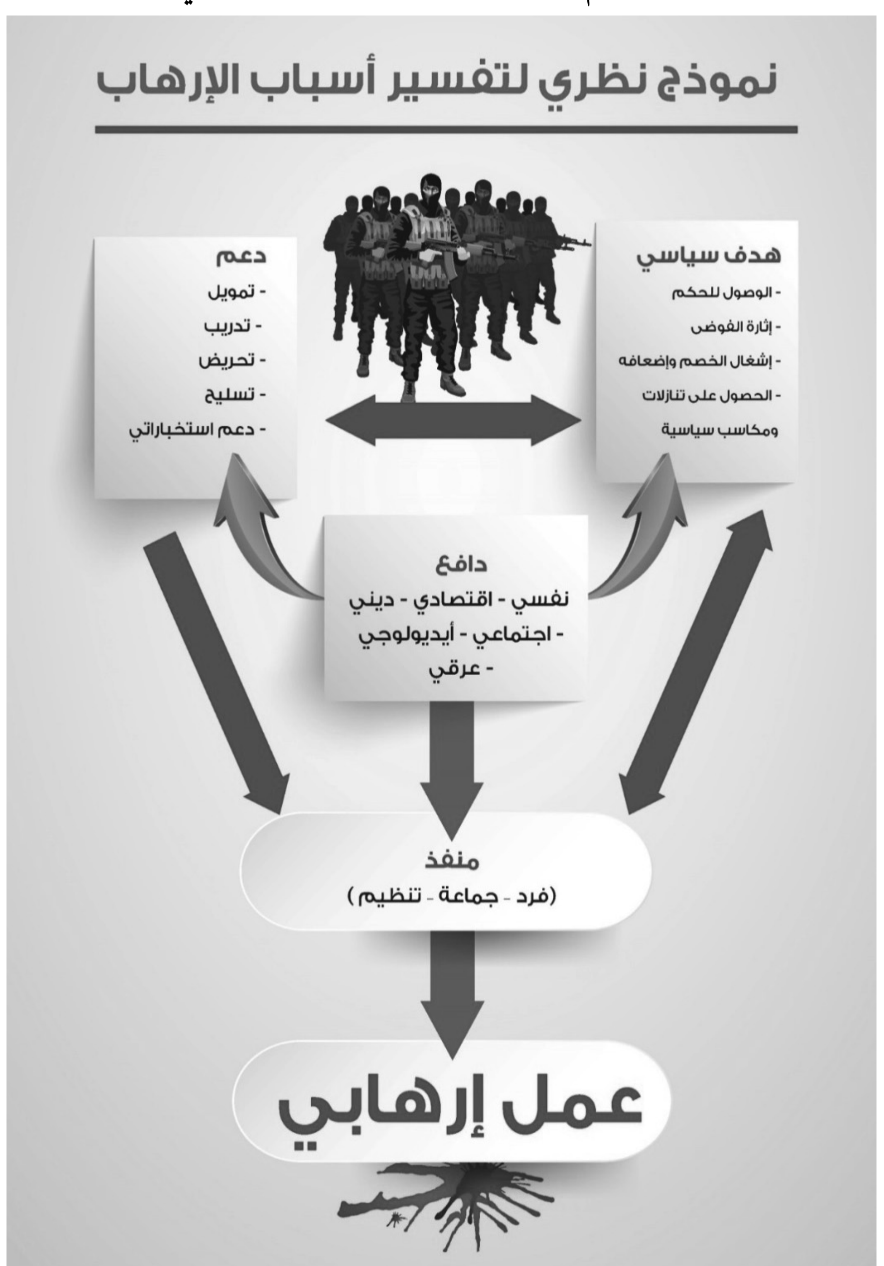
والواقع أن هذا الخلاف ربما ينطوي على مبالغة كبيرة؛ فالتطرف الديني أو غيره ليس عملاً إجرامياً في ذاته يعاقب عليه القانون، وليس بالضرورة أن يؤدي إلى الإرهاب، لكن في الوقت نفسه؛ فإن التطرف، خاصة الديني، يمثل بيئة خصبة لنمو التوجهات العنيفة؛ لأن المتطرف دينياً يتصرف استناداً إلى أفكار دينية يعتقد أنها هي الصحيحة، وأنها هي التي سوف تقوده إلى الجنة، وهذا ما تستغله الجماعات الإرهابية في إقناع المتطرفين دينياً بالانضمام إليها. وإذا اعتبرنا أن العمل الإرهابي له عناصر عدة؛ فإن أحد أهم هذه العناصر هو الدافع إلى ارتكاب هذا العمل الإرهابي، وهذا الدافع يمكن أن يكون دينياً (أي ناتجاً عن التطرف الديني)، أو سياسياً، أو اجتماعياً، أو نفسياً، أو غيرها، إضافة إلى العناصر الأخرى المتمثلة في الهدف السياسي، والدعم، والمنفِّذ.

(73) حنا عيسى، «التطرف يرتبط بالفكر والإرهاب يرتبط بالفعل»، أمد للإعلام، 30 سبتمبر 2015، على الرابط التالي: https://www.amad.ps/ar/Details/91283

(74) انظر: McCauley, Clark, Moskalenko, Sophia, "Understanding political radicalization: The two_pyramids model", American Psychologist, Vol 72(3), Apr 2017.

(75) انظر: Ibid .

شكل رقم (1) : عناصر العمل الإرهابي



خامساً: موقف الإسلام من التطرف الديني:

يبرِّر المتطرفون والإرهابيون توجهاتهم وممارساتهم الإرهابية بمبررات دينية من القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة، والفقه والتاريخ الإسلاميين، من خلال التقول على الله، والتأويل المنحرف للآيات والأحاديث النبوية والحوادث التاريخية، بشكل يبعدها عن سياقها الحقيقي ومقاصدها الشرعية. ومن هنا تأتي أهمية بيان

موقف الإسلام من التطرف الديني والإرهاب، بصفته دين الوسطية والسماحة، في حين يقدمه المتطرفون والإرهابيون إلى العالم على غير حقيقته.

1 ـ موقف القرآن الكريم من التطرف:

يمتلئ القرآن الكريم بالآيات التي تؤكد الوسطية، وتنهى عن التطرف والإرهاب والغلو والبغي؛ حيث يقول سبحانه وتعالى: «قل يا أهلَ الكتاب لا تغْلُوا في دينكم غير الحق»[76]، ويدعو النبي صلى الله عليه وسلم إلى البعد عن الطغيان قائلاً: «فاستقِم كما أمِرت ومن تابَ معك، ولا تطغوا إنه بما تعملون بصير»[77]، ويؤكد أنه أرسله رحمة للعالمين «وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين»[78]، وينهى القرآن الكريم بشكل حاسم عن البغي، والإرهاب أبشع صور البغي، حيث يقول «إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي»[79]، و«قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق»[80]. وينهى الله في كثير من مواقع القرآن عن الفساد في الأرض «وأحسِن كما أحسن الله إليك، ولا تبغِ الفساد في الأرض»[81]، «ولا تعثوا في الأرض مفسدين»[82]، و«من قتل نفساً بغير نفس أو فسادٍ في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً»[83]، و«لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها»[84]، ويضع حد الحرابة على المفسدين في الأرض «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتَّلوا أو يصلَّبوا أو تقطَّع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يُنفَوْا من الأرض»[85]. وعظَّم الله حرمة النفس البشرية، أيِّ نفس بصرف النظر عن الدين أو العرق أو الجنس، حيث قال: «من قتل نفساً بغير نفس أو فسادٍ في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً»[86]. ويحرِّم الاعتداء حيث يقول: «ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين»[87]. وأكد أن الله يريد بالناس اليسر، وليس العسر «يريد الله بكم اليسر، ولا يريد بكم العسر»[88].

لكن المتطرفين يلجؤون إلى بعض الآيات، ويعمدون إلى إخراجها عن سياقها، ومن ثم إعادة تأويلها بما يتفق مع أغراضهم، وينسون أو يتناسون العدد الكبير من الآيات القرآنية التي تحث بشكل واضح على الاعتدال والوسطية والتيسير وعدم الإفساد أو الغلو أو التعصب.

ويعود هذا النهي عن التطرف والغلو والإرهاب من قبل القرآن الكريم إلى أن التطرف خروج عن وسطية الإسلام، ويؤدي إلى الفتنة والفرقة داخل المجتمعات، ويتعارض مع تعاليم الإسلام التي تدعو إلى التيسير وعدم التشدد[89].

(76) سورة المائدة، الآية 77.
(77) سورة هود، الآية 112.
(78) سورة الأنبياء، الآية 107.
(79) سورة النحل، الآية 90.
(80) سورة الأعراف، الآية 33.
(81) سورة القصص، الآية 77.
(82) سورة هود، الآية 85.
(83) سورة المائدة، الآية 32.
(84) سورة الأعراف، الآية 56.
(85) سورة المائدة، الآية 33.
(86) سورة المائدة، الآية 32.
(87) سورة البقرة، الآية 190.
(88) سورة البقرة، الآية 185.
(89) محمد حسين علي محاسنة، مرجع سابق.

2 ـ موقف السنة النبوية من التطرف:

إضافة إلى القرآن الكريم؛ فإن السنة النبوية الشريفة تحضُّ على الاعتدال والوسطية والتيسير والابتعاد عن الغلو والتعصب، حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله لم يبعثني متعنِّتاً، ولكن بعثني مصلحاً ميسراً»[90]، و«إن الله رضي لهذه الأمة اليسر، وكره لها العسر»[91]، وقال صلى الله عليه وسلم أيضاً «إنما أنا رحمة مهداة»[92]، وقال «لا يشير أحدكم لأخيه بالسلاح؛ فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزع في يده؛ فيقع في حفرة من النار»[93]، و«من أشار لأخيه بحديدة؛ فإن الملائكة تلعنه حتى يدعه، وإن كان أخاه لأبيه وأمه»[94]. وقال صلى الله عليه وسلم مؤكداً أن الدين يرفض التعنت والتشدد «إن الدين يسر، ولن يشاد الدينَ أحد إلا غلبه»[95].

(90) رواه البخاري.

(91) رواه البخاري.

(92) رواه مسلم.

(93) رواه البخاري ومسلم.

(94) رواه مسلم والترمذي.

(95) رواه البخاري ومسلم.

وممَّا سبق يتضح أن الإسلام في صورته النقية ضد التطرف والتشدد والغلو، ومع الاعتدال والوسطية والتيسير، لكن القوى المتطرفة تلجأ إلى تأويلات وتفسيرات منحرفة لتبرير ممارساتهاالدموية.

سادساً: التسامح.. الطريق نحو مواجهة التطرف الديني

ينطوي التسامح على الكثير من القيم النقيضة للتطرف بشكل عام، والتطرف الديني على وجه الخصوص؛ فإذا كان التطرف يحمل في طياته كل معاني الغلو والتعصب والجمود ورفض الآخر المخالف في الدين أو المذهب أو الثقافة أو العرق؛ فإن التسامح يقوم على الانفتاح وقبول الآخر أياً كان دينه أو مذهبه أو عرقه؛ ولذلك فإن تعزيز قيم التسامح في المجتمعات هو الطريق الفاعل لمواجهة التطرف، خاصة الديني منه.

أ ـ في معنى التسامح: التسامح في اللغة الإنجليزية «tolerance»، مكون من كلمتين لاتينيتين هما: tolere، وتعني يعاني أو يقاسي، وtolerantia، وتعني التساهل، ومن ثم يكون المعنى هو الاستعداد لتحمل وقبول الغير على الرغم من اختلافه في المعتقدات والعادات والثقافات[96]. وهناك مصطلح Toleration، ويشير إلى التسامح الديني بشكل خاص، أي قبول المعتقدات والآراء الدينية المخالفة[97]، والسبب في ذلك أن هذا المصطلح ظهر في أوروبا بين القرنين السابع عشر والثامن عشر للسيطرة على التداعيات السلبية للحروب والنزاعات الدينية والمذهبية التي شهدتها القارة[98].

(96) علي عباس مراد وفاتن محمد رزق، «التسامح في بعض الحضارات القديمة»، المجلة السياسية والدولية، العدد 22 ،(بغداد، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2012) .

(97) أشرف عبدالوهاب، التراث والتغير الاجتماعي.. التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير، (بدون مكان نشر، كتب عربية، 2006)، ص. 66.

(98) ماجد الغرباوي، التسامح ومنابع اللاتسامح.. فرص التعايش بين الأديان والثقافات، (بغداد: الحضارية للطباعة والنشر، بدون تاريخ نشر)، ص. 20.

وفي اللغة العربية يشير مفهوم التسامح إلى معاني الجود والكرم والتساهل، ويقال سمح إذا جاد وأعطى من كرم وسخاء[99]؛ ما يعني أن المدلول اللغوي للتسامح يختلف في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية؛ لأن اللغة العربية «لا تنطلق في دلالتها من مبدأ المساواة، الذي يعد شرطاً في الدلالة الحديثة للتسامح»[100]. ومن ثمَّ فإن الدراسة تتبنى المفهوم الحديث للتسامح الذي ينطلق من قاعدة المساواة بين الناس؛ ما يفتح المجال للقبول المتبادل بينهم، وتنطلق من المقولة التاريخية للزعيم الهندي الراحل المهاتما غاندي «يظن كل فرد أنه على حق في وجهة نظره، ولكن ليس من المستحيل أن يكون جميع الناس على خطأ. ومن هنا تنشأ ضرورة التسامح، وإذا نمَّينا في داخلنا التسامح تجاه التصورات الأخرى؛ فإننا نتوصل إلى فهم أصحَّ لتصورنا»[101]، والمقولة الحضارية الرائعة المنسوبة إلى الإمام الشافعي، رحمه الله، «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيكَ خطأ يحتمل الصواب»[102]، وتعريف الإعلان العالمي للتسامح الصادر عن اليونسكو في عام 1995 بأنه «الاحترام والقبول بتنوع واختلاف الثقافات العالمية، وهذا ليس مجرد واجب أخلاقي فحسب؛ بل له ضروراته السياسية والقانونية أيضاً»[103].

ويشير المعنى الاصطلاحي للتسامح إلى أنه «موقف إيجابي ومتفهم من العقائد والأفكار يسمح بتعايش الرؤى والاتجاهات المختلفة بعيداً عن الاحتراب والإقصاء، على أساس شرعية الآخر المختلف دينياً وسياسياً، وحرية التعبير عن آرائه وعقيدته»[104].

وبشكل عام يحدد أحد الباحثين أهم عناصر مفهوم التسامح في الآتي[105]:

- فكرة الخطأ والصواب، وتعني احتمال الخطأ والصواب للطرفين، وفق مبدأ نسبية المعرفة.
- فكرة الحوار كسبيل للوصول إلى حلول وسط للخلافات بدلاً من إضاعة الجهد في محاولة كل طرف إثبات خطأ الطرف الآخر.
- فكرة الاقتراب من الحقيقة كهدف أساسي للحوار بين المختلفين.
- فكرة عدم العصمة من الخطأ؛ لأن التعصب أو التطرف يقوم على الاعتقاد أن فكرة أو نظرية أو شخصاً صواب مطلق لا يصل إليه الخطأ على الرغم من أن الفيلسوف اليوناني القديم سقراط قال «كن حكيماً، واعرف نفسك، اعرف أنك لا تعرف»[106].

(99) شوقي أبوخليل، التسامح في الإسلام.. المبدأ والتطبيق (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1993)، ص.39ـ40.

(100) المرجع السابق، ص ـ39 40.

(101) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، «التسامح في كلمات»، على الرابط التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002326/232631a.pdf

(102) فيصل عبدالوهاب، بلورات من الحكمة: مقالات ودراسات في الثقافة والأدب والنقد ،(عمان: دار المنهل ناشرون، 2014)، ص. 14.

(103) يحيى محمود النجار وعطاف محمود أبوغالي، «دور التعليم العالي في تعزيز قيم التسامح من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.. جامعة الأقصى نموذجاً»، مجلة جامعة الأقصى، العدد الأول، المجلد 21 ، (غزة:، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الأقصى، يناير 2017)، ص. 423.

(104) ماجد الغرباوي، مرجع سابق، ص. 20.

(105) عبدالحسين شعبان، «في مفهوم التسامح وإشكالاته»، الشبكة العربية للتسامح، على الرابط التالي: http://www.tasamuhnet.org/pdf/evpdf/1.%20The%20Concept%20of%20Tolerance%20and%20its%20Manifestations.pdf

(106) المرجع السابق.

وإضافة إلى ذلك؛ فإن التسامح يقوم على أسس عدة أهمها: المواطنة، والحرية، وسيادة القانون[107].

وثمَّة أنواع مختلفة من التسامح؛ **فمن حيث طبيعته** هناك تسامح شكلي لا يستند إلى إيمان بقيمة التسامح، وإنما تفرضه ظروف معينة، وتسامح موضوعي يصدر عن إيمان بقيمة التسامح مهما تغيرت الظروف، ومن **حيث الاستمرارية** هناك تسامح دائم، وتسامح مؤقت، ومن **حيث الأبعاد** هناك تسامح داخلي، أي داخل الدولة أو المجتمع الواحد، وتسامح خارجي يشمل العالم الخارجي، ومن **حيث النطاق** هناك التسامح العام الذي يشمل كل مكونات المجتمع وفئاته، والتسامح الخاص الذي يقوم تجاه فئة معينة دون أخرى، ومن **حيث الموضوع** هناك التسامح الكلي الديني والفكري والسياسي وغيرها، والتسامح الجزئي الذي يقتصر على مجال معين أو مجالات عدة[108].

وثمَّة من يضع مؤشرات لقياس التسامح في المجتمع على المستويات السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية وغيرها؛ فعلى **المستوى السياسي** هناك مؤشرات عدة منها: هل هناك دين رسمي للدولة، أو عقيدة علنية ورسمية تلتزمها في سياساتها وتشريعاتها؟ وهل يوجد اعتراف رسمي بالأقليات وحقوقها؟ وهل يتوافر للجميع حرية التعبير والنقد؟ وهل توجد أعراف يتم الاستناد إليها لتأسيس وفاق وطني؟ أم أن الأزمات تفتح المجال للعنف وتحكيم ميزان القوى؟ وعلى **المستوى الديني ـ الثقافي** ثمة مؤشرات منها: هل هناك نص في الدستور على أن للدولة ديناً محدداً أو مذهباً تلتزمه أو عقيدة أيديولوجية تنظم حركة المجتمع؟ وهل يوجد نص في الدستور على حرية الدين والمعتقد؟ وهل توجد فتاوى تكفيرية معلنة؟ وهل لكل الفرق أو الطوائف الحق في أماكن عبادة خاصة بها؟ وهل توجد في تقاليد السكان وثقافتهم ثقافة السلم والحرص على التعايش المشترك؟ وعلى المستوى الاقتصادي-الاجتماعي ثمة مؤشرات من قبيل: هل تؤثر الحالة الاجتماعية في الحصول على نوع خاص من الوظائف؟ وما نسبة حالات الزواج بين الطوائف والفئات الاجتماعية المختلفة؟ وكيف تبدو العلاقة بين النساء والرجال؟ وهل الفوارق الطبقية بين السكان محدودة أم بارزة بشكل حاد؟ وغيرها[109].

ونظراً إلى أهمية التسامح في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في العالم؛ فقد أعطته منظمة الأمم المتحدة أهمية خاصة، وتناوله الكثير من الاتفاقيات الدولية مثل: الاتفاقية الدولية بخصوص إبادة الجنس البشري عام 1948، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام 1956، والاتفاقية الدولية حول

(107) انظر في هذه الأسس بالتفصيل: ماجد الغرباوي، مرجع سابق، ص ص.75ـ137.

(108) علي عباس مراد وفاتن محمد رزق، «التسامح في بعض الحضارات القديمة»، المجلة السياسية والدولية، العدد 22 (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2012)، ص.13.

(109) انظر حول هذه المؤشرات بالتفصيل: صلاح الدين الجورشي، «مقترحات لقياس مستوى التسامح في العالم العربي»، الشبكة العربية للتسامح، على الرابط التالي: http://www.tasamuhnet.org/pdf/evpdf/3.%20Proposals%20to%20Measure%20Tolerance%20Indi_cators%20in%20the%20Arab%20World.pdf

جريمة الفصل العنصري عام 1973، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عام 1979، والإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمَين على أساس الدين أو المعتقد في عام 1981، إضافة إلى إعلان الأمم المتحدة بخصوص حقوق الأقليات عام 1992، وغيرها[110].

ب ـ موقف الإسلام من التسامح: نظراً إلى استناد المتطرفين والإرهابيين إلى نصوص دينية إسلامية في تبرير تطرفهم وتعصبهم وكراهيتهم تجاه الآخر، خاصة المختلف دينياً ومذهبياً؛ فإن من المهم بيان الموقف الحقيقي للإسلام من قضية التسامح، سواء على مستوى القرآن الكريم أو السنة النبوية.

ففي **القرآن الكريم** نصوص واضحة لا لبس فيها تؤكد التسامح بشكل عام، والتسامح الديني على وجه الخصوص، حتى إنه يحتوي على سورة كاملة باسم السيدة مريم العذراء أم سيدنا المسيح عليه السلام، وسورة باسم إحدى معجزات المسيح وهي سورة المائدة، وسورة باسم آل المسيح وهي سورة آل عمران[111]. وقد ورد التسامح في القرآن الكريم بمعانٍ مختلفة منها: العفو، والصفح، والإحسان، ورفع الحرج، ودفع السيئة بالحسنة، وعدم إكراه الناس على دين معين، وغيرها[112].

حيث يؤكد القرآن الكريم بشكل قاطع رفض فرض دين معين على الناس، وأن الحرية الدينية مطلقة للجميع «لا إكراهَ في الدين»[113]، ويقول تعالى: «وقل الحق من ربكم؛ فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر»[114]. و«قُلْ يَا أَيُّهَا الكافرونَ، لا أعبدُ ما تعبدونَ، ولا أنتم عابدونَ ما أعبد، ولا أنا عابدٌ ما عبدتم، ولا أنتم عابدون ما أعبد، لكم دينُكم وليَ دين»[115]، و«فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون»[116]، وهذه الآية الأخيرة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك فساد منطق الذين يريدون فرض اعتقادهم الديني على الناس بصفته هو الاعتقاد الصحيح، وما عداه خطأ، لكن الله يقول لهؤلاء إنه هو الذي سوف يحكم بين الناس يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون، وليس لغيره الحق في ذلك. ويخاطب الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم، مؤكداً أنه مبلِّغ ومذكِّر، وليس بمسيطر على عقائد الناس، وليس له أن يكرههم على دخول الإسلام «فذكِّر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر»[117]، وكذلك: «ولو شاء ربكَ لآمن مَن في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين»[118]. وإذا كان الله سبحانه وتعالى لم يعطِ النبي صلى الله عليه وسلم سلطة فرض الدين على الناس، أو إجبارهم عليه، فكيف يسوِّغ المتطرفون لأنفسهم هذه السلطة؟! وثمة آيات عديدة تدعو إلى الصفح والعفو في العلاقة بين المسلمين وبعضهم بعضاً، وبينهم وبين غيرهم، منها: «فاعفُوا واصفحوا حتى يأتيَ

(110) انظر في ذلك بالتفصيل: عبدالحسين شعبان، «في مفهوم التسامح وإشكالاته»، الشبكة العربية للتسامح، على الرابط التالي: http://www.tasamuhnet.org/pdf/evpdf/1.%20The%20Concept%20of%20Tolerance%20and%20its%20Manifestations.pdf

(111) شوقي أبوخليل، مرجع سابق، ص ص ـ39 40.

(112) بلال صفي الدين، «مفهوم التسامح في الإسلام وصلته بمفهوم الواجب.. دراسة تطبيقية»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: التسامح الديني في الشريعة الإسلامية، جامعة دمشق، 11ـ12 يوليو 2009.

(113) سورة البقرة، الآية 256.

(114) سورة الكهف، الآية 29.

(115) سورة الكافرون، الآيات: 1ـ6.

(116) سورة البقرة، الآية 113.

(117) سورة الغاشية، الآية 21ـ22.

(118) سورة يونس، الآية 99.

الله بأمره، إن اللهَ على كل شيء قدير»[119]، و»فاعفُ عنهم واصفحْ إن الله يحب المحسنين»[120]، و»فاصفح الصفح الجميل»[121]، وكذلك «ولا يأتلِ أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله وليعفوا وليصفحوا..»[122].

ويؤكد القرآن الكريم الإحسان في المعاملة، سواء على مستوى الفعل أو القول، ومن الآيات القرآنية في هذا المعنى: «وقولوا للناس حسناً»[123]، «وأحسنوا إن الله يحب المحسنين»[124]، و»ادعُ إلى سبيل ربكَ بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن»[125]، و»إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكَّرون»[126]، و»ادفع بالتي هي أحسن السيئة نحن أعلم بما يصفون»[127]، «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن..»[128]، و»ادفع بالتي هي أحسن؛ فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم»[129]. وهذه الآية الأخيرة تعبِّر عن قمة التسامح الذي يدعو إليه الإسلام حتى إنه يحث على الحسنى مع الأعداء حتى لكأنهم أصدقاء حميمون.

وعلى مستوى **السنة النبوية**؛ فإن النبي محمداً صلى الله عليه وسلم يقول «أفضل المؤمنين رجل سمح البيع، سمح الشراء، سمح القضاء، سمح الاقتضاء»[130]، و«اسمح يسمح لك»[131]، و»رحم الله عبداً سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا اقتضى»[132]، و»دخل رجل الجنة بسماحته»[133].

وعلى مستوى **الممارسة عبر التاريخ الإسلامي**؛ فإن دستور المدينة، أو وثيقة المدينة المنورة، أو «الصحيفة»[134]، التي أصدرها النبي محمد صلى الله عليه وسلم بعد ذهابه إلى المدينة المنورة، كانت بمنزلة وثيقة للتسامح؛ لما انطوت عليه من نصوص تؤكد التعايش بين المسلمين وغيرهم من اليهود وغير المؤمنين، وتضمن لهم حقوقاً متساوية بصرف النظر عن الدين، وتضمن حرية العبادة والمعتقد بعيداً عن أي ضغوط، وحتى عندما لجأ النبي صلى الله عليه وسلم إلى إجلاء القبائل اليهودية عن المدينة؛ فإن ذلك كان يعود إلى غدرها به، ونقضها العهد معه، ولم يكن ذلك لأسباب دينية[135]. ولهذا فإن المؤرخ اليهودي **إسرائيل ولفنسون**[136] يعترف بأن النبي محمداً صلى الله عليه وسلم لم يتعرض لصحف اليهود المقدسة في المدينة المنورة، ويقارن ذلك بما فعله الرومان حينما دخلوا القدس سنة 70 ميلادية «إذ أحرقوا الكتب المقدسة، وداسوها بأرجلهم»[137]. وتورد كتب التاريخ وصايا الخليفة الأول أبي بكر الصديق لجيش أسامة بن زيد قبل خروجه لإحدى الغزوات لتأكيد الموقع العميق للتسامح في الإسلام نصاً وممارسة، حيث جاء فيها: «لا تخونوا، ولا

(119) سورة البقرة، الآية 109.

(120) سورة المائدة، الآية 13.

(121) سورة الحجر، الآية 85.

(122) سورة النور، الآية 22.

(123) سورة البقرة، الآية 83.

(124) سورة البقرة، الآية 195.

(125) سورة النحل، الآية 125.

(126) سورة النحل، الآية 90.

(127) سورة المؤمنون، الآية 96.

(128) سورة العنكبوت، الآية 46.

(129) سورة فصلت، الآية 34.

(130) رواه الطبراني.

(131) رواه أحمد.

(132) رواه البخاري وابن ماجة والترمذي.

(133) رواه أحمد.

(134) انظر بالتفصيل حول هذه الصحيفة أو الوثيقة: مركز القدس للدراسات السياسية، الإسلام: الدولة والمواطنة: نحو خطاب إسلامي ديمقراطي مدني ،(عمان: دار المنهل ناشرون، 2008)، ص.127ـ129. وانظر كذلك: صحيفة الاتحاد، «العلماء: الإسلام ضمن حقوق أصحاب الديانات السماوية»، الاتحاد، أبوظبي، 10 مايو 2013.

(135) شوقي أبوخليل، مرجع سابق، ص. 13.

(136) هو باحث يهودي جاء إلى مصر عام 1922، وحصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة، ودرس اللغات السامية في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ثم عاد إلى فلسطين بعد قيام دولة إسرائيل، انظر: محمود الزيباوي، «الأعلام اليهود في بلاد الإسلام كانوا عبريين وعرباً»، موقع الف، على الرابط التالي: http://aleftoday.info/article.php?id=11325

(137) انظر: إسرائيل ولفنسون، تاريخ اليهود في بلاد العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، ج1، (القاهرة: مطبعة الاعتماد، 1927)، ص. 170.

تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً، ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة، ولا تعقروا نخلاً، ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاةً ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمآكله، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع؛ فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له، وسوف تقدمون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان الطعام، فإن أكلتم منها شيئاً بعد شيء فاذكروا اسم الله عليها. وتلقون أقواماً قد فحصوا أوساط رؤوسهم، وتركوا حولها مثل العصائب، فاخفقوهم بالسيف خفقاً. اندفعوا باسم الله»[138]. وحينما ذهب الخليفة الثاني عمر بن الخطاب إلى بيت المقدس رفض أن يصلي داخل الكنيسة، وصلى بجوارها احتراماً لفكرة تنوع المعتقدات من ناحية، وخوفاً من أن يتخذ المسلمون من بعده هذه الكنيسة مسجداً، وأبقى عمرو بن العاص كنائس مصر، ولم يمسها، ومنح أهلها الأمان على «أنفسهم وملتهم وكنائسهم وصلبهم وبرهم وبحرهم»[139]. وهذا حدث مع شعوب كل الدول التي فتحها المسلمون، حتى إن المستشرقة الإيطالية لورافيشيا فاغليري[140] تقول بوضوح «ليس من الغلو أن تصر على أن الإسلام لم يكتفِ بالدعوة إلى التسامح الديني، بل تجاوز ذلك ليجعل التسامح جزءاً من شريعته الدينية»[141].

ج ـ نهج دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم التسامح: تُعَدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً عربياً وإسلامياً ودولياً في التسامح والعمل من أجل تعزيز قيم التعايش والحوار بين الشعوب، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو الجنس أو الطائفة[142]. ولعل في وجود أبناء نحو 200 جنسية يعيشون في وئام وتسامح وكرامة على أرض الدولة[143]؛ ما يؤكد الريادة الإماراتية في هذا الشأن. ولا تكتفي القيادة الإماراتية في اهتمامها بالتسامح بالقول، وإنما تحرص على الفعل، بل تحرص على أن تكون قدوة هي بنفسها في هذا الخصوص، وهذا ما يتضح بجلاء من مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، بتغيير اسم المسجد الذي كان يحمل اسم سموه في منطقة المشرف في أبوظبي إلى مسجد مريم أم عيسى[144]. وكان المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، داعماً للتسامح، وداعياً إليه، وعاملاً من أجله؛ ففي لقاء له، رحمه الله، مع مجموعة من كبار رجال الدين العرب عام 1993 قال «إن الواجب يحتِّم على أهل العلم أن يبينوا للناس جوهر الإسلام ورسالته العظيمة بأسلوب يليق بسماحة الدين الحنيف، الذي يحث على الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، حتى يستجيب الناس، ويواجهوا الإرهاب باسم الدين والقتل باسم الدين»[145].

(138) جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، على الرابط التالي: http://hrlibrary.umn.edu/arab/IS_6.html

(139) شوقي أبوخليل، مرجع سابق، ص ص.17ـ19.

(140) هي مستشرقة إيطالية، ولدت سنة 1893، ودرست التاريخ الإسلامي واللغة العربية وآدابها، وعملت أستاذاً للغة العربية وتاريخ الحضارة الإسلامية في جامعة نابولي، انظر: أحمد مراد، «لورافيشيا: محمد الصادق الطاهر الأمين»، الاتحاد، أبوظبي، 14 يوليو 2015.

(141) لورافيشيا فاغليري، دفاع عن الإسلام، ترجمة منير البعلبكي ،(بيروت: دار العلم للملايين، 1981)، ص. 35.

(142) صحيفة الاتحاد، «الإمارات نموذج عالمي للتسامح والتعايش مع الآخر»، الاتحاد، أبوظبي، 19 مارس 2017.

(143) شيماء المرزوقي، منذ متى تطير الخفافيش تحت الشمس؟، (أبوظبي: دار كتاب للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 94. 2016.

(144) صحيفة الاتحاد، «اطلاق اسم مريم أم عيسى على مسجد محمد بن زايد بالمشرف»، الاتحاد، أبوظبي، 15 يونيو 2017.

(145) صحيفة الإمارات اليوم، «زايد ورسالة التسامح الدينية»، الإمارات اليوم، دبي، 23 يونيو 2016.

وقد اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة الكثير من الخطوات العملية على طريق تعزيز قيم التسامح في مجتمعها والعالم، وتحويل توجهاتها في هذا الشأن إلى استراتيجيات وبرامج عمل على أرض الواقع؛ حيث تم إنشاء وزارة دولة للتسامح في فبراير 2016، وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، حينها «لا يمكن أن نسمح بالكراهية في دولتنا، ولا يمكن أن نقبل بأي شكل من أشكال التمييز بين أي شخص يقيم بها، أو يكون مواطناً فيها»[146]، وفي «رسالة التسامح»[147]، التي نشرها سموه في نوفمبر 2017، قال إن «أكثر ما نفاخر به الناس والعالم عندما نسافر ليس ارتفاع مبانينا، ولا اتساع شوارعنا، ولا ضخامة أسواقنا، بل نفاخرهم بتسامح دولة الإمارات، نفاخرهم بأننا دولة يعيش فيها جميع البشر، على اختلافاتهم التي خلقهم الله عليها، بمحبة حقيقية وتسامح حقيقي، يعيشون ويعملون معاً لبناء مستقبل أبنائهم دون خوف من تعصب أو كراهية أو تمييز عنصري أو تفرقة بناء على لون أو دين أو طائفة أو عرق»[148]. وفي يونيو 2016 اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي البرنامج الوطني للتسامح بهدف نشر قيم السلام والتعايش، بالارتكاز على: الإسلام، والدستور الإماراتي، وإرث المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد، طيب الله ثراه، والأخلاق الإماراتية، والمواثيق الدولية، والآثار، والتاريخ، والفطرة الإنسانية، والقيم المشتركة، ويتضمَّن البرنامج خمسة محاور هي: دور الحكومة كحاضنة للتسامح، وترسيخ دور الأسرة المترابطة في بناء المجتمع، وتعزيز التسامح لدى الشباب، ووقايتهم من التعصب والتطرف، وإثراء المحتوى العلمي والثقافي، والمساهمة في الجهود الدولية للتسامح، وإبراز دور الدولة الرائد في هذا المجال[149]. وفي يوليو 2015 أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مرسوماً بقانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية، يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها، ومكافحة أشكال التمييز كافة، ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير، ويحظر التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين، أو العقيدة، أو المذهب، أو الملَّة، أو الطائفة، أو العرق، أو اللون، أو الأصل، وغير ذلك من البنود التي تعزز من قيمة التسامح في المجتمع، وتجعلها مستندة إلى إطار قانوني قوي[150]. وفي عام 2017 تم إطلاق المعهد الدولي للتسامح بهدف «بث روح التسامح في المجتمع، وبناء مجتمع متلاحم، وتعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج في التسامح، ونبذ التطرف وكل مظاهر التمييز بين الناس بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة، إلى جانب

(146) محمد بن راشد آل مكتوم، تأملات في السعادة والإيجابية ،(دبي: إكسبلورر للنشر والتوزيع، 2017)، ص. 149. وانظر أيضاً: محمد بن راشد آل مكتوم، «وزراء للتسامح والسعادة والمستقبل، لماذا؟»، موقع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، على الرابط التالي: https://sheikhmohammed.ae/ar_ae/articles/details?ArticleID=710

(147) رسالة وجهها سموه إلى المواطنين والمقيمين في نوفمبر 2017 بمناسبة اليوم العالمي للتسامح الذي يوافق السادس عشر من نوفمبر من كل عام.

(148) محمد بن راشد آل مكتوم، تأملات في السعادة والإيجابية، مرجع سابق، ص.119.

(149) انظر بالتفصيل حول هذا البرنامج: موقع حكومة الإمارات على الرابط التالي: https://uaecabinet.ae/ar/details/news/uae_cabinet_approves_national_tolerance_program

(150) انظر بالتفصيل حول القانون: دائرة القضاء، أبوظبي، «قانون مكافحة التمييز والكراهية»، سلسلة التشريعات الاتحادية، على الرابط التالي: https://www.adjd.gov.ae/sites/Authoring/AR/ELibrary%20Books/E_Library/PDFs/Anti_discrimination%20and%20hate%20law.pdf

تكريم الفئات والجهات التي تسهم في إرساء قيم التسامح وتشجيع الحوار بين الأديان»[151].

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته على موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من قضية التسامح أنها تنظر إلى هذه القضية بصفتها من صميم الأمن الوطني؛ ولذلك تعمل على ترسيخ القيم الخاصة بها من خلال تشريعات ومبادرات وبرامج تحظى بالدعم والرعاية من قبل القيادة العليا. ومن ناحية ثانية؛ فإن العمل على ترسيخ قيم التسامح لا يقتصر على الساحة المحلية فحسب؛ وإنما يمتد إلى الساحتين الإقليمية والدولية من منطلق إيمان القيادة الإماراتية بأن التسامح هو الطريق نحو نبذ التطرف والعنف، ومن ثم تحقيق الاستقرار والسلام العالميين. ومن ناحية ثالثة فإن النهج الإماراتي في مجال التسامح يستند إلى إرث قديم وراسخ.

(151) صحيفة الإمارات اليوم، «محمد بن راشد يصدر قانوناً بإنشاء المعهد الدولي للتسامح»، الإمارات اليوم، دبي، 21 يونيو 2017.

شكل رقم (2): ما موقفك من «جماعة الإخوان المسلمين؟»

سلبي جداً	سلبي	حيادي	إيجابي	إيجابي جداً
%91.60	%5.95	%2.35	%0.10	%0.00

والواقع أنه يمكن تلمُّس النتائج الإيجابية للجهد الإماراتي في مجال تدعيم قيم التسامح، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

فعلى المستوى المحلي يتسم المجتمع الإماراتي بالانفتاح وقبول الآخر والاعتدال ونبذ التطرف والعنف، ولعل هذا ما أكده بوضوح استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في الفترة 10 ـ 16 ديسمبر 2017، حول موقف مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من جماعة الإخوان المسلمين، وشَمِل إمارات الدولة كلها، بعيّنة تمثيلية بلغ حجمها 2084 مواطناً ومواطنة، ممثلة للفئات كلها، سواء على مستوى الجنس، أو التعليم، أو الدخل، أو العمر، أو غيرها، حيث كانت النتيجة الأساسية هي أن 97.55% من المستطلعة آراؤهم لديهم موقف سلبي جداً، أو سلبي من جماعة «الإخوان المسلمين» (شكل رقم 2)، وأن الموقف السلبي من جماعة «الإخوان المسلمين» يزداد كلما ازداد مستوى التعليم؛ حيث

جاءت نسب مَن لديهم موقف سلبي جداً أو سلبي من جماعة «الإخوان المسلمين» بحسب المستوى التعليمي كالآتي: «ما دون الثانوي» 96.19٪، «ثانوي» 96.47٪، «دبلوم» 97.52٪، «جامعي» 97.92٪، «دراسات عليا» 98.74٪، ويشمل هذا الموقف السلبي إمارات الدولة كلها من دون استثناء، وتتبناه فئات المجتمع كلها[152].

وعلى المستوى الدولي، ونتيجة لنهج دولة الإمارات العربية المتحدة الفاعل في تدعيم قيم التسامح

والعمل من أجلها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ فقد حصلت على المركز الأول إقليمياً، والثالث عالمياً في **مؤشر التسامح**، ضمن تقرير الكتاب السنوي العالمي لعام 2016، الصادر عن معهد التنمية الإدارية في سويسرا، متقدمة على دول مثل كندا والسويد وهولندا ونيوزيلندا وسنغافورة[153].

سابعاً: إصلاح الخطاب الديني.. الضرورة والمجالات

إذا كان الإسلام هو دين التسامح بنصوص القرآن والسنة النبوية والممارسات التاريخية، وبشهادة مستشرقين ومؤرخين منصفين من غير المنتمين إليه، فمن أين يأتي هؤلاء المتعصبون والمتطرفون والإرهابيون بأفكارهم المتطرفة والدموية التي يبررون بها قتل غير المنتمين إلى الإسلام وعدم التسامح معهم، وينسبونها إلى الإسلام زوراً وبهتاناً؟ هذا سؤال مهم يقودنا إلى الحديث عن قضية إصلاح الخطاب الديني لتنقية الفقه والتراث من الكثير من الأمور التي لا علاقة لها بصحيح الدين، ويتم الاعتماد عليها من قبل المتطرفين والمتشددين، ويقدمونها إلى الناس بصفتها هي الدين، وما هي من الدين في شيء.

وهناك مشكلة كبيرة في الخطاب الديني المعاصر في العالمين العربي والإسلامي؛ ما يعد مصدراً أساسياً من مصادر التطرف الديني، حتى وصلت الأمور إلى «اختزال الإسلام في الوقت الراهن في كلمتين اثنتين هما الإرهاب والتخلف»[154]، حيث يتسم هذا الخطاب بشكل عام بالكثير من السمات لعل أهمها: الوقوف عند ظاهر النصوص دون مقاصدها، وقلة الاهتمام بدور العقل والعلم في نهضة المجتمعات، والاستغراق في الحديث عن الماضي على حساب الاهتمام بالحاضر والمستقبل؛ ولذلك يوصف بأنه خطاب ماضوي، وعدم ترتيب الأولويات بشكل صحيح، والترهيب والتخويف، والميل إلى التشديد على الناس، والانغلاق[155]، والاعتماد على الحديث الشريف، واعتباره قرآناً على الرغم من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بعدم تدوين أقواله وأفعاله[156]، وإساءة الظن في أي رأي أو مذهب أو فكر

(152) «استطلاع رأي حول: موقف مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من جماعة الإخوان المسلمين»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 10 ـ 16 ديسمبر 2017.

(153) صحيفة الإمارات اليوم، «الإمارات الأولى إقليمياً والثالثة عالمياً في مؤشر التسامح»، الإمارات اليوم، دبي، 16 نوفمبر 2016.

(154) أحمد عرفات القاضي، تجديد الخطاب الديني (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2013)، ص.3.

(155) انظر في ذلك بالتفصيل: زياد حافظ، «الخطاب الديني والتجدد الحضاري في الأمة العربية»، المستقبل العربي، العدد 414، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 2013)، ص.24ـ57. وانظر أيضاً: بليغ حمدي، فقه الخطاب الديني المعاصر (الشارقة: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2017)، ص. 19. وكذلك: كمال أبوالمجد، «الدين والدولة في الوطن العربي: مداخل إلى إصلاح الخطاب الديني»، المستقبل العربي، العدد 406، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2012)، ص ص. 39ـ57.

(156) كمال حافظ، مرجع سابق، ص. 29.

مخالف، والمبالغة في تقديس علماء السلف، أو علماء القرون الإسلامية الأولى، والتشدد في رفض أي فكرة جديدة[157]. وتلخص إحدى الدراسات سمات الخطاب الديني المعاصر في الآتي: هو خطاب يمجِّد التاريخ الإسلامي، ولا ينظر إليه نظرة موضوعية نقدية، وخطاب إقصائي للآخر المختلف في الدين أو الرأي، واتهاميٌّ بمعنى أنه يوجه اللوم إلى الآخر عن كل الأزمات والمشكلات التي يواجهها المسلمون، وتحريضي بمعنى أنه يعبئ الشباب، ويحرِّضهم على الانضمام إلى الجماعات المتطرفة، وتبريري بمعنى أنه يبرر اللجوء إلى العنف، ويعدُّه رد فعل للظلم الأمريكي والإسرائيلي وغيره[158].

وعلى الرغم من أن الدعوة إلى الإصلاح الديني في العالمين العربي والإسلامي قديمة وتعود إلى القرن التاسع عشر، واستمرت على أيدي بعض الرواد خاصة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده حتى بداية القرن العشرين، فإنها تعرضت لانتكاسة مع ظهور التنظيمات الدينية التي برزت على السطح بعد إلغاء الخلافة في عام 1924[159]، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين التي أسست في عام 1928[160].

وإضافة إلى ما سبق؛ فإن هناك الكثير من الأسباب التي ساهمت في إعاقة طريق الدعوات إلى الإصلاح الديني، أو إصلاح الخطاب الديني، منذ سنوات طويلة لعل أهمها: انتشار التيار السلفي بفكره المتشدد في المنطقة العربية، وإغلاق باب الاجتهاد لدى أهل السنة والجماعة، واعتماد بعض الحكومات العربية والإسلامية على الشرعية الدينية، إضافة إلى أن العمل من أجل إصلاح الخطاب الديني في معظمه مبادرات فردية منفصلة، وليس مبادرات جماعية، أو من خلال مؤسسات دينية[161]، وهذا فضلاً عن عدم جدية بعض المؤسسات الدينية الكبرى في العالمين العربي والإسلامي في التصدي لقضية إصلاح الخطاب الديني، ورفع البعض من السلفيين والمتشددين فزاعة الخطر على الإسلام في وجه دعاة الإصلاح الديني، أو المطالبين بخطاب إسلامي معاصر يراعي تطورات العصر من ناحية، ويساعد الشباب على وجه الخصوص في الخروج من فخاخ الجماعات المتطرفة والظلامية من ناحية أخرى.

ونتيجة لهذه المشكلات التي تواجه تجديد الخطاب الديني؛ فإن هذا الخطاب غير قادر على الوفاء بمهامه الأساسية التي يجب أن يقوم بها، وأهمها: تحصين المجتمعات الإسلامية ضد التطرف والانحراف الفكري، وتفعيل وتعزيز القواسم المشتركة بين الأديان والمذاهب المختلفة، سواء في المجتمع الواحد أو على المستوى العالمي، إضافة إلى تقديم صورة إيجابية عن الإسلام والمسلمين في

(157) رؤوف أحمد محمد الشرقاوي، «الخطاب الديني بين سلبية الجمود وضرورة التجديد»، جامعة الكوفة: كلية الفقه، على الرابط التالي: http://www.fqh.uokufa.edu.iq/staff/raoofa.mohammed/template/b/3.pdf

(158) جمال محمد بواطنة، «تجديد الخطاب الديني المعاصر ضرورة ملحة»، المؤتمر العام الواحد والعشرون للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 5ـ8 مارس 2009، ص. 7، على الرابط التالي: http://kep.org.sa/wp_content/uploads/2015/09/Re_newal.of_.Islamic.Discourse_04.pdf

(159) هاني نسيرة، «الإصلاح الديني واللحظة الداعشية»، الشرق الأوسط، لندن، 4 مايو 2015.

(160) جمال سند السويدي، السراب، مرجع سابق، ص.264.

(161) عريب الرنتاوي، «لماذا فشلت حركة الإصلاح الديني في العالم العربي؟»، موقع قناة الحرة، على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/a/reforms_middle_east_ora_ib/398983.html

العالم[162]. وإذا كان أحد الباحثين قد حدد خمسة شروط أو منطلقات لنجاح إصلاح الخطاب الديني هي أن يكون الإيمان مسألة فردية، والإيمان بأن العقل يكمل مسيرة الوحي، والوعي الأخلاقي، والتمييز بين الدين والسلطة السياسية، والإصلاح الاجتماعي[163]، **فإن أي حركة جادة لتجديد الخطاب الديني، من وجهة نظري، يجب أن:**

1 ـ تركز بوضوح على إعادة قراءة النص القرآني والحديث الشريف والتراث[164]، بما يتوافق مع تطورات العصر من ناحية، والمحافظة على الثوابت الدينية من ناحية أخرى، إضافة إلى عدم الارتهان إلى التفسيرات والاجتهادات التي تمت في عصور قديمة كان لها ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تختلف عن الظروف الحالية. فضلاً عن ضرورة تقديم قراءة عصرية لموقف الإسلام من قضايا الدولة والشريعة والاقتصاد والثقافة وغيرها من القضايا التي ينطوي الخطاب الإسلامي القديم حولها على الكثير من جوانب الجدل واللبس.

2 ـ تتبناها مؤسسات دينية مؤثرة حتى تكون قادرة على إيصال صوتها من ناحية، والتأسيس الصحيح لمفهوم تجديد الخطاب الديني من ناحية أخرى؛ تفادياً لتضارب وتصارع الرؤى والتصورات، ومن ثم استنزاف الجهد من دون الوصول إلى نتائج حقيقية. لكن من المهم أولاً أن تكون هذه المؤسسات لديها قناعة كاملة بأهمية تجديد الخطاب الديني والأسباب التي تدعو إليه.

3 ـ أن يتصدى لعملية إصلاح الخطاب الديني المتخصصون بالموضوع من العلماء، حتى لا يؤدي تدخل غير المتخصصين، أو قليلي العلم، إلى إفساد الهدف الحقيقي من الحديث عن إصلاح الخطاب الديني.

4 ـ أن يكون هناك تركيز من الجهات التي تتولى مهمة العمل على الإصلاح الديني، أو إصلاح الخطاب الديني، على أمرين: **الأول** هو التصدي للدعاية السلبية التي تقوم بها بعض القوى الدينية المتشددة ضد فكرة إصلاح الخطاب الديني، وتصويرها بأنها ضد الدين، وتهدف إلى هدمه، **والثاني** هو بذل جهد أكبر لتوضيح مضامين إصلاح الخطاب الديني للناس الذين قد يلتبس عليهم الأمر، وذلك من خلال تأكيد أن الأمر لا يتعلق بثوابت الدين، وإنما بالخطاب الديني، ولا يتعلق بالشريعة، وإنما بالتراث والفقه والتاريخ وغيرها من الأمور محل الجدل والخلاف.

(162) جمال محمد بواطنة، «تجديد الخطاب الديني المعاصر ضرورة ملحة»، مرجع سابق.

(163) بوابة الشروق، «عمار علي حسن يحدد 5 شروط لنجاح تجديد الخطاب الديني»، 26 فبراير 2017 على الرابط التالي: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26022017&id=4ae91142_f6e2_465e_98d8_31ef9212badd

(164) انظر في ذلك بالتفصيل: زياد حافظ، مرجع سابق، ص ص. 34_51.

القيد النفطي.. العلاقة بين شركات النفط العالمية والانتاج النفطي الوطني

م. كريم صيوان*
باحث واكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين

مقدمة

بعد عقود من الانعزال والخراب وتدني مستوى الإنتاج كان أمام الحكومة العراقية ثلاث خيارات لتطوير الصناعة النفطية: اللجوء إلى الاستثمار الوطني من الموازنة العامة للدولة، الاقتراض الخارجي، استقدام شركات النفط العالمية. بالنسبة للخيار الأول يتطلب تخفيض الأنفاق الحكومي وهذا غير ممكن في الوقت الحاضر بسبب متطلبات الدولة الأمنية والاقتصادية، اما الخيار الثاني فالعراق بلد مثقل بالديون وهناك رفض لادخاله بمديونية جديدة، فضلاً عن ضعف ثقة المقرضين بالوضع السياسي والأمني في العراق خاصة وانه عجز عن سداد ديونه السابقة واعتبرها ديون (بغيضة).

لذا توجهت الحكومة نحو الخيار الثالث وهو استقدام الشركات النفطية الأجنبية بهدف زيادة الإنتاج النفطي العراقي وتعظيم العوائد، لذا عام 2008 طرحت جولات التراخيص النفطية وبشفافية عالية وسعر النفط آنذاك كان بحدود (130) دولار للبرميل. الا ان العالم شهد تهاوي سعر نفط إلى ما دون (50) دولار منذ عام 2014، شكلت جولات التراخيص النفطية عبء على الموازنة العامة بسبب المستحقات المالية الكبيرة للشركات النفطية العالمية.

فالعراق تأثر وبشدة بتهاوي أسعار النفط، بسبب عدم امتلاكه فوائض مالية وبالوقت ذاته لديه متطلبات تمويلية عاجلة أهمها مواجهة تنظيم (داعش)، مما جعل التوسع في الإنتاج من خلال الشركات العالمية والاستجابة لشروطها خياراً وحيداً متاح للعراق.

ونشير إلى أن المشكلة ليست في نوع العقود المبرمة مع الشركات النفطية فعقود

الخدمة افضل من عقود المشاركة بالرغم من وجود الكثير من الملاحظات عليها لكن المشكلة تكمن بانخفاض أسعار النفط الذي جعل التوسع في الإنتاج النفطي ضمن جولات التراخيص يفقد جدواه في تحقيق الأهداف التي من اجلها أبرمت تلك العقود، والمشكلة ستتعمق طالما بقت أسعار النفط منخفضة والعقود دون تعديل، ونطرح التساؤلات التالية:

1 - هل المنطق الاقتصادي يفترض التوسع بالإنتاج النفطي بسعر نفط منخفض؟

2 - هل عقود الخدمة النفطية تحقق مصلحة الوطنية للعراق؟.

3 - هل بالإمكان تعديل العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية ذات المدد الطويلة الأجل أم أن العراق لابد له من الإيفاء بالتزاماته مع الشركات والتي ترتب عليها خسائر جسيمة في ظل تهاوي الأسعار؟

ومن ذلك سنحاول البرهنة على الفرض القائل «**استمرار تهاوي سعر النفط مع بقاء عقود الخدمة النفطية مع الشركات بدون تعديل سيجعل استمرار التوسع بالإنتاج النفطي يتم على حساب الاحتياطي النفطي العراقي في مقابل النزح المالي للشركات النفطية الأجنبية وتعظيم مديونية العراق لتلك الشركات من جانب أخر**».

أولاً: تهاوي أسعار النفط عام 2014: رؤية في الأسباب

شهد العالم تهاوي سريع ومفاجئ بأسعار النفط منذ صيف عام 2014، فقد وصل سعر خام برنت (45،93) للبرميل في حين أسواق نايمكس وصل إلى (42،95) دولار حتى شهر تشرين الأول 2015 (مخطط 1)، وهناك رؤيتين تفسر انخفاض سعر النفط:

1 - الرؤية الاقتصادية والتي تفسر انخفاض سعر النفط يعود إلى:

أ. **انخفاض الطلب العالمي على النفط**: والذي لم يتجاوز (92 م/ب/ي) خلال عامي 2014/ 2015 وحسب تقديرات أوبك لن يتجاوز(94 م/ب/ي) لنهاية عام 2016[1]. وذلك لانخفاض النمو الاقتصادي العالمي الذي هبط من (5 %) عام (2004)، إلى (2,5 %) للعامي (2012 - 2013)[2]. وتعافى بنسبة بسيطة (3,4 %) عام 2014 وبلغ (3,1 %) نهاية عام (2015)[3].

(1) OPEC, Monthly Oil Market Report 2016, 10 December 2015, p42

(2) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2013 تحولات وتوترات، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2013، ص1.

(3) نشرة صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: تعاف عالمي غير متوازن،وتيارات أساسية معقدة، نشرة صندوق النقد، ابريل 2015، ص5.

جدول (1)النمو الاقتصاد العالمي لعام 2015

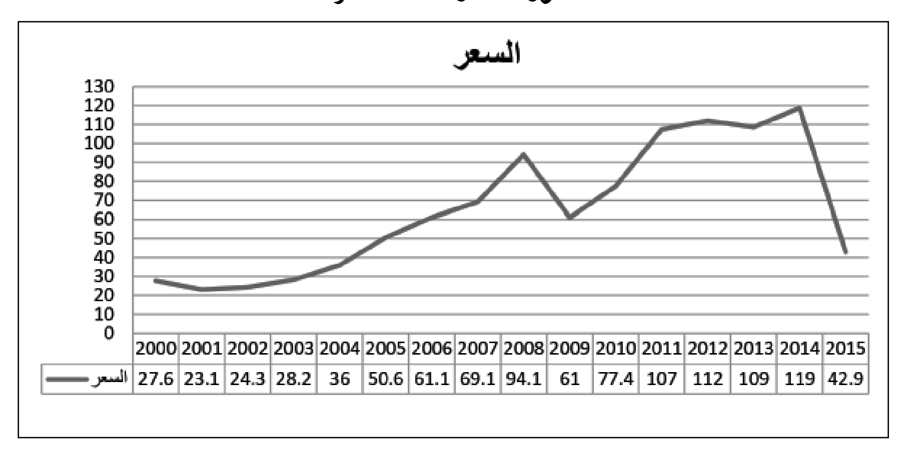
النمو العالمي %	أمريكا	أوربا	اليابان	الصين	الهند	روسيا	البرازيل
3،1	2،5	1،5	0،6	6،8	7،3	-3،2	- 2،7

OPEC, Monthly Oil Market Report 2016, 10 December 2015,p1

ب. **تخمة بالمعروض النفطي** بسبب التوسع في أنتاج النفط الصخري خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا فقد وصل العرض العالمي إلى (97 م/ب/ي) في تشرين الأول (2015)[4].

(4) International Energy Agency,Oil Market Report 2015, p.5

مخطط (1): تطور أسعار النفط للفترة 2000 2015



أعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الأقطار المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2012.

OPEC, Monthly Oil Market Report 2016, 10 December 2015,p1

2 - رؤية **الاقتصاد السياسي**، فعند التمعن في بيئة الاقتصاد العالمي ما بين عامي 2009 و2011، نجدها أسوء مما هي عليه في عامي 2014 و2015، إلاأن سعر النفط كان أكثر من (100) دولار للبرميل، أذن هناك وجه سياسي لتهاوي سعر النفط ويتمثل بوجود تواطؤأمريكي سعودي لخفض أسعار النفط ونستدل على ذلك بقول وزير النفط السعودي «لن نخفض الإنتاج حتى وان وصل السعر إلى 20 دولار للبرميل»[5].

(5) نقلا عن وزير النفط السعودي علي النعيمي ينظر الموقع: http://www.bbc.com/arabic/business/2014/12/141223_opec_oil

وهدفهما لتضييق الخناق على كل من روسيا وإيران، فهناك تخوف من النفوذ الإيراني المتصاعد بالمنطقة العربية سواء في سوريا ولبنان واليمن والبحرين والعراق، وتهاوي سعر النفط يضر باقتصاد إيران.

ومن جانب أخر السعر المرتفع للنفط خلال الأعوام 2010 2013، أسهم بنمو الاقتصاد الروسي بنسبة 4% بعد أن كان (-8%)عام 2009، والروس كانوا متفائلون

بموازنتهم لعام 2015، وقدرت نسبة العجز بين (12%) فقط من النتاج المحلي الإجمالي[6].

لذا أمريكا أدركتأن العقوبات الاقتصادية (التي فرضت على اثر احدث أوكرانيا وضم روسيا جزيرة القرم إليها عام 2014)، إلى جانب سعر النفط المنخفض يشكل عامل ضغط على بوتين لتغيير سلوكه المتشدد، وقال بوتين « الانخفاض في أسعار النفط هو لعبة أمريكية خليجية من اجل ضرب اقتصاد روسيا».[7] وهذا يتفق مع اعتراف الرئيس الأمريكي باراك اوباما في حديث لإذاعة (ان بي آر) «أن انخفاض أسعار النفط بنسبة تزيد عن خمسين في المئة قرار سياسي جاء لفرض ضغوط على الاقتصاد الروسي وأضعافه، وليس له أي علاقة بمواجهة تصاعد الإنتاج من النفط الصخري، وان قسما من تحليلنا كان يقوم على أن الشيء الوحيد الذي يبقى اقتصادهم (الروس) هو سعر النفط وان فرض عقوبات سيجعل الاقتصاد الروسي هشا وغير قادر على مواجهة الصعوبات الضخمة التي ستنتج عن تقلب أسعار النفط»[8].

ثانياً: ماهية جولات التراخيص النفطية

تطورت عقود الاستثمار النفطي بمرور الوقت من علاقات استغلالية (عقود الامتياز النفطي) إلى علاقات تشاركية (عقود المشاركة وعقود الخدمة) ومن جانب أخر تعاظم المنافسة بين الشركات النفطية العالمية جعلها تقبل بشروط قاسية فرضتها الدول المنتجة للنفط[9].

وكل دولة تختار نوع العقد الذي يتلاءم وظروفها الاقتصادية والسياسية ويتفق مع قوانينها ودساتيرها، وتعد جميعها عقود قانونية تخضع للقانون الدولي[10].

لذا ارتأت وزارة النفط العراقية عام 2008 اختيار (عقود الخدمة) التي تعد مرحلة متطورة من طرق التعاقد في السوق النفطية العالميةالتي كان أول ظهور لها بالمكسيك عام 1950، والأرجنتين عام 1958، وسبق للعراق ابرمهلعقود الخدمة مع شركة بتروبراس البرازيلية في أب 1972، وعقد أخر مع شركة (ايراب) الفرنسية عام 1968، وجاء في ديباجة الاتفاقية إلى «رغبة الشركة الوطنية التعاون مع مقاول كفء يملك التمويل اللازم لتنفيذ العمليات النفطية والكفاءة الفنية والمهارة الإدارية اللازمة لنجاح إنتاج وتصدير النفط العراقي في مناطق محددة »[11].

وجولات التراخيص النفطية تعد إعطاء رخص للشركات النفطية الأجنبية للعمل في العراق، ويعرف عقد الخدمة بأنه «عقد تتعهد الدولة المنتجة أو الشركة الوطنية

(6) Andrew Barnes, The Political Economy of Oil in Russia"REAL_LY EXISTING CAPITALISM?" PONARS Eurasia Policy Memo No. 168, September 2011, p2.

(7) د. طارق الشيخ، السعودية قد تفوز بحرب الاسعار الا انه انتصار مؤلم، على الموقع http://www.raya.com

(8) صحيفة الرأي اليوم في 24 نوفمبر 2015، على الموقع: http://www.raialyoum.com/?p=198449

(9) للمزيد حول عقود الاستثمار النفطي ينظر د.محمد يونس الصايغ، انماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي، مجلة الرافدين للحقوق، الرافدين الجامعة، العدد (46) لسنة 2010، ص238.

(10) على سبيل المثال، المادة 111 من الدستور العراقي لعام 2005، تنص على أن «النفط والغاز ملك للشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات ». وبالمثل المادة 81 من الدستور الإيراني تنص على أن «يمنع منعاً باتاً منح الأجانب حق تأسيس شركات أو مؤسسات تتعامل بالتجارة والصناعة والزراعة والخدمات واستخراج المعادن وكذلك المادة 82 «يحظر توظيف خبراء أجانب إلا في حالات الضرورة وبموافقة مجلس الشورى الإسلامي. وهذا الحظر يعني استبعاد عقود الامتياز او عقود تقاسم الإنتاج إلى الشركات الأجنبية. ينظر: دستور الجمهورية الإيرانية لعام 1979 (المعدل 1989).

(11) د. فهد محمد العفاسي، عقود الثروات الطبيعية في ظل اتفاقيات المشاركة الاجنبية، ط1، الكويت، 2007،ص167.

بمقتضاه إلى شركة أجنبية بمهمة تنفيذ العمليات النفطية لحسابها في منطقة معينة ولقاء مقابل معين»[12].

وتمنح تلك العقود بعد أجراء مناقصات بمشاركة شركات دولية وتتنافس الشركات على أعطاء أفضل العروض»[13].

ثالثاً: مبررات جولات التراخيص النفطية

طرحت جولات التراخيص النفطية من قبل وزارة النفط عام 2008 (جدول 1) بسبب محدودية الشركاتالنفطيةالعراقية على زيادة الإنتاج النفطي بالشكل الأمثل، فنجد انخفاض في الطاقة الإنتاجية بالرغم من وجود خزين نفطي كبير فالاحتياطي النفطي المؤكد قدر بــ (134)مليار برميل[14] أي ما يمثل (10%) من الاحتياطي العالمي مقابل أنتاج بلغ (3,6) مليون برميل يوميا لشهر أيلول عام 2015، فعدد الآبار المحفورة بلغت (1500) بئر في حين التقديرات تشير إلى إمكانية حفر ما يقارب (100) إلف بئر لذا عدد الآبار مقارنة مع المساحة النفطية تعد قليلة جدا، فهناك كم هائل من الحقول النفطية المكتشفة (71) حقلاً، لم يستغل منها سوى(27) حقلاً من بينها عشرة عملاقة وأعمال الحفر بقت مقتصرة على الحفر العمودي والمائل ولم يستخدم الحفر الأفقي[15].

لذا بقت إنتاجية البئر منخفضة بالرغم من وجود خزين كبير فيه لذا نقول أن الطاقة الإنتاجية معطلة لذا جاءت العقود النفطية مع الشركات الأجنبية لسببين:

1 - الحاجة للتمويل فمن خلال النظر إلى جدول (1) نجد (220) مشروع معلق بسبب نقص التمويل.

2 - الحاجة للتكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها شركات النفط الأجنبية.

جدول (1): عدد المشاريع المعطلة وتكلفتها الإجمالية (مليون دولار)

الشركة	عدد المشاريع	التكلفة	% من الإجمالي
شركة نفط الشمال	48	320،3	28
شركة نفط الجنوب	57	331،9	29
شركة غاز الشمال	7	31،9	2،8
شركة غاز الجنوب	9	23،8	2،1
مصافي التكرير	29	42،9	3،8

(12) المصدر السابق، ص112.

(13) شاكر عبد موسى، عقود الخدمة الفنية لجولات التراخيص النفطية، على الموقع: http://www.kitabat.com/ar/page/27/10/2013/18443.html

(14) يتركز الاحتياطي في المنطقة الجنوبية بواقع (107) مليار برميل والمنطقة الوسطى بواقع (12) مليار برميل في حين المنطقة الشمالية بواقع (24)مليار دولار، ويكون المجموع (134) مليار برميل ما عدا كردستان. للمزيد ينظر، د.علي مرزا، العراق الواقع والأفاق الاقتصادية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين في بيروت، 30 آذار 1 نيسان 2013، ص41.

(15) منذر طاهر نصيف، حقول النفط في العراق، http://sciences.uodiyala.edu.iq/PageViewer.aspx?id=226

الشركة	عدد المشاريع	التكلفة	% من الإجمالي
قطاع التسويق	29	148،9	13
شركة المشاريع النفطية	4	43،5	3،8
شركة الحفر العراقية	26	132	11،5
شركة الاستكشافات	11	68،5	6
الاجمالي	220	1143.7	100%

محمد علي زيني، قطاع النفط في العراق: سيناريوهات مستقبلية، ضمن كتاب « قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي الإمكانيات والقيود، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو طبي، ط1، 2007، ص139.

رابعاً: أسباب اختيار وزارة النفط (عقود الخدمة) ضمن جولات التراخيص

وزارة النفط العراقية وجدت نفسها موفقة في اختيار عقود الخدمة النفطية بسبب:

1 .عقود الخدمة ضامنة للسيادة الوطنية على النفط وبما يتوافق والمادة (111) من الدستور (ملكية النفط للشعب العراقي)، فالشركة الأجنبية تعمل كمقاول للشركة الوطنية مقابل اجر محدد.

2 .توفر الشركة الأجنبية التمويل للبحث والتنقيب فعند اكتشاف النفط بكميات تجارية تعد ما أنفقته قرض بذمة الشركة الوطنية بدون فوائد تلتزم برده من الإنتاج، والشركة تتحمل تكاليف فشلها في اكتشاف النفط دون مطالبتها بالتعويضات لذا تسمى أيضا بعقود خدمة الخطورة (Risk Service Contract)[16].

3 .الإنتاج مملوكا بالكامل للدولة وليس هناك أي نسبة للشركة الأجنبية وهو ما يميزها عن عقود المشاركة بالإنتاج.

4 .تتيح عقود الخدمة التعرف على التكنولوجية النفطية المستخدمة وتدريب الكوادر العراقية لان الإدارة وعمليات التشغيل مشتركة بين الشريك الأجنبي والشريك الوطني[17].

5 .تسترد التكاليف على شكل دفعات ولمدة 5 سنوات وبدون فوائد.

6 .تحصل الشركة الأجنبية مكافأة عن كل برميل أضافي منتج أكثر من خط الشروع.

(16) امجد صباح عبد العال، عقود بديلة لاتفاقيات مشاركة الإنتاج لتطوير القطاع النفطي العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (21)، المجلد الخامس، 2008،ص19.

(17) منظمة الشفافية الدولية، جولات التراخيص البترولية (الواقع والتحديات)، تقرير الشفافية السادس، 2014،ص22.

جدول (2): جولات التراخيص النفطية

الحقل	غرب القرنة 1	ميسان (بزركان /الفكة / ابو كراب)	مجنون
جولة التراخيص	الاولى 2009	الاولى 2009	الثانية 2009
تاريخ توقيع العقد	2010/1/25	2010/5/17	2010/1/17
الشركة الأجنبية وحصتها	Exxon Mobil 32,7% & Shell19,6% & petrochina32,7% & pertamina10%	CNOOI 63,75% & TPAO 11,25%	Shell 45% & Petona-scarigali 30%
الشريك الوطني وحصته	شركة الاستكشافات النفطية 5%	شركة الحفر العراقية 25%	شركة ميسان النفطية 25%
فترة العقد	25سنة	20 سنة	20 سنة
سقف الإنتاج الأولي م/ب ي	244،000	88،000	175،000
انتاج عام 2011 م/ب ي	257،329	-	-
انتاج عام 2012م/ب ي	459،219	99،473	-
انتاج عام 2013 م/ب ي	-	108،862	-
انتاج الذروة م /ب ي	1،600.000	450،000	1،000،000

الحقل	بدرة	النجمة والقيارة	السيبة
جولة التراخيص	الثانية 2009	الثانية 2009	الثالثة 2010
تاريخ توقيع العقد	2010/1/28	2010/1/26	2011/6/5
الشركة الأجنبية وحصتها	Gazprom 30% &Petronas15% & TPAO 7,5% & Kogas 22,5%	Sonangol 75%	Kuwait Energy 45% & TPAO 30%
الشريك الوطني وحصته	شركة الاستكشافات النفطية 25%	شركة الحفر ونفط الجنوب 25%	شركة ميسان 25%
فترة العقد	20 سنة	20سنة	20سنة
سقف الإنتاج الأولي م/ب ي	15،000	20،000 للنجمة و30،000 للقيارة	25،000
انتاج الذروة م /ب ي	170،000	110،000 للنجمة و120،000 قيارة	100،000
الحقل	المنصورية	عكاز	بلوك 8 (اكتشاف)
جولة التراخيص	الثالثة 2010	الثالثة 2010	الرابعة 2012
تاريخ توقيع العقد	2011/6/5	2011/10/13	2012/11/5
الشركة الأجنبية وحصتها	TPAO 37,5 & Kuwait Energy 22,5% & Kogas 75%	Kogas 75%	Pakistan Petroleum 100%

الشريك الوطني وحصته	شركة الاستكشافات العراقية 25%	شركة نفط الشمال 25%	-
فترة العقد	20سنة	20سنة	30سنة للحقل النفطي و40 سنة لحقول الغاز
سقف الإنتاج الأولي م/ م3	80	100	-
أنتاج الذروة م /م 3	320	400	-
الحقل	**بلوك 9**	**بلوك 10**	**بلوك 12**
الجولة	الرابعة 2012	الرابعة 2012	الربعة 2012
الشركة الأجنبية	Kuwait Energy 70% & Dragon oil Holdings Limited 30%	Lukoil Overseas Iraq Exploration B.V 70% &Inpex Corporation 30%	JSOC BASHNEFT 70% & Premier Oil PLC 30%
الشركة الوطنية	-	-	-
تاريخ توقيع العقد	2013/1/27	2012/11/7	2012/11/8
مدة العقد	30سنة للنفط 40سنة للغاز	30سنة للنفط 40سنة للغاز	30سنة للنفط 40سنة للغاز

Iraqi Extractive Industries Transparency Initiative (IEITI),Iraq oil revenues 2012 oil export, local consumption and field development, December 2014, p 38.

7. تخضع أرباح الشركات إلى الضرائب والرسوم بموجب القوانين الضريبية النافذة.
8. التزام الشركة الأجنبية بتجميع الغاز المصاحب للنفط ومعالجته.
9. تحدد الدولة حد أدنى من التكاليف والتي يجب على الشريك الأجنبي أنفاقها.
10. حصول الحكومة على هبة العقد وهي غير قابلة للاسترجاع.
11. إشراك المقاولين العراقيين من القطاع العام أو الخاص في توفير الأمن أو المستلزمات الغذائية.

خامساً: المضامين الايجابية لعقود الخدمة مع الشركات النفطية الأجنبية

عقود الخدمة طرحت بشفافية عالية وتمكنت من تحقيق جملة من الايجابيات نجملها بالاتي[18]:

1 - زاد الإنتاج من 2،3 م/ب/ي عام 2009 الى 3،8 م/ب/ي عام 2015، وكذلك زيادة بالإنتاج الأساس إذ وصل إلى (1128) مليون برميل خلال عام 2015، في حين بدون الشركات الأجنبية كان بالكاد يصل إلى (385) مليون للعام نفسه..

2 - تحققت زيادة بالإيرادات النفطية خلال الأعوام (2009 الى 2014) بلغت

(18) نقلا عن: د. حسين الشهرستاني، تـرأس الندوة أقامتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان (مرتكزات الاقتصاد العراقي وتحدياته)، على قاعة كلية التربية الرياضية / جامعة بغداد، الأربعاء 16/ 2015/12. وكذلك: Iraqi Extractive Industries Transparency Initiative (IEITI),Iraq oil revenues 2012 oil export, local consumption and field development, December 2014, pp 36_37.

(338) مليار دولار مقارنة بـ (190) مليار دولار في حالة البقاء على الإنتاج الأساس إي إن الشركات أسهمت بزيادة الإيرادات قدرها (148) مليار دولار.

3 - تم توظيف ما يقارب من 36 مليار دولار من خلال الشركات الأجنبية في القطاع النفطي العراقي.

4 - تم حفر (452) بئر إضافة إلى (46) بئر قيد الحفر اي ما مجموع (498) بئر نفطي منها (257) بئر عمودي و(108) بئر قطري و (133) بئر أفقي.

5 - أجراء مسوحات زلزالية ثلاثية الإبعاد لحقل الرميلة والحلفاية وبدرة والمنصورية ومجنون وميسان والزبير وغرب القرنة والأحدب.

6 - تم ازالة (39،000) لغم ارضي لمساحة (3،491) كم من حقل الرميلة وغرب القرنة وميسان وبدرة ومجنون.

7 - تم تنفيذ ما يقارب (237) دورة تدريبية مع (2607) من الموظفين العراقيين داخل وخارج العراق ضمن منحة تدريب ونقل التكنولوجيا حتى عام 2013، فقد انفقت شركة الواحة (482،269) الف دولار في حين شركة (petro-china) انفقت (1،994،000) مليون دولار، اما شركة (petronas) انفقت (12،183،000) مليون دولار في حين شركة BP انفقت 30 مليون دولار وشركة ENI / وشركة Occidental وKoga انفقت (14) مليون دولار.

8 - تم اشراك شركات الخدمات النفطية العراقية في تنفيذ بعض المهام (مسوحات زلزالية بواسطة شركات التنقيب وحفر ابار من قبل شركة الحفر العراقية وانشاء خطوط انابيب من خلال الشركة العراقية للمشاريع النفطية) وكل ذلك اكسبها الخبرة والمعرفة التقنية.

سادساً: المضامين السلبية لعقود الخدمة

مما تقدم نؤكد أن المشكلة لا تكمن بنوع العقد المبرم وإنما في آلية كتابة بعض فقرات العقود، **ونحدد بعض الملاحظات المهمة التي تفرض ضرورة إعادة التفاوض بشأنها:**

1 - الشركات النفطية الأجنبية بالأرباح المضمونة

طالما مثل النفط العراقي عامل جذب للشركات النفطية الأجنبية بسبب:

أ. انخفاض كلفة انتاجه (1،5 إلى 2) دولار للبرميل الواحد[19].

ب. الاحتياطي الكبير بحدود (275) مليار برميل، ويمثل (21%) من

(19) كلفة انتاج النفط في بحر الشمال التي تبلغ 13 دولار وفي أمريكا تبلغ 25 دولار للبرميل في حين تكلفة الإنتاج الصخري تتراوح بين 60 80 دولار للمزيد ينظر: د.يحيى حمود حسن، معطيات السياسة النفطية في العراق، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، ط1، 2015،ص101.

الاحتياطي العالمي، وبافتراض معدل أنتاج (3،14) مليون برميل يوميا سيكون بمقدور العراق المحافظة على نفطه لغاية 148 سنة قادمة[20].

ج. ارتفاع إنتاجية أباره النفطية، فالنفط يتدفق فوق الأرض بسهولة تامة.

لذا الشركات تتحمل نفقات البحث والاستكشاف وتتحمل الخسائر وحدها في حالة عدم وجود نفط بشكل تجاري تعد مقولة غير مقبولة عملياً، والشركات تدرك العراق عائم على النفط، وعليه المخاطرة تتحقق في حالة البحث والتنقيب بأعماق البحار أو مناطق النفط الصخري لذا تضمين العقود بنود عن المخاطرة تتحملها الشركات لا يعد مبرر كافي لاستئثارها بالأرباح الكبيرة والمضمونة على المدى الطويل مقابل انخفاض كلف الإنتاج.

2 - جولات التراخيص النفطية: عقود تنفيذ أعمال وليست استثمارات أجنبية

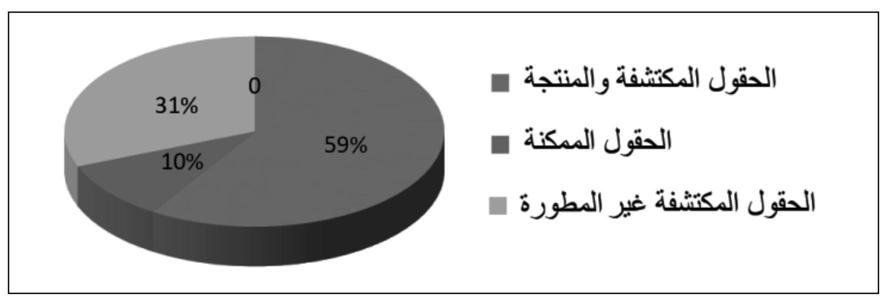
الاستثمار الأجنبي هو دخول رأس مال إلى البلد المضيف وبقاءه من اجل مضاعفته أو هو إقامة أصول إنتاجية جديدة في البلد المضيف تسهم في إضافة طاقات جديدة للعلمية الإنتاجية وتكون استثمارات طويلة الأجل تخدم عملية النهوض الاقتصادي للبلد المضيف، لذا عقود الخدمة لا تعد استثمارات أجنبية بقدر ما هي عقود تنفيذ (مقاولة) فالشركات تنفذ أعمال وتريد مستحقاتها سنويا من الحكومة العراقية فهو بمثابة دين مؤجل وبهذا المفهوم هي بعيدة كل البعد عن مفهوم الاستثمار الأجنبي الذي نحن بحاجة إليه.

وكان الأجدر بوزارة النفط التوجه لإبرام عقود اكتشاف حقول جديدة تضيف طاقات إنتاجية نفطية جديدة حصراً لا أن تسلم الحقول المكتشفة والمنتجة فعلا إلى الشركات الأجنبية والتي تمثل نسبة (59 %) من إجمالي الاحتياطي النفطي (شكل 2)[21].

(20) د. عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، ط1، تشرين ثاني 2011، ص253.

(21) د. يحيى حمود حسن، مصدر سابق، ص95.


شكل (2) تصنيف الاحتياطي النفطي العراقي



المصدر: يحيى حمود حسن، معطيات السياسة النفطية في العراق، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، ط1، 2015،ص95

3 - تثبيت ربح الشركات يضر بمصلحة العراق في ظل تهاوي الاسعار:

ربط ربح الشركات بزيادة الإنتاج في ظل هبوط السعر يضر بمصلحة العراق، فالشركات الأجنبية تحصل على ربح مقداره دولارين عن كل برميل تنتجه وكل ما تنفقه تأخذه من الحكومة العراقية فأين المخاطرة التي تتحملها الشركات النفطية الأجنبية، (فالشركات تحصل على عائد الخدمة (**Remuneration Fees**) الذي يعد مكافئة للشركات على تمويل النفقات النفطية القابلة للاسترداد بدون فائدة فهي بمثابة القيمة الزمنية للمدة التي تمكثها تلك الأموال قبل أن تسترد)[22].

فالشركات غير معنية باستنزاف الثروة النفطية فهدفها الربح لذا من مصلحتها إنتاج اكبر كمية ممكنة من الحقل النفطي وبأسرع وقت ممكن وبالتالي فان الشركات ستستثمر بأرباحها (لقصر مدة استرداد تكاليفها) في حين العراق سوف يخسر أباره النفطية،كذلك وزارة النفط لم تكن ملزمة لتحديد سقف الإنتاج الحالي كأساس للشروع في احتساب مكافأة الشركات الأجنبية لان الإنتاج أصلا منخفض بسبب تقادم وسائل الإنتاج العراقي[23].

4 - الشركات النفطية العالمية: شركات سمسرة وليس شركات خدمية

أن جولات التراخيص النفطية قد فازت بها شركات عالمية كبرى مثل شركة برتش بتروليوم وشل واكسون موبيل وغيرها فهي كيانات اقتصادية لديها إمكانيات استثمارية كبيرة فهي شركات استثمار عالمية لا تصمم ولا تنفذ الأعمال وإنما هناك شركات أخرى تتولى تلك المهام، وعليه أصبحت تلك الشركات كوسيط يأخذ عمولته من الحكومة العراقية، لذا كان على المعنيين بجولات التراخيص أن يذهبوا إلى الشركات الخدمية مباشرة للحصول على خدماتها الاستشارية آو القيام بإعمال فنية للكادر النفطي الوطني لقاء أجور معينة تدفع على شكل نقد او نفط خام من الحقول التي تم تطويرها، أفضل من توقيع عقود مع شركات عالمية ذات نفوذ قوي عالميا ولمدد زمنية طويلة.

5 - لم تتضمن العقود فقرات تلزم الشركة الأجنبية بفصل النفط

عملية فصل النفط تتطلب تكاليف إضافية فالنفط الخام يتطلب معالجات عدة وإضافات كيميائية كي يتم تصفيته وفصله إلا أن العقود التي أبرمتها وزارة النفط لم تتضمن أي فقرات تؤكد على عملية فصل النفط، إذ قامت الشركات بزيادة كميات الإنتاج وهذا ما تم الاتفاق عليه فقط، لذا ذهبت الشركات الى خلط النفط المستخرج لذا شركة سومو العراقية واجهت صعوبات كبيرة في تسويقه باعتباره نفط

(22) نقلا عن احمد ابريهي العلي، الجوانب المالية في عقود الخدمة الفنية وادارة العمليات، بغداد، نيسان 2011، ص16 على الموقع www.iier.org/.../1365904640_010411OilServicesDr.AhmedI_braihi4B.pdf

(23) Dr. Ali Merza, The first round of licensing in Iraq: economic evaluation, Middle East Economic Survey, Vol LII No 34, 24 August 2009.p1.

ثقيل مما اثر على سعر بيعه، فسعر النفط يقل سعره إذا كانت كثافته[24] تقل آو تزيد عن المعدل وهو 34 % بواقع (40) سنت ونجد أن النسبة لبعض النفوط وصلت إلى 27 % وهذا اثر كثيرا على سعر البيع بل أن بعض الشركات التي تعاقدت معها شركة سومو قد رفضت استلام النفط باعتباره ليس ضمن المواصفة المطلوبة مما اضطر إلى بيعه بأسعار رخيصة جدا قياسا بسعر الإشارة[25] لذا نجد سعر النفط العراقي قد بيع بأقل من 27 دولار للبرميل[26].

6 - الشركات الأجنبية والكمبرادورية العراقية

هناك رأي ذهب باتجاه توجيه الاتهام بالفساد للقائمين على أدارة الملف النفطي العراقي وبأنهم كانوا يتطلعون إلى العمولات كبيرة التي تقدمها تلك الشركات العالمية لتوقع تلك العقود فهناك طرفين هما:

أ. طرف كومبرادوري محلي يتمثل بالقائمين على أدارة الملف النفطي العراقي

ب. طرف الشركات النفطية الأجنبية (الأولغارشية الرأسمالية)

والطرفين يقومان باستغلال ثروة الشعب النفطية.

ونستدل على ذلك من خلال أمرين: الأول عدم امتلاك العراق لخزانات كبيرة كافية لاستيعاب الكمية المتفق عليها مع الشركات النفطية العالمية وهي (12 مليون برميل يومياً) لتطلب بعد ذلك وزارة النفط تخفيض الكمية المنتجة من قبل تلك الشركات، بل أن الشركات أخذت تطالب وزارة النفط بتسلم كميات النفط المنتج وفرضت غرامات بسبب ذلك وقال وزير النفط (عادل عبد المهدي) ان «العراق دفع (14) مليار دولار خلال الفترة (2011 - 2014) كتعويضات للشركات بموجب المادة 12 من عقود الخدمة»[27]، فهل الفريق المفاوض لم يكن لديه علم بعدم وجود طاقة خزنية متاحة للعراق؟

الأمر الثاني استبعاد الشركات الوطنية فطالما اعتمد العراق على شركاته الوطنية في عملية إنتاج النفط فنجد انه كان ينتج (2،9) م/ب/ي عام 1988، و(2،6) مليون برميل في عام 2000، وما يقارب (2،150) عام 2006[28]. وبالتالي همشت الشركات الوطنية العراقية (شركة نفط الجنوب والشمال وشركة الخدمات النفطية وشركة الحفر العراقية وشركة المشاريع النفطية.. الخ. أذن كان هناك تسرع في توقيع العقود مع الشركات الأجنبية لذا تصاعدت دعوات برلمانية تطالب بفتح التحقيق مع كبار المسئولين عن إبرام تلك العقود.

(24) درجة الكثافة API وهي مختصر لمعهد البترول الأمريكي (American petroleum statute) فالنفط العراقي الخفيف هو الذي تكون درجة كثافته 34% يقل آو يزيد بمعدل بسيط ومقبول وتؤثر التغيرات في المحتوى الكبريتي وكثافة الخام على قيمة النفط وقد تسبب مشكلات للمصافي المجهزة لمعالجة خامات بكثافة معينة ومستوى معين من الكبريت لذا آذ قل المعدل عن 30 % فهذا يعني انه نفط ثقيل ولزج لذا يقل سعره.

(25) سعر الإشارة هو السعر المعتمد في منطقة رئيسة كخام برنت او تكساس او دبي ومن ثم يشتق السعر النهائي بناءا عليه، وعادلة التسعير هي (ـ)PI=P+ (AP)+ (ـBP)+(ـC حيث PI سعر النفط العراقي (وهو سعر نفط الإشارة) يطرح منه (معامل الكثافة AP) ومعامل الكبريت الخام (BP) واخيرا يطرح تكاليف المسافة او الموقع الجغرافي (C) للمزيد ينظر: د.يحيى حمود حسن، مصدر سابق، 185.

(26) نقلا عن ممثل شركة سومو العراقية، في ندوة عقدت في كلية اقتصاديات الإعمال تحت عنوان « سياسة تسعير النفط والغاز والاستدامة المالية » يوم الثلاثاء الموافق 2015/10/19.

(27) ينظر الموقع ـ http://iraqieconomists.net/ar

(28) للمزيد ينظر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، 2007.

7 - العراق سجين العقود النفطية إلى عام 2045:

الجولتين الأولى والثانية من التراخيص مكنت الشركات الأجنبية السيطرة على نحو 84 مليار برميل إي (73%) من إجمالي الاحتياطيات المؤكدة (جدول 3)، وبذلك العقود النفطية جعلت العراق سجين ولمدد زمنية طويلة (25 سنة)، التي تتشابه مع عقود المشاركة من حيث مددها الزمنية بين 20 إلى 40 سنة، وهذا فيه عودة للهيمنة الاقتصادية الخارجية على النفط العراقي التي تم إنهائها بالتأميم عام (1972)، فهناك اعتباران يؤخذ بهما في تحديد مدة العقد:

أ. تمكين الشركة من استرداد ما أنفقته من مصروفات.

ب. العمر الافتراضي للحقل النفطي.

وفي حالة العراق نجد قصر المدة التي يمكن أن تسترد الشركة الأجنبية ما أنفقته وهي سنة لان الشركات تريد استحقاقاتها تدفع لها بشكل سنوي وهنا تصبح مدة العقد عبارة عن سيطرة الشركة الأجنبية على الحقول النفطية العراقية لمدد طويلة من اجل تعظيم الأرباح فقطلأن تكاليفها تستردها سنويا وما تنفقه هو بمثابة دين على العراق.

جدول (3): الاحتياطي النفطي المعروض
في الجولتين الأولى والثانية للتراخيص النفطية

الحقل	الاحتياطي / مليار برميل
الرميلة	17
غرب القرنة	8.7
كركوك	8.6
الزبير	4
ميسان	2.5
باي حسن	2.3
مجموع الجولة الأولى	**43**
غرب القرنة 2	12.9
مجنون	12.6
شرق بغداد	8.1

الحلفاوية	4.1
الغراف	0.9
نجمة /نينوى	0.9
الكيارة	0.8
الكفل	0.2
غرب الكفل	0.2
مرجان /كربلاء	0.2
بدرة	0.1
جمبور	0.1
كلابات /ديالى	0.1
ناودومان /ديالى	0.1
مجموع الجولة الثانية	**41**
مجموع الجولتين	**84 مليار برميل**

- Christopher M. Blanchard, Iraq: Oil and Gas Legislation, Revenue Sharing, and U.S. Policy, CRS Report for Congress, November 3, 2009, P8.

ومن جانب أخر الأعمار الافتراضية لبعض الحقول النفطية لا تتحمل مدد طويلة من الاستنزاف، فكان الأجدر تحديد مدد من (3 إلى5) سنوات فقط قابلة للتجديد لان المدد الطويلة لتلك العقود قوضت حرية العراق في إعادة النظر في نظام استغلاله لحقوله النفطية.

وكذلك افتقاد العقود النفطية نص (مراجعة) يمكن من خلالها تعديل العقود وتكيفها على ضوء المتغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية.

8 - تقديم فواتير مستحقة الدفع بدون رقابة محاسبية على المصروفات:

للشركات الأجنبية (الشركات إلام والشركات الفرعية لها) إمكانية كبيرة في التلاعب بالمصروفات ورفع تكاليف الإنتاج وخفض الإرباحوتحويلها إلى الخارج تهربا من المحاسبة والضريبة بطريقة يصعب على الدول كشفها وحجم مصروفات تلك الشركات يؤثر حتما على العوائد النفطية[29].

وأجور الخدمة للشركة النفطية = (الكلف النفطية + أجور الربحية + الكلف الإضافية

(29) للمزيد ينظر: د. عبد الرزاق المرتضى، العلاقات النفطية في دول الدومن (الاوبيك)، ط1، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2008، ص267.

التي تشمل كل مصروفات ورواتب العاملين والمدراء وعوائلهم وتنقلاتهم وسكنهم في دبي ونفقات انتقالهم يومياً ذهاباً واياباً الخ..)[30].

ومصروفات الشركات النفطية بعيده عن المسألة والتدقيق من قبل شركة محاسبة عالمية معروفة او هيئة النزاهة أو ديوان الرقابة المالية وهذا مثلبة في عقود الخدمة، مما أدى إلى المبالغة بفاتورة المصروفات المقدمة للحكومة العراقية، فالشركات حرة في الشراء او التعاقد لشراء أجهزة ومعدات حتى 20 مليون دولار، دون الرجوع إلى اللجنة الفنية المشتركة مع وزارة النفط، والشركات النفطية ستلجأ حتما إلى تجزئة مشترياتها، دون هذا المبلغ وهذا واضح في أكثر من حالة مسجلة لدى اللجنة الفنية وبعلمها بغية تسهيل عملها دون رقيب أو حسيب، ونذكر أمثلة تبين تضخيم المصروفات لتلك الشركات[31]:

(30) منظمة الشفافية العالمية، مصدر سابق، ص37.

(31) ماجد الصوري، الفساد المالي والإداري الأسباب والمظاهر على الموقع /http://iraqieconomists.net /ar/2014/02/11

- تنفيذ أنبوب تصريف نفط مجنون قياس 32 عقدة وطول 67 كم بقيمة 120 مليون دولار، لأعمال تنفيذ فقط، إذ أن الأنبوب من تجهيز (شركة نفط الجنوب)، علما أن الكلفة التقديرية، وحسب الأعمال المنفذة سابقا من قبل الفنيين العراقية، لا تتعدى 59 مليون دولار، وهو أعلى حتى من تلك المقاولة التي تقوم بها شركة (لوك أويل الروسية)، لتجهيز وتنفيذ مد أنبوب ناقل للنفط بقطر 48 عقدة وبطول 80 كم تقريبا، إذ كان المبلغ 93 مليون دولار.
- قيمة بعض التحويرات في محطة مجنون الرئيسة، وصلت إلى 120 مليون دولار، في حين أن هذا المبلغ يكفي لإنشاء ثلاث محطات متكاملة حسب العقود السابقة لشركة نفط الجنوب.
- عرضت شركة (لوك أويل الروسية) تجهيز ثلاث مولدات توربينية، سعة الواحدة 43 ميكاواط، أي بمجموع 129 ميكاواط، بمبلغ 330 مليون دولار، علما أنه وحسب الأسعار التي تقدمها الشركات المصنعة مثل SEMENS وGE تعد كأقصى سعر مليون دولار للميكاواط، أي 129 مليون دولار لتجهيز وتركيب المولدات. إلا أن مسئول GMC أحال المشروع إليهم بمبلغ 250 مليون دولار، على الرغم من اعتراض اللجنة الفنية على ذلك.
- أحالت شركة BP تجهيز وتنفيذ أنابيب بمبلغ 470 مليون دولار، علما أن مثل هذا العمل وبالمواصفات نفسها، نفذ سابقاً بأقل من نصف هذا المبلغ.

9 - الشركات النفطية اكبر الدائنين للعراق:

خضع العراق لأكبر أعادة جدولة للديون واسقط جزء كبير منها، ألا انه بسبب

العقود النفطية وعدم دفع الحكومة العراقية لمستحقات الشركات المالية سنويا أخذت تتراكم تلك المستحقات منذ عام (2008)[32].

وتقوم الحكومة بتسديد (50%) من مصروفات الشركة وبما ان الشركات الأجنبيةأنفقت ما يقارب (43) مليار دولار خلال عامي 2013 و2014، لذا على الحكومة ان تدفع (21،5) مليار دولار[33].

وقال وزير النفط العراقي (عادل عبد المهدي) «أن العراق مدين لشركات النفط بنحو 20 مليار دولار أمريكي، وهي مستحقات تشكل مبالغ كبيرة هائلة يجب دفعها مباشرة وفي حال لم نوفر المبالغ فهناك عقوبات ستحصل وتخفيض للإنتاج أو الذهاب إلى المديونية»[34].

وبالفعل لوحت الحكومة لطرحسندات خزينة بقيمة (12) مليار دولار وهي دين بذمة الحكومة ويترتب عليها فوائد حسب أجال تلك السندات، وقدر الخبير النفطي ووزير النفط العراقي السابق (عصام الجلبي) «ان العراق يدفع (41،6%) من نفطه لسداد ديون الشركات النفطية، وهذه هي النتيجة الحتمية لعودة شركات النفط الأجنبية وإحلالها محل الجهد الوطني فنصف نفطنا لسداد الديون»[35].

فالشركات ألان اكبر دائن للعراق، وستستمر بالإنتاج من اجل تمكين الحكومة من تسديد ما بذمتها من مستحقات مالية فأرباحها مضمونة وما تنفقه من أموال تسترده من الحكومة العراقية سنويا.

سادساً: العراق والشركات النفطية: رؤية في الخيارات المتاحة

نحدد خيارين أمام الحكومة العراقية في تعاملها مع الشركات النفطية الأجنبية وهما:

1 - خيار إلغاء العقود مع الشركات النفطية الأجنبية:

طالما عقود الخدمة النفطية تضر بالمصلحة الوطنية للعراق أسعار النفط في ظل انخفاض وتشكل نزح مالي صافي للشركات النفطية العالمية وأنها عقدت بعيدة عن إرادة الشعب والبرلمان لذا لابد من إلغاءها «.

إلا أننا نواجه كوابح لهذا الخيار تتمثل بالاتي:

أ. العقود التي أبرمت مع الشركات النفطية العالمية تضمنت شرط يسمى شرط الثبات التشريعي والذي بموجبه يجمد سلطة الدولة السيادية بخصوص إصدار أي تشريعات أو قوانين أو تعديل النافذ منها وقت أبرام

(32) كلف تطوير الحقول الكاملة 17 حقلا تقدر ب200 مليار دولار وفق الكلف العالمية ودراسات الجدوى المعتمدة وقت توقيع العقود، نجد أن على الدولة تدفع تقريبا 4 مليارات و500 مليون دولار كل ثلاثة أشهر، وهكذا تكون كلف التطوير السنوية بحدود 18 مليار دولار واجبة الدفع سنويا للشركات وبين وزير النفط عادل عبد المهدي أن مستحقات السنة الماضية 2014 تقدر ب 9 مليارات دولار، تضاف إليها المستحقات لهذه السنة والتي تقدر ب18 مليار يكون المجموع 27 مليار دولار فقد تم دفع مبلغ 3 مليارات دولار في هذه السنة 2015 وهي جزء من مستحقات عام 2014، وأما مستحقات العام 2015 والتي تقدر ب 18 مليار دولار، سوف تدفع خلال العام2016. للمزيد ينظر: حمزة الجواهري، مديونية العراق للشركات الأجنبية على الرابط/ www. iraqieconomists.net/ar/2015/04/07

(33) ينظر صحيفة العرب، العدد 9853 في 2015/3/11. ص11.

(34) نقلا عن هيفاء زنكنة، وزير النفط العراقي: انا سياسي فاشل وافتخر على الرابط www.jadidpresse.com

(35) المصدر السابق.

العقود مع الشركات الأجنبية وتتعهد الدولة بمقتضاه بعدم إلغاء العقد أو تعديله بتشريع عام أو خاص أو أي أجراء أداري أو أي عمل قانوني ايا كان نوعه يصدر عن الدولة، وهذا الشرط جاء في المادة (52) من الباب الخامس الفصل الثاني من قانون النفط والغاز العراقي[36].

ب. إلغاء العقود مع الشركات النفطية العالمية من شأنه أن يخلق بيئة غير جاذبة للاستثمار الأجنبي في العراق فالدول تتسابق فيما بينها من اجل استقدام الشركات واستثماراتها الضخمة وان إلغاء العقود يضر بعامل الثقة الذي يعد أهم عامل في قرار الاستثمار.

ج. إلغاء العقود يترتب عليه دفع تعويضات كبيرة جدا إلى الشركات النفطية الأجنبية التي ستلجأ بدورها إلى التحكيم الدولي.

2 - خيار تعديل بعض بنود عقود الخدمة النفطية:

وجود سلبيات عدة بعقود الخدمة النفطية يقتضي الدخول بمفاوضات جدية مع تلك الشركات التي أصبحت عامل زعزعة وتعكير للوضع المالي العراق خاصة وان مستحقاتها بلغت ما يقارب من 21 مليار دولار وأصبحت تشكل الدائن الأكبر للعراق.

العوامل الداعمة لهذا الخيار تتمثل بالاتي:

أ. رفض حالة الارتهان والإذعان المذل للشركات النفطية الأجنبية، فمن غير المقبول فعلاً ان نكون رهن أرادة الشركات النفطية الأجنبية في إعطاءنا الإنتاج النفطي الذي نحن بحاجة إليه وبالتالي نحن أمام حالة من التبعية للشركات وما ستجود به علينا.

ب. العقود النفطية جاءت بعيدة عن قبة البرلمان باعتباره ممثل الشعب، فقد تم توقيعها من قبل الحكومة (وزارة النفط) كخيار سياسي أجرائي من اجل زيادة الإنتاج النفطي والحصول على عوائد مالية من اجل تحسين وضع الميزانية العامة للدولة.

ج. تهاوي أسعار النفط عالمياً واستمرار العقود بدون تعديل يشكل تهديد للأمن الاقتصادي العراقي في جانبه النفطي والمالي لان موازنة العراق قائمة على الإيرادات النفطية (92%) أما الإيرادات الضريبية لا تتجاوز (3%) والقطاعات الأخرتبلغ مساهمتها (5%)[37].

(36) غسان عبيد محمد المعموري، شرط الثبات التشريعي ودوره في التحكيم بعقود البترول، مجلة رسالة القانون، كلية الحقوق، جامعة كربلاء، العدد 2، 2009، ص172.

(37) التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2010 ـ 2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بغداد، 2011، ص244.

د. تعاظم المستحقات المالية للشركات النفطية، فالحكومة العراقية في ظل وضعها الحالي في ضائقة مالية كبيرة وتشهد تناقص بالاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي الذي لم يتجاوز (58) مليار دولار وفي نفس الوقت لديه متطلبات انفاقية كبيرة خاصة متطلبات محاربة (تنظيم داعش).

ومما تقدم لابد من العمل على الأتي:

1 - تأجيل كل العمليات التطويرية التي تم الاتفاق عليها مع الشركات الأجنبية من اجل كبح نفقات الشركات إلى حين التحسن بأسعار النفط عالميا وبالفعلاًوعزت وزارة النفط إلى الشركات بخفض إنفاقها لعام 2016، لان مع انخفاض أسعار النفط وعجز الموازنة لا يمكن أن نلبي مستحقات الشركات الاستثمارية وبالفعل خفضتشركة شل أنفاقها من 2،4 مليار إلى 1،5 مليار وشركة BP خفضت الأنفاق من 3،50 مليار إلى 2،5 بداية عام 2015 حتى وصل الى 1 مليار فقط في نهاية عام 2015 أما شركة لوك أويل خفضت الإنفاق من 2،3 مليار دولار إلى 2.1 مليار دولار أما شركة اكسون فلم تزيد إنفاقها عن 1،8 مليار دولار[38].

2 - تحسين شروط التعاقد وتعزيز القدرة التنافسية للخام العراقي ومحاولة أقناع الشركات الأجنبية بضرورة فصل النفط وتجنب خلط النفوط المستخرجة لان ذلك يؤثر على جودة النفط العراقي وبالتالي انخفاض سعره عن سعر الإشارة.

3 - الربط بين أسعار النفط عالميا واسترداد التكاليف والأجور المستحقة على أساس متدرج فلابد من إقناع الشركات الأجنبية بضرورة تحملها جزء من الخسارة الناتجة عن هبوط سعر النفط وأرباحها تتزايد بارتفاع سعر النفط، وفي ذلك قال مسئول في وزارة النفط "علينا أن نعترف بأن العقود الحالية صيغت على عجل وتم النظر فيها بعيدا عن تأثير انهيار أسعار النفط المحتملة[39]".

4 - إحالة جميع المصروفات لتلك الشركات إلى ديوان الرقابة المالية من اجل المصادقة على الكشوفات الخاصة بمشترياتها وأنفاقها قبل أن يتم أعطاء مستحقات تلك الشركات او التعاقد مع شركة محاسبة وتدقيق عالمية معروفة تتولى تلك المهمة من اجل ضغط التكاليف.

5 - إحالة العقود النفطية الجديدة وتعديل القائم منها إلى قبة البرلمان باعتباره ممثل عن الشعب والثروة النفطية هي ملك للشعب وليس لكمبرادوريةوزارة النفط.

(38) Ahmad Rasheed, Oil com_ panies offer to cut 2015 spend_ ing in Iraq, http://uk.reuters.com/article/uk_iraq_oil_con_tracts_exclusive_idUKKB_N0M821120150312see to: THE GULF NEWS ECONOMY, Iraq asks oil companies to cut spend_ ing by September 30 Citing lower oil prices and gov_ ernment revenue, September 15, 2015 http://gulfnews.com.

(39) Oil companies offer to cut 2015 spending in Iraq, www.reuters.com/article/2015/03/12/us_iraq_oil_contracts_idUSKBN_0M820X20150312

6 - أعطاء دور اكبر لشركات النفط الوطنية لأنها من تولى أدارة الصناعة النفطية لعقود طويلة وعدم الركون إلى الشركات الأجنبية لأنها ستؤدي إلى استرخاء الجهود الوطنية في تطوير الصناعة النفطية.

7 - ألزام الشركة المقاولة من التقيد بما تم الاتفاق عليه بخصوص توفير الآمن والحماية بالاعتماد على الأجهزة الأمنية العراقية وعدم تكليف الشركات الأمنية الخاصة الأجنبية لأنها تكلف مبالغ طائلة تتحملها الدولة العراقية.

8 - محاولة إنهاء عقود الشركات التي لا تعمل ضمن سياسة الوزارة الاتحادية وتخرق عمليات الحضر المفروضة تجاه التعاقد مع حكومة إقليم كردستان وخاصة شركة Exxon الأمريكية.

9 - تفعيل عمل لجان الإدارة المشتركة التي تشكلت بموجب المادة 13 من عقود الخدمة والارتقاء بواقع أعمالها الفنية والإدارية والقانونية وممارسة رقابتها على أعمال الشركات المتعاقدة.

10 - إلغاء الصلاحية الممنوحة للشركة الأجنبية بإحالة المناقصات التي تقل عن 20 مليون دولار لأنها ستلجأ حتما إلى تجزئة تلك المناقصات إلأجزاء تكون من صلاحيتها.

11 - وضع نظام محدد وموصوف للأجور والرواتب لدى الشركات الأجنبية للحد من المبالغة والتضخيم في حجمها والتي تصل إلى 60 ألف دولار بالمعدل كراتب للموظف أي ما يعادل أكثر من (60 مليون دينار عراقي).

12 - اللجوء إلى عقود المقايضة (النفط مقابل الخدمات والبنى التحتية والمشاريع العمرانية وبناء المصافي) في حالة طرح جولات جديدة من التراخيص النفطية.

دور الاعتدال والوسطية
في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق

م. د. سليم كاطع علي*
باحث واكاديمي من العراق

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد

المقدمة

شهد العراق بعد عام 2003 أحداث عنف وتحولات شديدة الخطورة على مختلف الصُعد، إذ ان الإرث الاستبدادي الذي خلفه النظام السياسي السابق، وفشل القيادات السياسية في إدارة الدولة بعد نيسان 2003، كان عاملاً رئيساً في عدم تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي بين أبناء البلد الواحد، وعدم القدرة على بناء دولة المؤسسات القادرة على تعزيز روح المواطنة والتسامح، الامر الذي دفع بالأفراد الى اللجوء نحو تغليب الولاءات والانتماءات الفرعية الضيقة كالقبيلة والطائفة والقومية مبتعدين بذلك عن الدولة ومؤسساتها، وهو ما جعل الولاء للعناوين الفرعية هو الولاء الرئيس على حساب الولاء للوطن والدولة.

ان تجاوز آثار الماضي وتداعياته السلبية، يتطلب بناء الثقة بين مختلف اطياف الشعب العراقي من خلال إرساء مفاهيم الاعتدال الموضوعي والوسطية الفكرية والسياسية، والابتعاد عن طرح الاهداف والمتطلبات التعجيزية او غير الممكنة عملياً عبر التقارب والتسامح وبناء الثقة المتبادلة ونسيان آلام الماضي وصولاً الى تجذير مفهوم التعايش السلمي في إطار الوطن الواحد.

إشكالية الدراسة: يشكل الاعتدال والوسطية عماد بناء المجتمع كونه منهج يدعو الى التسامح والمساواة ونبذ التفرقة والتطرف، وصولاً الى تجاوز حالات الاختلاف والنزاع بما يحقق التعايش والوئام الوطني. ومن هنا تبرز الاشكالية من السؤال حول دور منهج الاعتدال والوسطية في تحقيق الاستقرار في العراق؟ وما هي آليات تطبيق ذلك المنهج فكراً وممارسةً؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان هناك أسس وآليات واقعية ومتوازنة تسهم في تحقيق الاستقرار في العراق عبر ترسيخ قيم الاعتدال والوسطية في المجتمع، وبما يساهم في تعزيز الاندماج والوحدة الوطنية. وفي ضوء ما تقدم، فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة محاور رئيسة وكما يلي:

أولاً: الاعتدال والوسطية: (المفهوم والخصائص)

ان الاعتدال لا يتقيد بالظروف او الحالات التي يتطور من خلالها المجتمع، ولا بالنظريات الفلسفية المطروحة وفقاً لحاجات المجتمع، لأن الاعتدال يمثل روح سامية تشرف على العقل والنفس البشرية وتوجههما في الاتجاه الصحيح دون ان تبعدهما عن العمل لما فيه رقي الفرد والجماعة، فكل من يتخذ الاعتدال منهجاً وسلوكاً فإنما يعمل في الحقيقة لخدمة النوع الإنساني من خلال احقاق واشاعة الحق والعدل والمساواة وبناء المجتمع على اسس التمدن والرقي والمواطنة بعيداً عن شوائب الغلو والحقد والتطرف.

ولا شك فان سيادة مشاعر الكراهية والحقد والتطرف التي تتولد بين الناس في مختلف طبقاتهم، هي من الامراض التي تفتك بجسد الامة، وعلى الرغم من عدم انكار وجود الاختلاف والتناقض في المصالح والمنافع والمزاحمة على المراكز السياسية والاجتماعية بين الناس، إلا ان الغلو والتطرف في ذلك سوف يكون عاملاً لقطع كل علاقة قائمة بين افراد المجتمع.

وهنا يأتي دور الاعتدال لما له من نفوذ وتأثير قوي وفعال في تهذيب الاخلاق وتلطيف الامزجة الحادة والطباع الغليظة، وفي احلال السلام والامن في بيئة مليئة بالأحقاد والمشاكل، كون الاعتدال من اقوى الاساليب في تقريب الناس بعضهم من بعض من خلال دوره في تسوية الاختلافات والمشاكل القائمة بين الخصوم والمتنافرين بسبب تباين المصالح والمنافع[1].

(1) شارل فاجنر، روح الاعتدال، ترجمة: وسيلة محمد، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص111.

اما الوسطية فهي مأخوذة من الوسط وهو لغة بين طرفي الشيء أو هو النصف يقال «جلس فلان وسط القوم»، أي صار في وسطهم، وشيء وسط بين الجيد والرديء والشجاعة وسط بين التهور والجبن والاعتدال في النفقة وسط بين الاسراف والتقتير او البخل، والتوسط بين الناس هي الوساطة والوسط من كل شيء أعدله وخيره، وهو معنى قوله تعالى: (وكذلك جعلناكم امة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً)[2].

(2) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (143).

فالوسطية لا تبتعد عن كونها التوسط والاعتدال والاقتصاد، فالوسطية في معناها العام تعني الاعتدال في الاعتقاد والمواقف والسلوك والنظام والاخلاق. فالإسلام بالذات هو دين معتدل غير جانح ولا مفرط في شيء من الحقائق، فليس فيه مغالاة ولا تطرف او شذوذ في الاعتقاد، ولا تهاون ولا تقصير ولا استكبار ولا خنوع ولا استسلام، إذ لا خضوع ولا عبودية لغير الله تعالى، ولا تشدد او احراج ولا تساهل او تفريط في حق من حقوق الله تعالى ولا حقوق الناس، وهو معنى الصلاح والاستقامة وتصفية النفس من الاحقاد والابتعاد عن اضمار العداوة والكراهية والبغضاء للآخرين[3]. والوسطية تعني ايضاً الاعتراف بالحرية للآخرين ولاسيما الحرية الدينية وهو ما شرعه الاسلام واكد عليه في قوله تعالى: (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد إستمسك بالعروة الوثقى لا إنفصام لها والله سميع عليم)[4].

ان الاسلام الحنيف خاتم الاديان والرسالات السماوية منذ فجر دعوته تميز بإحترام حقوق الانسان والتوسط والاعتدال والسماحة واليسر[5]، لتكون جميع الاحكام سهلة التطبيق والممارسة بين مختلف طبقات المجتمع، قال تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما إكتسبت)[6]، كما عارض الاسلام التطرف والتعصب ودعا الى احترام التعددية الثقافية والدينية والحضارية من خلال الدعوة الى الاستقامة والاعتدال والوسطية فكراً وممارسةً، قال تعالى: (يا اهل الكتاب لا تغلو في دينكم)[7]. فضلاً عن تأكيد الاسلام على دفع الحرج والمشقة في جميع الشرائع والاحكام الالهية والانظمة الوضعية لكل زمان ومكان على أساس من الحق والعدل والاعتدال والحكمة والعقل ومراعاة اصول الفطرة الانسانية وظروف الحياة الواقعية كلما إشتدت الازمات واستحكمت المشكلات وتكاثرت الهموم والقلاقل والاضطرابات، فالإسلام في كل الاحوال لا يقبل للإنسان ان يفكر فقط بالذات وإنما عليه ان يفكر بذاته وبالإمة التي يرتبط بها[8]، وهو معنى قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إتقوا الله وكونوا مع الصادقين)[9].

فالإسلام من خلال تأكيده على الوسطية والاعتدال يرفض كل اشكال التعصب والتطرف ضد الآخرين، إذ لا رفض لهم ولا إكراه او إرهاب او ترويع بغير حق[10]. وهو ما يعني ان الوسطية هي مطلب شرعي اصيل ومظهر حضاري رفيع لتحقيق التكامل والانسجام بين الجماعات وتحقيق التعاون بينهم، وان الوصول الى هذا الهدف هو البوابة لتجاوز التناقض في السلوكيات والممارسات الاجتماعية والتعقيدات والامراض النفسية والاجتماعية، لان كل افراط او شذوذ يؤدي الى

(3) د. رانيا محمد عزيز، الوسطية في الترفيه بين المشروع والممنوع، مجلة الدراسات الاسلامية والعربية للبنات، الاسكندرية، المجلد الثالث، العدد (26)، 2010، ص3.

(4) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (256).

(5) للمزيد من التفاصيل ينظر: مجموعة باحثين، حقوق الانسان: الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 85 وما بعدها.

(6) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (286).

(7) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية (171).

(8) السيد صدر الدين القبانجي، الحوزة العلمية في المعترك الثقافي والسياسي، الطبعة الاولى، النجف الاشرف، مؤسسة إحياء التراث الشيعي، بلا، ص 335.

(9) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية (119).

(10) للمزيد من التفاصيل ينظر: أزهار جشي عواضه، ازهار المواعظ والحكم، الطبعة الاولى، بيروت، دار الحق للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 229 وما بعدها.

الاضطراب وكل تفريط في اداء واجب يكون سبباً في إثارة الخصومات والمنازعات بين الافراد[11].

ثانياً: إشكالية الاستقرار في العراق بعد عام 2003

ان طبيعة المجتمع العراقي القائمة على التعدد والتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة، وعجز الدولة عبر مؤسساتها المختلفة من استيعاب هذه التنوعات الفرعية ودمجها في الإطار الوطني الجامع وجعلها عامل قوة للمجتمع بدلاً من جعلها عامل فرقة وتجزئة للنسيج المجتمعي[12]. إنعكست سلباً على النسيج الاجتماعي العراقي، مما ولد روح الانتقام والتعصب وغياب الثقة المتبادلة بين مختلف أطياف الشعب العراقي، الامر الذي ادى الى تعزيز الصراع والاختلاف بين أبناء البلد الواحد وهو ما عرض الامن والسلم والتعايش السلمي لمخاطر عدة.

وكان من نتائج ذلك أن بدأت الرغبة في العيش المشترك تتضاءل عند افراد المجتمع العراقي. ولعل هذا الامر كان واضحاً لدى الاطراف الكردية التي اعربت عن رغبتها في الإستقلال عن الدولة العراقية منذ كانون الثاني عام 2005، إذ نظمت (حركة إستقلال كردستان) في كردستان العراق استفتاء غير رسمي على إستقلال الاقليم، وبموافقة وزارة الداخلية في الإقليم، وكان السؤال المطروح: هل تريد بقاء كردستان ضمن الدولة العراقية؟ أم تريد كردستان مستقلة؟ وكانت النتائج مؤيدة بنسبة عالية جداً للإستقلال[13]. الامر الذي يعكس مدى عمق وخطورة الازمة التي يعاني منها النسيج المجتمعي العراقي، مما يعيق الوصول الى التعايش والتسامح بين الافراد والجماعات.

ان المجتمع العراقي القائم على التعدد والتنوع يواجه اليوم العديد من مشاكل الاختلاف الديني والتنوع الثقافي والتباين القومي بسبب تباين الخلفيات المؤسسة لهذا التنوع، وهي مشاكل يمكن التعامل معها بوعي يحول التناقض القائم الى تكامل، والتصادم الى تعايش، والتعصب الى تسامح. فالتعايش المشترك هو هدف يتطلع اليه كل العقلاء في المجتمع المتعدد الديانات والثقافات والإثنيات، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إشاعة مفهوم الاعتدال والوسطية لتحقيق التسامح بين ابناء المجتمع، إذ ان من ضرورات لغة الاعتدال والوسطية ترسيخ ثقافة التسامح عبر معرفة عومل الصراع ومسبباته والتخلص منها ليكون الطريق سالكاً نحو علاقات قائمة على الثقة وقبول الآخر والحوار المتبادل.

فالعراق وعلى الرغم من مرور وقت طويل نسبياً على تغيير النظام السابق لا

(11) د. رانيا محمد عزيز، مصدر سبق ذكره، ص5.

(12) للمزيد من التفاصيل حول ذلك ينظر: سليم مطر، جدل الهويات (عرب، اكراد، تركمان، سريان، يزيدية... صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، بلا، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص 35 وما بعدها.

(13) صحيفة الحياة اللندنية، العدد (15281)، 2/ كانون الثاني/2005.

يزال مفهوم التعايش السلمي بين مكوناته شبه غائب، فلا تزال تركة الماضي تدلي بظلالها على الشعب العراقي، ولم يجد هذا الشعب من يعمل على تحقيق التعايش السلمي واعادة بناء المجتمع العراقي المدمر نفسياً ومادياً جراء النزاعات العنيفة، بل على النقيض من ذلك تم التقوقع خلف حجج واهية وإلقاء اللوم على الاطراف الاخرى سواء كانت مشاركة ام غير مشاركة في العملية السياسية والسعي نحو تحقيق المصالح السياسية الضيقة على حساب مصلحة الوطن والمواطن[14]. الامر الذي يستدعي من جميع الاطراف التفكير العميق من اجل تجاوز الاشياء غير المرغوبة وايجاد الحلول للمشاكل التي تعصف بالمجتمع من خلال انتهاج عمليات حيوية وتكييفية تستهدف بناء وترميم البنية الممزقة للعلاقات بين الافراد والحياة المجتمعية، من خلال اعتماد منهج الاعتدال والوسطية لخلق نوع من التفاهم والتوافق المجتمعي كمخرج من الازمات الحاصلة في المجتمع عبر انتهاج آليات وحلول ناجعة لإشاعة التعايش والسلم الاجتماعي.

فالمشكلة الخطيرة التي يعيشها المجتمع العراقي تتمثل في غياب الوعي بطبيعة المخاطر المحيطة بالعراق وتجنب الاعتراف بها، وهو ما يعكس حالة من التخبط الكبير التي تسود القيادات السياسية. فكل طرف من الاطراف يحمل في عقليته فكراً احادياً تجاه الطرف الآخر، بمعنى ان كل طرف يرى انه يمثل الخير والاخر يمثل الشر، وان خطابه الفكري والسياسي غير قابل للنقد. إذ ان الفكر اليقيني المطلق هو فكر إمحائي لا يؤمن بالآخر، ويسعى الى إلغاء الفروق داخل المجتمع بكياناته ومكوناته وأفراده وسجن التعددية وإقصاء الخصوصيات[15].

وإزاء تلك الثنائية التطرفية ثنائية (الخير والشر) التي مزقت المجتمع العراقي يأتي دور الاعتدال والوسطية لعقلنة التناقض المفتعل بين القيادات السياسية من جهة، واطياف المجتمع العراقي من جهة اخرى بهدف ايجاد البديل العقلاني الذي يضمن استمرار الحياة والتعايش السلمي.

فالاعتدال والوسطية يُعد منهج اكثر انسانية وعقلانية وواقعية من خلال رفضه للعنف والتعصب مهما كانت دوافعه، وهو منهج يؤمن بان خلاص الانسان فرداً وجماعةً يكمن اولاً وقبل كل شيء في تنقية ذاته النفسية والمعتقدية من الافكار الهدامة الكامنة فيها، ولعل افضل صورة تعبر عن هذه الحقيقة هي قول الله تعالى: (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)[16]، وهنا يأتي دور النخب الفاعلة الدينية والثقافية والسياسية في تعزيز الحياة المجتمعية والاخذ بها نحو اشاعة التسامح والتعايش السلمي.

(14) فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق: دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003، بلا، دهوك، جامعة دهوك، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، 2014، ص 18.

(15) عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 36.

(16) القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية (11).

وعليه، فان الأخذ بالاعتدال منهجاً للحياة سواء في السلوك ام الفكر هو احد الدعائم الرئيسة لتحقيق الانسجام الكامل بين طوائف المجتمع مهما كانت لغتها ودينها ومذهبها في اطار الهوية الوطنية الواحدة، وهو ما يعني الحاجة الى تأسيس هوية عراقية موحدة للجميع تقوم على مبدأ وحدة الوطن ورفض التفريق بين العراقيين على اساس الدين او القومية او المذهب، ضماناً لوحدة وتلاحم وتعايش فسيفساء المجتمع العراقي.

ثالثاً: آليات تحقيق الاستقرار السياسي في العراق

ان التركيبة المجتمعية التي يتميز بها العراق والقائمة على التنوع الطائفي والقومي والديني، لم تساهم وعلى مدى عقود طويلة من الزمن في تحقيق الوحدة الوطنية والتقدم والتطور في البلد، بل أحدثت فجوة كبيرة في العلاقات القائمة وعلى مختلف الصُعد، الامر الذي أثر على مسار العملية السياسية، وادى الى قيام نزاعات وتقاطعات عنيفة ولاسيما النزاعات القومية والطائفية[17].

(17) فهيل جبار جلبي، مصدر سبق ذكره، ص 19.

وعليه فان عملية تحقيق التعايش السلمي في العراق تحتاج الى بذل جهود كبيرة من اجل الوصول الى اطار عام واساس متماسك لإعادة هيكلة وبناء المجتمع من جديد، فالحساسية المفرطة بين الجهات التي هي في حالة من التخاصم والاختلاف، والشعور بالحقد والكراهية وفقدان الثقة تجاه بعضهم البعض يستدعي العمل الجاد لإعادة اللحمة فيما بينهم، من خلال تحقيق التعايش السلمي ضمن الوطن الواحد عبر اعطاء الاولوية لإشاعة منهج الاعتدال والتسامح بين ابناء الوطن الواحد وصولاً الى تحقيق المصلحة الوطنية الشاملة على حساب المصالح السياسية والطائفية والعراقية الضيقة.

وانطلاقاً من ان مواجهة ظاهرة الغلو والتطرف لا تتم إلا من خلال إحياء دور العقل ودراسة الظروف الاجتماعية التي ساهمت في تفشي تلك الظاهرة والتعرف على اسبابها وسبل مواجهتها، يأتي منهج الاعتدال والوسطية كونه من السبل والآليات الناجعة للقضاء على تلك الظواهر الشاذة في المجتمع.

وفي هذا الاطار تبرز ثمة معالجات متوازنة وواقعية، يمكن الأخذ بها لتحقيق التعايش السلمي في العراق وصولاً الى الاندماج الاجتماعي في العراق وذلك عبر مجموعة من الاجراءات والوسائل من خلال اعتماد منهج الاعتدال والوسطية سواء على صعيد الفكر او الممارسة، لما له من تأثير مهم في صيانة السلم الاهلي وتحقيق العيش المشترك في هذه المرحلة الحرجة، وهي:

1 - ان طبيعة النظام السياسي القائم في العراق بعد عام 2003 لعب دوراً سلبياً في تمزيق التعايش والاندماج بين أفراد المجتمع، عبر قيامه على أسس المحاصصة والطائفية والقومية، الامر الذي ساهم في خلق هويات طائفية ومذهبية وعرقية ومناطقية على حساب الهوية الوطنية العراقية الجامعة، مما افقد النظام إمكانية بناء مؤسسات الدولة القوية، والحفاظ على اهم مقومات التسامح والسلم الأهلي.

2 - تبرز ضرورة وضع دستور جامع وقانون موحد لجميع فئات المجتمع على اساس المساواة والعدل، لا على اساس إمتيازات الطوائف والإثنيات والحصص والتقسيمات البعيدة عن جوهر المواطنة بالمفهوم المعاصر، بل على اسس المشتركات العابرة للهويات الفرعية وفي إطار الهوية الوطنية الشاملة[18].

(18) عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ص 97 98.

3 - التأكيد على ضرورة إعادة بناء المنظومة الفكرية والثقافية للفرد كونه النواة الاولى للمجتمع والدولة، من خلال غرس المفاهيم الصحيحة والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية للفرد عبر تشجيعه على التمسك بالطريق الصحيح الذي اكد عليه الدين الاسلامي الحنيف.

4 - زيادة الوعي السياسي والاجتماعي والفكري لدى ابناء المجتمع من خلال إبراز قيم الوسطية والاعتدال ودورها في التعرف على الاحداث والمشكلات بنظرة واقعية لا مثالية، عبر ترسيخ مبادئ الحوار الديمقراطي واحترام الرأي والرأي الآخر، بعيداً عن احادية الرأي والتطرف المقيت، وصولاً الى قناعات مشتركة تساعد على بناء تصورات ومقترحات لكيفية مواجهة تلك المشكلات مستقبلاً.

5 - اهمية التأكيد على تجاوز الخلافات والتناقضات الموجودة في المجتمع، ولاسيما الدينية والسياسية، عبر اشاعة قاعدة التقريب الفكري بين المذاهب المختلفة من خلال تعميق التعاون في المشتركات وخلق الثقة المتبادلة بين الاطراف المتناقضة، وتجاوز مجالات الخلاف والتناقض[19]، وهنا يأتي دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الاطلاع بهذه المهمة من خلال التثقيف وزيادة الوعي بأهمية وحدة الاديان، والتحذير من خطورة التشرذم والانقسام الديني والسياسي القائم في المجتمع، وهو ما يسهم في بناء دولة المواطنة على اساس الحقوق والواجبات وعدم التمييز والتفرقة بين ابناء المجتمع.

(19) د. جون العتابي، الوسطية والاعتدال في فكر الشهيد السيد محمد باقر الحكيم، على الموقع التالي في الانترنت: http://al_hakim.com/?p=967d

6 - ايجاد آليات بحثية علمية تساهم في نشر مبادئ العدل والمساواة والتسامح، والترويج لقيم الاعتدال والوسطية في المجتمع، ودورها في وضع الاسس والمفاهيم الصحيحة لتطور المجتمع وفقاً لنهج الاعتدال في الفكر والممارسة، وبعيداً عن الشعارات والمثاليات التي قد تعمق من الخلاف والتناقض بين افراد المجتمع، مع إمكانية تقنين ذلك قانونياً من خلال تشريع قانون يجرم كل من يخالف منهج الاعتدال والوسطية، ويدعو الى التطرف والطائفية بكافة اشكالها.

7 - تُعد وسائل الاعلام المتنوعة اليوم هي اخطر مادة ثقافية تؤثر في ميول الافراد ورغباتهم وافكارهم وعواطفهم، من خلال استغلالها من قبل بعض الاطراف ضد اطراف اخرى لنشر ما يريدون من اباطيل وتشويه الحقائق وإشاعة الاكاذيب والفتن. الامر الذي يتطلب العمل الجاد على تقويم وإعادة تأهيل وسائل الاعلام المعاصرة، ولاسيما المليئة بالانحرافات السلوكية والفكرية وضرورة الانتباه الى وسائل الاعلام المرئية منها كونها وسيلة موثوقة من وسائل التثقيف والترويج، فضلاً عن وسائل الاعلام المسموعة والمقروءة الاخرى.

لا شك ان تلك المعالجات والمقترحات لا يمكن ان ينتج عنها أي تقدم في الاتجاه الصحيح إذا لم يكن هناك توحد في الرؤى والاهداف على المستوى الوطني، وضرورة إدراك واستيعاب طبيعة التحديات والمخاطر التي يواجهها البلد، بدءاً من مستوى النخب السياسية التي تتولى إدارة البلد عبر انتهاج منهج وإطار جديد في طبيعة الخطاب السياسي العراقي المعاصر القائم على اساس سمو وعلوية طرف على الاطراف الاخرى، وعدم تقبل النقد للآراء والتوجهات المطروحة وكانه أشياء مقدسة لا يمكن المساس بها. فضلاً عن ذلك فان مختلف شرائح المجتمع العراقي مطالبة بالعمل على ترصين الجبهة الداخلية، والنأي بنفسها عن عوامل ومسببات الفرقة والانقسام، والتوجه نحو عوامل الوحدة والتعايش السلمي، بدءاً من العائلة وحتى المستويات الاخرى من المجتمع، كون المسؤولية ليست منفردة وانما هي مسؤولية تضامنية تشاركية في سبيل الوصول بالبلد الى بر الامان.

الخاتمــة

ادى التغيير السياسي الذي شهده العراق بعد نيسان 2003 الى أحداث وتداعيات تجاوزت في ابعادها وتأثيراتها السياسية لتتطور وتصبح فيما بعد ازمات ومشكلات مزقت النسيج المجتمعي للشعب العراقي، عبر سيادة مبدأ التشدد والتطرف الذي

حمل في طياته الاحقاد والضغائن والغلو وعلى كافة المستويات والصُعد سواء السياسية ام الدينية ام الاجتماعية، وهو ما عزز من ثقافة الانقسام وغياب الثقة المتبادلة بين افراد المجتمع.

ولاشك فان البيئة السياسية التي ولدت بعد التغيير وطبيعة الخطاب السياسي والديني الذي تم تبنيه في هذه المرحلة لعب دوراً لا يمكن تجاهله في تكريس ثقافة التطرف والطائفية بكافة اشكالها، واستغلال كل طرف من الاطراف المختلفة والمتعارضة الفرص السانحة للحصول على اكبر قدر من المكاسب والمصالح السياسية والاجتماعية، والدفع باتجاه تعزيز الولاءات الطائفية والدينية والقومية الضيقة على حساب الولاء الوطني الجامع الشامل. ومما عزز من خطورة هذه المرحلة انها انتجت سلوكيات وممارسات لم تكن مألوفة من قبل على صعيد المجتمع العراقي، غلب عليها طابع الصراع والتطرف والاحقاد والكراهية للطرف الآخر، الامر الذي ساهم بدوره في زعزعة السلم الاهلي والاندماج الوطني وغياب روح المواطنة بين فئات المجتمع.

وعلى الرغم من عدم إنكار خطورة المرحلة الراهنة وبكافة مستوياتها، فان التطلع نحو المستقبل يحتم على الجميع التوجه نحو اجراء مراجعة دقيقة وموضوعية بعيدة عن الانتماءات الضيقة لطبيعة ومخاطر التحديات والتهديدات التي تواجه الوحدة الوطنية في العراق. إذ ان ادراك تلك المخاطر وتداعياتها ربما يشكل المنطلق والبوابة الرئيسة التي من خلالها يمكن وضع الحلول والآليات الناجعة للحيلولة دون تفاقم تلك المشكلات وتحولها الى ازمات من الصعوبة ايجاد الحلول لها.

وفي هذا السياق، فان تجاوز حالة الانقسام والتفكك الاجتماعي والسياسي الذي يعاني منه المجتمع العراقي يتطلب قدراً كبيراً من العقل والحكمة، بهدف إعادة بناء النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية وإشاعة مبدأ التعايش السلمي بين الافراد، من خلال التأكيد على سيادة قيم الاعتدال والوسطية كونها لغة العصر التي يجب ان تسود، وتغليب مفهوم الحوار والتسامح والتقارب في العلاقات واحترام الرأي والرأي الآخر، والابتعاد عن الخطابات الطائفية المجزئة للنسيج الاجتماعي.

تجربة التحول الديمقراطي في إسبانيا.. وإمكانية الإفادة منها في العراق

أ. د. ستار جبار الجابري*
باحث واكاديمي من العراق

* مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد

المقدمـــة:

إن انتقال أي شعب من نظام فردي تنعدم فِيها الحريات الى حرية مطلقة في نظام ديمقراطي بشكل سريع ومفاجئ دون أن يمر بمرحلة ترسيخ الديمقراطية، فإن ذلك يهدد استقرار النظام السياسي لا لأن الحرية تشكل خطراً، وإنما اتساع مجالها بشكل واسع ومفاجئ بعد انعدامها هو الخطر الحقيقي. إن التجربة الإسبانية في التحول الديمقراطي تعدّ إحدى أهم التجارب العالمية منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين، والتي يمكن الإفادة منها لاستخلاص الدروس والعبر منها، ذلك إنها جاءت في أعقاب نظام ديكتاتوري صارم، كان نتاج لحرب أهلية طاحنة (1936-1939). إن التحول الديمقراطي في إسبانيا الذي ابتدأ بعد وفاة الجنرال فرانثيسكو فرانكو نهاية العام 1975، يعد نقطة تحول في تاريخ إسبانيا، كونه أعقب نظاماً ديكتاتورياً دام ما يقرب من أربعة عقود.

وتأتي أهمية دراسة الموضوع من أن إسبانيا شهدت عملية تحول ديمقراطي ناجحة ومؤثرة، ويمكن عدّها أنموذجاً أكثر إلهاماً في مراحل الانتقال إلى الديمقراطية، بحكم خصوصية تجربتها في الإصلاح من الداخل، أي من داخل النظام. والواقع أن تجربة إسبانيا جديرة بالتأمل، فهي ليست تجربة انقلابية أو ثورية أو فوضوية، بل على العكس فقد قاد النظام بنفسه عملية إصلاح سياسي طويلة انتهت إلى تكريس نظام ديمقراطي قوي. ابتدأت بواكيرها منذ تعيين الجنرال فرانكو الملك خوان كارلوس خليفة له ليقود عملية إصلاح داخلية، ويمثل مرحلة فارقة على طريق التغيير السلمي الديمقراطي الآمن.

ووجدنا أن تلك التجربة تصلح للدراسة، كونها تشبه إلى حد كبير الحالة العراقية في التحول الديمقراطي، وإمكانية الإفادة منها واردة جداً على الرغم من قناعتنا المطلقة بفشل استنساخ تجارب الشعوب والأمم الأخرى، ولكن الإفادة من الدروس والعبر هي المنطق السليم لتجاوز أي عثرات ممكنة، لاسيما وأن التجربة العراقية شابتها ولا تزال تشوبها الكثير من الاشكاليات البنيوية، التي أعاقت حتى اللحظة التحول نحو نظام ديمقراطي حقيقي.

أولاً: إطلالة تاريخية على إسبانيا قبل التحول الديمقراطي

شهدت إسبانيا منذ مطلع القرن العشرين حراكاً سياسياً تمثل في الصراع الحاد بين قوى سياسية ذات توجهات إيديولوجية متطرفة ومعتدلة، يسارية وليبرالية ودينية محافظة وقومية. وجذور ذلك الصراع تعود إلى الثورات الليبرالية التي انتشرت في أوروبا منتصف القرن التاسع عشر، متأثرة بالثورة الفرنسية، وما ترتب عليها من صراع بين القوى الليبرالية الإصلاحية والقوى التقليدية المحافظة في القارة الأوروبية[1]. عانت إسبانيا خلال حقبة حكم الملك الإسباني ألفونسو الثالث عشر (Alfon-so XIII)[2]، كثيراً من الاضطرابات والأزمات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما بعد هزيمة الجيش الإسباني أمام جيش الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي في معركة أنوال، ووصلت الأوضاع إلى حافة الثورة، الأمر الذي جعل الملك يكلف الجنرال ميغيل بريمو دي ريفيرا (Miguel Primo de Rivera)[3] بتشكيل حكومته العسكرية، ليبدأ العهد الديكتاتوري الجديد في إسبانيا في عام 1923[4].

أخضع ريفيرا إسبانيا لحكم ديكتاتوري صارم، وقام بتعليق الدستور، وحل البرلمان، وفرض الأحكام العرفية، وفرض القيود على الحريات والصحافة، ونفى زعماء المعارضة إلى الخارج[5]، واستمر بالحكم سبع سنوات، إلا أن النقمة الشعبية كانت كبيرة ضده، ووصلت إلى أنه خسر دعم الجيش والملك الذين كانا يسندانه بقوة في بداية الأمر، لذلك اضطر لتقديم استقالته في 28 كانون الثاني 1930[6].

اعقب ريفيرا في السلطة الجنرال بيرنجور (Berengure) الذي حاول إنجاز برنامج إصلاحي تمثل بمنح العفو العام عن السجناء السياسيين، وحل الجمعية العامة التي أسسها ريفيرا، وأعاد العمل بدستور 1876 بناء على توجيهات الملك، وأعاد الضباط الذين أقصاهم ريفيرا، ووعد بإجراء انتخابات عامة في نهاية العام 1930، إلا أن كل ذلك لم يشفع له، وبقيت الأحوال مضطربة، مما اضطره للاستقالة[7]. بعد استقالة بيرنجور، خلفه الأدميرال خوان أثنار (Juan Aznar)، وهو ملكي مخلص،

(1) البارو سوتو كارمونا، إسبانيا طريق التغيير والانتقال إلى الديمقراطية، ترجمة قاسم عبد الكريم، ديوان للنشر، مدريد، 2015، ص 20.

(2) الفونسو الثالث عشر (1886ـ1941): ملك إسبانيا يعود نسبه إلى أسرتي آل بوربون وآل هبسبرغ، هرب إلى فرنسا عند فوز الجمهوريين في الانتخابات عام 1931، وعاش فيها حتى وفاته عام 1941.
ينظر: إيمان جواد هادي البرزنجي، دور ألمانيا في الحرب الأهلية الإسبانية 1936ـ1939، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد/ جامعة بغداد، 2000، ص 2.

(3) ميغيل بريمو دي ريفيرا: عسكري إسباني ذو خبرة كبيرة، خدم مع القوات الإسبانية في كوبا والفلبين خلال الحرب الإسبانية-الأمريكية، وقاتل في مراكش، وبعد العام 1915 أصبح حاكماً عسكرياً لعدة مناطق في إسبانيا.
ينظر: إيمان جواد هادي البرزنجي، المصدر السابق، ص 2.

(4) Ferdinand Schevill, A History of Europe (from the reformation to the present day), CE and Com_pany, New York, 1939, p. 760.

(5) H. A. Davies, An out line History of the world, 4th edition, Oxford University press, p. 540.

(6) إيمان جواد هادي البرزنجي، المصدر السابق، ص 3.

(7) Walter Consuelo Langsam, The World Since 1919. New York, 1967, pp. 189_190.

بيد أن الأمور ازدادت سوءً، وحدثت انتفاضة شعبية، لم يتم السيطرة عليها إلا بعد إعلان الأحكام العرفية[8].

اشتعل الصراع بين مؤيدي الحكم الملكي في إسبانيا، ومناهضين له ينادون بإلغاء الملكية وإعلان الحكم الجمهوري، فعقدت الانتخابات البلدية في 12 نيسان 1931، وجاء صوت الأغلبية مع الحكم الجمهوري، إلا أن الملك رفض الاستجابة لصوت الشعب بالتخلي عن العرش، فقام الجيش الإسباني برفع الحماية عنه، وهدد الكالا زامورا (Alcala Zamora)[9] بالثورة، فما كان من الملك الفونسو إلا أن غادر إسبانيا بلا رجعة، وذلك في 14 نيسان 1931، إذ سافر إلى روما وأكمل حياته هناك، إلى أن توفي عام 1941[10]. عند مغادرة الملك ألفونسو الثالث عشر، أعلن زامورا الجمهورية الثانية في 14 نيسان 1931، وتم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسته، تألفت من الشخصيات الإشتراكية البارزة، ومعتدلي الجمهوريين، تمثلت مهمتها بإزالة آثار الحكم العسكري السابق، وإعلان العفو العام عن السجناء السياسيين، والتحضير لإجراء انتخابات نيابية في حزيران 1931، وألغت الألقاب التشريفية، واعتقلت عدداً من المسؤولين الملكيين[11].

أجريت الانتخابات في 28 حزيران 1931، واشترك فيها (25) حزباً سياسياً، وأسفرت عن فوز ساحق للجمهوريين الذين حصلوا على (365) مقعداً، فقد حصل اليسار الجمهوري على (150) مقعداً، واليمين الجمهوري على (100) مقعد، والاشتراكيون على (115) مقعداً، بينما حصل الملكيون على (50) مقعداً[12]، وفي 9 كانون الأول 1931 وضع الدستور الذي نص على « أَنْ تكون اسبانيا جمهورية ديمقراطية عمالية لجميع الطبقات». ثم أُختير زامورا رئيساً للجمهورية في 10 كانون الأول 1931، كما انتخب المجلس رئيسا للوزراء هو مانويل أثانا (Manuel Azana)[13]، وتشكيل برلمان جديد (الكورتس) (Las Cortes)[14] الذي أُنتخب أعضاؤه عن طريق إِجراء استفتاء شعبي على أن يُعاد كل أربع سنوات[15].

بيد أن قيام الجمهورية وتعليق الحكم الملكي لم يضع حد للمشاكل والاضطرابات التي عانتها إسبانيا، لاسيما بعد تزايد الخلافات بين الجمهوريين اليساريين من الاشتراكيين والفوضويين والراديكاليين والشيوعيين، وبين المحافظين اليمينيين الذين يمثلون العسكريين والملكيين وكبار الاقطاعيين ورجال الأعمال، فضلاً عن معظم رجال الدين الذين أعلنوا صراحة عداءهم للنظام الجمهوري[16]. جرت في العامين 1932 و1933 عدة انتفاضات، ففي آب 1932 قام الملكيون العسكريون بثورة في اشبيلية (Seville)، وفي كانون الثاني 1933 قامت ثورة نقابية فوضوية

(8) F. Lee Benns, Europe Since 1914 In Its World Setting, Crofts, New York, 1946, p. 324.

(9) الكالا زامورا (1871ـ1949): سياسي إسباني، ورئيس جمهورية إسبانيا (1931ـ1936)، تولى مناصب وزارية عديدة في ظل الحكم الملكي، تحول إلى جمهوري، وسجن لنشاطه السياسي عام 1930، أصبح أول رئيس مؤقت، ثم رئيساً للجمهورية الإسبانية الثانية. ينظر: إيمان جواد هادي البرزنجي، المصدر السابق، ص 6.

(10) Hernández Gil, Antonio. El cambio político español y la constitucion, Planeta, Barcelona, 1982, p. 23.

(11) Benns, op. cit, p. 559.

(12) Eugene N. Anderson, Modern Europe in World Perspective 1914 to the present, New York, 1965, p. 397.

(13) مانويل اثانا (1881ـ1940) سياسي اسباني تولى رئاسة الوزراء في الجمهورية الثانية عام 1931، ثم رئيس الجمهورية للمدة 1936ـ1939 بدأ حياته كاتباً، ثم تحول إلى السياسة، وتحول من التعليم الكنيسي إلى مناهض للكنيسة، وبعد انتصار فرانكو نفي إلى فرنسا حتى وفاته عام 1940. ينظر: إيمان جواد هادي البرزنجي، المصدر السابق، ص 6.

(14) يعرف هذا المجلس باسم (Las Cortes) ولا يزال يعرف في إسبانيا بهذا الاسم، ويضم مجلسي النواب والشيوخ، يتم انتخابهما بشكل مباشر من الشعب، ويعود تأسيسه إلى أواخر القرون الوسطى، استخدمه الجنرال فرانكو خلال حكمه كمجلس تشريعي يتكفل شكلياً باصدار القوانين التي يرغب النظام بإقرارها من قبل أعضاء غير منتخبين.

(15) ـ Benns, op.cit, p 460.

(16) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين (تطور الأحداث ما بين الحربين 1914ـ1945)، ط 3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص 309.

قرب برشلونة، وبعدها عدة انتفاضات وأعمال عنف في مدريد وملقا وبعض مدن الأندلس. وازدادت حدة الخلافات بين أحزاب البرلمان، لذلك اضطر الرئيس زامورا إلى حل المجلس في تشرين الأول 1933، وألف حكومة ائتلافية من أجل إجراء انتخابات جديدة[17].

جرت الإنتخابات في 12 تشرين الثاني 1933 وخسرت الأحزاب اليسارية فيها، وحلَّت محلها الأحزاب المعتدلة واليمينية، إذ فاز اليمين ب (44%) من مقاعد المجلس النيابي، وحصل اليسار على (21%)، بينما نال المعتدلون (35%)، لذلك حاولت الحكومة الجديدة الإبتعاد عن المعسكر اليساري، فألغت العديد من قرارات الحكومة السابقة، وحسَّنت علاقاتها مع الفاتيكان[18]. وبهذا خسرت إسبانيا للمرة الثانية فرصة تشكيل حكومة جمهورية محافظة قادرة على منع التمرد المضاد للجمهورية.

استمر الاضطراب السياسي خلال الأعوام 1933 ـ 1935، وتبدلت عدة حكومات، ولكن من دون نتيجة تذكر، إذ استمر تمرد أكثر من إقليم، ومن أهمها إقليمي كتالونيا والباسك، وبسبب دوامة العنف في البلاد دعت أحزاب اليسار إلى إضراب شامل ضد ما أسمته تحول البلاد نحو الفاشية[19]. أدى انعدام الاستقرار الوزاري، وخشية رئيس الجمهورية زامورا على النظام الجمهوري إلى خلع الحكومة وتعيين رجل جمهوري معتدل رئيساً للوزراء، وهو مانويل بورتيلافيا ياداريس (Manuel Portela-va Lladares)، إلا إنه لم ينجح كذلك، فاضطر الرئيس لحل الكورتس وأمر بإجراء انتخابات جديدة، تمخض عنها فوز الجبهة الشعبية (P.F) ذات الاتجاه اليساري ب (356) مقعداً والمتمثلة بالاشتراكيين والبرجوازيين الديمقراطيين الذين اتحدوا لأغراض انتخابية، والطرف الآخر حزب اليمين وعلى رأسهم (جل روبز)، الذي ترأس الإتحاد الفيدرالي الإسباني المستقل (C.E.D.A) بـــ(165) مقعداً، بينما نال الوسط المعتدل (53) مقعداً. وعاد (أزانا) مرة أخرى ليصبح رئيساً للوزراء ثم رئيساً للجمهورية مرة أُخرى[20].

حدثت أَعمال عنف كبيرة ما بين انتخابات شباط 1936 وإعلان تمرد الجنرال فرانثيسكو فرانكو (Francisco Franco)[21]، تمثلت بحرق (251) كنيسة، و(324) مكتب صحيفة ونادياً سياسياً وبيتاً خاصاً، ودمر (79) ديراً، وقتل (339) شخصاً، وجرح (1287) شخصاً، و(331) اضراب، واقتتال ابناء الشعب في الشوارع فيما بينهم، وكلا الطرفين مسؤول عما حدث[22]. بعدها تم تعيين سانتياغو كاساريس كويركا (Santia-go Casares Quiroga) رئيساً لمجلس الوزراء، الذي كان يضم أعضاء جمهوريين

(17) Rafael Altamira, A history of Spain (from the beginning to the present day), 4th, New York, 1958, p. 619.

(18) Schevill, op.cit, p. 759.

(19) لمزيد من التفاصيل ينظر: إيمان جواد هادي البرزنجي، المصدر السابق، ص 11ـ13.

(20) المصدر نفسه، ص 14ـ16.

(21) فرانثيسكو فرانكو: ولد في 4 كانون الأول 1892، دخل الأكاديمية الحربية في توليدو (Toledo) عام 1907، شارك في الحملات العسكرية الإسبانية في مراكش بين عامي 1912 و1917، شغل منصب مدير عام الأكاديمية العسكرية خلال المدة 1927ـ1931، ثم أصبح قائداً عاماً للجيش الإسباني في مراكش خلال المدة 1931ـ1934، أصبح رئيساً لأركان الجيش الإسباني عام 1935، وفي 17 تموز 1936 قاد الحركة المسلحة ضد الجمهورية، وفي عام 1937 أسس حزب الفلانجة، وفي عام 1938 أصبح رئيساً للدولة ورئيساً للوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، واستمر في الحكم حتى وفاته في العام 1975. ينظر: Encyclopedia Americana, New York, 1962, P. 92.

(22) Johanson, Paul. A History of modern world from 1917 to the 1980, Great Britain, 1983, p. 326.

فقط، وبسبب قلق الحكومة من الجيش، أصدرت قراراً بإحالة جميع ضباط الجيش المشكوك في ولائهم على التقاعد، فضلاً عن فصل ونقل عدد آخر من الضباط غير المؤيدين، ومنهم الجنرال فرانكو الذي كان رئيساً للفيلق الأجنبي الإسباني في مراكش، الذي نفي إلى جزيرة تناريف (Tenerife) في جزر الكناري[23].

لم تدم سعادة الشعب طويلا بإعلان إسبانيا جمهورية، وأتت الرياح بما لا تشتهي السفن، فالحكم الجمهوري الذي كان حلماً للإسبان، تحول فجأة إلى كابوس، بعد أن أحكمت الجبهة الشعبية اليسارية قبضتها على السلطة، ومن خلال متابعة واستقراء الأَحداث قبيل الحرب الأَهلية يتبين أَنَّ الواقع السياسي الإِسباني بتياراته المتنافسة للوصول الى السلطة لم تكن بمستوى تحمل مسؤولية لإدارة البلاد، وذلك لعدم إِتباعِها التغيير التدريجي في عملية الإِصلاح السياسي، وابتعادها عن الإعتدال في تطبيق العدالة الإِجتماعية والإِنتقالية، والدخول في صراعات داخليةٌ أدت إِلى الإِنزلاق في حرب اهلية[24].

ففي حزيران عام 1936 أصبحت إسبانيا على أَبواب حرب أَهلية، لاسيما بعد خطابات خوزيه كالفو سوتيلو ضد حكومة كويركا، والرسالة التي وجهها الجنرال فرانكو في الخامس والعشرين من الشهر نفسه للرئيس أثانيا يحذره فيها من سياسة الحكومة ازاء الجيش. إلا أن القشة التي قصمت ظهر البعير تمثلت باغتيال كالفو سوتيلو على يد حرس الثورة الجمهوري في الثالث عشر من تموز 1936، إذ مثلت الحادثة السبب الرئيس للثورة التي قادها الجنرال فرانكو[25].

إن تلك الأحداث قدّمت للجنرال فرانكو تبريرا للانقلاب العسكري والوثوب على السلطة في الثامن عشر من تموز عام 1936م، إذ أعلن رفضه لحكم الجبهة الشعبية التي تحكم إسبانيا، وهددها بتكوين جيش ضخم من الضباط المغاربة الذين قدم لهم العديد من الإغراءات لينضموا إلى جيشه، إلا أن الجبهة الشعبية رأت أن فرانكو لن يفلح أبداً في خطته، ولن يستطيع ضم ولو عشرة ضباط إلى صفه، بحجة أنهم سيرفضون الانضمام لقوات الاستعمار. لكن خابت ظنونهم واستطاع فرانكو تكوين جيش من خمسين ألف جندي مغربي بقيادة المارشال محمد مزيان الذي كان بمثابة يده اليمنى، وساعده بشكل رئيس في جذب الضباط المغاربة وإقناعهم بالانضمام إليه. وبدأت المواجهات العسكرية بين الجبهة الشعبية التي كانت تضم الشيوعيين والاشتراكيين، والجبهة القومية بقيادة فرانكو وجيشه، تحولت إلى حرب أهلية، انتهت بانتصار فرانكو الذي قضى على الجبهة الشعبية، وذلك بمساعدة ودعم من موسوليني وهتلر[26].

(23) Walter Consuelo Langsam, op. cit, p. 197.

(24) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 36.

(25) إيمان جواد هادي البرزنجي، المصدر السابق، ص 20.

(26) Soto, Álvaro. La transición a la democracia España 1975_1982, Alianza editorial, Madrid, 1998, p. 66.

انتهت الحرب الأهلية في العام 1939 بعد صراع دام ثلاث سنوات، وراح ضحيتها مئات الآلاف بين قتيل وجريح، فضلاً عن الآلاف الذين نزحوا بسبب الحرب التي طالت كل شيء، فالحرب حولت مدينتي مدريد وبرشلونة إلى حرائق لا تنطفئ، لدرجة أنه كان يُشار إلى الحرب بأنها أولى معارك الحرب العالمية الثانية، وفي الأول من نيسان 1939 تم إعلان فرانثيسكو فرانكو رئيسا للجمهورية الإسبانية[27].

وبعد انتهاء الحرب الأهلية فشلت محاولات إعادة النظام الملكي، لأن الجنرال فرانكو بصفته رئيساً للدولة أعطى لنفسه وضعاً خاصاً ثبّته في قانون أقره في العام 1974 عُرف بقانون وراثة رئاسة الدولة، ونص على أن « نظام الحكم في إسبانيا هو ملكي، ومن صلاحيات رئيس الدولة ترشيح الشخص الذي يراه مناسباً ليكون ملكاً أو وصياً، وذلك عملاً بتقاليدها التاريخية كوحدة سياسية قائمة في إطار دولة مجتمع كاثوليكي له مؤسسات نيابية»[28].

تحولت إسبانيا خلال حقبة حكمه إلى دولة بوليسية تتبع سياسات التعذيب ضد مواطنيها، تحديداً الموالين للمعسكر الشرقي. ويكاد يكون الشيء الوحيد الذي لم يقلد فيه فرانكو هتلر وموسيليني، هو إعلانه حياد إسبانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي مكّنه من البقاء في الحكم حتى وفاته في العشرين من تشرين الثاني 1975. ومن الجدير بالذكر أن فرانثيسكو فرانكو أعاد إسبانيا للحكم الملكي عام 1947 واستطاع أن يقضي تماماً على الحماس عند الإسبان للجمهورية[29].

اتسم حكم الجنرال فرانكو بعدة صفات أَهمها: عدم وجود دستور، وتركز السلطة بيده، فهو يُشَّرع القوانين، وذلك لحالة الطوارئ التي أعلنها في البلاد حتى عام 1948، كما إن مؤسسات الدولة عملت على إِتباع ودعم قرارات رئيس الدولة دون أي قاعدة ديمقراطية، وكانت المناصب السياسية تشغل بالتعيين، لحرمان المواطنين من حق التصويت والانتخاب، فضلاً عن عدم السماح بتشكيل الأحزاب السياسية بسبب اتهامها من قبُل النظام بزرع الانشقاق والفتنة بين مكونات المجتمع، وكان الجيش هو من يقوم بمهام الشرطة في المجتمع لحفظ النظام، وألغى دستور عام 1931، كما ألغى النقابات كافة ما عدى التنظيم النقابي الرسمي للعمال، ومارس القمع المستمر والمخطط للأصوات المعارضة للنظام كافة، والتحكم بوسائل الإعلام والصحافة والطباعة، وجعل لها وزارة خاصة تسمى وزارة الإعلام، وكانت تفرض مراقبة صارمة عليها لجعلها مصدر دعاية لنظامه السياسي[30].

(27) عندما تولى فرانكو حكم إسبانيا اكتمل بذلك مثلث الطغيان في أوروبا آنذاك، ضلعاه الآخران هما هتلر وموسوليني، اللذان تأثر بهما فرانكو تأثراً واضحاً وملحوظاً، فكان أول ما قام به بعد توليه الحكم مطاردة الشيوعيين والاشتراكيين وتصفيتهم، ما دفع الكثيرين للهرب خارج البلاد، كما أطلق هتلر على نفسه لقب (الفوهرر) أي القائد، وسمى موسوليني نفسه (الدوتشي) أي الزعيم، لقب فرانكو نفسه (الكاوديو) أي زعيم الأمة.

(28) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 42.

(29) puell de la Villa, Fernando. Historia del ejercito en España, Alianza editorial, Madrid, 2000, p. 52.

(30) Paul, Preston. Franco cau_dillo de España, random house mondadori, 1994. p.78.

ثانياً: التحول الديمقراطي في إسبانيا

تعرف مرحلة التحوَّل الديمقراطي بأنَّها المدة الزمنية التي تفصل بين سقوط النظام الدكتاتوري، والتحول إلى نظام ديمقراطي وترسيخه، وجوهر هذه المرحلة هو[31]:

1 - قبول الفاعلين السياسيين كافة بشرعية المؤسسات الجديدة لتحقيق الديمقراطية الإِقتصادية، التي تُحقق نمط متساوي لتوزيع السلع والخدمات والوصول إِلى الديمقراطية الاجتماعية.

2 - منح مختلف فئات المجتمع القدر نفسه من حقوق المشاركة.

3 - تكريس النمط الجديد من مؤسسات العهد الديمقراطي.

وهنالك عدة عوامل داخلية، وأخرى خارجية تدفع باتجاه التحول الديمقراطي منها:

1 - عجز النظم التسلطية في حصولها على الرضى الشعبي مما حدا بها إلى فقدان شرعيتها على المستوى الداخلي، ثم الإطاحة بهذه النظم.

2 - وجود عوامل واعتبارات داخلية تتعلق بشروط ومتطلبات التحول الديمقراطي سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

3 - ظهور قوى سياسية ديمقراطية تعمل على تحقيق التحول الديمقراطي.

4 - التطلعات الشعبية المتزايدة وما يترتب عليها من مطالب سياسية، واجتماعية واقتصادية.

5 - عدم قدرة النظام السياسي القائم على إشباع تلك التطلعات لعدم وجود مؤسسات تمثيلية متعددة لاستيعابها سيؤدي إلى مزيد من الإحباط الاجتماعي، والغضب غير المنظم الذي يهدد النظام القائم.

وتعد تجربة خوان كارلوس دي بوربون (Juan Carlos de Borbón)[32] ملك إسبانيا السابق تجربة فريدة في نقل مسيرة بلاده من الديكتاتورية في تجربتها الأولى نحو الجمهورية ونقلة نوعية نحو الديمقراطية فيما سمي بالمسيرة الخضراء.

ففي يوم 22 تموز 1969 صادق البرلمان الإسباني على تعيين خوان كارلوس وريثاً للعرش بدلاً من والده خوان ألفونسو دي بوربون الذي كانت علاقاته سيئة بفرانكو. وأقسم الأمير الشاب في ذلك اليوم على رعاية وتنفيذ القوانين الأساسية للمملكة الإسبانية ومبادئ الحركة الوطنية (أي أيديولوجية فرانكو)، ولكنه مع ذلك اعتمد

(31) حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005،، ص145.

(32) ولد خوان كارلوس ألفونسو فيكتور ماريا دي بوربون يوم 5 كانون الثاني 1938 في روما بإيطاليا وكانت عائلته آنـذاك فـي المنفى، إذ كـانت تقيم العائلة المالكة الإسبانية بعد إعلان الجمهورية الثانية في إسبانيا عام 1931م، ثم انتقل في عام 1946م للعيش في البرتغال مع والديه. وعاد خوان كارلوس من البرتغال إلى بلاده للمرة الأولى وحيداً وهو في العاشرة من عمره، ثم سافر إلى سويسرا لتلقي تعليمه الأولي، وفي 18 كانون الثاني 1955م عاد إلى بلاده إذ بدأ دراسته في الأكاديمية العسكرية الإسبانية، ومدرسة البحرية، والأكاديمية الجوية. وأنهى في العام الدراسي 1960ـ1961 دراسته في جامعة كومبلوتينسي بمدريد، التي درس فيها القانون السياسي والدولي والاقتصاد والمالية العامة. نصب ملكاً على إسبانيا في 22 تشرين الثاني 1975 بعد وفاة الجنرال فرانكو، وفي 18 نيسان 2012م فاجأ البلاد حين ظهر بصحة ضعيفة أمام وسائل الإعلام في مستشفى بمدريد قبل أن يقدم اعتذاراته التاريخية قائلًا: «أنا آسف كثيراً، لقد تعرضت للخداع وهذا الأمر لن يحصل مجددًا»، وهكذا أنهى الملك مسيرته باعتذار للشعب الذي عاش لأجله سنوات عديدة وأنهى مسيرته التي سميت بالمسيرة الخضراء باعتذار لشعبه الذي أعاد الحلم له بعد فقد الجمهورية لأحلامها في عهد فرانكو، وتنحى في يوم 2 حزيران 2014، إذ تخلى عن العرش لابنه فيليبي السادس ليصبح ملكا لإسبانيا، وهو ابنه الوحيد والثالث في الترتيب بعد شقيقتيه إيلينا وكريستينا، من الملكة صوفيا اليونانية الأصل.

على الصلاحيات التي منحتها له تلك القوانين للدفع قدماً باتجاه تغيير النظام الدكتاتوري وتمهيد الطريق أمام إحلال الديمقراطية محله[33].

(33) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 45.

وبعد وفاة فرانكو في 20 تشرين الثاني 1975، أصبح خوان كارلوس الأول ملكاً على إسبانيا وتم تنصيبه بعد يومين من ذلك التاريخ، ومنذ انطلاقة العملية السياسية ما بعد فرانكو، طرحت خمسة مشاريع إصلاح سياسية رئيسة، كان الثلاثة الأولى منها قابلة للتطبيق، أما المشروعان الأخيران فكانا غير قابلين للتطبيق، وهي كالآتي [34]:

(34) المصدر نفسه، ص 30ـ31.

1 - مشروع إصلاحات سياسية شكلية محدودة من قبل بعض شخصيات نظام فرانكو.

2 - مشروع إصلاحي يقوم على القطيعة مع نظام فرانكو الديكتاتوري كونه يفتقد للشرعية الكافية لطرح أي مشروع سياسي إصلاحي يأتي من الأعلى، أي من داخل نظام الحكم ذاته، وحظي هذا المشروع في بداية طرحه بتأييد الحزب الاشتراكي العمالي والحزب الشيوعي وأحزاب يسارية وقومية وإقليمية.

3 - مشروع إصلاحي حقيقي للانتقال نحو الديمقراطية قاده رجال من النظام نفسه، تزعمه عدد من الشخصيات السياسية الشابة ذات التوجهات الليبرالية الداعية لانفتاح سياسي حقيقي، ومن أبرزهم أدولفو سواريث (Adolfo Su-arez)، وألفونسو أسوريو (Alfonso Osorio)، وتوركواتو فرنانديث ميراندا (Torcuato Fernández Miranda)، وميغيل ايريرو دي مينيون (Miguel Herro de Minion)، وأوسكار الثاغا (Oscar Alzaga)، ولانديلينو لافييا (Landelino Lavilla).

4 - مشروع اعتمد النهج الثوري اليساري المتطرف.

5 - مشروع اعتمد على الاستمرار بنهج نظام فرانكو دون أي اصلاح سياسي.

أحدث الحراك بشأن هذه المشاريع السياسية نزاعاً تم حله من قبل المجتمع المدني الإسباني الذي أكد رغبته في تحقيق تغيير هادئ، بعيداً عن أي شكل من أشكال التطرف، وذلك من خلال توجهه بثبات لصالح مشروع الإصلاح الديمقراطي الحقيقي، وإن كان نشأ من داخل النظام الديكتاتوري نفسه بعد وفاة الجنرال فرانكو، بعد أن أدرك أن ذلك المشروع هو الأمثل والأفضل لتطلعاته، وفي تحقيق المصالحة الوطنية والانتقال إلى نظام ديمقراطي بشكل سليم، والتغلب على آثار الحرب الأهلية، التي كانت لا زالت قائمة في ذاكرة الكثير من فئات الشعب الإسباني. وقد

أخذ الملك خوان كارلوس الأول بتعديل خطابه السياسي وتعامله مع مستجدات الوضع السياسي، وبدأت مواقفه تتغير لصالح مشروع الإصلاح الديمقراطي الحقيقي، سعياً منه للتركيز على هدف رئيس، وهو تعزيز وجود المؤسسة الملكية ودورها في تحقيق استقرار إسبانيا[35].

وتوصل الملك خوان كارلوس إلى أن الاستمرار بنهج فرانكو نفسه سيعرض الملكية للخطر، الأمر الذي شجعه على البحث عن مشروع إصلاح سياسي حقيقي يضمن عودة الملكية وبقائها في أعلى هرم السلطة[36].

وكان من أهم القرارات التي اتخذها فور توليه العرش في 22 تشرين الثاني 1975، تجديد الثقة برئيس الحكومة كارلوس أرياس نافارو الذي سبق أن عينه الجنرال فرانكو مطلع عام 1974، وتعيين توركواتو فرنانديث ميراندا (Torcuato Fernandez Miranda) رئيساً للمجلس التشريعي (Las Cortes).

وعلى الرغم من دعمه أول الأمر لمشروع الإصلاح السياسي الشكلي، فضلاً عن أن سلوكه السياسي منذ تنصيبه ولياً للعرش في عام 1969 وحتى وفاة فرانكو لم يكن يشير إلى أنه ممكن أن يتبنى إصلاحاً حقيقياً. بيد أن جمود حكومة كارلوس أرياس نافارو ازاء الشروع باصلاحات ديمقراطية حقيقية، وظهور واقع دولي جديد لصالح إقامة النظم الديمقراطية كما في البرتغال واليونان، الأمر الذي أثار توتراً شديداً بين تلك الحكومة والحزب الاشتراكي العمالي والقوى السياسية اليسارية الرافضة لتنفيذ عملية التغيير من أعلى الهرم، أدى إلى التحول بموقف الملك خوان كارلوس باتجاه الإصلاح الديمقراطي الحقيقي[37].

قدّم رئيس الوزراء أرياس نافارو استقالته التي قبلها الملك، ووقع اختياره على أدولفو سواريث إحدى الشخصيات السياسية البارزة والشابة في النظام الفرانكوي، والداعية لمشروع إصلاحات سياسية حقيقية، وقرر تعيينه رئيساً لحكومة جديدة في الأول من تموز 1976[38].

وكانت أولى خطوات الملك خوان كارلوس لتشجيع إحلال الديمقراطية في البلاد تمثلت في الإفراج عن المعتقلين السياسيين، والتصالح مع أحزاب المعارضة، وتخفيف القبضة الأمنية على المجتمع. فضلاً عن وضع شخصية ليبرالية على رأس الحكومة هو أودولفو سواريز لتجمع الحكومة وزراء تتوافق عليهم كل من قوى النظام القديم والإصلاحيين من داخل النظام من ناحية وقوى المعارضة من ناحية

(35) المصدر نفسه، ص 31.

(36) Básquets, Julio. Militares y Demócratas ـ Memorias de un fundador de la UMD y diputado socialista, Plaza & Janes, Barcelona, 1999, p. 68.

(37) Carr, Raymond y Juan Pablo Fusi, España de la dictura a la democracia, Planeta, Barcelona, 1979, p. 47.

(38) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 48.

أخرى. وقيامه بتشكيل حكومة توافقية قوامها القوى الليبرالية من الجانبين، ووضع قانون انتخابي جديد والاستفتاء على برنامج للإصلاح السياسي في عام 1976، والاستفتاء على الدستور عام 1978[39]. سعت حكومة أدولفو سواريث فور تسلمها مهامها إلى تحقيق أهدافها في ثلاث مراحل، هي[40]:

1 ـ العمل على إقرار قانون الإصلاح السياسي في المجلس التشريعي، وتنظيم استفتاء شعبي لمنح الشرعية لمشروع الاصلاحات الديمقراطية الحقيقية.

2 ـ تفكيك القوى التي كانت تعمل على إعاقة ممارسة الحريات العامة، والعمل على عملية المصالحة بين المواطنين الإسبان، والسماح بالعمل السياسي للمزيد من القوى السياسية ونقابات العمال، فضلاً عن نشر قواعد وضوابط تنظيم الانتخابات الحرة.

3 ـ الدعوة لعقد انتخابات حرة عامة لأول مرة منذ عام 1936، ليقرر الشعب إرادته.

وأكد أدولفو سواريث على أن «القانون الإصلاحي يهدف لإقامة نظام مؤسسات ديمقراطية من خلال استخدام الآليات الشرعية، ومن الضروري جداً ملائمة مؤسسات الدولة لضرورات المجتمع من خلال تبني الاعتدال والنظام ونبذ العنف»[41].

ويعدّ تأييد الملك خوان كارلوس لقانون الإصلاح السياسي الذي وافق عليه البرلمان يوم 18 تشرين الثاني 1976م بأغلبية كاسحة (94%) في استفتاء شعبي نظم في 15 كانون الأول 1976 من أجرأ خطواته، وكان العلامة الفارقة التي أعلنت بدأ ما يُعرف باسم (المرحلة الانتقالية) الإسبانية نحو الديمقراطية، ويعدّ إصدار هذا القانون نقطة تحول تاريخية شكلت عملياً نهاية النظام الفرانكوي، وانطلاقة حقيقية لعملية الانتقال نحو الديمقراطية، كونه مهد الطريق للسماح بتعددية سياسية حقيقية[42].

ومن أهم أعمال حكومة سواريث إلغاء المؤسسات القمعية، وفي مقدمتها محكمة الأمن العام، وأجهزة الرقابة الإعلامية والنشر، وإلغاء الحزب الواحد الحاكم، وإصدار قرارات عفو جديدة لإطلاق سراح المزيد من السياسيين المعتقلين، وإعادة بعض الهيئات التي كانت قائمة قبل الحرب الأهلية، وألغيت بعد إقامة نظام فرانكو، وتنظيم علاقة أفراد القوات المسلحة بالعمل السياسي، وتعديل قانون تسجيل القوى السياسية والاجتماعية ونقابات العمال من خلال السماح للمزيد منها بالعمل السياسي، وتبني نظام انتخابي جديد يسهل تنظيم انتخابات شرعية عامة في

(39) Soto, Álvaro. op.cit, p. 66.

(40) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 59.

(41) المصدر نفسه، ص 62.

(42) استثنى هذا القانون في بدايته الحزب الشيوعي الإسباني من التعددية السياسية، وعدّه من القوى السياسية المتطرفة، إلا أنه بعد أشهر من ذلك أدخلت حكومة أدولفو سواريث الأولى تعديلاً عليه، نص على عدّ الحزب الشيوعي الإسباني حزباً شرعيا، والسماح له بالعمل السياسي، وتمكن من الاشتراك في الانتخابات الديمقراطية الأولى التي نظمت في 15 حزيران 1977.

البلاد، فضلا عن تنظيم علاقات العمل بين نقابات العمال وأرباب العمل وإدارات الدولة[43].

(43) Basquets, op.cit, p. 70.

إجازة الأحزاب السياسية والنظام الانتخابي

بعد تدهور صحة الجنرال فرانكو في العام 1974، تمت المصادقة على قانون (النظام الأساسي للتجمعات السياسية)، ونص على التساهل مع تشكيل تجمعات سياسية، على أن لا تتعارض مع توجهات ومبادئ نظام فرانكو، وجوهر (لائحة القوانين الأساسية). وعلى الرغم من عدم جديته وفاعليته، فقد كانت لهذا القانون أهمية تمثلت بتجديد مهم في شخصيات نظام فرانكو، والتي أنشأت بعض التشكيلات السياسية، وأصبحت فيما بعد أطرافاً مهمة في عملية الانتقال الديمقراطي. ومن أبرز تلك الشخصيات أدولفو سواريث الذي ترأس تنظيم عرف باسم (وحدة الشعب الإسباني)، وفدريكو سيلفا وألفونسو أوسوريو الذين أسسا تنظيم (الاتحاد الديمقراطي الإسباني)، وفيما بعد أسس فدريكو سيلفا حزب التحالف الشعبي اليميني الذي تحول إلى أحد الحزبين الرئيسين في إسبانيا، وتغير نهاية عقد الثمانينيات إلى اسم الحزب الشعبي[44].

(44) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 66.

ولم يقتصر التجديد وإعادة التنظيم على السياسيين في نظام فرانكو، فأحزاب المعارضة هي الأخرى شهدت تجديداً مماثلاً. ففي نهاية العام 1974 عقد الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني مؤتمره الثالث عشر في مدينة سورزانز في فرنسا، بحضور ما لا يقل عن (2500) عضواً، وتم انتخاب قيادة جديدة ترأسها القيادي الاشتراكي الشاب فيليب غونثالث. وازداد عدد المشاركين في المؤتمر العام الذي عقد في مدريد نهاية العام 1976 إلى أكثر من (9000) عضو، وكان هدف الحزب الرئيس تعزيز الهوية السياسية للحزب، وعزل الحزب الشيوعي الإسباني، وجذب أكبر عدد ممكن من المتعاطفين معه لصفوف الحزب الاشتراكي[45].

(45) المصدر نفسه، ص 67.

أما بالنسبة للحزب الشيوعي الإسباني، فإن حالته تختلف عن الحزب الاشتراكي، فقد تأخر الاعتراف به، بسبب شدة نشاطاته المعادية لنظام فرانكو، ولكن بعد وفاة فرانكو بدأ الحزب بالاعتدال لغرض تحقيق هدفه بالسماح له بالعمل السياسي. وكان ذلك الاعتدال استجابة للشروط التي وضعتها حكومة سواريث، وأهمها قبول الملكية، واحترام رموز مؤسسات الدولة كافة، ونبذ أشكال العنف. وبالفعل أعلنت حكومة أدولفو سواريث في 9 نيسان 1977 السماح بالعمل السياسي للحزب الشيوعي الإسباني[46].

(46) Basquets, op.cit, p. 72.

وتميزت منظومة الأحزاب السياسية الإسبانية في بداية العملية الانتقالية بكثرة مكوناتها، إذ بلغ عددها (87) قوة سياسية خلال الانتخابات الأولى التي نظمت في العام 1977، رغم وجود بارز لقوى سياسية كبيرة في الساحة السياسية، وتعود تلك الميزة إلى الثقل السياسي لزعاماتها. أما بالنسبة لتمويل تلك القوى، فإنها تبدو ضعيفة وغامضة، إذ كان أكثرها يعتمد على مساعدات الدولة وفقاً لنسبة تمثيلها البرلماني، الأمر الذي أدى إلى انقراض الأحزاب الصغيرة التي لم تحصل على تمثيل في البرلمان.

ومن أهم القوانين التي أقرتها حكومة أدولفو سواريث في وقت مبكر القانون الانتخابي، والذي نص على الاقتراع العام والمباشر والسري والمتساوي في الفرص بما ينسجم مع الأنظمة الديمقراطية، وتم اعتماده في الانتخابات العامة التي أجريت في 15 حزيران 1977. وفي السنوات اللاحقة أدخلت عليه بعض التعديلات لتشمل تبني قاعدة دهوند (D' Hondt) الخاصة بتوزيع مقاعد مجلس النواب حسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها القوى السياسية في المناطق الانتخابية. ويمكن عدّ النظام الانتخابي الاسباني قريباً من الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الأغلبية، وما يترتب على ذلك من فائدة لصالح القوى السياسية الكبرى، وضرر على فرص تمثيل القوى السياسية الصغيرة. وكان هدف اعتماد ذلك النظام ضمان توفير التماسك والاستقرار للسلطة التنفيذية، بما ينسجم مع متطلبات نجاح العملية الانتقالية، وتجنب دخولها في أزمات وحالات من الضعف كما كان يحدث في إيطاليا[47].

(47) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 70ـ71.

الانتخابات العامة الأولى ودورها في التحول الديمقراطي

توجه الناخبون الإسبان لأول مرة بعد أكثر من أربعة عقود إلى الانتخابات في 15 حزيران 1977، ولم تتوجه أصوات الناخبين استجابة لتقليد سياسي حزبي، إنما استجابة لاندفاعات تتعلق بطبيعة المواضيع السياسية التي كانت تطرح آنذاك، فضلاً عن تلك الأصوات تأثرت بطبيعة الزعامات السياسية، وفقدان الثقافة السياسية الديمقراطية، ويعدّ ذلك مسألة طبيعية في عمليات الانتقال الديمقراطي. إذ لم يكن الرأي العام الإسباني ناضجاً ذلك الوقت، وكان المجتمع يميل إلى الاستقرار أكثر من الحرية، رغم رغبته الشديدة فيها، وكذلك كان يميل إلى المساواة أكثر من الحرية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بوضعه الاقتصادي.

وكانت نتائج أول تجربة انتخابية بالشكل الآتي[48].

(48) نقلا عن: البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 77.

ت	الأحزاب والائتلافات	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد	نسبة المقاعد %
1	ائتلاف اتحاد الوسط الديمقراطي	34.6	166	47.4
2	الحزب الاشتراكي	29.3	118	33.7
3	الحزب الشيوعي	9.4	20	5.7
4	حزب التحالف الشعبي اليميني	8.8	16	4.6
5	الحزب القومي الباسكي	1.7	8	2.3
6	الحزب الديمقراطي الكتلاني	2.8	11	3.1
7	قوى أخرى	13.4	11	3.1
	المجموع	100	350	100

لقد أكدت نتائج الانتخابات الأولى، ومن ثم أعقبتها نتائج الانتخابات الثانية، تأثر الناخبين الإسبان بزعامة قادتهم السياسيين بشكل كبير، لقلة خبرتهم الانتخابية آنذاك، وتركز على كل من أدولفو سواريث وفيليب غونثالث وسانتياغو كاريو ومانويل فراغا زعماء أحزاب اتحاد الوسط الديمقراطي والاشتراكي والشيوعي والتحالف الشعبي اليميني.

أما عن نسبة المشاركة في الانتخابات، فكانت عالية إذا ما قورنت بالانتخابات اللاحقة التي أجريت في العام 1979، إذ بلغت 78.8%، وأظهرت النتائج تركز الأصوات على حزبي اتحاد الوسط الديمقراطي والاشتراكي الذين تمكنا من الحصول على نسبة 63.9% من الأصوات، أي ما يعادل 81.8% من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب، وهكذا أصبح الحزبان محور الحياة السياسية في إسبانيا[49].

ويرى العديد من الباحثين السياسيين الأوروبيين أن نتائج انتخابات 1977 و1979 ترتب عليها تشكيل منظومة أحزاب سياسية تقوم على تعددية سياسية محدودة ومعتدلة وغير متمحورة بشكل مفرط، لأن عدد القوى السياسية قد انخفض بشكل ملحوظ، ليصل إلى ستة، فضلاً عن اعتدالها الإيديولوجي وقناعتها بالنظام السياسي. وعلى الرغم من تلك المزية، إلا أن هذا النوع من التعددية السياسية يترتب عليه تشكيل حكومات إئتلافية تتميز بعدم الاستقرار[50].

(49) المصدر نفسه، ص 77.

(50) Carr, Raymond y Juan Pablo Fusi, op.cit, p. 112.

إقرار الدستور الإسباني:

تميز إعداد الدستور الإسباني عن غيره من الدساتير الأوروبية أو الإسبانية السابقة بعدم وجود حكومة مؤقتة أو جمعية تأسيسية مكلفة بإعداد دستور جديد، إذ انطلقت مرحلة إعداد ذاتي للدستور قائمة على شرعية النظام الفرانكوي، كونها انطلقت نتيجة إقرار قانون الإصلاح السياسي، لتنتهي بإقرار الدستور عام 1978.

تم تشكيل لجنة في مجلس النواب لكتابة دستور جديد مكونة من سبعة أعضاء من السياسيين المتخصصين بالقوانين والحقوق، ثلاثة أعضاء من حزب اتحاد الوسط الديمقراطي الذي كان يتمتع بأغلبية بسيطة في المجلس، وهم ميغيل أريرو مينيون (Miguel Herrero de Miñón)، وخوسيه بيدرو بيريث يوركا (José Pedro Pérez Llorca)، وغابريل ثيسنيروس (Gabriel Cisneros)، وعن الحزب الاشتراكي غريغوريو بيثيس باربا (Gregorio Peces Barba)، وعن الحزب الشيوعي جوردي سولي تورا (Jordi Solé Tura)، وعن التحالف الشعبي اليميني مانويل فراغا (Manuel Fraga)، وعن الحزب الديمقراطي الكتلاني ميكيل روكا (Miquel Roca)، ولم تضم اللجنة أي عضو عن الحزب القومي الباسكي بسبب معارضته لبعض جوانب المسودة الخاصة بوضع إقليم الباسك وعلاقته مع إسبانيا[51].

(51) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 83ـ84.

تميزت تلك اللجنة بانسجامها، مما ساعدها في التوافق السياسي لإعداد الدستور الذي تمت المصادقة عليه بأغلبية واسعة في مجلسي النواب والشيوخ في تشرين الأول 1978، ومن ثم إقراره في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 6 كانون الأول 1978، إذ صوت لصالحه 88% من عدد المصوتين، وكانت نسبة المشاركة في الاستفتاء قد بلغت 67%.

وبعد مصادقة الملك على نتيجة الاستفتاء دخل حيز التنفيذ بعد نشره في الجريدة الرسمية في 29 كانون الأول 1978، وبموجب الدستور أصبحت الملكية الإسبانية ملكية برلمانية، أي ليس لها الحق في التدخل في الحكم السياسي الذي يمارس بسلطاته الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. واعتُرف بالملك وريثاً شرعياً لسلالة بوربون التاريخية المالكة، وحوّل إسبانيا إلى نظام الملكية البرلمانية على الطراز الأوروبي، وهو كذلك يشغل منصب القائد العام للقوات المسلحة، من دون أية صلاحية في إعلان الحرب والسلم[52].

(52) Basquets, op.cit, p. 74.

تضمن الدستور الإسباني مقدمة تمهيدية، و(169) مادة، وأربعة أحكام إضافية، وتسعة انتقالية، وقرار إلغاء مواد قانونية سابقة، ومادة ختامية في نهاية النص،

مدونة كلها في عشرة أبواب. وتناولت تنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة ومهامها، والأحزاب السياسية، وفصل السلطات الرئيسة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، والحقوق والواجبات، والانتخابات والسلطات الفرعية في مجالس البلديات وإدارات الحكم الذاتي الموزعة في سبعة عشر إقليماً. وجاء مصطلح (الدولة الاجتماعية) ضمن مبادئ الدستور للتعبير عن مرحلة جديدة ومتقدمة لمفهوم الدولة الليبرالية الذي ظهر بعد الثورات الليبرالية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر[53]. ومن أهم مواد الدستور الإسباني ما يأتي[54]:

ـ المادة (1): تقوم إسبانيا على أساس دولة قانون إجتماعية وديمقراطية تدافع عن الحرية والعدل والمساواة والتعددية السياسية كقيم سامية لنظامها القانوني، والملكية البرلمانية هي النظام السياسي للدولة الإسبانية.

ـ المادة (2) يقوم الدستور على تماسك وحدة الأمة الإسبانية كوطن لكل الإسبان بشكل لا يقبل التجزئة، ويعترف بالهويات القومية والأقاليم التي تكونه، ويضمن حقها في الحكم الذاتي والتضامن فيما بينها.

ـ المادة (6) الأحزاب السياسية هي جزء من التعددية السياسية، وتساهم في تكوين إرادة الشعب والتعبير عنها، وتعد وسيلة أساسية للمشاركة السياسية. يتم إنشاء الأحزاب وممارسة نشاطها في إطار الحرية وضوابط الدستور والقانون، ويجب أن تقوم الهيكلة الداخلية لهذه الأحزاب وتسييرها على أساس الديمقراطية.

ـ المادة (8): تُسند للقوات المسلحة المكونة من القوات البرية والبحرية والجوية مهمة الحفاظ على سيادة واستقلال إسبانيا والدفاع عن وحدتها الترابية ونظامها الدستوري.

ـ المادة (14): الإسبان متساوون أمام القانون، ولا يقبل أي نوع من التمييز ضدهم بسبب الأصل أو العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي أو لأي اعتبار آخر يتعلق بوضع اجتماعي خاص.

ـ المادة (16)

1 ـ يضمن الدستور حرية الفكر وممارسة الشعائر الدينية للأفراد والطوائف ولا تفرض أية قيود عليها، إلا ما هو ضروري للحفاظ على النظام العام الذي يشير القانون إليه.

2 ـ لا يُجبر أي فرد على الافصاح عن إيديولوجيته أو دينه أو معتقداته.

(53) Hernández Gil, Antonio. El cambio Político español y la Constitución, Planeta, Barcelona, 1982, p. 65.

(54) البارو سوتو كارمونا، المصدر السابق، ص 86ـ87.

3 ـ ليس للدولة دين، تأخذ السلطات العمومية بعين الاعتبار المعتقدات الدينية للمجتمع الإسباني، وتربط علاقات التعاون المناسبة مع الكنيسة الكاثوليكية والديانات الأخرى.

ـ المادة (113): يمكن لمجلس النواب أن يناقش مقترح حجب الثقة عن الحكومة بأغلبية مطلقة، ومحاسبتها بالمسؤولية السياسية.

ـ المادة (137): تنظم إدارة أقاليم الدولة في هيئات حكم البلديات والمحافظات ومناطق الحكم الذاتي التي يتم تشكيلها، وتتمتع هذه الهيئات باستقلالية ذاتية لتنظيم إدارة شؤونها ومصالحها.

بعد المصادقة على إقرار الدستور، تم حل مجلس النواب والدعوة لانتخابات عامة مبكرة في آذار 1979، وتمكن حزب اتحاد الوسط الديمقراطي من استثمار وجوده في الحكم ليحقق فوزاً جديداً بأغلبية بسيطة مكنه من تشكيل حكومة أغلبية في مجلس النواب، ولم يتمكن الحزب الاشتراكي من مواجهة حزب اتحاد الوسط الحاكم على الرغم من تحالفه مع أحزاب اشتراكية صغيرة، بسبب قوة زعامة أدولفو سواريث، وكانت نتائج الانتخابات مماثلة للسابقة التي جرت عام 1977، مع زيادة ملحوظة لهذين الحزبين الرئيسين، وكذلك الحزب الشيوعي في نسبة الأصوات وعدد المقاعد. وجاءت نتائج الانتخابات وفق الجدول الآتي[55]:

ت	الأحزاب والائتلافات	نسبة الأصوات %	عدد المقاعد	نسبة المقاعد %
1	ائتلاف اتحاد الوسط الديمقراطي	35.0	168	48.6
2	الحزب الاشتراكي	30.5	121	34.6
3	الحزب الشيوعي	10.8	23	6.6
4	حزب التحالف الشعبي اليميني	6.1	9	2.6
5	الحزب القومي الباسكي	1.5	7	2.0
6	الحزب الديمقراطي الكتلاني	2.7	8	2.2
7	قوى أخرى	13.4	14	4.0
	المجموع	100	350	100

(55) المصدر نفسه، ص 89، 91.

وخلال الحقبة من 1979 إلى 1982 شهدت إسبانيا تنظيم عدة انتخابات محلية لاختيار إدارات الحكم الذاتي والمجالس البلدية، كان أهمها في أقاليم كتالونيا والباسك وغاليثيا والأندلس. وأظهرت نتائجها تقدم أحزاب اليسار، على رأسها الحزب الاشتراكي، وتراجع ملحوظ لحزب اتحاد الوسط الحاكم، ليشكل هذا التراجع بداية تغير مهم في منظومة الأحزاب السياسية، بدأت ملامحه تتضح بعد الانتخابات العامة التي جرت في العام 1982، وفوز الحزب الاشتراكي بأغلبية واسعة، وانهيار حزب الوسط الحاكم، وتحوله إلى قوة صغيرة في مجلس النواب، وتفككه، وحله فيما بعد، ليحل محله حزب التحالف الشعبي كأول قوة يمينية معارضة في مجلس النواب[56].

(56) المصدر نفسه، 89ـ90.

انفتحت إسبانيا على السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي لاحقًا) للتغلب على تخلف إسبانيا الاقتصادي، وإخراجها من عزلتها السياسية، مما أدى إلى انضمامها إلى تلك السوق عام 1986، كان دور الملك خوان كارلوس الساعي إلى اندماج إسبانيا في أوروبا وإقامة الديمقراطية فيها سبباً في نيله اعترافاً دولياً واسعاً[57].

(57) Tarradellas, Josep. Juan Carlos I. La restauracion de la Monarquia, Temas de Hoy, Madrid, 1995, p. 67.

وكانت أكثر اللحظات خطورة في عهد الملك خوان كارلوس وفي حقبة التحول الديمقراطي هي تلك التي شهدت محاولة انقلابية جرت في 23 تشرين الثاني 1981، عندما استولت قوة من الحرس المدني (قوات الدرك الإسباني) على البرلمان وعلى استوديوهات التلفزيون الإسباني في مدريد، واحتلت قوة من المنطقة العسكرية الثالثة في فالنسيا (شرق إسبانيا) شوارع المدينة بالدبابات. وقد خطط لذلك الانقلاب الجنرال ألفونسو أرمادا نائب رئيس أركان الجيش، والجنرال خايمي ميلانس ديل بوش قائد المنطقة العسكرية الشرقية في إقليم فالنسيا، ونفذه العقيد أنتونيو تيخيرو. وجاءت تلك المحاولة لأن القوى اليمينية الرجعية والمتطرفة الإسبانية انتهجت سياسة إثارة غضب المؤسسة العسكرية لدفعها إلى القيام بعمل عسكري يستهدف نسف عملية الانتقال الديمقراطي برمتها.

بيد أن الخطاب المتلفز الذي ألقاه الملك من قصره رافضاً الانقلاب على الديمقراطية قضى على أي دعم ممكن للانقلابيين الذين كانوا يعتقدون أن القصر الملكي سيكون إلى جانبهم. وازدادت شعبية الملك بين مختلف قطاعات الشعب بعد مناصرته للديمقراطية، وأدى موقفه ذلك إلى ترسيخ النظام الملكي في إسبانيا، مع نقل الحياة السياسية فيها من الدكتاتورية إلى الحياة الديمقراطية المستقرة[58]. وقال خوان كارلوس: «كنت أعلم أن العسكريين سينصاعون للأوامر لأنني عينت من قبل فرانكو، ولأنني كنت على مقاعد الأكاديمية العسكرية، ولأنني كسبت

(58) Tusell, Javier y Alvaro Soto. Historia de la transicion 1975-1986, Alianza editorial, Madrid, 1996, p. 114.

صداقة معظمهم»، وأضاف: «ولأنني كنت القائد الأعلى للقوات المسلحة». وبغية تقييم تجربة إسبانيا فى الانتقال إلى الديمقراطية، بعد ما يقرب من أربعة عقود من الديكتاتورية (1939 ـ 1975)، نعتقد أنها مرت بأربع مراحل استغرقتها عملية التحول[59].

1 ـ المرحلة الأولى للتحول إلى الديمقراطية بدأت فى الستينيات، عندما بدأ الإسبان بالاحتجاج على ممارسات نظام فرانكو وأخذوا ينظمون أنفسهم، وبدأ العمال بتأسيس أشكال تنظيمية حاشدة تبلورت فيما يعرف باتحاد عمالي عرف ب (اللجان العمالية)، وسرعان ما لحقت بهم المنظمات والنقابات المهنية والحركة الطلابية، وامتد أثر هذه التحركات المقاومة إلى عموم المواطنين، ولم يكن أمام النظام إلا أن يواجه المقاومة الوطنية بمزيد من القمع.

2 ـ بدأت المرحلة الثانية واستغرقت عامين (1975 و1976) حيث جاءت حكومة (أرياس نافارو) الذي حاول أن يستمر فى سياسة فرانكو، إلا أن المقاومة الشعبية ازدادت وانضمت لها قطاعات من الكنيسة الكاثوليكية، ما زاد الإصرار على إنجاح عملية التحول إلى الديمقراطية وإسقاط حكومة نافارو.

3 ـ جاءت المرحلة الثالثة (1976 ـ 1981) بـــ(أدولفو سواريز) رئيسا للوزراء، وقد كان مؤمنا بالديمقراطية فقام بما يأتي:

ـ التزم بالحريات والحقوق الأساسية للمواطنين وحصنها تشريعياً وقانونياً ليضمن للمواطنين ممارستها فعليا على أرض الواقع.

ـ أعد نظاما انتخابياً عادلاً.

ـ أطلق حرية العمل الحزبي والعمالي.

ـ تم البدء بإجراء الانتخابات البلدية أولا في 1977، أي بدء العملية الديمقراطية من أسفل. ولم تكن مهمة سواريز سهلة ولكنه كان شاباً ووجهاً مقبولاً من كل الأطراف: من ينتمون للقديم بما يمثلون من مصالح، ولطموحات القوة المعارضة المتطلعة إلى ديمقراطية حقيقية.

4 ـ في المحصلة، استطاعت إسبانيا أن تعبر إلى المرحلة الرابعة بداية من 1981. وبالرغم من أن هذه المرحلة التى حل فيها (كالفو سوتيلو) رئيسا للوزراء، قد تعرضت لمحاولة انقلابية، إلا أن الديمقراطية الوليدة وبسبب التوافق الوطني بين كل الفرقاء استطاعت أن تصمد أمام الانقلاب فأفشلته.

59) ينظر لمزيد من التفاصيل: https://www.almasryalyoum.com/news/details/191762

وفي العام 1982 شهدت إسبانيا انتخابات ديمقراطية فى ظل الدستور الجديد، فاز فيها لأول مرة حزب المعارضة الرئيس بالأغلبية (الحزب الاشتراكي)[60]، وبعد استقرار أركان الديمقراطية من خلال حضور حزبي يمثل ألواناً سياسية متعددة. وكان النهوض الاقتصادي أحد مجالات التنافس بين هذه التيارات السياسية، من حيث اجتهاد كل تيار في أن يبتكر رؤية شاملة للتقدم ومن ثم إنجاح التحول الديمقراطي، فضلاً عن الإبداع فى إنجاح عملية التوافقات بين القوى السياسية الفاعلة من خلال آليات سلمية ونبذ العنف وحصاره وعزل العناصر الإرهابية والانقلابية، وبذلك انتهت حقبة التحول نحو الديمقراطية بعد نهاية انتخابات العام 1982[61].

(60) تناوب ذلك الحزب الاشتراكي مع (حزب الشعب اليميني) علي الحكم، وفقا لما تأتي به نتائج الانتخابات، وهو الأمر السائد منذ العام 1982 إلى الآن.

(61) Tusell, Javier y Álvaro Soto, op. cit, p. 118.

أسباب نجاح التحول الديمقراطي في إسبانيا

هنالك العديد من الأسباب المباشرة لنجاح إقامة الديمقراطية في اسبانيا، نذكر منها[62]:

(62) ـ تشارلز تيللي، الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص252.

1 ـ استعداد القائمين على السلطة للتخلي عن سلطتهم إذ ما احتفظوا بمزاياهم.

2 ـ اختصار المفاوضات الرئيسة على النخبة من ابناء الوطن، أي استبعاد عناصر الكتل الشعبية، إلا اذا عدّت تهديداً لأي اتفاق يمكن التوصل اليه.

3 ـ عدم الربط بين المطالب السياسية والاقتصادية (كطلبات الأجور التي تطالب بها نقابات العمال).

4 ـ الحنكة السياسية التي تمتع بها قادة المرحلة الانتقالية، والمتمثلة بالملك خوان كارلوس، ورئيس الوزراء أودولفو سواريث، ثم من بعده رئيس للوزراء فيليب غونثالث.

5 ـ الحلول الذكية للموازنة بين القدرة المركزية والحقوق الإقليمية.

وكان المشروع الاصلاحي قد انطلق من الحاجة إلى تحويل الدولة من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي من خلال إشراف الدولة وسيطرة سلطاتها على سير هذا التحول. وذكر المفكر السياسي الإسباني لوكاس فيرديو (Lucas Verdiu) أن هذا التحول اتصف بوضع ثنائي الوجهين، فمن جهة ضم مكونات الديكتاتورية التي كانت قائمة أصلاً، ومكونات ديمقراطية نشأت في حقبة ما بعد وفاة فرانكو، وقد سهل ذلك عملية الانتقال السلمي من شرعية النظم الفرانكوي، إلى شرعية النظام الديمقراطي[63].

(63) Julia, Santos. Los sosialis_tas en la Politica española 1879›1982,Taurus, Madrid, 1996, p. 126.

ويمكن تلخيص تلك التجربة في عناصر محددة مميزة لها، فيمكن القول إنها

اعتمدت على نهج الإصلاح الدستوري والقانوني (مباشرة الحقوق السياسية)، ووجود حزب حاكم إصلاحي قوي قاد الإصلاحات من داخل النظام القديم، وشخصيات إصلاحية برزت من داخل النظام، كان في مقدمتهم سواريث الذي كان له دوراً محورياً في عملية الانتقال، كما كان للنخبة الحاكمة سواء من السياسيين أو التكنوقراط دوراً مساعداً ومكملاً لعملية الإصلاح من الداخل. فقد كانت تلك النخبة أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وأكثر مساندة للإصلاحات الديمقراطية، أي مثلت جيلاً جديداً في السياسة، واضطلعت ببداية عمليات الإصلاح الاقتصادي منذ عهد فرانكو، والتي كانت مدخلاً للإصلاح السياسي بعد ذلك، أي في حقبة ما بعد فرانكو[64].

(64) puell de la Villa, op.cit, p. 79.

كذلك، أعطيت مساحة أوسع لأحزاب المعارضة التي قامت بدورها بعملية إصلاح داخلية (أي داخل أحزابها) لتتواءم مع التجربة الجديدة، بعيداً عن فكرة الانقلابات أو الثورة أو الأيديولوجيات المتشددة، مثل حالة الحزب الشيوعي الذي لم يكن معترفا به، ثم قام بمراجعة فكرية أدت إلى اندماجه في التجربة السياسية. إلى جانب الدور الذي مارسته منظمات المجتمع المدني والمثقفين في تلك العملية. وكان الإصلاح في النهاية تدريجيا، ليولد نظام جديد من رحم النظام القديم. والواقع أن مرتكز التقاء القوى السياسية (سواء انتمت إلى الحزب الحاكم أو المعارضة) تمثل في الأرضية الليبرالية التي قامت عليها، فالتوجه الليبرالي الذي يمثل أفكار الاعتدال والوسطية والانفتاح كان هو التوجه الغالب في مرحلة الانتقال. فالليبراليون داخل الحزب الحاكم) اليميني)، والاشتراكيون الديمقراطيون داخل الحزب الاشتراكي (اليسار) هم الذين شكلوا قوى الإصلاح الحقيقية، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية[65].

(65) Tusell, Javier y Álvaro Soto, op.cit, p. 124.

وأخيراً لابد من التأكيد على أن انتصار الديمقراطية في إسبانيا يعود إلى عدة عوامل كانت مجتمعة السبب في ذلك، ولكن هناك ثلاث رئيسة وأساسية، وهي[66]:

(66) الـبـارو سـوتـو كـارمـونـا، المصدر السابق، ص 153.

1 - الدور الفاعل للمجتمع المدني في إسبانيا.

2 - انفتاح وتبني القوى السياسية والاجتماعية الاعتدال في مواقفها ورؤاها السياسية بعيداً عن العنف والتطرف.

3 - إن عملية التغيير السياسية انطلقت من تركيبة النظام الديكتاتوري نفسها، بتأثير جيل من السياسيين الشباب، نشأ فيها خلال مراحله الأخيرة، وأخذ يتقبل فكرة إحداث تغييرات وإصلاحات سياسية جذرية.

ولكن يجب الالتفات هنا إلى أن المحيط الدولي والإقليمي الذي أحاط بالتجربة الإسبانية كان مشجعاً ومسانداً لهذا التحول، فوجود إسبانيا في جنوب أوروبا المتقدمة اقتصادياً وسياسياً شكل ضغطاً مستمراً للحاق بدولها، وإلا بقيت معزولة غريبة في محيطها المباشر. وبالتالي، كانت عملية الانتقال هذه مدفوعة برغبة في الانضمام إلى (السوق الأوروبية المشتركة) والذي أصبح فيما بعد الاتحاد الأوروبي، والحصول على الامتيازات الاقتصادية الضخمة من ناحية، والاعتراف السياسي بمكانة تلك الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي من ناحية أخرى. ومن المعروف أن إسبانيا الحالية، ذات النظام الديمقراطي الليبرالي والاقتصاد الحر، باتت تلعب دوراً قياديا في الاتحاد الأوروبي، سواء من خلال دورها الفاعل في مؤسسات الاتحاد، أو في علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول المطلة على الضفة الأخرى للمتوسط، وتمثل ذلك في الشراكة الأوروبية المتوسطية) اتفاقية برشلونة 1995)[67].

(67) Soto, Álvaro, op.cit, p. 69.

ثالثاً: إمكانية إفادة العراق من التجربة الإسبانية

بعد تغيير النظام السياسي السابق في العراق، وما جرى من احتلال للقوات الأمريكية للعراق في التاسع من نيسان 2003، فقد تغير الوضع السياسي في العراق بشكل كامل. وعلى الرغم من إقرار الدستور العراقي الجديد في العام 2005، والذي حول النظام السياسي في الدولة العراقية الى دولة اتحادية ديمقراطية برلمانية، إلا أن واقع التحول الديمقراطي في العراق لازال متعثراً بعد ستة عشر عاماً على ذلك التحول.

إن النخب السياسية العراقية التي تولت مهمة التحول الديمقراطي بعد العام 2003، نخب أحزاب شكلية، ولا تحمل مفاهيمها الفكرية تعددية حزبية حقيقية أو تمتلك تداولاً قيادياً داخل الحزب نفسه، حتى مع إقرار قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015. فقد أفرزت الساحة السياسية بعد العام 2003 أحزاباً سياسية لا ينطبق عليها أي تعريف للحزب السياسي، بدلالة أن جميع الأحزاب اختارت أن تدخل الانتخابات ضمن ائتلافات، وليس المشاركة بمفردها عبر المراهنة على رصيدها الجماهيري وتاريخها، ولم تتجه تلك الائتلافات إلى تحويل نفسها إلى أحزاب سياسية لتعريفها وشروطها، وعلى الرغم من وجود برامج لتلك الائتلافات، إلا إنها شعارات أكثر مما هي مشاريع[68].

(68) جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، دار التنوير، بيروت، 2015، ص 47ـ48.

وإن إعادة بناء الدولة، وقيام الديمقراطية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني

يتطلب إعادة تشكيل الطبقة الوسطى، من أجل الحفاظ على التوازن المجتمعي، فمع ضعف الطبقة الوسطى سادت العشائرية والقبلية والطائفية[69].

إن الديمقراطية ليست شعارات، ولا خطابات سياسية، وإنما هي أفعال وسياسة تحتاج رجالاً وأحزاباً مؤمنة بالديمقراطية، ولابد من الإفادة من التجربة الإسبانية بالتحول الديمقراطي، وهي من أكثر التجارب التي من الممكن الإفادة منها عراقياً، لتشابه الحالتين في الكثير من التفصيلات السياسية والاجتماعية.

ولكن لابد من أن تهيكل الأحزاب السياسية القائمة في العراق نفسها لتتوافق مع المبادئ الديمقراطية، فلا يمكن لأحزاب لا تؤمن بالديمقراطية في حياتها الحزبية الداخلية أن تقود تحولاً ديمقراطياً في البلد، وكذلك لا يمكن لشخصيات لا تؤمن بالتنازل عن مكتسباتها الضيقة في سبيل الحصول على تغيير في النظام السياسي نحو مزيد من الديمقراطية، فلا بد من شخصيات كاريزمية تقود ذلك التحول، أول ما تبدأ بنفسها، كما فعل الملك خوان كارلوس الأول الذي تنازل عن الكثير من سلطاته وصلاحياته في سبيل التحول الحقيقي نحو الديمقراطية.

الخاتمــة

تعد عمليات الانتقال إلى الحكم الديمقراطي عمليات ذات طبيعة سياسية، يبرز فيها نزاع مصالح كثيراً ما يتم حله من خلال التوصل إلى اتفاقات بين النخب السياسية المرتبطة بالنظام التسلطي من جهة، والمعارضين له من جهة أخرى، وقد تم التوصل لمثل تلك الاتفاقات خلال عملية التحول الديمقراطي في إسبانيا، تحت ضغط المجتمع المدني.

ويبقي القول إن التعرض لتجارب أو نماذج مختلفة لا يعني استنساخها أو نقلها بشكل آلي، فلكل تجربة خصوصيتها وبيئتها بالصورة التي تكون عليها في النهاية، وإن كانت لها دلالات قد يُستفاد منها، أو بعض الأفكار التي يمكن استلهامها. ولكن لابد من التأكيد على أن مما ساهم فى عملية التحول الديمقراطى فى إسبانيا توفر ثلاثة مقومات هي: سلطة قضائية عريقة، وجهاز إداري متطور، وطبقة وسطى قوية، لذا تمكنت إسبانيا أن تقاوم الديكتاتورية وتنهض فى أقل من عشرة أعوام.

وكان النهوض الاقتصادي أحد مجالات التنافس بين التيارات السياسية، واجتهد كل تيار في أن يبتكر رؤية شاملة للتقدم ومن ثم إنجاح التحول الديمقراطي، فضلاً عن الإبداع فى إنجاح عملية التوافقات بين القوى السياسية الفاعلة من خلال آليات سلمية ونبذ العنف وحصاره وعزل العناصر الإرهابية والانقلابية.

(69) فالح عبد الجبار، الديمقراطية مقاربة سوسيولوجية تاريخية، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد- بيروت، 2006، ص 36.

إن الأوضاع في العراق تشبه إلى حد كبير الوضع في إسبانيا، فقد انتقل كلا نيدلبلا من دكتاتورية صارمة، وخرجا من حرب أهلية، وسعيا إلى التحول نحو الديمقراطية، وقد نجحت إسبانيا نجاحاً كبيراً في تجربتها، لتوفر الإرادة السياسية للتحول الديمقراطي، وتوافرها على شخصيات عظيمة قدمت الكثير في سبيل تحقيق ذلك المنجز، ومن أهمهم الملك خوان كارلوس الأول، وأدولفو سواريث. وفي الحالة العراقية، لا تتوفر الرغبة عند أغلب الأحزاب السياسية للتحول الحقيقي نحو الديمقراطية، ومحاولتها الالتفاف على الديمقراطية الحقيقية، بغية المحافظة على المكتسبات التي حققتها لها السلطة، فضلاً عن عدم توفر العراق على شخصيات كاريزمية بمستوى الشخصيات الإسبانية التي ذكرناها في أعلاه.

إشكالية الهويّة الوطنية في العراق وسبل ترسيخها

أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم*
باحث واكاديمي من العراق

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد

المقدمة:

على الرغم من اهتمام الباحثين والمفكرين بأزمات التنمية السياسية التي تعاني منها كثير من بلدان الجنوب استنادا إلى ما حدده لوسيان و. باي في كتابه «أوجه التنمية السياسية»، إذ حدد فيه ست أزمات هي الهوية والشرعية والمشاركة والتغلغل والتوزيع والاندماج، وبيّن أن هذه الازمات تظهر بدرجات متفاوتة من حيث شدة التأثير بين دولة وأخرى، ونرى في أزمة «الهوية» هي الابرز من بين الازمات التي يعاني منها العراق منذ العام 2003 وحتى قبل هذا العام، ولا نجافي الحقيقة إن قلنا أنها رافقت الدولة العراقية المعاصرة منذ العام 1921.

عرفت البلدان التي رسخت هويتها الوطنية، الاستقرار السياسي والمؤسساتي، والوحدة الوطنية، ولم تعرف نتيجة لذلك مشكلة مجتمعية تؤثر في شرعية الدولة ونظامها السياسي، وإن حصلت فانها تُحل ضمن اطار مؤسسي قانوني لا يحدث هزات اجتماعية بين مكوناته المجتمعية. وتعد مسألة الاهتمام بالهويّة الوطنية ومسألة ترسيخها من أهم المسائل التي تتطلب التشخيص والوقوف على طبيعتها، ومن ثم تحديد سبل ترسيخها، ذلك أن الهويّة الوطنية ركيزة أساسية من ركائز بناء الدولة وتحقيقها يؤدي إلى زيادة القدرة والقابلية على حل الأزمات التي يعاني منها المجتمع. من هنا كان اهتمامنا بموضوع الهويّة الوطنية في العراق لان بلورتها وترسيخها يُعدان الأساس في نجاح العملية السياسية في العراق ونجاح التحوّل إلى الديمقراطية، وبدون ذلك من الصعب الحديث عن عملية سياسية ناجحة وناجعة.

من هنا فان الفرض الرئيس في بحثنا هذا ينطلق من أن «الهويّة الوطنية تعد الاساس في بناء مجتمع سليم معافى ونظام سياسي يتسم بالاستقرار والديمومة».

أولاً: إدراك الهوية الوطنية ومعانيها

تتصدر قضية تعزيز الهوية الوطنية أولويات العمل الوطني؛ كإستراتيجية ثابتة لا تحتمل التغيير ولا التأجيل، باعتبارها أم القضايا الوطنية، وعلى أساساتها ينمو المجتمع، ويكبر، ويتطور، وعبرها تتعزز علاقات أبناء البلد، الشركاء في الأرض والمصير الواحد، الذين تجمعهم لغة واحدة، وتربطهم آمال مشتركة يحلمون بها ؛ ويسعون إلى تحقيقها، باذلين كل الجهود المطلوبة لإنجاح هذا التوجه، الذي لا مكان لقبول بديل عنه، مهما تجملت البدائل، وزاد بريقها ولمعانها، فالهوية والوطن وحدة واحدة لا تتجزأ أبداً.[1]

ويمكن تعريف الهوية الوطنية على أنها «مجموع السمات والخصائص المشتركة سواء كانت تاريخية وثقافية وانثربولوجية واجتماعية ونفسية وسياسية وكذلك الشعور بالتضحيات لمجتمع يقطن وطن معين عن غيره، وفي ظل حكومة تمثل كل أو معظم هذا المجتمع، ويعتز بها وتشكل جوهر وجوده وشخصيته المتميزة ويدين المجتمع بالولاء لها ».[2]

يتبين من التعريف اعلاه أن مفهوم الهوية الوطنية يعني التمايز لجماعة سياسية عن غيرها من الجماعات الأخرى، وهذا المفهوم له أهمية خاصة في المجتمعات التي تتكون من جماعات مختلفة ومتباينة في أصولها العرقية واللغوية والدينية.[3]

وتعني الهوية الوطنية أيضاً، «ذلك الشعور العام بالتجانس عبر العادات، والثقافة، واللغة، والسياسة، والذي يقدم إجابة لدى أفراد المجتمع السياسي ذات المعالم والحدود الجغرافية المرسومة على سؤال: «من نحن؟»، بما تحمله الإجابة من إدراك للأصل المشترك، أو الثقافة، أو الدين، أو الإثنية، أو الخبرات، أو تشارك الخصائص الأخرى مع أفراد المجتمع الآخرين من جانب، ووعي بالاختلاف عن المجتمعات الأخرى عبر الإجابة على سؤال «من هم؟» من جانب آخر».[4]

وتُعبر الهوية الوطنية عن الهوية الجمعية المتكونة، والانطباع المتولد لدى أفراد الامة عن انفسهم وثقافاتهم التي هي طابع الاغلبية من الافراد، وتضفي الهوية الوطنية الشرعية عبر الوضع الاجتماعي والتالف المشترك، وتسعى إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية وهي تتخطى الولاءات الاخرى دون أن يؤدي ذلك

(1) هشام صافي، «تعزيز الهوية الوطنية»، جريدة الخليج (الاماراتية)، 2016/1/8.

(2) أشرف محمد محمد عبيد، قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني: دراسة تحليلية للخطاب الرسمي والمعارض منذ 1999، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص 41.

(3) المصدر نفسه، ص 42.

(4) عمرو صلاح، «الوطنية الحديثة»: بناء الهوية في المجتمعات التكنولوجية.. سنغافورة نموذجًا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي – الامارات العربية المتحدة الاثنين 16 كانون الثاني / يناير 2017.

إلى محوها بالضرورة.[5] أما عن مقومات الهوية الوطنية فهناك مبادئ عامة يمكن حصرها بالتالي لتحديد مقوماتها وهي:[6]

1 - أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً في تأمين المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.

2 - أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب العراقي بوصفه كلاً غير قابل للتجزئة. بمعنى أنها لن تكون انعكاساً لتصور فئة ما دون غيرها. وهذا الأمر يجعل منها هوية وطنية بحق وليس تعبيراً عن موقف سياسي ضيق.

3 - أن تكون الهوية عامل توحيد وتقوية وتفعيّل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين أعلاه، وأساساً راسخاً لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد ومواصلة دورها الاقليمي والدولي من جهة أخرى.

عليه لا يمكن الحديث عن الهوية الوطنية دون الحديث عن البعد الإدراكي والشعوري بالمشترك لدى الفرد داخل المجتمع الوطني، وإدراكه كذلك للوطن وفق عوامل عدة، من بينها: الجغرافيا، ومنظومة القيم التي يتشاركها الأفراد داخل المجتمع، وشعور المواطن بالفاعلية والدور في تأسيس أو الإبقاء على هذا المشترك.[7] تضفي التصورات لمفهوم الهوية الوطنية أهمية من شقين:[8]

ـ الوطنية: حيث أهمية وجود هوية وطنية للأفراد داخل المجتمعات، ومن ثم الحاجة إلى دور للدولة في تغذية الثقافة والقيم الوطنية المشتركة التي تجمع أفراد المجتمعات متماسكة ومستقلة عن محاولات تهديد هذا الاستقلال.

ـ التمدين: حيث الإيمان بأهمية أن تقوم المجتمعات على الاستيعاب، وقبول التنوع الثقافي، والتسامح، والمساواة، واحترام القانون، والديمقراطية، والبحث عن الريادة والتطور، والقدرة على المنافسة، كبعد أساسي ضروري لبقاء المجتمعات وتطورها.

إن صيغة الوطنية الحديثة تجمع ما بين الروابط الأصيلة القديمة داخل المجتمعات التي تعزز الشعور الوطني بالحديث المتمدين الذي يحقق المصلحة والحلم بالتفوق والريادة، واستيعاب الاختلاف كأحد نواتج التحديث. وتستند تلك المقاربة

(5) عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2017، ص 148.

(6) باقر جاسم محمد، الفكر النقدي وأسئلة الواقع، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان – الأردن، 2013، ص 59.

(7) عمرو صلاح، مصدر سبق ذكره

(8) المصدر نفسه

إلى قناعة لدى أصحابها بأن المحافظة على الروابط القديمة فقط في المجتمعات قد تعزز التناحر والنزاع داخلها، أو تدفعها نحو الماضي، بما قد يحول أو يعطل من عملية تقدمها. وأن تعزيز الروابط الحديثة في المجتمعات فقط ـ بمنطق المصلحة والعبور الثقافي ـ قد يؤدي إلى التأثير على الروابط القديمة، بما يجعل من استقلالية المجتمعات تحت التهديد، ويعزز من الحالة الفردانية أو المادية أو حالة بناء الهويات المقابلة أو البديلة.

ثانياً: اشكالية الهوية الوطنية العراقية

يتكون العراق من جماعات وطنية تتباين لغاتها وقومياتها العراقية وانتماءاتها الطائفية، وهذه الجماعات لا ترتبط بجماعة وطنية واحدة. هذه الحقيقة تجعل الوضع الاثني في العراق أكثر تعقداً، وينعكس سلباً على صعيد اعطاء هوية وطنية واحدة تعلو فوق كل الولاءات والانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة.

ان المشكلة التي يعاني منها العراق تتمثل في كيفية تحقيق الانسجام بين الجماعات الوطنية التي يتكون منها النسيج العراقي، لا سيما إن هذه الجماعات تختلف ثقافيا وطائفيا وقوميا ودينيا، وان بعض منها تعيش تحت وطأة التبعية وربما التخلف: الأمر الذي يجعل من عملية تحقيق الوحدة الوطنية عملية في غاية الصعوبة. والذي زاد في تعقيد العملية السياسية في العراق.[9]

والهوية الوطنية العراقية موضوعة رافقت الدولة العراقية منذ تأسيسها وليومنا هذا،[10] مع مراحل صعود وهبوط. فالهوية العراقية او الوطنية لم تكن دائماً عقداً بين اطراف المجتمع العراقي الذي هو مجتمع تعددي بطبيعته، بل كانت تفرضها اما سياسات القمع والهيمنة الداخلية والخارجية، او تلاقي بعض المشتركات والمصالح مؤقتاً في مراحل محددة. هذه الاشكالية تطرح نفسها بقوة اليوم. فكردستان تطرح الاستقلال.. والسنة يفكرون بإقليم مستقل، وبمؤتمر لتنظيم صفوفهم.. والشيعة يجمعهم «التحالف الوطني» المنقسم على نفسه داخلياً لكنه يقاوم انقساماته لمواجهة الآخرين وكذلك التركمان والمسيحيين والازديين والصابئة وغيرهم. فالهوية العراقية ليست الاولوية والخيمة الكبيرة لجميع الهويات، رغم دعوة الكل لها.. فعندما نشعر بغبن حقيقي او وهمي، جزئي او شامل، فإننا نثور لهويتنا، وندعو لها بوسائل مخاتلة او علنية.

لا يمكن للهوية الوطنية ان تكون حقيقية وفاعلة ان لم تشعر كل هوية ان حقوقها مضمونة بالهوية الوطنية. فعبثاً ما يفكر به البعض من ايجاد حالة عدمية تذوب

(9) جواد كاظم البيضاني، «تحقيق الاندماج السياسي وبناء الهوية الوطنية»، مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي، 2017/8/19 على الرابط: http://alawset.net/2017/08/19/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82_%D8%A

(10) عادل عبد المهدي، «الهوية الوطنية أم الهويات الخاصة»، جريدة العدالة (العراقية) ، 2017/7/9.

او تلغى فيها الهويات في هوية وطنية عامة. فدول متقدمة وعريقة تعيش هذه الاشكالات كالمملكة المتحدة (ايرلندا واسكتلندا) او كندا (كوبيك) او اسبانيا (الباسك)، وهذا على صعيد المثال والهوية القومية. وستزداد الاشكالية تعقيداً عند طرح هوية الدين والمذهب واللون والهجرات والجنس والميول الجديدة، الخ.

لا يمكن للهوية الخاصة لا ان تستولي على الهوية الوطنية، ولا ان تتمرد عليها وقتما تشاء وكيفما تشاء. فان حصل الامر الاول فان الامر الثاني سيكون نتيجة طبيعية.

ولكي تنجح المعادلة لابد من علاقة متبادلة وديناميكية. فتشعر الهوية الخاصة بان الهوية الوطنية ضامنة وحافظة ومشجعة لها، وتشعر الهوية الوطنية بان الهويات الخاصة هي اجزاء متكاملة، يقود سقوط اي جزء حيوي الى سقوط كامل البنيان. فالمجتمعات حقائق تنبض بالحياة.. تلد وتنمو وتهرم وتواجه مستجدات، فان لم تجدد نفسها تستهلكها الحياة. وإن توسعها او تفككها، سيعتمد على العوامل المتناغمة التي تنمو بين الهويات لتزيد قواسمهم المشتركة في الهوية الوطنية، او على العكس لتهدد هذه الهوية عندما تتغلب عوامل التصادم والنزاع.

رغم ان كل الهويات تتحمل مسؤولية تقوية المشترك الوطني او اضعافه، لكن المسؤولية الرئيسية تقع على من يمسك بدفة التشريع والحكم والقرار. هكذا كان الامر في النظم السياسية العراقية السابقة فارتكبت خطأين هما:[11]

(11) عادل عبد المهدي، مصدر سبق ذكره.

1 ـ الاستيلاء على الهوية الوطنية.

2 ـ تطويق الهويات الاخرى وإضعافها.

وهو صحيح ايضاً بعد 2003. فلقد تصاعد دور الشيعة –وهم الاغلبية السكانية ـ والكرد – وهم قوة صاعدة وطنياً وإقليميا ـ فكانت فرصة ذهبية لتصويب المسارات وبناء هوية وطنية تقوم على الفيدرالية واللامركزية وقوة الحكومة الاتحادية وضمان الحقوق والمصالح الحافظة جميعها لمختلف الهويات والضامنة لوحدة الشعب والبلاد.

ان اشكالية الهوية العراقية، وصراعات الهويات الفرعية منذ العام 2003 لا تتعلق بالعوامل الداخلية الاجتماعية والسياسية فحسب بقدر ما تتعلق برغبة قوى الاحتلال الامريكي من جهة وبالتدخلات الاقليمية والدولية في الشأن العراقي من جهة أخرى،[12] وبعد عام 2003 أدخل الاحتلال الاجنبي المجتمع العراقي في نمط جديد من التشابك في العلاقات السياسية والاجتماعية، أدى إلى تخلخل في بنية

(12) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة: دراسة حالة العراق، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن – عمان، 2014 ص 378.

أسس التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات والاثنيات باعتماده اسلوب المحاصصة وترسيخ أسس الطائفية السياسية، وجعل من العراق ساحة مفتوحة لكل أنواع الصدامات المسلحة، مما رافق ذلك من ضعف في البنى الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والعلمية.[13] ومما زاد المشهد ارتباكاً وتعقيداً، هو المحتل الامريكي إذ ومنذ البداية شرعن لهذا الأمر وجاء تشكيل مجلس الحكم مؤسساً على ذلك ولذلك، ثم جاءت انتخابات العام 2005 لتجعل ذلك أكثر بروزاً ثم ليسود ذلك على الساحة السياسية والاجتماعية العراقية إلى يومنا هذا، إذ تم منذ البداية تمزيق المكون الاجتماعي العراقي إلى كانتونات اجتماعية عرقية مذهبية طائفية مختلفة تارةً على أساس العرق وأخرى على أساس المذهب وثالثة على أساس الطائفة في كل مكون.[14]

ظهر جلياً بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003 انبعاث حاد للهويات الفرعية والمحلية في العراق. مما يعني أن الاشكالية التي أشرها الملك فيصل[15] في العام 1932 بقيت إلى يومنا هذا، ومرد ذلك أنه من بعد فيصل وإلى العام 2003 لم تكن الحكومات العراقية المتعاقبة تعترف بشكل كافي بالتعددية الثقافية، ولم تراع متطلباتها، فعجزت عن ايجاد وتكوين هوية وطنية جامعة قادرة على احتواء المكونات المجتمعية المختلفة واستيعاب هوياتها الفرعية السابقة على الدولة الوطنية الحديثة من ناحية ومن ناحية أخرى اسهمت أزمات الشرعية والمشاركة والاندماج والتغلغل والتوزيع، في زيادة حدة أزمة الهوية، كما اسهمت هذه الأزمة مع بقية الازمات في رفع درجة تعقيد كل منها ومن ثم رفع مستوى حدتها.[16]

الأمر الذي انعكس على حالة من صراع الهويات كل تريد إثبات ذاتها وفرضها على الاخرين، ليغدو الصراع في أحد أوجهه صراعاً على تحديد هوية العراق، وكان لكل طرف قراءته الخاصة المقترنة بانحداره الاجتماعي وهويته الخاصة وعلاقاته الداخلية والإقليمية، فكانت رؤية الاحزاب السياسية الكردية تذهب إلى عراق متعدد القوميات تميل إلى الاستقلال الذاتي، وهي رؤية تستمد جذورها من الخشية من عودة الحكم المركزي ذي الهيمنة العربية ومن ثم إمكانية التضييق على حقوق الاقليات القومية الاخرى، أما الاحزاب العربية السنية فكانت رؤيتها تذهب إلى عراق مركزي موحد بطابعه العروبي وامتداده القومي، أما الاحزاب الشيعية فكانت رؤيتها تذهب إلى عراق اسلامي موحد يقوم على حكم الاغلبية المجتمعية، وتأسيس دستوري مؤسساتي على ذلك، أما الأحزاب العلمانية فكانت تذهب في رؤيتها إلى عراق تعددي مؤسساتي يتنحى فيه الدين عن التدخل المفرط في النشاط

(13) عبد المطلب عبد المهدي موسى، مصدر سبق ذكره، ص 148.

(14) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 378.

(15) كانت مسألة (هوية العراق) و(من هو العراقي ولمن ينتمي؟) تمثل نقطة محورية أساسية في عملية بناء الدولة الوطنية Nation_State في العراق. وقد واجه الملك فيصل الأول (مؤسس المملكة العراقية وأول ملك لها من 1921 إلى 1933) هذه المعضلة وجاهد في إبداء رأيه فيها وإيجاد حلول لها.
وفي مذكرة مهمة جدا كتبها وبعث بها إلى العديد من الساسة العراقيين في تلك الفترة لإبداء آرائهم حولها، وطرح فيها أفكاره حول المسائل الآتية:
إن البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية والملَية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها.
إن ساستها يجب أن يكونوا حكماء مدبرين، وفي الوقت نفسه أقوياء ماديا ومعنوياً، غير مجلوبين لحساسيات أو أغراض شخصية، أو طائفية، أو متطرفة، يداومون على سياسة العدل والموازنة، والقوة معا، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الأهالي، لا ينقادون لتأثيرات رجعية، أو لأفكار متطرفة تستوجب رد الفعل.
في العراق أفكار ومنازع متباينة تستوجب رد الفعل.
وتطرق كذلك لمسألة أفكار وآَراء المتعصبين وأرباب الأ فكار القديمة ويقول: «إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بل توجد كتلات بشرية، خالية من أي فكرة وطنية... فنحن نرى، والحالة هذه، أن نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه، وندربه، ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم عظيم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل».
ينظر: شيرزاد أحمد النجار، «تحديد هوية العراق أمر معقد وصعب»، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/spe_cialfiles/pages/5873bd74_a212_4bcb_878f_115a84806194

(16) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 376.

السياسي مضعفاً بذلك من النفوذ الاجتماعي الذي تستحصله الأحزاب الاسلامية عبر توظيف المقولات الدينية في مجتمع شرقي يحتل فيه الدين مكانة عالية.[17]

وعلى الرغم من تمتع المجتمع العراقي بوحدة بيئية أو جغرافية متناغمة فهو يمثل مجتمعاً مركباً تتحكم فيه مجموعة من الهويات الاسلامية والقومية والعرقية والمذهبية والاثنية، والتي يمكنها ترصين مجتمع قوي لو توحدت، فقد عانى المجتمع العراقي منذ عام 1921، أزمة هوية حقيقية بسبب تركيز أغلب الاحزاب والكيانات السياسية على ثقافاتها الفرعية على حساب الثقافة الأم، وأن المدارس السياسية العراقية (القومية، والماركسية، والاسلامية) غذت الثقافات الفرعية في العراق على حساب الثقافة الوطنية الشاملة مما حال دون ترصين مجتمع متوحد مما أوجد العديد من الفجوات التي استثمرت من قبل جماعات العنف السياسي مما يساعدهم في اذكاء الطائفية ووجدوا سبيلاً لتبرير عملياتهم المسلحة وأجنداتهم المشبوهة.[18]

ان التوافق السياسي داخل العملية السياسية يشهد تعثر ملحوظ مما ينعكس سلبياً على الحراك السياسي والذي يشمل الديمقراطية التعددية والتوافقية وحكومة الوحدة والمشاركة، وهذا يعني أن خروج السلطة السياسية عن الدوائر الحزبية والمصلحية والانتماءات الضيقة، صوب الانتماء الوطني إلى العراق سوف يعزز الوحدة الوطنية.[19]

ثالثاً: سبل ترسيخ الهوية الوطنية

1 - دور التنشئة السياسية في ترسيخ الهوية الوطنية

إذا كان النظام السياسي وطنياُ وقد اختاره الشعب بمحض ارادته، فسيكون دور التنشئة السياسية مختلفاً من حيث المضمون والهدف، إذ ستكون مضامينها وأهدافها موجهة لتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع وتحقيق الوحدة الوطنية بين الطوائف والمذاهب والأعراق، وتحفيز مشاعر وقيم الانتماء للوطن والهوية الوطنية والتاريخ المشترك، وترسيخ مفاهيم الحوار والتعايش والتسامح ونبذ الاقتتال والعنف بين أبناء الوطن الواحد، وتوجيه الجهود لمواجهة العدو المشترك وإنفاق الأموال في بناء الاقتصاد والتنمية الفعالة. وفي هذه الحالة فان المعارضة (إن وجدت) فستكون معارضة ضعيفة وغير فعالة لأن أهدافها ستتقاطع مع رغبات وتوجهات ومصالح المجتمع نفسه وليس مع سياسات النظام فحسب.[20]

ويرى «داوسن» أن هناك نظريتين رئيستين في تفسير التنشئة السياسية الأولى هي

(17) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 377.

(18) عبد المطلب عبد المهدي موسى، مصدر سبق ذكره، ص ص 147ـ148.

(19) المصدر نفسه، ص 147.

(20) حازم العقيدي، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية ودورها، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 36.

نظرية النظم، حيث نظرت إلى التنشئة السياسية على أنها عملية تؤدي إلى استقرار النظام السياسي طبقاً لنوعها، والثانية هي نظرية السيطرة Hegemony أو الهيمنة Domination والتي ترى أن من أهم أسباب استقرار واستمرارية النظام السياسي، هو مقدار ما يمنحه الشعب من تأييد للنظام السياسي والسلطة السياسية التي تمثله، ويكون هذا التأييد مشروطاً بما يقدمه من برامج سياسية كفيلة بمعالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع.وأما بتأييد عام غير مشروط يعبر عن الولاء للوطن والنظام السياسي الذي يقوده.[21]

(21) نقلاً عن: حازم العقيدي، مصدر سبق ذكره، ص 36.

فالتنشئة السياسية هي التي تحدد النشاط السياسي للأفراد داخل المجتمع، ومدى فاعليتهم أو سلبيتهم تجاه العمل السياسي.[22]

(22) المصدر نفسه، ص 41.

2 - بناء الدولة والهوية الوطنية

ان بناء دولة عصرية يتطلب كخطوة أولى تجاوز أطر الجماعات الاثنية والمحلية لصالح بناء مؤسسات وأطر وطنية شاملة، أي إقامة جهاز سياسي وإداري على مستوى الوحدة السياسية للدولة ككل، وهذا لا يعني في كل الأحوال القضاء على خصوصية الجماعات الاثنية الفرعية ضمن اطار الجماعة الوطنية الشاملة التي تضم عموم الجماعات الوطنية (أغلبية ـ أقلية). يجب ان يتوصل الناس في الدولة الجديدة إلى إقرار، كون إقليمهم الوطني هو وطنهم الحقيقي. كما يجب ان يشعروا كأفراد بهويتهم الشخصية محددة جزئيا بانتمائهم إلى بلادهم المحددة إقليمياً.[23]

(23) المصدر نفسه، ص 41.

وعلى هذا الاساس فإن عملية المأسسة وبناء الدولة – الأمة في العراق تتطلب وجود ثقافة سياسية يقودها النظام السياسي نحو المجتمع، وهذه الثقافة السياسية هي التي تعمل على تفكيك بنى النظام التقليدي وإعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لمتطلبات عملية البناء، عبر إحداث تنشئة اجتماعية – سياسية موازية للثقافة السياسية وداعمة لأهدافها، وذلك يتطلب توظيف قدرات الدولة الوظيفية والاقتصادية والاستيعابية لتحقيق اندماج مجتمعي بين مختلف مكونات المجتمع، ومن ثم تشكيل هوية وطنية جامعة على أساس الشراكة في الوطن تكون فيها الكفاءة والمواطنة معايير لتحديد الأدوار والمراكز لمختلف الأفراد.[24]

(24) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 438.

وهذا لا يتحقق دون اعتماد الأساليب الرضائية في حل المشكلات المستعصية والى تحقيق الحرية والمساواة وإعطاء الشعب دوره في المشاركة السياسية وبناء دولة دستورية شرعية تمثل كل مكونات الشعب، وأن توزع الثروات دون إهمال أو تناسي. وعلى المؤسسة السياسية أيضا أن تعالج الفقر وان تشيع المساواة وتحد من

القهر السلطوي، فالدولة عندما تتمكن من معالجة مثل هذه الظواهر تصبح ممثلة بالقوة الاجتماعية. وبذلك يمكن التغلب على نوع من الصراع الاثني الذي يحدث بين أبناء الجماعة الوطنية إذ حدث العكس.

وإذا سعت الدولة حقاً في تحقيق الاندماج فلا بد لها من زيادة الاتصال بين القيادات التي تمثل الجماعة الوطنية، كذلك إنشاء شبكة من المواصلات يساهم في خلق حالة من التواصل والاندماج وان يعالج التفاوت الطبقي. فالجانب الاقتصادي لهو دور حيوي في خلق حالة من الاندماج وتحقيق الولاء للدولة. وإذا سعت الدولة الى تحقيق ذلك بجد وموضوعية، يمكن لنا أن نتحدث عن الهوية الوطنية. صحيح إن التعايش في العراق بين أبناء الجماعات الوطنية يمثل واقع تاريخي لا يمكن تجاهله، وان كل خروج عن هذا التعايش هو افتراء على هذا التاريخ، وهذه حقيقة. لقد عاش الشعب العراقي معاناة مشتركة من قبل أنظمة ودفع ثمنها باهض لتحقيق التحرر والانعتاق، وقد دفع هذا جميع مكونات الشعب لتضافر جهودهم لتحقيق ذلك نظرا للروابط التي تجمع بين أبناء الوطن الواحد من مصالح وحياة مشتركة، وهذه بطبيعة الحال يرفع الجميع لمواجهة التحديات. فكانت وحدة التصدي التي تمثلت فيها الاخوة عبر التاريخ ووحدة المصير بنضال مشترك، فكانت وحدة متكاملة لشعب واحد ووطن واحد. وهذا يوضح بطبيعة الحال مدى قوة العلاقة بين أبناء الشعب. إلى إن الحقيقة تظهر بما لا يدع مجال للشك بأن هناك عدم اندماج حقيقي بين مكونات هذا الشعب، فكثير من المناطق في العراق يغلب على سكانها الهوية الفرعية الشاملة، وهذه حقيقة نجدها في جنوب وغرب وشمال العراق وربما في بعض مناطق العاصمة بغداد.[25]

3 - الاندماج وترسيخ الهوية الوطنية

في البدء يمكن القول أن أغلب التعريفات التي تصدت لمفهوم الاندماج الوطني تكاد تتفق على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الولاء الوطني ليعلو على كافة الولاءات الفرعية الأخرى في المجتمع. وقد ورد في قاموس أكسفورد لفظ الاندماج على أنه «العملية التي يتم من خلالها جمع وتركيب الأجزاء والعناصر المختلفة لتكون كل واحد متكامل».[26] ويؤكد كارل دويتش Karl W.Deutsch في هذا الشأن بأن الاندماج الوطني هو عبارة عن «عملية تنمية الشعور بالولاء الوطني، أو الهوية الواحدة التي تنصهر في إطار الولاءات الفرعية الأخرى»[27]، بمعنى اخر، هي عملية نقل الوعي والولاء الخاص بالأفراد، من بؤرة التركيز على الجوانب الذاتية المتعلقة بمجتمعاتهم المحلية، إلى بؤرة أوسع نطاقاً تتعلق بالمجتمع الكلي.

(25) جواد كاظم البيضاني، مصدر سبق ذكره.

(26) نقلاً عن: أحمد الزروق محمد الرشيد، مشكلة الاندماج الوطني في أوغندة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص ص 19 ـ 20.

(27) نقلاً عن: احمد الزروق محمد الرشيد، ص 20.

أما عوامل تحقيق الاندماج فهي:[28]

(28) جواد كاظم البيضاني، مصدر سبق ذكره.

ـ أن يكون ولاء وارتباط الجماعات الوطنية بالحكومة المنتخبة والتي تمثل معظم الشرائح والاثنيات التي يتكون منها العراق، وهذا لا يتحقق من خلال إشعار أبناء العراق بان الحكومة تعمل لخدمته من خلال الوسائل الإعلامية والاقتصادية والسياسية والعسكرية:

أ. ففي الجانب الإعلامي ربط الوسائل الإعلامية الفعالة بالدولة من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لها.

ب. في الجانب الاقتصادي معالجة الفقر، والذي يعد المحرك للأعمال العدوانية والجريمة.

ج. في الجانب السياسي فسح المجال لأبناء الجماعات الوطنية في صنع القرار.

د. أما الجانب العسكري، فعلى المؤسسة العسكرية أن تشعر العراقيين إن الأجهزة هي الأداة التي يحتمون بها وهي لا تمثل فئة دون سواها إنما هي عراقية.

ـ أن يتكفل الإفراد من هذه الجماعات بالالتزام بقوانين الدولة على أن يتصرف أبناء الجماعات المسيطرة بالدوافع الوطنية ووحدة البلاد وأمنه وان يتحسس الجميع بان الرفاه المادي والثقافي والاجتماعي تحققه الدولة التي تمثل أبناء الشعب بمختلف طوائفه.

– على الدولة أن تأخذ بالاعتبار إمكانية بناء قوة دفاعية تمثل مختلف الطيف العراقي تساهم في الحد من التدخلات الخارجية وتحمي حدود الوطن.

ولتحقيق الاندماج لا بد من تصحيح المسارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتم ذلك وفق ما يلي:[29]

(29) جواد كاظم البيضاني، مصدر سبق ذكره.

– في الجانب السياسي لابد من حصول أبناء الجماعات الوطنية على نصيب عادل من السلطة يتناسب مع وزنه السكاني.

– في الجانب الاقتصادي والاجتماعي فمن الضروري جدا إن توزع الثروات بصورة متوازنة، كذلك الحال بالنسبة للخدمات الاجتماعية.

– أما في الجانب الثقافي، فعلى السلطة أن تأخذ بالحسبان الخصوصية الثقافية لأبناء الجماعات الوطنية.

لا يعني الانتماء للوطن رفض باقي الانتماءات الاجتماعية الأخرى، بل قد تكون هي من أساسات الانتماء للوطن، ولكن ان نخلق تعارضات كبيرة بين ان نكون أبناء قبائل او مناطق بين ان نكون مواطنين، فتلك تعد بأننا بدأنا نجهز لتجربة الهدم شعرنا بذلك أم لم نشعر.[30]

وإذا كان هذا التنوع والانقسام في مكونات المجتمع وطغيان هوياته الفرعية على الهوية الوطنية العامة يمثل حالة سلبية، فإن تحويل هذا الانقسام الى تعددية وتنوع ايجابي لا يمكن تحقيقه إلا في ظل هوية وطنية جامعة تطغى او تتقدم على الهويات الفرعية دون ان تلغيها انما تدفعها لتكون جزءا منها وتثري مضمونها بثقافاتها المتعددة.[31]

4 - الثقافة والتكنولوجيا ودورهما في ترسيخ الهوية الوطنية

ان محاولة فرض ثقافة معينة بوصفها أساس لهذه الهوية تتجاهل القيم التي يؤمن بها غالبية الشعب أو فئات مهمة منه ستؤدي إلى عدم تجذرها على أرض الواقع وستدفع محاولة فرض هذه الثقافة والقضاء على القيم المتولدة شعبياً بالقوة إلى توليد ردود فعل سلبية تعمق هذه القيم في قلوب المؤمنين بها، وتخلق تذمراً لديهم من سياسات الدولة الاكراهية.[32]

أن وجود أو تحقيق الهوية الوطنية التي توحد مواقف المجتمع بمختلف مكوناته التي تمثل التعددية الايجابية سيقوي من مواقف الدولة والمجتمع في آن واحد تجاه القضايا الوطنية وتجاه الاخطار الداخلية والخارجية بما يساعد في تقدم وازدهار العراق وبما يساعد ايضاً في تعزيز الامن الوطني والاستقرار.[33]

من هنا كانت اسباب ودوافع اهتمام النخب السياسية والفكرية بالهوية الوطنية ونقدها لطغيان الهويات الفرعية عليها، ومن هنا ايضاً جاء التعبير عن اهتمام (ستراتيجية الامن الوطني العراقي) في التأكيد على اهمية ودور الهوية الوطنية في تعزيز وتوطيد الامن في العراق والتأكيد، في المقابل، على ان (ضعف الهوية الوطنية والتخندق الطائفي والقومي) يمثل أحد المخاطر التي تهدد الأمن الوطني التي يجب معالجتها راهناً ومستقبلاً.

لقد أشارت تلك الإستراتيجية الى ان ظاهرة نمو الهويات الثانوية او الفرعية (الطائفية، العرقية والدينية) على حساب الهوية الوطنية لا سيما في المجتمعات متعددة المكونات، كما في العراق، خلال المرحلة الانتقالية، من نظام سياسي شمولي الى نظام ديمقراطي، هي ظاهرة معروفة لكنها خطيرة حيث تؤدي الى

(30) مطلق بن سعود المطيري، تعزيز الهوية الوطنية، جريدة الرياض (السعودية) ، الاثنين 11 تموز/ يوليو 2016.

(31) عبد الحليم الرهيمي، دور الهوية الوطنية في تعزيز الأمن بالعراق، جريدة الصباح (العراق) ، 2017/6/14.

(32) عبد المطلب عبد المهدي موسى، مصدر سبق ذكره، ص 148.

(33) عبد الحليم الرهيمي، مصدر سبق ذكره.

انحراف الديمقراطية عن مسارها الصحيح وتؤدي ايضاً الى الاستقطاب والانقسام المجتمعي وتهدد وحدة البلاد والسلم الاهلي.

لذلك فان الاخطار الناجمة عن ضعف الهوية الوطنية تتطلب، كما تشير الإستراتيجية، العمل على تعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطنة لدى افراد المجتمع.

ان هذه الاهمية التي ينطوي عليها السعي لتحقيق الهوية الوطنية لدورها المهم في تعزيز الامن الوطني كأحد ابرز القضايا الوطنية التي تواجه العراق الان وفي المستقبل تتطلب، بل وتوجب، على النخب الفكرية والسياسية ومراكز الابحاث والدراسات الحكومية والمستقلة، البحث في افضل السبل والأعمال التي تساعد في تعزيز الهوية الوطنية من خلال تعزيز ايمان المجتمع بأهميتها في تحقيق الأمن والاستقرار وفي منع الانقسامات والخلافات الحادة بين افراد المجتمع ومكوناته وبما يساعد ايضاً في تكوين رؤى ومواقف موحدة ازاء القضايا الوطنية الكبرى رغم تعدد الاجتهادات حولها لكن في ظل الهوية الوطنية الموحدة.

وبالطبع فان قاعدة الانطلاق لتحقيق الهوية الوطنية هي ان لا تتأسس أو تقوم على اساس القمع او الالزام بها بشكل متسرع أو بالقوة والقهر انما بالتفاهم والحوار والإقناع من جهة، وفي ابداء التفهم والقبول لخصوصية كل مكون عرقي او مذهبي او ديني واحترام هذه الخصوصية والأخذ بمشتركاتها مع مشتركات الهوية الوطنية من جهة اخرى، وذلك مقابل قيام الهويات الفرعية من خفض سقف مطالبها أو تشددها، بما يساعد على الاندماج بالهوية الوطنية.

لذلك لا بد من توفير شروط ومستلزمات تحقيق الهوية الوطنية من خلال تشجيع وإقناع الهويات الفرعية او الثانوية للانضمام تحت راية الهوية الوطنية دون الغاء او انتقاص من خصوصياتها وثقافاتها التي تميزها حيث يمكن من خلال ذلك توفير مستلزمات الوصول الى تحقيق هوية وطنية جامعة لكل العراقيين بمختلف مكوناتهم وهوياتهم الفرعية، وسيكون تعزيز الامن الوطني في العراق أحد أبرز الادوار المهمة للهوية الوطنية.[34]

(34) عبد الحليم الرهيمي، مصدر سبق ذكره.

على الرغم مما يراه البعض من دور سلبي للتكنولوجيا في تأثيرها على الهويات الوطنية وفق ما سبق، إلا أن مقاربة أخرى يمكن من خلالها الحصول على رؤية عكسية لتأثير التكنولوجيا على عملية تعزيز بناء الهوية الوطنية في المجتمعات. فالتكنولوجيا مثلما تشكل تهديدًا للعناصر التقليدية في بناء الهوية، فإنها قد تُمثِّل دعمًا وتقوية لشعور الأفراد بالانتماء الوطني إلى مجتمع حديث ومتطور، كون هذا

المجتمع قادر على توفير متطلبات الأفراد، وتيسير سبل الحياة ووسائل الراحة لهم، وحصولهم على الخدمات الضرورية بوسائل تكنولوجية عدة وبأقل مجهود. هذا بالإضافة إلى قدرة مجتمعات التكنولوجيا على إشباع حاجات أفرادها المعرفية والترفيهية بشكل آني وهو ما قد لا يجده الفرد في مجتمع آخر أقل اعتمادًا على التكنولوجيا، وبالتالي يُعزز احتياج الفرد إلى هذا المجتمع التكنولوجي عبر عملية إدراكية ترتبط بحسبة المصلحة.

وتنبع تلك المقاربة مما خلُص إليه عالم الأنثربولوجيا «كليفورد جيرتز» من أن الانتماء إلى هوية بعينها هو قائم على إدراك لبعدين ؛ بعد أصلي أو طبيعي متعلق بالجزء المعنوي لدى الفرد، وبعد آخر يشبع مصلحته بشكل براجماتي في المقام الأول. فبخلاف رابط الهوية الأساسي (primordial) وفق كليفورد جيرتز، كرابط موروث وحصري معبر عن تشارك أفراد المجتمع رابطة الدم أو/و العرق أو/و الأرض أو/و الدين أو/و العادات أو/و التقاليد، فهناك «الرباط الآلي» Instrumen-tal؛ حيث يكون ارتباط الأفراد وانتماؤهم للمجتمعات التي تفيدهم أو تحقق لهم المكاسب العملية، وهي مكاسب تكون في الأغلب اقتصادية أو سياسية.

وبينما يتم بناء الهوية الوطنية عبر عوامل اجتماعية وتاريخية مثل اللغة والدين والإثنية والجغرافيا ونمط الحياة والتاريخ والقيم والعادات، وكذلك إدراك الأفراد للطابع الوطني لتلك العوامل، بما يجعلها رباطًا بين أفراد المجتمع السياسي ؛ فإن الهوية الوطنية الحديثة يمكن بناؤها وترسيخها من أعلى عبر النخبة الحاكمة من خلال ما أسماه المؤرخ «إريك هوبسباوم» بعملية «اختراع التقاليد» التي تعبر عن تحكيم مجموعة من الممارسات والعادات والطقوس والرمزية المقبولة علنًا أو ضمنيًّا سعيًا لغرس بعض القيم وقواعد السلوك عن طريق التكرار بما يُتيح إنتاج ثقافة مشتركة داعمة لفكرة أو لحالةٍ ما.[35]

وتستند عملية الارتباط بالهوية الوطنية في الحالة الثانية بالوعي العقلي، حيث الحاجة إلى حماية المصالح في المقام الأول وليس على درجة القرب الأصلية أو التاريخية أو العواطف، وهكذا يكون انتماء الأفراد إلى مجتمعات وطنية ـ في كثيرٍ من الأحيان ـ عبر علاقات رسمية ذات نوايا أو دوافع مسبقة. فعلى سبيل المثال، قد يملك شخص ما طلاقة استخدام أكثر من لغة، لكن قراره بالبقاء في مجتمعه أو اختيار مجتمع آخر يعتمد هنا بالأساس على رؤيته للمكان الذي يشبع ويحقق مصالحه وطموحه، ويُضفي على حياته معنى باختيار حر وواعٍ منه وفق ما يراه مصلحته. وعلى الرغم من أن البعض يرى في بُعدَي الانتماء الأساسي والآلي

(35) عمرو صلاح، مصدر سبق ذكره.
(36) المصدر نفسه.

تضاداً إلا أن العمل على بناء ما يمكن وصفه بـ«الوطنية الحديثة» قد يكون صهرًا للبعدين في بوتقة واحدة. إنه مزيج الإدراك الفردي للمعنى وللمصلحة في علاقة تفاعلية ما بين البعدين. كما ذهب المؤرخ «إرنست رينان» في كتابه الشهير «الوطن والرواية» والذي يشير إلى أهمية مزج القديم والحديث، المعنوي والمادي، عند الحديث عن بناء الأوطان القوية.[36]

الخاتمـــة

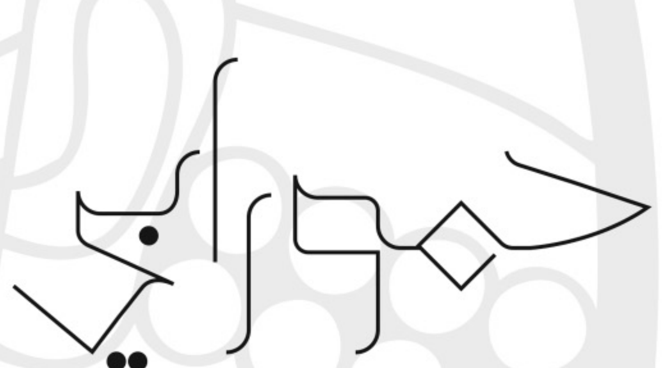
صار واضحاً أن تأكيد الهويّة الوطنية وترسيخها يُعدان من المطالب الاساسية لكل من المجتمع حتى يضمن علاقات متوازنة بين مكوناته والدولة حتى تضمن الاستمرار واستقرار نظامها السياسي وشرعيته وتجسيّر الهوة بين الحاكم والمحكوم. وهنا تبين من خلال البحث أن تأكيد الهويّة لا يكون بالشعارات المرفوعة وإنما بالإدراك لأهميتها والجديّة في تحديدها وتحقيقها، وبدون تحقيق ذلك ستكون أزمة يعاني منها المجتمع في العلاقات البينية بين مكوناته، والدولة التي ستكون غير واضحة المعالم نتيجة لغياب هويّة واضحة تحدد طبيعتها وسماتها أما الاخرين. ان ضرورات ترسيخ الهويّة الوطنية نابعة من أهميتها في:

1 - خلق هويّة وطنية جامعة، نابعة من تجمع الهويات الفرعية اعترافاً بها دون استبعادها.

2 - تخلق الهويّة الوطنية بمكوناتها تمايزاً مع الاخر من حيث طبيعتها وسماتها المتميزة والنابعة من طبيعة المجتمع ماضيه وحاضره وغير متجاوزة له.

3 - خلق شعور لدى افراد المجتمع بان هويتهم الوطنية لها السمو والعلوية على هوية الفرد الاولية، غير متجاوزة لها.

4 - تنمية روح المبادرة في تطوير المجتمع وترسيخ دعائم رقيّه وتطوره اعتزازاً بهويته الوطنية.



الأبواب الثابتة

- البحث المُترجَم

أمريكا الجديدة.. لماذا تحتاج الأمة إلى قصة وطنية — ترجمة: رؤى خليل سعيد

- عرض الكتب العربية والمترجمة — هبة علي حسين، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجيَّة

البحث المترجم

أمريكا الجديدة..
لماذا تحتاج الأمة إلى قصة وطنية

A New Americanism..
Why a Nation Needs a National Story,

Jill Lepore,
Foreign affairs, March/April 2019 Issue

رؤى خليل سعيد*

باحثة من العراق

* طالبة دكتوراه- كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

فرانسيس فوكوياما عالم سياسي، وليس مؤرخًا. لكن مقالته عام 1989 «نهاية التاريخ؟» أوضح وجهة نظر ديجلر. أعلن فوكوياما في نهاية الحرب الباردة أن الفاشية والشيوعية القومية قد انتهت»، التي تعتبر أكبر تهديد لليبرالية». وكتب فوكوياما أن «الغالبية العظمى من الحركات القومية في العالم ليس لديها برنامج سياسي يتجاوز الرغبة السلبية في الاستقلال عن مجموعة أو أشخاص آخرين، ولا تقدم أي شيء مثل أجندة شاملة للتنظيم الاجتماعي الاقتصادي».

الدول القومية، عندما تتشكل، تستند على الماضي. وهذا، على الأقل جزئيًا، فيفسر لماذا نشأت الكتابة التاريخية الحديثة مع الدولة القومية. لأكثر من قرن من الزمان، كانت الدولة القومية هي الهدف الرئيسي للتحقيق التاريخي. من جورج بانكروفت في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى، على سبيل المثال، آرثر شليزنجر جونيور أو ريتشارد هوفستادتر، كانت دراسة التاريخ الأمريكي تعني دراسة الأمة الأمريكية. كما قال المؤرخ جون هيغام، «من منتصف القرن التاسع عشر حتى الستينيات، كانت الأمة هي الموضوع الرئيسي للتاريخ الأمريكي». وطوال هذه الفترة الزمنية نفسها، شهدت الولايات المتحدة حربًا أهلية، وتحررًا، وإعادة بناء، الفصل بين الحربين العالميتين والهجرة غير المسبوقة، مما يجعل المهمة أكثر أهمية. لاحظ المؤرخ بندر ذات مرة أن «التاريخ المشترك أمر أساسي للحفاظ على الانتماء الذي يشكل مواضيع وطنية». «الأمم هي، من بين أشياء أخرى، اتفاق جماعي، مُكره جزئيًا، لتأكيد تاريخ مشترك كأساس لمستقبل مشترك.»

الويكيميديا المشتركة

في سبعينيات القرن الماضي، كانت دراسة الأمة غير محبوبة في المهنة التاريخية الأمريكية. بدأ معظم المؤرخين في النظر إلى الأشياء الأصغر أو الأكبر حجمًا، ودرسوا تجارب وثقافات الفئات الاجتماعية أو أخذوا الأفضلية التي وعد بها التاريخ العالمي. هذا بدوره أنتجت منحة ممتازة. لكن في الوقت نفسه، من الذي كان يقوم بعمل توفير ماضٍ مقروء ومستقبل معقول ـ أمة ـ للأشخاص الذين عاشوا في الولايات المتحدة؟ Charlatans, stooges، والطغاة. يثبت تحمُّل القومية أنه لا يوجد أبدًا أي نقص في الحراس السود الذين يرغبون في دعم شعور الناس بأنفسهم ومصيرهم مع نسج من الأساطير والنبوءات والتحيزات والكراهية، أو لإفراغ أكياس القمامة القديمة المليئة بالاستياء والنداءات العنيفة.. عندما يتخلى المؤرخون عن دراسة الأمة، وعندما يتوقف العلماء عن محاولة كتابة تاريخ مشترك لشعب ما، فإن القومية لا تموت. بدلا من ذلك، فإنه يأكل الليبرالية.

ربما فات الأوان لاستعادة تاريخ مشترك، بعد فوات الأوان للمؤرخين لإحداث تغيير. ولكن هل هناك أي خيار آخر غير محاولة صياغة تاريخ أمريكي جديد ـ تاريخ يمكن أن يعزز أمريكيا جديدة؟.

الأمة والدولة

تختلف الولايات المتحدة عن الدول الأخرى ـ تختلف كل دولة عن بعضها البعض ـ وتختلف قوميتها أيضًا. للمراجعة: الأمة شعب ذو أصول مشتركة، والدولة هي مجتمع سياسي تحكمه القوانين. الدولة القومية هي مجتمع سياسي تحكمه قوانين توحد بين شعب ذي أصل من المفترض أنه مشترك. عندما نشأت الدول القومية من دول المدن والممالك والإمبراطوريات، فقد شرحوا أنفسهم بقصة قصص عن أصولهم ـ قصص تهدف إلى الإشارة إلى أن كل فرد في «الأمة الفرنسية» كان له أسلاف مشتركون، عندما لم يفعلوا بالطبع. كما كتبت في كتابي هذه الحقائق، «في كثير من الأحيان، فإن تاريخ الدول القومية هو أكثر قليلاً من الأساطير التي تخفي اللحامات التي تجلب الأمة إلى الدولة».

ولكن في الحالة الأمريكية، يمكن العثور على أصول الأمة في تلك اللحامات. عندما أعلنت الولايات المتحدة استقلالها، في عام 1776، أصبحت دولة، لكن ما الذي جعلها أمة؟ كان الخيال القائل بأن شعبها يتحدر من أصل مشترك سخيف على وجهه. لقد جاءوا من كل مكان، وبعد شن حرب ضد بريطانيا العظمى، كان

آخر ما أرادوا الاحتفال به هو بريطانيا. بعد فترة طويلة من الاستقلال، رأى معظم الأميركيين أن الولايات المتحدة ليست كأمة، ولكن، حسب الاسم، كونفدرالية للدول. هذا ما جعل الحجة من أجل التصديق على الدستور معركة شاقة ؛ وهذا هو السبب أيضًا في تسمية دعاة الدستور أنفسهم «الفيدراليين»، عندما كانوا في الواقع قوميين، بمعنى أنهم يقترحون استبدال النظام الفيدرالي، بموجب مواد الاتحاد، بنظام وطني. عندما أصر جون جاي، في الأوراق الفيدرالية، لا. 2، «لقد أسعد بروفيدانس أن يمنح هذا البلد المرتبط بشعب واحد موحد ـ شعب ينحدر من نفس أسلافه، ويتحدثون نفس اللغة، ويتدينون بنفس الدين، ويرتبطون بنفس مبادئ الحكومة، متشابهة جدًا في آدابهم والعادات، «كان صفير في الظلام.

كان عدم وجود أوجه التشابه هذه هو ما دفع الفدراليين مثل نوح ويبستر إلى محاولة صنع شخصية وطنية من خلال حث الأميركيين على تبني تهجئة مميزة. كتب ويبستر في عام 1789 «اللغة، والحكومة يجب أن تكون وطنية»، «ينبغي أن يكون لأمريكا بلدها المميز عن كل العالم». وهذا جعل الولايات المتحدة «تفضل» بدلاً من «صالح». لكنها لم تفعل، اجعل الولايات المتحدة أمة وبحلول عام 1828، عندما نشر وبستر قاموسه الأمريكي الضخم للغة الإنجليزية، لم يدرج كلمة «القومية»، التي لم يكن لها معنى أو عملة في الولايات المتحدة في عشرينيات القرن التاسع عشر. لم يكن حتى الأربعينيات من القرن الماضي، عندما اكتسحت الدول الأوروبية فيما يسمى «عصر القوميات»، فكر الأمريكيون في أنفسهم بأنهم ينتمون إلى أمة ذات مصير.

هذا المسار من الأحداث غير عادي، فيما يتعلق ببناء الأمة، حتى أن المؤرخ ديفيد أرميتاج اقترح أن الولايات المتحدة ليست سوى دولة قومية. «ما نعنيه بالقومية هو رغبة الدول (مهما كانت محددة) في امتلاك الدول لإنشاء الهجين الغريب الذي نسميه الدولة القومية»، كتب أرميتاج، لكن «هناك أيضًا وحش قد نسميه دولة الدولة، التي تنشأ عندما تتشكل الدولة قبل تطور أي شعور بالوعي الوطني. قد يُنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها، وربما المثال الوحيد المذهل للأخير» ـ ليس دولة قومية بل دولة قومية.

طريقة واحدة لتحويل الدولة إلى أمة هي كتابة تاريخها. تم نشر أول تاريخ جوهري للأمة الأمريكية، وهو تاريخ الولايات المتحدة المؤلف من عشرة مجلدات، من اكتشاف القارة الأمريكية، بين عامي 1834 و1874. لم يكن بانكروفت مؤرخًا فقط

؛ كان أيضًا سياسيًا خدم في إدارات ثلاثة رؤساء أمريكيين، بمن فيهم وزير الحرب في عصر التوسع القاري الأمريكي. كتب بانكروفت، الذي صمم مصيرًا واضحًا، تاريخه في محاولة لجعل تأسيس الولايات المتحدة يبدو أمرًا لا مفر منه، ونموها لا يطاق، وتاريخها قديمًا. بعد أن شدد على الميراث البريطاني، احتفل بالولايات المتحدة كدولة تعددية وعالمية، مع أسلافها في جميع أنحاء العالم:

أصل اللغة التي نتحدث بها يحملنا إلى الهند. ديننا من فلسطين. من التراتيل التي غنت في كنائسنا، سمع البعض لأول مرة في إيطاليا، والبعض الآخر في صحراء شبه الجزيرة العربية، والبعض الآخر على ضفاف نهر الفرات ؛ فنوننا تأتي من اليونان. فقهنا من روما.

كانت القومية في القرن التاسع عشر ليبرالية، وهي نتاج التنوير. استندت إلى تشابه بين الفرد والجماعي. كما كتب المنظّر الأمريكي للقومية هانز كون ذات مرة، «مفهوم تقرير المصير القومي ـ نقل المثل الأعلى للحرية من الفرد إلى الجماعة العضوية ـ تم رفعه باعتباره راية الليبرالية".

القومية الليبرالية، كفكرة، هي في الأساس تاريخية. فهم الأميركيون في القرن التاسع عشر الدولة القومية في سياق مجموعة من الأفكار الناشئة حول حقوق الإنسان: أي أن سلطة الدولة ضمنت لكل شخص مؤهل للحصول على الجنسية نفس مجموعة الحقوق السياسية التي لا رجعة فيها. قدم سناتور ماساتشوستس في المستقبل تشارلز سومنر هذا التفسير في عام 1849:

هنا هو الميثاق العظيم لكل إنسان يرسم نفسًا حيويًا على هذه التربة، ومهما كانت حالته، وأيا كان والديه. قد يكون فقيرًا أو ضعيفًا أو متواضعًا أو أسودًا، فقد يكون من أصل قوقازي أو يهودي أو هندي أو إثيوبي، وقد يكون مستخرجًا من الفرنسية أو الألمانية أو الإنجليزية أو الأيرلندية ؛ ولكن قبل دستور ماساتشوستس تختفي كل هذه الفروق... إنه رجل، مساوٍ لكل إخوته. إنه أحد أبناء الدولة، الذي يعتبر، مثل الوالد المحايد، أن جميع أبنائها يتمتعون برعاية متساوية.

أو كما كتب الفيلسوف السياسي الأمريكي المولود في بروسيا فرانسيس ليبر، وهو تأثير كبير على سومنر، «بدون وجود شخصية وطنية، لا يمكن للدول الحصول على طول واستمرارية المجتمع السياسي الضروري لتقدمنا». مقال ليبر الأكثر نفوذاً، «القومية: جزء من العلوم السياسية»، ظهر عام 1860، عشية الحرب الأهلية.

الاتحاد والكونفدرالية

كانت الحرب الأهلية الأمريكية صراعًا على فكرتين متنافستين عن الدولة القومية. هذا الكفاح لم ينته لقد تحركت للتو.

في الولايات المتحدة الأمريكية، كان الشماليون، وخاصة الشماليون الذين ألغوا عقوبة الإعدام، يتباينون بين القومية (الشمالية) والطائفية (الجنوبية). «يجب أن ننمي مواطناً، بدلاً من الوطنية المقسمة»، حث أحد أعضاء الكونغرس في ميشيغان في عام 1850. لكن الجنوبيين كانوا قوميين أيضًا. إنه مجرد أن قوميتهم هي ما يمكن أن يطلق عليه الآن «غير ليبرالي» أو «إثني»، على عكس القومية الشمالية أو الليبرالية. تعرض هذا التمييز إلى الكثير من الانتقادات، على أساس أنه ليس أكثر من وسيلة لوصف نوع من القومية بالخير والأخرى سيئة. لكن القومية الشمالية وقومية الجنوب كانت في الواقع مختلفة، وكان الكثير من تاريخ الولايات المتحدة معركة بينهما.

«رجلنا هو حكومة الرجل الأبيض»، هذا ما أعلنه رجل الدولة الأمريكي جون سي كالهون في عام 1848، معارضةً ضد قبول المكسيكيين كمواطنين في الولايات المتحدة. قال السياسي الأمريكي ستيفن دوغلاس في عام 1858. «هذه الحكومة قام بها آباؤنا على أساس أبيض. لقد صنعها الرجال البيض لصالح الرجال البيض والأجيال القادمة إلى الأبد.»

كشف أبراهام لنكولن، بناءً على الحجج التي قدمها مؤيدو إلغاء العقوبة السوداء، تاريخ دوغلاس كخيال. «أعتقد أن سجلات العالم بأكملها، بدءًا من تاريخ إعلان الاستقلال وحتى خلال ثلاث سنوات، قد يتم البحث فيها دون جدوى عن تأكيد واحد، من رجل واحد، بأن الزنجي لم يدرج في إعلان وقال لينكولن خلال نقاش مع دوغلاس في غاليسبورغ، إلينوي، في عام 1858. «الاستقلال،»

أعتقد أنني قد أتحدى القاضي دوغلاس لإظهار أنه قال ذلك من أي وقت مضى، أو أن واشنطن قلته على الإطلاق، أو أن أي رئيس قال ذلك، أو أن أي عضو في الكونغرس قال ذلك، أو أن أي رجل حي على الأرض كلها قال ذلك، حتى اضطررت السياسة الحالية للحزب الديمقراطي، فيما يتعلق بالعبودية، إلى ابتكار هذا التأكيد.

بغض النظر، أجاب مؤسسو الكونفدرالية: سنقوم بصياغة دستور جديد، على

أساس التفوق الأبيض. في عام 1861، ألقى نائب رئيس الاتحاد الكونفدرالي المنتخب حديثًا، ألكساندر ستيفنز، خطابًا في سافانا أوضح فيه أن الأفكار التي تكمن وراء دستور الولايات المتحدة «تستند إلى افتراض تكافؤ الأجناس» —وهناك حجة لينكولن ـ «حكومتنا الجديدة تقوم على الأفكار المعاكسة بالضبط ؛ وضعت أسسها، حجر الأساس لها، على الحقيقة العظيمة أن الزنجي لا يساوي الرجل الأبيض ؛ أن العبودية هي حالته الطبيعية والأخلاقية. "

فاز الشمال في الحرب. لكن المعركة بين القومية الليبرالية والليبرالية استمرت، خاصة خلال المناقشات التي دارت حول التعديلين الرابع عشر والخامس عشر، والتي كانت بمثابة تأسيس ثانٍ للولايات المتحدة بشروط وضعتها الأفكار الليبرالية حول حقوق المواطنين وسلطات الدول القومية ـ وهي المواطنة المكتسبة، وحقوق متساوية، والاقتراع العام (للذكور)، والحماية القانونية لغير المواطنين. أدت تعديلات حقبة إعادة الإعمار هذه أيضًا إلى نقاشات حول الهجرة والمساواة العرقية والجنسانية وحدود المواطنة. بموجب شروط التعديل الرابع عشر، سيكون أبناء المهاجرين الصينيين المولودين في الولايات المتحدة مواطنين أمريكيين. تحدث عدد قليل من الشخصيات السياسية الرئيسية عن المهاجرين الصينيين بعبارات إيجابية. نموذجي هو التحيز الشديد الذي عبر عنه ويليام هيجبي، وهو عامل مناجم لمرة واحدة وعضو جمهوري من كاليفورنيا. قال هيجبي في عام 1866: «الصينيون ليسوا سوى سباق وثني. لا يمكنك أن تجعل منهم مواطنين صالحين». ووجد معارضو التعديل الخامس عشر كلا من التصويت الأمريكي من أصل أفريقي والجنسية الصينية فاضحة. Fumed Garrett Davis، سيناتور ديمقراطي من كنتاكي: «لا أريد حكومة نيغرو ؛ لا أريد حكومة منغولية ؛ أريد حكومة الرجل الأبيض التي دمجها آباؤنا ».

البيان الأهم في هذا النقاش أدلى به رجل ولد في عبودية سعى للحصول على حريته وحارب لعقود من أجل التحرر والمواطنة وحقوق متساوية. في عام 1869، أمام الجماهير في جميع أنحاء البلاد، ألقى فريدريك دوغلاس واحدة من أهم الخطب وأقلها قراءة في التاريخ السياسي الأمريكي، وحث على التصديق على التعديلين الرابع عشر والخامس عشر بروح تأسيس «أمة مركبة». قال: «إلى مسألة ما إذا كنا الأفضل أو الأسوأ لكوننا مكونين من أعراق مختلفة من الرجال.» إذا كانت الأمم، التي تعتبر ضرورية للتقدم، تتشكل من التشابه، فماذا عن دول مثل الولايات المتحدة، والتي هي تشكلت من الاختلاف، الأمريكيين الأصليين والأفارقة

والأوروبيين والآسيويين، وكل مزيج ممكن، «المثال الأكثر وضوحا للجنسية المركبة في العالم»؟

جوناثان ارنست / رويترز

تمثال لفريدريك دوغلاس يصور الرئيس الأمريكي باراك أوباما في حفل احتفال بالذكرى السنوية المائة والخمسين للتعديل الثالث عشر في واشنطن العاصمة، ديسمبر 2015

بالنسبة للجمهوريين مثل هيجبي، الذين اعترضوا على الهجرة الصينية وعلى الجنسية المكتسبة، وللديمقراطيين مثل ديفيز، الذين اعترضوا على الجنسية وحقوق التصويت لأي شخص آخر غير الرجال البيض، قدم دوغلاس رداً حماسيًا. بالنسبة للصينيين: «هل تسأل، إذا كنت أؤيد مثل هذه الهجرة؟ أنا أجب، أود. هل تريد تجنيسهم، وهل استثمروا جميع حقوق المواطنة الأمريكية؟ أود. هل تسمح لهم بالتصويت؟ أود. «أما بالنسبة للأجيال المقبلة، والمهاجرين المستقبليين إلى الولايات المتحدة، فقد قال دوغلاس:» أريد بيتًا هنا ليس فقط للزنوج، المولاتو والأعراق اللاتينية ؛ ولكني أريد أن يجد الآسيويون منزلاً هنا في الولايات المتحدة، ويشعرون بأنهم في وطنهم هنا، من أجل مصلحته ومن أجلنا. «بالنسبة لدوغلاس، لا يمكن إحراز تقدم إلا في هذا الشكل الجديد من الأمة، الدولة المركبة. وقال «سننشر شبكة علمنا وحضارتنا على جميع من يبحثون عن مأوى، سواء من آسيا أو إفريقيا أو جزر البحر.» ويجب أن يتقيد الجميع هنا بنفس القانون ويتحدثون بنفس اللغة.، ودعم نفس الحكومة، والتمتع بنفس الحرية، وتهتز بنفس الحماس الوطني، والسعي لتحقيق نفس الغايات الوطنية.

كان كتاب التحرير والإنشاء، المؤرخ والناشط في مجال الحقوق المدنية، دبليو. ب. دو بوا، قد كتب في عام 1935، «أفضل جهد لتحقيق الديمقراطية... هذا العالم لم يسبق له مثيل. «ولكن هذا الجهد قد تعرض للخيانة من قبل الشماليين البيض والجنوبيين البيض الذين رمموا الولايات المتحدة مرة أخرى من خلال اختراع أسطورة أن الحرب لم تكن معركة على العبودية على الإطلاق ولكن مجرد صراع بين الأمة. وكتب دو بوا بمرارة «لقد وقعنا تحت قيادة أولئك الذين قد يتنازلون عن الحقيقة في الماضي من أجل صنع السلام في الوقت الحاضر». وهكذا نسي دوجلاس الأمريكية الجديدة. وكذلك كان دو بوا يحسب التاريخ الأمريكي.

التاريخ الوطني

تأسست الجمعية التاريخية الأمريكية في عام 1884 ـ بعد عامين من كتابة الفيلسوف الفرنسي إرنست رينان مقالته المعنونة «ما هي الأمة؟» كانت القومية تأخذ منعطفًا بعيدًا عن الليبرالية ونحو الليبرالية، بما في ذلك في ألمانيا، بدءًا من «الدم والحديد «من بسمارك. كان الدافع وراء هذا التغيير هو ظهور السياسة الجماهيرية، التي كانت الدول القومية بموجبها «تعتمد على مشاركة المواطن العادي إلى حد لم يكن متصوراً في السابق»، كما كتب المؤرخ إريك هوبسباوم ذات مرة. وهذا «وضع مسألة» الأمة «ومشاعر المواطن تجاه كل ما يعتبره» أمته «أو» الجنسية «أو أي مركز ولاء آخر، على رأس جدول الأعمال السياسي».

بدأ هذا التحول في الولايات المتحدة في الثمانينيات من القرن الماضي، مع ظهور قوانين جيم كرو، ونظام تقييد الهجرة، بدءاً من قانون الاستبعاد الصيني، وهو أول قانون اتحادي يقيد الهجرة، والذي صدر في عام 1882. الوعود والضمانات الدستورية التي نص عليها التعديلان الرابع عشر والخامس عشر. إن الكفاح من أجل إدراك هذا الوعد سيكون عمل حاملي المعايير الذين شملوا إيدا ب. ويلز، التي قادت حملة ضد القتل، وونغ تشين فو، الذي أسس رابطة الحقوق المتساوية الصينية في عام 1892، مصرا، «نحن نطالب بذكاء مشترك مع جميع الجنسيات الأخرى».

لكن الرجال البيض الذين ألقوا خطابات في الاجتماعات السنوية للجمعية التاريخية الأمريكية خلال تلك السنوات لم يكن لديهم اهتمام كبير بمناقشة الفصل العنصري، أو حرمان الرجال السود، أو تقييد الهجرة. لفت فريدريك جاكسون تيرنر انتباه المؤرخين إلى الحدود. فكر آخرون في تحديات بين الشعوبية والاشتراكية. شرح مؤرخو الحقبة التقدمية الأمة الأمريكية باعتبارها نتاجًا للصراع «بين الديمقراطية والامتياز، والفقراء مقابل الأغنياء، والمزارعين ضد المحتكرين، والعمال ضد الشركات، وفي بعض الأحيان، التراب الحر ضد أصحاب الرقيق، «كما لاحظ ديجلر. وحزن عدد كبير من رؤساء الجمعيات، ولا سيما وودرو ويلسون، على ما أصبح يطلق عليه «السبب المفقود للكونفدرالية». وقد عرض جميعهم تواريخ وطنية تركت أصل عدم المساواة وعدم القدرة على تحملها.

وفي الوقت نفسه، تغيرت القومية، ابتداء من 1910 وخاصة في 1930. وكلما حصلت القومية الأقبح والأكثر ليبرالية، أصبح الليبراليون مقتنعين باستحالة القومية

الليبرالية. في الولايات المتحدة، اتخذت القومية إلى حد كبير شكل الحمائية الاقتصادية والانعزالية. في عام 1917، بدأ قطب النشر ويليام راندولف هيرست، الذي عارض تورط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى، في الدعوة إلى «أمريكا أولاً»، وتولى نفس الموقف في عام 1938، وأصر على أنه «يجب على الأميركيين الحفاظ على السياسة التقليدية لأمتنا العظيمة والمستقلة» ـ عظيم إلى حد كبير لأنه مستقل. ”

في السنوات التي سبقت دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، كانت هناك هامش يدعم هتلر؛ تشارلز كوفلين ـ كاهن، ومرشح رئاسي، ومذيع يتمتع بشعبية كبيرة ـ توجه إلى الراديو للتبشير بمعاداة السامية وإعجاب هتلر والحزب النازي ودعا جمهوره إلى تشكيل حزب سياسي جديد، الجبهة المسيحية. في عام 1939، تجمع حوالي 20 ألف أمريكي، بعضهم يرتدون زياً نازياً، في ماديسون سكوير غاردن، مزين بأشكال الصليب المعقوف والأعلام الأمريكية، مع ملصقات تعلن «مظاهرة جماعية للأميركية الحقيقية»، حيث أدانوا الصفقة الجديدة باعتبارها «صفقة يهودية». من جانبه، أعرب هتلر عن إعجابه بالكونفدرالية لأن «بدايات نظام اجتماعي جديد كبير قائم على مبدأ العبودية وعدم المساواة دمرته الحرب». كذراع واحد لحملة لتوسيع الانقسامات في الولايات المتحدة وإضعاف العزم الأمريكي، دعت الدعاية النازية الموزعة في جيم كرو ساوث لإلغاء التعديلين 14 و15.

مؤيد «أمريكا أولاً»، تشارلز ليندبيرغ، الذي اشتهر عبر المحيط الأطلسي بمفرده، والذي كان غير شهير، عبر قوميته على الجغرافيا. وقال في عام 1939 «لا يحتاج المرء إلا إلى نظرة خاطفة على خريطة لمعرفة أين تقع حدودنا الحقيقية. ما الذي يمكن أن نطلبه أكثر من المحيط الأطلسي في الشرق والمحيط الهادئ في الغرب؟» (أجاب الرئيس فرانكلين روزفلت هذا في 1940، إعلان الحلم بأن الولايات المتحدة كانت «جزيرة وحيدة»، لتكون، في الواقع، كابوسًا، «كابوسًا لأشخاص يقيمون في السجن، مكبل اليدين، جائعين، ويتغذى من خلال الحانات من يوم لآخر سادة مزدهرون من القارات الأخرى».

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كتب المؤرخون الأمريكيون تاريخ الولايات المتحدة كقصة إجماع، وهو «تقليد ليبرالي لا يغير في أمريكا»، وفقًا لما قاله العالم السياسي لويس هارتز، والذي بدا وكأنه يمتد إلى الأمام بمرور الوقت ويصبح غير متفاوت مستقبل ليبرالي. جادل شليزنجر، في عام 1949، أن الليبراليين احتلوا «المركز الحيوي» للسياسة الأمريكية. كان لدى هؤلاء المؤرخين الكثير من النقاط

العمياء ـ كانوا عمياء بشكل خاص عن قوى المحافظين والأصولية ـ لكنهم مع ذلك قدموا سردا ليبراليا موسعا لتاريخ الأمة الأمريكية والشعب الأمريكي.

كان آخر تاريخ شعبي منفرد في الولايات المتحدة كتب في القرن العشرين، كتاب ديجلر لعام 1959، «من ماضينا: القوى التي شكلت أميركا الحديثة: سرد مذهل، تأثر بشكل كبير بدو بوا». والعبودية والفصل والحقوق المدنية في قلب القصة، إلى جانب الحرية والحقوق والثورة والحرية والمساواة. ومما يثير الدهشة، أنه كان أول كتاب لديجلر. وكان أيضا آخر من نوعه.

تراجع التاريخ الوطني

إذا كان حب الأمة هو ما دفع المؤرخين الأمريكيين إلى دراسة الماضي في القرن التاسع عشر، فإن الكراهية للقومية أبعدت المؤرخين الأمريكيين عنها في النصف الثاني من القرن العشرين.

لقد كان من الواضح منذ فترة طويلة أن القومية كانت بمثابة تناغم، حيلة، خيال. بعد الحرب العالمية الثانية، بينما كان الرئيس الأمريكي هاري ترومان يساعد في تأسيس ما أصبح يطلق عليه «النظام الدولي الليبرالي»، بدأ الدوليون في التنبؤ بنهاية الدولة القومية، حيث أعلن العالم السياسي بجامعة هارفارد روبرت إيمرسون أن «الأمة والدولة القومية هي مفارقة تاريخية في العصر الذري. «وبحلول الستينيات، بدت القومية أسوأ من كونها مفارقة تاريخية. في هذه الأثناء، ومع اندلاع حرب فيتنام، توقف المؤرخون الأمريكيون عن دراسة الدولة القومية جزئياً خشية التواطؤ مع فظائع السياسة الخارجية الأمريكية وأنظمة القمع السياسي في الداخل. «ازدهرت الممارسة المهنية لكتابة التاريخ وتدريسه كخادمة صنع الأمة ؛ لاحظ بندر في إعادة النظر في التاريخ الأمريكي في عصر عالمي في عام 2002 «قدمت الأمة دعمًا وجمهورًا تقديريًا على حد سواء.» وتابع حديثًا «نظرًا للوضع غير المؤكد للدولة القومية، فقد تم الاعتراف بأن التاريخ باعتباره تخصصًا مهنيًا هو جزء من سرده الجوهري الخاص، وليس على الإطلاق مدركًا للقدر الكافي حول الآثار المترتبة على تلك الدائرة. «ومنذ ذلك الحين، أصبح المؤرخون أكثر وعياً بالذات، إلى حد الشلل. إذا كانت القومية مرضية، ذهب التفكير، فكان كتابة التاريخ الوطني أحد أعراضها، مجرد شكل آخر من أشكال الأساطير.

هناك شيء آخر كان يحدث أيضًا. ابتداءً من الستينيات، دخلت النساء والأشخاص ذوو اللون في المهنة التاريخية وكتبوا تاريخًا ثريًا جديدًا وغنيًا، وطرحوا أسئلة

مختلفة واستخلصوا استنتاجات مختلفة. انفجرت المنحة التاريخية، وأصبحت أكثر ثراءً وتطوراً بشكل غير معقول. معظم المؤرخين الذين كتبوا عن العرق لم يكونوا من البيض ولم يكن معظم المؤرخين الذين كتبوا عن النساء من الرجال، ولكن ديجلر، الرجل الأبيض، كان أحد مؤسسي ذكر من الذكور من المنظمة الوطنية للمرأة وفاز بجائزة بوليتزر في عام 1972 لكتاب ودعا لا الأسود ولا الأبيض. ومع ذلك، شارك هوغهام القلق الذي عبر عنه أن معظم المنح الدراسية الأمريكية التاريخية الجديدة «لا تتعلق بالولايات المتحدة بل في الولايات المتحدة فقط».

بحلول عام 1986، عندما ارتقى ديجلر من كرسيه ليلقي خطابه أمام الجمعية التاريخية الأمريكية، بدأ الكثير من المؤرخين في الولايات المتحدة في الدعوة إلى نوع من العالمية التاريخية، وكتابة التاريخ العالمي بدلاً من التاريخ الوطني. لم يكن لدى دجلر الكثير من الصبر على ذلك. بعد سنوات قليلة، بعد اندلاع الحرب الأهلية في البوسنة، أعلن الفيلسوف السياسي مايكل والتزر بقسوة أن «القبائل قد عادت». سيكون من الصعب على المؤرخين رؤيتهم فقط، لأنهم لم يعودوا يبحثون حقًا بعد الآن.

تاريخ أمريكي جديد

كتابة التاريخ الوطني يخلق الكثير من المشاكل. لكن عدم كتابة التاريخ الوطني يخلق المزيد من المشاكل، وهذه المشاكل أسوأ.

كيف ستبدو اميركية جديدة وتاريخ امريكي جديد؟ قد تبدو إلى حد كبير مثل القومية المركبة التي تخيلها دوغلاس والتاريخ الواضح الذي كتبه دو بوا. قد يأخذون كنقطة انطلاق لوصف التجربة الأمريكية والتحديات التي قدمتها دوغلاس في عام 1869:

حكومة قائمة على العدالة وتعترف بالمساواة في الحقوق لجميع الرجال ؛ المطالبة بعدم وجود سلطة أعلى للوجود، أو فرض عقوبات على قوانينها، بخلاف الطبيعة والعقل وإرادة الشعب التي يتم التأكد منها بانتظام؛ إن الرفض المطرد لوضع سيفه ومحفظته في خدمة أي عقيدة دينية أو أسرة، يعد جريمة دائمة لمعظم حكومات العالم، وللبعض من الناس الضيقين والمتعصبين بيننا.

في ختام الحرب الباردة، خلص بعض المعلقين إلى أن التجربة الأمريكية قد انتهت بالانتصار، وأن الولايات المتحدة أصبحت كل العالم. لكن التجربة الأمريكية لم تنته في الواقع. إن الأمة التي تأسست على الثورة والحقوق العالمية سوف تكافح إلى الأبد ضد الفوضى وقوى الخصوصية. الأمة المولودة في تناقض ستقاتل إلى

الأبد حول معنى تاريخها. لكن هذا لا يعني أن التاريخ لا معنى له، أو أن أي شخص يمكنه تحمل المعركة.

"إن تاريخ الولايات المتحدة في الوقت الحالي لا يسعى للإجابة على أي أسئلة مهمة»، هذا ما قاله ديجلر لجمهوره قبل نحو ثلاثة عقود. وحذر من أنه إذا لم يبدأ المؤرخون الأمريكيون في طرح هذه الأسئلة والإجابة عليها، فإن الآخرين سوف يفعلون ذلك. سوف يرددون كالهون ودوغلاس والأب كوغلين. سوف يندمون «المذبحة الأمريكية». سوف يطلقون على المهاجرين «حيوانات»، سوف يتبنون شعار «أمريكا أولاً». سيقولون إن بإمكانهم «جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى». سوف نسميها «قوميين». سيكون تاريخهم خيالاً. سيقولون أنهم وحدهم يحبون هذا البلد. سيكونون مخطئين.

عرض الكتب العربية والمترجمة

هبة علي حسين*
باحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجية

صناديق الثروة السيادية الواقع والآفاق

الباحث: نبيل بوفليح ومحمد طرشي

الناشر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية حالياً جدلاً متزايداً حول ظاهرة الثروة السيادية وهي ظاهرة حديثة وقديمة في آن واحد، يرجع تاريخ ظهورها الى منتصف خمسينيلت القرن العشرين الا انها لم تلق سابقاً الاهتمام الذي تشهده الآن حيث كثر الحديث عنها وتباينت ردود افعال الاطراف كافة حيال دورها ومكانتها في النظام المالي العالمي، اذ ساهم تحقيق بعض الدول فوائض مالية معتبره نتيجة ارتفاع اسعار المنتجات والمواد الاولية في الاسواق الدولية في اعطاء نفس جديد لصناديق الثروة السيادية.

لذلك تناول الباحثان في كتابهما الموسوم (صناديق الثروة السيادية الواقع والآفاق) موضوع الثروة السيادية من خلال قسمين فضلاًعن المقدمة والخاتمة، ناقش القسم الاول (ماهية صناديق الثروة السيادية وواقعها) من خلال الفصل الاول والثاني والثالث، حيث شرحا في الفصل الاول (ماهية صناديق الثروة السيادية) من خلال، اولاً:تعريفها ودوافع إنشائها، ثانياً:ظاهرة المرض الهولندي كمبرر لإنشاءصناديق الثروة السيادية، ثالثاً: أهداف صناديق الثروة السيادية ومميزاتها وانواعها، رابعاً: بيانات.

اما الفصل الثاني تناول (حوكمة صناديق الثروة السيادية ومؤشرات قياس أدائها) من خلال، اولاً: دور مبادئ سانتياغو في تعزيز حوكمة صناديق الثروة السيادية، ثانياً: مؤشرات قياس أداء صناديق الثروة السيادية.

الفصل الثالث جاء بعنوان (موقع الصناديق في الاقتصاد العالمي وأهميتها للدولة المالكة) ناقشا فيه، اولاً:موقعها في الاقتصاد العالمي، ثانياً: اهميتها للدول المالكة.

اما القسم الثاني والذي حمل عنوان (تجارب دولية واستشراف آفاق) ناقش اربعة فصول وهي الفصل الرابع والخامس والسادس والسابع، تناول الفصل الرابع تجربة النرويج من خلال، اولاً: نشأة صندوق الثروة السيادي النرويجي وحوكمته، ثانياً: استراتيجية الاستثمار وادارة المخاطر، ثالثاً:تقييم تجربة النرويج.

الفصل الخامس تناول (تجربة الكويت) من خلال، اولاً:ماهية الهيئة العامة للاستثمار وحوكمتها، ثانياً: استراتيجية الاستثمار في الهيئة وتقييم ادائها، ثالثاً: تقييم تجربة الكويت.

الفصل السادس ناقش (تجربة الامارات) من خلال، اولاً: ماهية جهاز ابو ظبي للاستثمار وحوكمته، ثانياً: استراتيجية الاستثمار في الجهاز وتقييم أدائه، ثالثاً: تقييم تجربة جهاز ابو ظبي للاستثمار.

اما الفصل السابع والاخير شرح الباحثين فيه (مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل أزمات النظام الاقتصادي والمالي العالمي) من خلال، اولاً:الإطار النظري للأزمات المالية، ثانياً: اسباب الازمة المالية العالمية وسياسات احتوائها، ثالثاً:علاقة صناديق الثروة السيادية بالازمة المالية العالمية، رابعاً:اثر الصدمة النفطية الحالية في صناديق الثروة السيادية، خامساً: مستقبل صناديق الثروة السيادية.

قمة موسكو 1972 وأثرها في العلاقات الأمريكية – السوفيتية

الباحث: منتهى صبري مولى

الناشر: دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.

تألفت هذه الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وملاحق، تناول الفصل الاول المفاوضات الامريكية – السوفيتية السرية بشأن قمة موسكو 1969 ـ 1972 والازمات الدولية التي رافقتها، توزعت على اربع مباحث تطرق المبحث الاول لمحة تاريخية عن بداية الخلافات الامريكية – السوفيتية بعد انتصار الحلفاء على المانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية،اما المبحث الثاني فركز على الازمات التي واجهت الدولتان منذ مطلع عام 1970 وكانت سبباً في عرقلة انعقاد قمة موسكو في العام

ذاته وتأجيلها الى عام 1972 ومن اهمها ازمة الشرق الأوسط (الحرب الاهلية في الاردن) عام 1970 وأزمة فيتنام في اذار عام 1970 وازمة ميناء سيفانغوغس الكوبي التي ظهرت عام 1970 ومدى تدارك الدولتان لتلك الازمات وخصص المبحث الثالث للمفاوضات التي اجراها الجانبان لتهدئة الاوضاع في القارة الاوربية قبل انعقاد القمة اي المفاوضات التمهيدية للقضية الالمانية وقضية الحد من الاسلحة الاستراتيجية، وتناول المبحث الرابع التقارب الامريكي – الصيني وأثره في المفاوضات الامريكية – السوفيتية ولقاء القمة اذ ان سياسة نيكسون الخارجية لم تقتصر على الانفتاح مع الجانب السوفيتي فقط وانما مع الصين بهدف كسب الاخيره الى جانب بلادة بعد اشتداد الصراع السوفيتي – الصيني الامر الذي ساهم تقليل الخطر السوفيتي على الولايات المتحدة الامريكية.

وأطلقت على الفصل الثاني (مرحلة الاعداد العلني لعقد قمة موسكو 1972) وتم تقسيم الفصل الثاني الى اربعة مباحث خصص المبحث الاول للحديث عن رحلة نيكسون الى الصين اذ تعد تلك الرحلة بداية للمفاوضات العلنية التي بدأت بها الولايات المتحدة الامريكية مع الصين الشعبية منذ عام 1969 وركز المبحث الثاني على الحديث عن الهجوم الفيتنامي في اذار 1972 الذي سبق لقاء القمة بشهرين فقط ومدى تأثير ذلك الهجوم على مفاوضات لقاء القمة العلنية. وتناول المبحث الثالث رحلة كيسنجر الى موسكو التي سبقت لقاء القمة حيث تم من خلالها مناقشة جميع القضايا التي سيطرجها الجانبان في القمة للحيلولة دون الوقوع في خلافات في اثناء انعقاد القمة واختير المبحث الرابع للحديث عن اخر المفاوضات التي دارت بين كيسنجر ودوبرينين في واشنطن التي سبقت لقاء القمة بأسابيع فقط بسبب التصعيد الامريكي للحرب ضد فيتنام الشمالية.

اما الفصل الثالث فجاء بعنوان (أنعقاد قمة موسكو 32 ـ 29 ايار 1972 وردود افعال الحكومتين من مقرراتها) لاسيما بعد ان انتهى كيسنجر ودوبرينين من وضع الترتيبات اللازمة لسفر الرئيس نيكسون ومستشارية الى موسكو ومن اجل توضيح مسألة انعقاد القمة قسمت الفصل الثالث الى ثلاثة مباحث مهمة تناول المبحث الاول المفاوضات النهائية التي اجراها نيكسون – بريجينيف في موسكو بحضور مستشاريهما للمدة 32 ـ 29 ايار 1972، واهم القضايا التي طرحت في تلك المفاوضات، اما المبحث الثاني فخصص للحديث عن اهم ماتوصل اليه الجانبان من اتفاقيات ومعاهدات ومبادئ في نهاية مفاوضاتهما التي انتهت في التاسع والعشرين من ايار، وتطرق المبحث الثالث الى ردود افعال الحكومتين الامريكية

والسوفيتية بشأن مقررات القمة وعلى الرغم من ان المقررات لم تقتصر على القضايا الثنائية للدولتين فحسب وانما شملت مناطق متعدده من العالم وبخاصة في القارة الاوربية والشرق الأوسط والهند الصينية وامريكا اللاتينية.

وعني الفصل الرابع لمناقشة اثر مقررات قمة موسكو في العلاقات الامريكية – السوفيتية وتناول المبحث الاول القضية الالمانية كونها السبب الاول في الخلافات الامريكية –السوفيتية، وركز المبحث الثاني على القضية الفيتنامية بعد اخفاق الجانبين في التوصل الى اي تسوية نهاية لتوحيد فيتنام وانهاء الحرب في الهند الصينية. أما المبحث الثالث فتناول قضية الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي عدت من اهم النتائج الايجابية لمقررات قمة موسكو، اما المبحث الرابع فقد ناقش قضية الشرق الأوسط التي شغلت حيزاً كبيراً في المفاضات التي دارت بين الجانبين منذ عام 1969، بسبب الاهمية الجغرافية والاقتصادية للمنطقة بالنسبة لمصالح الدولتين.

هل انتهى القرن الأمريكي؟

الباحث: جوزيف ناي، ترجمة:محمد ابراهيم العبد الله

الناشر: العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2016.

إن تقييم جوزيف ناي الدقيق لموقع أمريكا في العالم يضع أسسًا للحوار لأكثر من ربع قرن؛ هذا الكتاب المهم يقدم لنا آخر ما توصل إليه جوزيف ناي من أفكار، وهو علاج ناجع لحالة التشاؤم والليونة التي تسود النقاشات حول مستقبل أمريكا. ظلت الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من قرن الدولة الأقوى في العالم، اليوم يرى بعض المحللين أن الصين ستحل محلها في القريب العاجل، فهل هذا يعني أن القرن الأمريكي انتهى؟ وهل صعود الصين السريع سيشعل حرباً باردة جديدة بين العملاقين؟ في هذا الكتاب، يوضح لنا جوزيف ناي المحلل المختص في السياسة الخارجية السبب الذي لا يزال فيه القرن الأمريكي بعيداً عن نهايته، وما يجب أن تفعله الولايات المتحدة لكي تحتفظ بزعامتها في عصر تنتشر فيه سياسة القوة بشكل متزايد. يبيِّن جوزيف ناي أن القوة الخارقة لأمريكا قد تتراجع جرّاء مشكلاتها المحلية وتعاظم الاقتصاد الصيني، لكن يجب أن تستمر قدراتها العسكرية والاقتصادية والقوة الناعمة لتسبق نظراءها المنافسين لها في العقود القادمة.

وقبل الشروع في إثارة تساؤل: «هل انتهى القرن الأمريكي؟» يوضح «جوزيف

ناي» بداية ذلك القرن، فقد يكون نهاية القرن التاسع عشر هو بداية تأريخ القرن الأمريكي، عندما أصبحت الولايات المتحدة القوة الصناعية الأكبر عالمياً. وعندما بدأ القرن العشرين، استأثرت واشنطن بربع الاقتصاد العالمي وحدها، واستمر ذلك عشية الحرب العالمية الثانية، إذ دمرت تلك الحرب كل الاقتصاديات الرئيسية في العالم.

اذ قسم «جوزيف ناي» كتابه هذا الى ستة فصول وخلاصة، تناول الفصل الاول موضوع (ظهور القرن الأمريكي)، بينما ناقش الفصل الثاني (هل هو انحدار أمريكي)، في حين شرح الفصل الثالث موضوع (المنافسون والانحدار النسبي)، اما الفصل الرابع فكان يحمل عنوان (صعود الصين) ، وكتب جوزيف في الفصل الخامس (الانحدار المطلق: هل تشبه أمريكا روما؟)، في حين طرح الفصل السادس والأخير موضوع (تحولات القوة والتعقيد الكوني)، فضلاً عن الخلاصة.

وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي

المؤلف: اندرو رادين، كلينت ريتشن

الناشر: مؤسسة RAND، سانتامونيكا، كاليفورنيا، 2017

يحلل الباحثين في هذه الدراسة وجهات النظر الروسية حول النظام الدولي الحالي وتحديد المصالح الاساسية لروسيا والقاء الضوء على الخيارات الاساسية للسياسات الامريكية في المستقبل، فعلى الرغم من أن روسيا سعت من البداية الى الاندماج في المنظومة الغربية في أوائل التسعينات، الا ان قادة روسيا ينظرون اليوم الى النظام الذي تقوده الولايات المتحدة باعتباره تهديداً لمصالح روسيا الاساسية في مجال نفوذها المتصور.

الهدف هنا هو تحديد النقاط الرئيسية التي تتعارض فيها وجهات النظر الروسية ووجهات النظر الامريكية بشأن النظام الدولي، ومن ثم تسليط الضوءعلى التنازلات والمخاطر والفرص في سبيل السعي الى تحقيق رؤية الولايات المتحدة بشأن النظام الدولي أو الاتفاق على تسوية بشأنها.

الدراسة قسمت الى خمسة فصول، تناول الفصل الاول المقدمة فضلاًعن تنظيم هذه الدراسة.

وشرح الفصل الثاني (المعلومات الاساسية عن السياسة الخارجية الروسية)، من

خلال أولاً: الاهتمامات الاساسية الكامنة وراء السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة.

ثانياً: تطور وجهات النظر الروسية بشأن النظام الذي تقودة الولايات المتحدة.

أما الفصل الثالث ناقش (وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي الحالي ومكوناته) من خلال، اولاً: وجهات النظر الحالية بشأن النظام الدولي.

ثانياً: وجهات النظر الروسية بشأن مكونات النظام الدولي، فضلاً عن الخاتمة.

الفصل الرابع تناول موضوع (وجهات النظر الروسية البديلة)، من خلال

أولاً: وجهات النظر العسكرية الروسية.

ثانياً: وجهات النظر المعارضة الروسية.

ثالثاً: وجهات النظر المتطرفة والاوروآسيانية، فضلاً عن الخاتمة.

بينما تناول الفصل الخامس والأخير، الخاتمة والآثار على السياسات من خلال:

أولاً:الانفتاح ومجال نفوذ روسيا.

ثانياً: تعزيز الديمقراطية.

ثالثاً: التدخل والسيادة.



Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
30th Issue - 7th year - Winter 2019

HAMMURABI
Journal for Studies

Design and Layout: Hussak Computer Press - Beirut - Tel.: 00961 1 345687

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $
FOR INSTITUTIONS: 50 $
FOR ABROAD: 80 $

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
The number at the House of Books and Documents In Baghdad
1709 Year 2012

ISSN 2 2 2 7 - 5 3 1 2